

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحریر سنیب

مع

الحق الخادم

لادیب الكامل والأریب الفاضل العریف  
المأهر المولوی حافظ محمد شعیب

مکتبہ انشیا

سیسر کی روڈ، کوشہ

فون: ۶۶۲۲۶۳



اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ

الحمد لله على طبع هذه الرسالة الوافية في حل مقامات

الكافية نلشهير الاوحد ملا احمد اعنى

تحریر سنیب ط



# التحفة الخادمية

لاديب الكامل والاريد لفاضل العريف

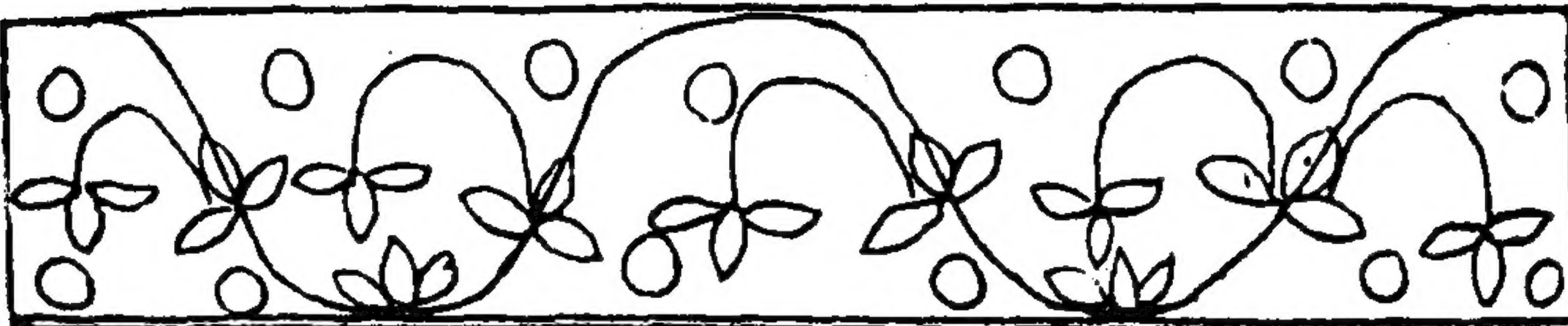
المأهر المولوي حافظ محمد شعیب صاحب

## التّائشِر

مکرمہ شریف

سرکی روٹ کوئٹہ ○ فون: ۶۲ ۳۲ ۸۲





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدورنا وسيلة بني الرشاد وزين أعمالنا باقتنال الأوامر والنواهي والاستعا  
ونورنا ماننا بتخليق الولي المنقاد ومن علينا بخلافة سيد الأولياء والأتاد الموسوم باسم حبيب  
السالكين في السواد والصلوة على من تودة سراج الهداية بتبليغ الرسالة إلى العباد وعلى الله  
وأصحابه الذين نالوا درجات النهر والجهد خصوصاً على الخلفاء الراشدين المبشرين بنور  
الجنة ونعم المهجاد اللهم ابغضنا ناضراً الوجه من مرقداً يوماً للعباد واحفظنا من كيده الشيطان  
عند وداعة الأرواح من الأجداد واجعلنا من زمرة من يبنى على الإسلام ممن يعرب الخلل  
في الاعتقاد ولعل لما التمس عن طائفة من الطالبين المخلصين أن الكتب عدة سطو  
تكشف بها منغلقات الكافية لقصصهم فها نحن عن درك المقاصد من الشروح الماضية فشرعت  
في أسعاف مرامهم توفيقاً من الله الكريم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قوله الكلمة قيل عليه  
لم خالف المصنف عن كتاب الله تعالى ومن السلف حيث لم يصدر رسالته بحمد الله بمجمله جزء  
من كتابه فاقول أنا لم يصدر رسالته بحمد الله بمجمله جزء من كتابه فضلاً لنفسه فان قيل  
الحمد عبادة وهضم النفس أيتانه بالعبادة لافي تركه فاقول إن الحمد على قسمين أحدهما من حيث

سأله قوله الموسوم باسم آه الذي ذكر مات بأثر مراتب عالية المقيم بالشرعية المصطفوية الموبدة لذهب الخفية الكاسرة لوس  
المخالفين المحلل لشكوك العلماء الراجحين مخدومنا وكرنا الأعظم أساذنا ومرشدنا الأناخم اسمه الشريف عبد الغفور أفاضه الله يوم  
من القبول وانني حضرت مخدومه بمراتب عديدة وشرعت من الكافية وما حصل لي شيء إلا بدعاء المستجاب عن رب الأرباب سكنه السكون  
البحان وحرمة عن لبس النيران وجعل وجهه ناضراً عند لقاء الرحمان اللهم اجعله لي رافع العلى كاللام عند دارة الرود من الجنان  
قوله من بني الإسلام آه أقول لا يخفى ما فيه من عناية براءة الاستسلام ١١ قوله قال الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام كما هو المشهور  
كسر الكاف فتحه وسكون اللام على نبح غير مسطورة ١٢ قوله لم يصدر آه أقول لا أدري ان يقع أنا لم يصدر به كذلك لا يخفى ١٣  
حافظ محمد شبيب ملاذمة مولانا جده محي عه قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بتجارب السالكين وعملنا بأحدث المشهور  
من السواد العظيم اتباعاً ما كتب السلف وان كان كتاب غير نفيم في ذهن المصنف لكنه في نفس الأمر ومن حيث الاهتمام به نفيم ١٤



انه عبادة وترك من حيث ان كتابه هذا ليس ككتب السلف فلا يليق بالحمد فالاول مستغناء  
والثاني مضم والمراهمنا الثاني كما اشار اليه الشارح بقوله بتخييل ان كتابه هذا ليس  
ككتب السلف حتى يصدر به على سننها فان قيل ان جواب الشارح وان كان دافعا  
للاعتراض الوارد على المصنف بخالفته عن كتاب الله تعالى وسنن السلف لكنه لا يكون دافعا  
للاعتراض لو ارجع على المصنف بخالفته عن الحديث المشهور وهو قوله كل امرئ بال لم يبدأ بحمد الله  
فهو واقطع واجزم قلنا لا يلزم المخالفة عن الحديث المشهور لان المأمور به مطلق الحمد سواء  
كان بالقول وبالفعل والمنفي ههنا الحمد بالفعل انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام  
فان قيل ان المقصود في علم النحو انما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الارباع  
والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض اما الاشتغال بتعريفهما فاشتغال بما لا يعنى قلنا  
البحث عن احوال الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء وما يتوقف عليه المقصود فهو مقصود  
فمن لم يعرف كيف يبحث عن احوالها فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم  
قدم الكلمة على الكلام والاولى العكس لان الكلام يفيد مخاطبة فائدة تامة والكلمة غير مفيدة  
قلنا ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام ومنه هو ما جزم من مفهوم الكلام والجزء مقدم

**قوله** وانتفاء الخاص لا لا ينعى انتفاء الخاص وان كان لا يستلزم انتفاء العام لكنه لا يستلزم وجود العام ايضا فمن لم يعلم انه انى جرت  
لا يلزم المخالفة لانا نقول يعلم من القول ان السائر الدار لظننا المومنين خيرا لا ينعى ان الظن فعل من افعال القلوب والمطابقة بين مفهومها شرط  
قد ائتمرت بهنا كما لا يخفى لانا نقول هذا اذا كان بالفعل الثاني مستوفيا لشروط المطابقة ومنها لم تستوف لان منها ان لا يكون للفعل  
الثاني اسم تفضيل مخفف من لفظه وههنا كذلك سيجب تحقيقه في ذيل قول المصنف **قوله** لما كان العلم انهم قد اختلفوا في  
موضوع النحو فقال بعضهم هو اللفظ الموضوع العربي وقال بعضهم الكلمة والكلام والبحث عن غيرهما راجع اليها وقال بعضهم الكلمة فقط  
والبحث عن غيرهما راجع اليها بارجع بحث الجزء الى الكل باقول الاول اسلم وعبارة الشرح تحتل المذاهب كلها لان البحث عن  
احوال الكلمة والكلام اما لانها موضوعان او قسمان منه او لكون احدهما راجعا الى الآخر لكن لا شاك ان العلمان ضيق العلم للامام حيث  
صرح بان موضوعه الكلمة والكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام اللهم الا ان ينعى بالتبادر **قوله** يفيد الخطاب وقال البعض  
يفيد الحكم وقال البعض يفيد كليهما **قوله** وهو ما جزمناه اقول ان اريدان مفهوم الكلمة الجزئية جزء من مفهوم الكلام الجزئي فظ  
وان اريدان مفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي فلان معنى قولنا الكلام بالضم انه ما تضمنت لفظين موضوعين معينين مفردين  
استدعاها الى الآخر وقاهران مفهوم الكلمة الكلية اى لفظا وضع آه جزء من قولنا لفظين موضوعين وجزء الجزء جزء مفهوم الكلمة الكلية  
جزء من مفهوم الكلام الكلي فلا تفتت الى ما قال بهما الناظرين **قوله** تحفه خاوميه -



على الكل في الفهم فقد في الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام من  
الاسماء الموضوعية بها لان مدار الاشتقاق على ارتكاب لتكلمات البعيدة وقيل هما  
مشتقان من الكل بتسكين اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التماس بين الكلمتين  
وهو امر اهم في كلامهم فان قيل لابد في الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه  
في اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة في اللفظ لكنها لم توجد في المعنى لان معنى  
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بلا سناد ومعنى الكلام الجرح  
قلنا المناسبة على ثلاثة اقسام مناسبة في المعنى المطابق ومناسبة في المعنى التضمني مناسبة  
في المعنى الاتزامي وههنا وان لم توجد المناسبة في المعنيين الاولين لكنها وجدت في  
المعنى الاتزامي اعني التأثير لتأثير معانيهما في النفوس كتأثير الجرح في الجرح ولهذا عبرا  
بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح كما في قول الشاعر شعرجا تحت النازها التيا ولا يندأ  
ما جرح اللسان فان قيل يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلام بكسر اللام قلنا هذا الاحتمال باطل  
لان اشتقاق المفرد من الجمع وان كان على ضعف مخالف الكلام بكسر اللام بدو التاء جنس ومع التاء فرد  
الجنس كقوله بدو التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب بدليل

١٥ قوله لتأثير معانيهما آه اقول اعم من ان يكون بالذات كما في الكلام او بالذات كما في الكلمة فلا يرد ان التأثير للكلمة لان التأثير  
فرع النسبة ولا نسبة في الكلمة اقول قال البيضاوي كلهم هو التأثير المندك باحد الحاشيتين السبع والبصر اقول فعل في هذا الصبح الاشتقاق بلا كلمة  
١٦ قوله جراحات آه لم يسم قائله لكن مضمون البيت من قول سيدنا علي كرم الله وجهه نظره القائل وليس ينظوم عنه ربح  
قاندفع ما قال مولانا عصام التليام بالمشاة والهجرة جاق شدن وبهم آمدن زخم وعاء ماخذون اي ما جرحه يعني زخمها هي زخمه  
جاق شدن وبهم آمدن است وبني شود ان زخم كرده است انزاد بان ١٧ قوله بدون التاء آه علم ان كل ما يميز بالتاء كقول  
خنظل وكلهم فوجئ عند البصريين لوجه اما اولها ثانيا فلما قال الاستاذ العلامة دام انصافه على الانام واما ثانيا فلانه يصغر على نسبة  
ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس يجمع كثرة ولا قلّة لعدم مساهمة انبثها واما رابعا فلانه يطلق لغير التاء على الواحد ايضا  
وان كان بطنها لم يجر فيه ذلك بحسب الاستعمال ودون الوضع واما خامسا فلانه لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد واما سادسا  
فلانه لو كان جمعا لم يجر في ضمير الواحد اليه التالي باطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب اصل الصالح يرفع سواء كان المتكلم في  
يرفعه للكلم والبارز للعلل او العكس ولقوله تعالى يرفعون الكلم من مواضع ما تقدم مثله وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه  
ان اريد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فمنوع كيف وجاز  
ان يكون من حيث الاستعمال ١٨ تحفه خادمية لما نطقه شبيب ولايتي من تلامذة مولانا محمد الحلي



انه يقع تميز العدة الاوسط وقيل انه يجمع بدليل انه يقع على ثلثة فصاعدا وهذا اشارة الجمعية  
فان قيل لما كان جمعا فكيف يصح توصيفه بالمفرد اعني الطيب قلنا الكلام اول ببعض  
اي اليه يصعد بعض الكلام الطيب كما قيل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب  
من المحسنين فان قيل ان اللام في الكلمة لا يخلو اما اسمي او حرفي والاول باطل لان  
الاسم ما يدخل على اسم الفاعل والمفعول الكلمة لا فاعل ولا مفعول وان كان حرفيا  
فايض لا يخلو اما زائدا او غير زائد والاول يضر باطل لانه يلزم تنكير المبتدأ وان كان الثاني  
فايض لا يخلو اما جنسي او استغراقي او عهدي خارجا او عهدي ذهنا والكل باطل لما  
بطلان الاول والثاني فلان الجنسي ما يشار بها الى ماهية الشيء من غير ملاحظة الوحدة  
والكثرة والاستغراقي ما يشار بها الى جميع افراد ماهية الشيء والتاء فيها للوحدة ولها منافاة  
بها وايضا ان التعريف بما يكون للماهية لا للأفراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجي ما يشار  
الى فرد معهود بين المتكلم والمخاطب وليس ههنا فرد معهود حتى يشار بها اليه ايضا ان التعريف  
انما يكون للماهية لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهني ما يشار بها الى فرد معهود  
في ذهن المتكلم هي في قوة النكرة فيلزم نكارة المبتدأ قلنا اللام للجنس لتاء للوحدة  
ولا منافاة بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسي وتوعى وصنفي وفرد في المنافاة انما يكون  
بين الجنس لوحدة الفردية لا بينه وبين باقي الوحدات لهذا يجوز اتصاف احدها بالآخر كما  
يقال هذا الجنس واحد ذلك الواحد جنس ونقول ان اللام للعهد الخارجي والمعهود بها الكلمة الخارجية  
على السنة النخاة قوله لفظ اللفظ في اللغة الرمي مطلقا اي سواء كان من الفصح او من غير الفصح لفظا او  
لفظا مثال في اللفظ من الفصح لتكلم بقوله زيد قائم ومثال في غير اللفظ من الفصح نحو قلت التمر و  
النواة ومثال في غير اللفظ من غير الفصح نحو لفظت لرحي الدقيق فان قيل ان الكلمة مبتدأ ولفظ  
خبر وان خبر محمول على مبتدأ او ههنا لا يصح الحمل واللام محل ضم الوصف على الذات وهو باطل  
سأله قوله كتاويل آه اقول بين التاويلين فرق كما لا يخفى على من يعرف الحق ۲ ۳ قوله الرمي مطلقا قال القاموس  
في الشرح للرسالة العنصرية للقاضي العنصر لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر عن الفهم من الصوت المعتمد حرفا واحدا واكثر  
بهلا او مستملا فلا يقال لفظ الله بل يقال كلمة الله انتهى ۲ تحفه خادمية الحافظ محمد شبيب ولايتي -



قلنا ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوي ليس كذلك بل هو محمول على معناه الاصطلاحي لان اللفظ منقول ما ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به الانسان فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه المنوي لانه ليس ملفوظاً للانسان وايضاً خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ الملفوظ الموضوع وانما خرج عنه المركب لان المتبادر من اللفظ لفظ منفرد قلنا ان ملفوظ الانسان اعم من ان يكون حقيقة او حكماً هملأ او موضوعاً منفرداً او مركباً فالحقيقة مثل زيد ضرب الحكيم كالتنوي في زيد ضرب لانه ليس من مقولة الحرف في الصلوات فان قيل لما لم يكن مقولة الحرف في الصلوات فينبغي ان يكون معنى قلنا المعنى ما يقصد باللفظ وليس المنوي مقصوداً باللفظ لاننا لم نضع له لفظاً فان قيل المنوي موضوع له لفظ هو مثله لان النحاة يعتبرون عن المثوبة كما يقال زيد ضرب هو قلنا انما اعتبروا عن المستتر بنحو هو باستعارة لفظ المنفصل له فان قيل لما لم يكن المنوي من مقولة الحرف في الصلوات لم يوضع له لفظ فالدليل على جعله لفظاً حكماً قلنا ان الدليل على كونه لفظاً حكماً ان العرب اجروا عليه احكام اللفظ وهي كونه مسند اليه المبدل منه او المؤكد الى غير ذلك فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه المحذوف لانه ليس ملفوظاً للانسان قلنا ان المحذوف لفظ حقيقة لانه ملفوظ الانسان في بعض الاحيان فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لافراده

١٥ قوله ما يتلفظ به أي حرف ضاع عدا فلا يرد ان تعريف الكلمة لا يكون مانعاً من دخول الغير لانه دخل فيه الحركات الاعرابية مع ان الجمهور على انها ليست بكلمة حتى ادعى بعضهم الاتفاق على ذلك ما قال الفاضل للاري من ان في هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح ان حكمها يعلوها ليس من شأنه لانه اراد بالتلفظ حكماً ما يكون حارضاً وتابعا للغير مع ان القوم مصرحون ان المراد بالتلفظ حكماً ما يجري عليه احكام اللفظ من الاسناد وغيره وادارة كليهما محال ليس اليه مجال كما لا يخفى على صاحب الكمال ولا نقبل ان المراد بالتلفظ به يتلفظ به اصالة كما قال مولانا عبد الرحمن وغيره لانه على هذا التقدير يخرج التنوين عن الكلمة والجواب الذي اورد مولانا عبد الرحمن لدفع هذا الاعتراض من ان ما يتلفظ به اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه والثاني متحقق في التنوين وان لم يكن الاول ليس بشي لان كونه من نوع الحرف فرع دخوله تحت الجنس أي الكلمة وهو لم يثبت بعد وقد عرضت هذا التقرير على الاستاذ أي مولانا عبد الحميد فنهى ١٦ فان قيل آه اقول الاول ادراج هذا الاعتراض في الاعتراض الاصح به لاشتراكها في التقرير وانما الجواب مع ان قول الاستاذ ان من شأنها نافع للاعتراض الوارد بالمحذوفين بالحدوث الوجوب كما لا يخفى ١٧ تحفة خادمية لفاظ محمد شبيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحميد رحمه الله تعالى



لأنه خرج منه كلمات الله تعالى كالألفاظ القرآن وكلمات الملائكة كقول جبرئيل <sup>عليه السلام</sup> ان في الجنة نهران لبن + لبن وحسين وحسين + وكلمات الجن كقول الجن شعر قبر حرب بمكان قفر + ليس بقبر حرب قبر قلنا ان كلمات الله تعالى داخلته في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لأنها ما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان أو من شأنها ان يتلفظ بها الإنسان أو لأنها ما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن فان قيل لابد في تعريف الكلمة من قيد زائد يخرج به الدال الاربعة عن الخطوط والآشادات النصيب العقود قلنا ان اخراج الشيء يقتضى سبق دخوله في الجنس الدال الاربعة ليست داخله في اللفظ فلا حاجة الى قيد أنه يخرجها فان قيل لم خالف للمصنف عن صاحب الفصل وقال لفظ بدن التاء وصاحب الفصل بالتاء مع ان الكافية ماخوذة من المفصل قلنا ان صاحب الفصل قصد لوحدة في الكلمة فقال لفظه بالتاء تنبيه على الوحدة والمصنف لم يقصد الوحدة فقال لفظه بدن التاء فعبد الله علما كلمة عند المصنف لا عند صاحب الفصل فان قيل ان المصنف والى يقصد الوحدة لكن الراجح عليه ان يقول لفظه بالتاء للزوم للمطابقة بين المبتدأ والخبر قلنا المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بالشرط الخمسة أحد ما كون الخبر مشتقا فلا يرد بنحو الكلمة لفظ وثانيها كوز المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فلا يرد بنحو اسم وفعل وحرف ثالثها كون الخبر حاملا لضمير المبتدأ فلا يرد بنحو زينة سقر ما وجور متمنع ورابعها ان لا يكون الخبر صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث فلا يرد بنحو المرأة جريح او بنحو الصلوة خير من النوم لان اسم التفضيل المستعمل من يستوي فيه التذكير والتانيث وخامسها ان لا يكون الخبر صفة للمؤنث فلا يرد بنحو المرأة حائض فان قيل هذه الشروط شرط للزوم للمطابقة فعند فواتها وان لم يكن المطابقة لازمة لكنهم لم تكن متعنة فالمطابقة مع ما مقتضى

قوله كقول الجن قال في مرثية حرب هو بالحاء والراء المهملة كلفس اسم الرجل الذي قاتله الجرحى القفر بالقاف والقاد والراء المهملة كلفس الأرض الخالية من الماء والكلاء وقوله قرب اسم ليس مضاف الى قبر وهو مضاف الى حرب القبر الثاني بالخبر خبر ليس اي قبر خربت منه الباء للضرورة وملاحظة القافية يعني قبر حرب ثابت مستدجاني حال اذ آب وگياه ذبيت نزديك قبر حرب قبر من قوله فلا يرد بنحو زينة وسقر آه اقول وكذا لا يرد بنحو زينة صاربه هي لانتفاء الشرط لان عدم كون الصفة جارية على غير من هي لشرط مستقل كما قال بعض المشايير بهذا الكتاب ١٢ تحفة خاوميه



فايراد لفظ ترجيح بلامرجح قلنا المرحم كوز لفظ اختص للاختصاص المحل لقوله خير الكلام ما قل ودل  
ولم عمل قوله ووضعه الوضع في اللغة جعل الشئ في حيز شئ آخر وفي الاصطلاح تخصيص  
الشئ بالشئ بحيث متى اطلق واحد الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني فان قيل تعذر ان  
لا يكون جامعاً لفرادة لانه خرج منه ضم الحرف لا معنى لا يفهم مجرد الاطلاق بلا ضم ضمنية  
قلنا ان المراد بالاطلاق الصحيح والاطلاق الحرف بلا ضم ضمنية غير صحيح او نقول  
المراد باطلاقاتها ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم لبيان مقاصدهم الاستعمال فيها لا يكون  
بدون الضمنية قوله لمعنى المعنى ما يقصد بشئ فان قيل ان المعنى لا يخلو اما صيغة ظرف  
او مصدريه فمعنى على الاول الكلمة لفظ وضع لمكان المقصد وعلى الثاني الكلمة لفظ وضع  
لنفس المقصد وليس كذلك بل الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم قلنا ان المعنى صيغة ظرف  
او مصدريه بمعنى المفعول بطريق المجاز والعلاقة بين الظرف والمفعول زك واحد منهما  
من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقة بين المصديية والمفعولية هي الكلية والجزئية  
او نقول ان المعنى في الاصل معنوي على صيغة اسم المفعول فاعل على قولهم هو في فصار معنوي  
لكنه تخفف على خلاف القياس فصاح معناه فان قيل ان المعنى دخل في معنى الوضع فذكر الموضع بعد الوضع  
متدرك قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبنى على تجريد الوضع عن المعنى فان قيل تعريف الكلمة لا يكون

قوله الوضع في اللغة افسر الوضع مع ان المذكور لفعل لان الخفاء في المشتق انما هو باعتبار سبب الاشتقاق وقد نبهنا  
على ان الافعال المشتقة في الترفيعات مجردة عن الزمان ماضية او مستقبلة **س** قوله تخصيص الشئ بالشئ آه الشئ الاول الموضوع  
والثاني الموضوع له فاقول ان تخصيص هو ان يوجب شئ ولا يوجب في غيره ولكن ذكره ههنا مبني على التجريد من الجزء السلي فلا يرد الاطلاق  
المترادفة ان كانت الباء داخل على المقصود كما هو الاصح او الاطلاق المشتركة ان كانت الباء داخل على المقصود عليه كما هو المشهور  
فانهم **س** قوله فهم من الشئ آه اي بعد العلم بالوضع فلا يرد فهم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لكن الآت اذ لم يذكره لظهوره وشتاره  
واورد عليه ان افان ففهم المعنى من اللفظ على العلم بالوضع والعلم بالوضع مستوفى كما يكون نسبة بين الطرفين اي اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة  
مستوفى على العلم بالمتنسبين فيلزم الدور واجيب بان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف  
على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ اقول هذا الجواب انما يفي لوقر بالورد وعلى الشئ المذكور ولو بين على شرط غير مستطرد بان  
اعلم الوضع موقوف على فهم المعنى وفهم المعنى موقوف على العلم بالوضع والموقوف عليه لموقوف عليه لذلك الشئ وبهذا الا  
الدور غير واجب كما لا يخفى على من له ذهن غير جاب **س** قوله مبني على التجريد آه انما اتى به للاصطلاح الى تعيين المعنى بالافراد  
الالة تعيين بكون المفرد قيدا للمعنى قال جمال الناطق انما اتى بتكثير اللفظة وهو جعل قلة مفرد حقيقة اللفظ والمعنى فافهم انما خاتمة



لا فردة لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو  
 وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب ولفظ الخبر الموضوع بازاء من والى  
 وحقق قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره فان قيل ان  
 تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعات بازاء الالفاظ المركبة كلفظ  
 الجملة والخبر للموضوعين بازاء زيد قائم قلنا ان زيد قائم وان كان مركبا بالنسبة الى  
 معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعنى الجملة واجيب عن اصل  
 الاعتراض باننا لانسلون بعض الالفاظ موضوعات بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة  
 بل للفظ موضوع لفهوم كلى افراد الالفاظ فان قيل هذا الحكم منقوض بامثال  
 الضمائر لانها موضوعات بازاء الجزئيات المخصوصة قلنا ان في امثال الضمائر مذ هب  
 المتقدمين ومنه المتأخرين فمذ هب المتقدمين انما موضوعات لفهوم كلى بشر استعمالها  
 في الجزئيات ومنه المتأخرين انما موضوعات لجزئيات متعددة متكررة مع ملاحظة  
 المفهوم الكلى وجواب الشارح مبنى على مذ هب المتقدمين قوله مفرد فقوله مفرد  
 مجرّد على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فان قيل  
 ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يومئذ كوز المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع  
 بناء على ان الشئ اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشئ المعنى المصداك يفهم من ذلك الشئ  
 المقيّد القيد قبل تعلق المعنى المصداك بذلك الشئ كما في جاءني زيد راكبا وليس كذلك  
 لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع قلنا ان  
 توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع يجوز باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله عليه الصلوة والسلام  
 من قتل قتيلة فله سلبه او كما في قول الفقهاء اذا جاء المصلّي فليتوضأ او مرفوع على انه صفة  
 اللفظ واللفظ المفرد ما لا يدل جزءه على جزء المعنى فان قيل ما النكته في ايراد احد  
 الوصفين جملة فعلية والاخر مفرد قلنا كان النكته فيه التبيين على تقدم الوضع على  
 الافراد ولهذا التّي به بصيغة الماضي او منصوب على انه حال من الضمير المستكن في وضع  
 له قوله من قتل قتيلة الا ان القول مجازا والقرينة على ان الفعل يمتنع من القول دون الفاعل ان الفعل اذا كان مشتقا  
 من المتعدي يكون بمعنى القول واشارته بمتن ذلك كما لا يخفى فاحفظه فان اصل شريف ١٢ تحفه خاوميه -



او من المعنى فان قيل ان نصبه على الحالية مخالف لقاعدة رسم الخط لان اللفظ المنصوب  
يكتب في آخر الف في الخط ولا الف في آخر قلنا هذه القاعدة فيما تعين فيه النصب وهو  
يحمل الجرد والرفع ايضا كما عرفت فان قيل ان النصب على الحالية عن المعنى لا يصح لان الحال  
اما عن الفاعل وعن المفعول والمعنى ليس احدهما بل هو مجرد باللام قلنا المعنى مفقود  
بواسطة اللام فان قيل ان نصبه على الحالية من الضمير او من المعنى لا يصح لان  
بين الحال عامل في الحال لا بد من المقارنة ولا مقارنة بين الوضع والافراد بل الوضع  
على الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان كان مقدا على الافراد بحسب الذات لكن بينهما  
مقارنة في الزمان هذا القدر كاف لصحة الحالية اعلم ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس  
شامل للمهمات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرها فبقيد الوضع  
خرجت المهمات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وقوله لمعنى لاخراج  
حرف الهجاء الموضوع لغرض التركيب بازاء المعنى وقوله مفرد لاخراج المركبات  
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون جامع  
لافراد لانه خرج منها الرجل قائمة وبصري لان جزءها يدل على جزء المعنى مع انها  
مفردات بدليل انها معربة باعراب واحدة ووحدة الاعراب تدل على وحدة اللفظ وتعدى  
على تعدده قلنا لو خرجت عن هذا لا ضير فيه لانها مركبات واما تعريفها باعراب واحد  
فلشدة الامتزاج فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون مانعا عن خول الغير فيه لانه دخل  
فيه عبد الله في حين العلية لان جزءه لا يدل على جزء المعنى مع انه مركب بدليل انه معرب

قوله لا من المعنى وانما لم يتقدم مع ان صاحبها كثر ويقتضى الوجوب كما سيجي من المعنى لا من مقتضى هو لا يقتضيه اي الوجوب كما سيجي  
اي من المعنى قوله مخالف لقاعدة آه اعلم ان في الاسم المنون غير الثبوت والمردود ثلثة مذاهب فذهب بعضهم ابدال  
المردود في حالة الرفع والياء في حالة الجر والالف في حالة النصب من التنوين وذهب بعضهم العدم في الكل وذهب بعضهم العدم في  
الاوليين والثبوت في الآخرة وذهبوا مع المذاهب عليه النص في الاقطار الجوانب واما قيدناه بغير الثبوت والمردود لانه  
لا يدلون تنوينها بالاتفاق لكن بينها فرق بان في الثبوت لا يدلون لاني الكتابة ولا في اللفظ واما في المردود فيكون في اللفظ  
لا في الكتابة ولهذا غلطوا كثيرا من الكلام من الحفاظ العظام ويقرؤن في تحريكها سواء حالة الوقف سواء بالالف الوقف  
ويقرؤن لكانت الالف فكتبت كما في غيره اقول لعل وجه عدم الكتابة اسكراه واستباح اجتماع ثلث الفات متواليات  
كما لا يخفى على من له ذهن خال عن الكدورات فاحفظه فانتهك في كثير المواضع والقائات لا تحفه خاوميه لحافظ محمد شبيب



بأعرابين قلنا لو دخل فيه فلا ضير لأنه كلمة وأما تعريده بأعرابين فلان المعبر في الإعراب  
 حال الوضع السابق فاقيل ان نظر النحو في احوال اللفظ من حيث الاعراب والبناء  
 وكيفية التركيب الا فلاح الرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومركب باعتبار المعنى وعبد الله  
 مركب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنى فلو كان الامر بالعكس لكان النسب قلنا  
 نظر النحو في احوال اللفظ الموضوع للمعنى فلا بد من اعتبار المعنى وعلى تقدير رعاية  
 المعنى مثل الرجل وامثاله مركبة فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل في حدها  
 قال صاحب الفصل لكلمة هي اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع فاقيل الدلالة اما  
 معتبر في مفهوم الكلمة اولا فاعلم ان يلزم القصود في عبارة المص لا انه لم يذكر الدلالة في تعريف  
 الكلمة وعلى الثاني يكون ذكر الدلالة في تعريف صاحب الفصل مستدكا قلنا الدلالة معتبر  
 في مفهومها ولا يلزم القصود في عبارة المص لانه ذكر الوضع في تعريفها والوضع مستلزم للدلالة  
 فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع فاقيل كما ان الوضع مستلزم للدلالة فالدلالة  
 ايضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الى ذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف صاحب الفصل قلنا  
 الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة توجد بدون الوضع كما في  
 العقلية والطبيعة قوله هي اسم وفعل وحرف فاقيل ان الضمير اذا دل على المفعول  
 فرعاية الخبر ادلى فينبغي ان يقول هو اسم قلنا نعم لكن خبره محذوف في منقصة قوله  
 لاها اما ان تدل على معنى في نفسها فاقيل ان دليل المص دليل الحصر المدعى غير كونه عبارة  
 فيلزم كونه دليل بلا مدعى قلنا ان دليل المص دليل المدعى المتكافئ منحصرا لانها انما تفيد  
 ان دليل المص دليل حصر اقسام الكلمة في الثلاثة والماخوذ في الدليل الدلالة وهي غير  
 مذكورة في تعريف الكلمة فيلزم المخالفة بين الدليل المدعى قلنا الماخوذ في تعريف الكلمة  
 الوضع والوضع يستلزم الدلالة فان قيل في هذا المقام اعتراض مشهور وهو  
 ان خبرها ان محمول على اسمها وهو هنا لا يصح الحمل لان اسمها ضمير راجع الى الكلمة وهذه  
 وخبرها ان تدل بتاويل الدلالة فينبغي ان يلزم حمل الوصف على الذات قلنا

له قوله خمسة اقول الاول ان يتم اى منصرف يكون خبر البتة والى شيئا واحدا المتعدي زيدا لا يرتب عليه فائدة معتدة كما لا يخفى على احد



ان عبارة المص على تقدير من صفتها في جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها اما من صفتها  
 دلالة الخ فالدلالة اما فاعل لظرف او مبتدأ ومن صفتها خبره المقدم عليه وهذه الجملة  
 في محل لرفع خبر ان فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولاً عليه  
 للكلمة وهذا بعينه معنى قوله ان تدل الخ فيلزم التكرار في عبارته قلنا المراد بكون  
 المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولاً عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة  
 اخرى اليها والمفهوم من قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلولاً عليه للكلمة مطلقاً فلا  
 يلزم التكرار في عبارته قوله او لا فان قيل ان قوله او لا يشمل على قسمين احدهما على  
 على معنى اصلاً كالمهل وثانيهما مأكلاً يدل على معنى في نفسها بل على معنى في غيرها كالحرف فقوله  
 الثاني الحرف يصدق على المهل اي قلنا المنف في قوله او لا هي الدلالة بنفسها  
 لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى في نفسها قوله الثاني الخ فان قيل  
 ان قوله الثاني صفة الكلمة فالمناسب يقول لثانية لزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

سأله قوله ان عبارة المص الخ اول الفرق اقوالهم في دفع هذا الامر عن الشبهة واتى كل واحد منهم بقول منه المقبول والمنظور  
 فقال بعضهم بتقدير للضاف في جانب الخبر اي ذات من تدل قال بعضهم بتقدير في جانب الاسم اي لان حلاها وقال بعضهم بخزان قول المؤلف  
 بالصدر باسم الفاعل اي دالة ولا يلزم الجواز في الجواز لان الفعل لما قل بالصدر وصحة حقيقة بالوضع الكلي وقال بعضهم بخزان يكون الفعل  
 المأول بالصدر مبتدأ وخبره محذوف اي ثابت او ثبت الجملة الاسمية خبر ان وقال بعضهم بخزان يكون فاعلاً للظرف المحذوف اي لانها  
 من شأنها ان تدل او مبتدأ مؤخر او المحذوف خبر مقدم كما قال الاستاذ العلامة فيض على الدوام اقول اولي التقادير الاول لا على الثاني  
 يلزم تقدير الشئ قبل الحاجة اليه على الثالث يلزم حذف شبه الجملة او الجملة حقيقة كما لا يخفى على من له قريحة سليمة وعلى الرابع اما حذف  
 الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او الجملة حقيقة فافهم كذا قال مولانا الفاضل اللادي عهد الغفور تليد الشايع المبرور واما  
 تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وقال في بعض حواشيه انها تقتضي ملاحظة النسبة المعتبرة في مفهوم ما دخلت هي عليه لذل  
 تقتضي عدم ملاحظة نسبة المصدر المضاف هي اليه لاسرور فيها ولهذا لا يقال هند ذات ضربها بل هند ذات ضرب انتهى وقال السيد  
 الشريف ان النظر الى المعنى يعني من هذه التقادير وليس في المعنى الصدقية حقيقة انتهى يعني ان كلمة ان اذا دخل على الفعل كحبل  
 في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كعمود دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه لان كحبل في تاويله باعتبار المعنى بان يقتضيه  
 المعنى الصدقي ولكنه من هذا التقدير ظهر ما من عدم لزوم الجواز ومنه الفرار وقال ابن المصدر لا يقع خبر عن الجملة اي الذات ان كان  
 مرجحاً واما المؤلف برفيق كذا في القول الشافية على اعراب الكافية بزيادة ونقصان ليسير الخ فادمية سأل قوله او لا مسطرون على  
 تدل حذف المسطرون مع بقاء العاطف لما يتبع عند عدم القرينة وتجاوز بعض متعلقاته واما عند مجردها او كليها فمما يزددها وجلاها بما تحتها



قلنا نعم لكن الكلمة مأولة بتأويل القسم أي القسم الثاني الحرف وإنما سمي هذا القسم  
 حرفاً لأن الحرف في اللغة الطرف كما يقال فلان في حرف الوادي أي في طرفها وهو في  
 طرفه فأنقل الحرف قد يقع في الوسط أيضاً نحو أريد أن تحسن إلى قلنا المراد  
 بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فإن قيل الحرف غير مستقل الاسم والفعل  
 مستقلا فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلتها بما يقعان عند الكلام  
 وهو لا يقع قوله والأول ما ان يقترن فأنقل في الضمير في يقترن أما راجع إلى الأول  
 المعنى وكلاهما لا يصح أما الأول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والأول عبارة عن  
 الكلمة وأما الثاني فلان المعنى غير مذكور فيلزم الإضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع إلى المعنى  
 وإن لم يكن مذكوراً حقيقة لكنه مذكور بمعنى من حيث أنه مدلول الأول كما في قوله تعالى اغدوا  
 هو أقرب للتقوى فإن قيل لا نسلمان معنى الفعل مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة  
 والافيلزم اقتران الزمان بالزمان لان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد  
 بمعناه المعنى التضمني أعني الخ فأنقل أن معنى المصادرايض مقترن بأحد الأزمنة  
 الثلاثة في الوجود فينبغي أن تكون أفعالا قلنا المراد بالاقتران في الفهم في الوجود  
 فإن قيل ان معنى ضارب في زيد ضارب أس مقترن بأحد الأزمنة في الفهم ان لم يكن  
 فعلا قلنا المراد بالاقتران الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال عليه والاقتران في زيد  
 ضارب أس عن الأمر الخارج وهو أس قوله بأحد الأزمنة الثلاثة فأنقل معنى الضمير  
 والقبول أيضاً مقترن بأحد الأزمنة المطلقة مع انهما ليسا فعلين قلنا المراد بأحد الأزمنة  
 الثلاثة لأحد الأزمنة المخصوصة أعني الماضي الحال والمستقبل لا مطلق الزمان فأنقل

لأن قوله قلنا الضمير راجع إلى قوله لكن من يرجع إلى الأول والآخر ان أس من ان يكون بالذات أو بالواسطة وفي الكلمة ان لم يجد الأول  
 لكن يوجد الثاني ١٢ تحفة خادمية ١٣ قوله بأحد الأزمنة الثلاثة أعني على ان الأزمنة موصوف والثلثة صفة وموصوف أسماء  
 العدد وفي الحقيقة تميز لها والقاعدة في تميز عدد الأقل على خلاف القياس فينبغي ان يقع بأحد الأزمنة الثلاثة بغير التلاد اجبت عنه ان تذكر  
 التميز وتأتي به باعتبار المفرد ومفرد ههنا مذكري الزمان كذا في القواعد الشافية فبارة المم موافق للقاعدة لا تخالف منها كما قال بعض  
 الأفاضل في مصنفه بالاقتران حيث قال انما لم يرع القاعدة رعاية للجانب التركيب التوضيحي ١٤ تحفة خادمية ١٥ قوله أعني الماضي  
 والحال والمستقبل لا مطلقاً ومعناها مطلق لأن معنى الضمير شرب خورون وروقت صبح ومعنى القبوق شرب خورون ورشبا الخ  
 كذا في بعض كتب اللغة واجيب عنه اليق ان معنى اقتران الفعل بالزمان ان يدل بأدته وهو على الحدث وبهية على الزمان وهو صبح وخبوق  
 ليس على ان الذين يدل عليها بأدته ١٦ تحفة خادمية ١٧ فأنقل محمد شبيب ١٨ المراد به ملا صاحب جواهر بلغ في شرح التقدمة ١٩



ان معنی لفظ الماضی الحال والمستقبل مقترن بلحد الارزمنة الثلاثة المخصوصة مع انهما  
ليست افعا لا قلنا معنى الاقتران ان يفهم ذلك الحد عن الفعل فيفهم احد الارزمنة الثلاثة  
مقترن له ومعنى هذه الالفاظ عين الزمان لا الحد المقترن بها قوله اول الثاني الاسم  
وهو مأخوذ من البسم هو العلو ولا شك انه عال على خويه فان قيل المراد باستعماله  
لا يخلو آقا بالنسبة الى كل افراد الاسم او بعضها والاقل منه لان ليت ولعل عال بيان على  
بعض افراد الاسم كمن وقا والثاني مسلم لكن بعض افراد الحرف ايضا عال كما عرفت قلنا  
المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الى كل افراد الاسم معنى الاستعلاء ان من جنس حده  
يتركب الكلام دون اخويه لا الاستعلاء بمعنى قلة الحروف وكثرة قوام اللفظ وهو القوام  
العلامة ولا شك انه علامة على مسماه لكنه ضعيف لان الفعل والحرف ايضا علامتا على مسماهما  
قوله والاول لفعل معي الفعل به لان الفعل في اللغة الحد والفعل الاصطلاح هو مشتق عليه  
فيكون تسمية الكل باسم الجزء قوله وقد علم بذلك الحد كل منها فان قيل ان ذلك اشارة الى  
الواحد المذكور فيما سبق اعني قوله لانها التزم وهي الجملة فلا يحصر المطابقة بين الاشارة الى  
المشار اليه قلنا ان ذلك اشارة الى وجه الحصر المفهوم من قوله لانها التزم فان قيل الحد تقيد  
الشئ بجميع ذواته والمفهوم من وجه الحصر ليس لامفهوم جامعة الافراد ومانعة عن خروج الاشياء  
الغيرية الذاتية تكون بعضها عد متما والعد لا يكون ذاتيا للشئ قلنا المراد بالحد هنا  
التعريف الجامع للماتم مما ذكره الخاص زيادة العام ولا الحد عند اهل هذا الفن هو التعريف  
فان قيل لما علم من وجه الحصر تعريف كل واحد منها فلم ينب عليه تقيد وقد علم ثوصم به فيما بعد  
قلنا الله تعالى حيث اشار الى اتفاق مراتب الالفاظ فلا اشارة في وجه الحصر بالنسبة الى الزيادة التسمية  
بالنسبة الى المتوسط والتصريح بالنسبة الى الغنى قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فان قيل  
لذلك لا يخلو ما عدا من اللفظ او الشئ او الكلمة او الكلام والكل باطلا اما الاول فلا يعرف  
الكلام يصح على نعم الواقع في جواب من قال قام زيد لانه لفظ تضمن كلمتين  
سأله قوله ليس عليه بان الشئ عليه من الحدث وهو فعل لفتح الفاء لا الفعل كسرنا فاما ما روي ان ليس فعلا لا فعلا  
بان الفعل كسر الفاء يطلق على الصند على الحال كذا في التوضيح في بحث الحسن والفتح ۱۱ تحريكه اي قصد اسمي فائدة فاعلم مفتشاه تحفه خادما



وليس بكلام واما الثاني فلان تعريف الكلام يصدق على القرطاس المنقوش فيه يد قاشع  
 لانه شئ تضمن كلمتين ليس بكلام واما الثالث فلانه يلزم حمل الجزء على الكل ايضا  
 يلزم تضمن الكلمة للكلمتين واما الرابع فلانه يلزم اخذ المحذوف في الحد قلنا ان كلمة  
 ما عبارة عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الكل للجزء ولفظ نعم مأول بمعنى الكلمتين  
 لانه متضمن للكلمتين بالمعنى المذكور فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون جامعاً لفراجه  
 لانه خرج منه زيد قائم ابوه وابوه قائم وقام ابوه لان كل واحد منها متضمن للكلمات  
 الاخرى لا للكلمتين قلنا المراد من الكلمتين اعم من كونها حقيقتين او حكيتين فالاجابة  
 فيها وان كان مركباً لكنه مأول بتأويل المفرد اعني زيد قائم الابن لانه قيل ان تعريف الكلام  
 لا يكون جامعاً لفراجه لانه خرج منه مثل جنى مهمل ودير مقلوب زيد لان السند اليه  
 فيها مهمل ليس بكلمة قلنا السند اليه فيها وان لم يكن كلمة حقيقة لكنه كلمة حكمية فالجواب  
 بهذا اللفظ فان قيل الكلام ما تضمن كلمتين فما عجز الكلام فيلزم الاتحاد بين المتضمن  
 والمتضمن قلنا المتضمن على صيغة اسم الفاعل هو المجموع من حيث المجموع والمتفرد  
 على صيغة اسم المفعول كل واحد منهما ولا شك ان المجموع من حيث المجموع مغاير لكل واحد  
 منهما فان قيل قوله بلا سناد جار مجرور والجار والمجرور اذا وقع في عبارة القوم لا بد  
 فيه من الاعراب المحلى فالاعراب المحلى ههنا قلنا الاعراب المحلى ههنا نصب على المصدرية  
 فان قيل الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل شتم الكل على الجزم  
 ومعنى تضمن محمل على تضمن لا على قوله بلا سناد قلنا انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف  
 المحذوف واعني تضمننا فان قيل ان وصية الجار والمجرور باعتبار التعلق ومتعلقة اما  
 الفعل المذكور اعني تضمن او المصدر المحذوف واعني تضمننا فعلى الاول يلزم تقديم الصفة  
 على الموصوف على الثاني يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف قلنا ان متعلقة حملاً لا الامرين

له قوله لانه شئ تضمن كلمتين قولن كان بالواسطة فلا يرد وقال ١٢ تحفة خادمية له قوله فان قيل ان  
 تعريف الكلام لا يكون جامعاً لفراجه الخ اقول لا على ادراج هذا الامر من في الامر من اللاحق لانه قد ذكر ١٢ تحفة خادمية  
 له قوله على المصدرية قولن على انه مفعول تضمن وعلى انه حال من فاعل تضمن او على انه صفة الكلمتين والاول اولى مما قلنا  
 وما قاله الاستاذ العلامة ايضا كما لا يخفى على ذوي الافهام ١٣ تحفة خادمية



المذكورين والياء للسببية فيكون التقدير الكلام متضمن كلمتين تضمننا خاصا بسبب اسناد  
 احدهما الكلمتين الى اخرى ولا اسناد نسبة احدهما الكلمتين الى اخرى بحيث يفيد  
 مخاطبة فائدة تامة وتبصر السكون عليها فقولها لفظ جنم شامل للمهمات والموضعات  
 والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين خرج به المهمات  
 والمفردات وقوله بلا اسناد خرج به المركبات الغير الكلامية وبقيت المركبات الكلامية  
 سواء كانت خبرية كزيد قاتل او انشائية مثل ضربت فان كل واحد منهما تضمن كلمتين  
 بلا اسناد فان قيل نعم ان الكلام الخبر متضمن للكلمتين لكن لا نسلم ان الكلام  
 الانشائي متضمن للكلمتين قلنا ان المراد بالكلمتين اعم من ان تكونا حقيقتين او  
 حكمتين وفي الانشائي وان لم تكونا حقيقتين لكن احدهما حقيقة وهو الفعل والاخر  
 حكمة وهو المنقول فان قيل تعريف الكلام لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه ضم  
 زيد اقاما لانه ليس بمضمن للكلمتين لا حقيقة ولا حكماً بل هو متضمن للكلمتين  
 قلنا كلام للمصطفي ان ضربت زيد اقاماً يعمى كلامه لانه لم يقيد تعريف الكلام بقيد  
 فقط وكلام صاحب المفصل صريح في ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه لانه  
 قال الكلام هو المركب من كلمتين الخ وتعريف المبتدأ باللام يفيد حصر المبتدأ في الخبر فان  
 قيل ان تعريف الكلام لا يكون مانعاً عن خول تعريفه لانه دخل فيه الجملة لكونها متضمنة  
 للكلمتين بلا اسناد قلنا بين الجملة والكلام ترادف على المذهب المختار فلو دخل احد المترادفين  
 في تعريف الاخر لا ضير فيه اما الجواب على قول من قال بالبيان بينهما فهو ان المراد بلا اسناد  
 في تعريف الكلام هو الاسناد المقصود لذاته ولا اسناد لما خوفي في تعريف الجملة هو مطلق الاسناد  
 فاقترا قوله لا يثبت ذلك الا في اسمين او اسم وفعل فان قيل ان نسبة لا يثبت الى الكلام

نظم  
 بدون الرواد

له قوله خرج به او اقول وكذا يخرج به نحو النار حارة فاسم مضى ما يكون من اجل البداهات لان المتعبر في حقيقة الاسناد والافادة  
 ولا فائدة فيه وكذا يخرج كلام النائم والناسي بقولنا قصد الكذا في بعض شروح الالفية **قوله** في الانشائي او اقول فهم  
 الاسناد والعلام دخل تحت ضرب ولا تضرب في تعريف الكلام **قوله** لا يثبت ذلك الا في اسمين او اسم وفعل **قوله** في الحقيقة والبيان  
 في الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام بل دخل تحت جميع اللفظ اي اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فافهم **قوله** او اسم وفعل في بعض  
 النسخ او فعل واسم فمن قدم الاسم فنظر الى اماليه ومن قدم الفعل فنظر الى الواقع يعني كلما وجد القسم الثاني فيكون الفعل فيه مستند  
 ما حل الاسم كذا افادني مولانا شوكر **قوله** خافه خافه صيه



لا يصح لان لا يتبين انما يتصور في ذى الروح والكلام ليس منه قلنا ان لا يتبين بمعنى لا يحصل  
اعلم ان ذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن والاسناد من جهين احدهما ان قوله لا يتبين الى  
تقسيم الكلام فلا بد ان يشار اليه ثانياً اذ ذلك اشارة الى بعيد وهو الكلام دون التضمن  
والاسناد لانها قريبان فان قيل لما كان ذلك اشارة الى الكلام فيلزم من قوله في اسمين  
او اسم وفعل ظرفية الشئ لنفسه وهو باطل قلنا لان سلم انه ظرفية الشئ لنفسه بل  
هو ظرفية الجزئي للكلمة فان قيل ان غلام زيد مركب من الاسمين ليس بكلام قلنا  
ليس المراد بالاسمين مطلق الاسمين بل كون احدهما مسند او الاخر مسند اليه وفلام  
زيد ليس كذلك بل احدهما مضاف والاخر مضاف اليه فان قيل ان ضرباً من مركب  
من الفعل والاسم وليس بكلام قلنا المراد بالفعل والاسم كون الفعل مسنداً والاسم  
مسنداً اليه ومثل ضربك ليس كذلك بل ضرب فعل وضمير المخاطب مفعول به فان  
قيل ان الوجه المصحح في باداة المحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة قلنا ان التركيب  
الثاني العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة اقسام ثلاثة من جنس واحد وثلاثة من  
جنسين والواقع في نفس الامر قسمان اعني المركب من الاسمين والمركب من الفعل والاسم  
بخلاف الكلمة لانها لا تحتل فوق الثلاثة فان قيل حصر الكلام في القسمين باطل لوجود  
الثالث اعني المركب من الاسم والحرف نحو يارب زيد قلنا ان يارب ما اول بتقدير يارب عوزيد اقليم  
من تركيب الاسم والحرف بل من تركيب الفعل والاسم اعني المشو في ادعوفان قيل  
ان الكلام اذا الترك من الفعل والاسم فالشرط في الاسم ان يكون مسنداً اليه زيد في ادعوف  
زيد ليس مسنداً اليه بل هو مفعول قلنا ان الاسم المسند اليه من ان يكون ظاهر للمعنى  
خفها وان لم يكن ظاهر الكنه منوى قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه فان قيل

قوله ظرفية الجزئي آه اقول المراد بالجزئي الجزئي الاضافي لا الحقيقي فاعلم قلنا ان الكلام زيد آه اقول قد قررنا ان  
العلام انما ان كان كلمة فذلك اشارة الى الكلام حقيقة الكلام بغير التضمن الى الاسناد والعلام الى الاسناد ونسبة اخرى للتضمن  
لا بد من هذا الاخر من اللاحق به فافهم قلنا ان الكلام اذا تركيبه اقول في الاخر من معنى تقدير الاخر من قولنا  
العلام اعني المشو في ادعوف التوجه الى قولنا ان الاسماء العلم من تركيب الفعل والاسم على الظاهر الا ان الاسماء علمية  
قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه في نفس ما دل على معنى في نفسه ما دل على معنى في نفسه ما دل على معنى في نفسه  
المعنى اشارة الى جواز الامر من اولوية الاول فافهم غير مقرر ان اي بحسب الوضع الاول فتكون في المعنى في قوله غير مقرر في المعنى في قوله



ان كلمة ما تخلو ما عبارة عن الشيء أو اللفظ أو الكلمة أو الاسم الكل باطلاً أما إذا كانت  
لو كان كلمة ما عبارة عن الشيء يصدق تعريف الاسم على اللفظ واللفظ لو كان عبارة  
عن اللفظ يصدق تعريف الاسم على المركب لو كان عبارة عن الكلمة لا يجرى مطابقة بين  
الراجع أعني الضمير المستتر في ما دل والمحذور في نفسه المرجع لو كان عبارة عن الاسم يلزم  
أخذ المحدث في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة وتدل بالضمير باعتبار اللفظ الموصوف  
فإن قيل التبادر ارجاء الضمير المحذور إلى المعنى لقربه فيلزم ظرفية الشيء لنفسه قلنا  
لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ان كلمة في بمعنى الاعتبار أي ما دل على معنى باعتبار في نفسه  
فإن قيل كما ان معنى الاسم معتبر في نفسه كذلك معنى الحرف ايضاً معتبر في نفسه لان الاعتبار  
يجري في المتعدي فلا يحصل الفرق بين المعنى للاسم والحرف في قلنا المراد بكون المعنى  
معتبر في نفسه كون المعنى منظوراً اليه في نفسه ولا شك ان معنى الاسم منظور اليه  
في نفسه ومعنى الحرف غير منظور اليه في نفسه فإن قيل ان كون في بمعنى الاعتبار  
دعوى مجرد عن البرهان قلنا البرهان عليه قوله الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبارها  
ذاتها حكمها كذا الا باعتبار امر خارج عنها ولذلك اي لا جل كون في بمعنى الاعتبار في الحرف  
بكلمة تدل على معنى في غيرها اي باعتبار غيره لا باعتبار في نفسها اعلم ان محصور ما قال  
المصنف في شرح المفصل ما ذكره بعض المحققين هو ميرسيد شريف في حواشي شرح المطالع  
وحواش المتوسط وهو كما ان في الخارج ممكنات موجودة قائماً بذاته يسمى بالجوهر ممكنات موجودة  
قائماً بالغير ويسمى بالعرض كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصد او ملحوظ في ذاته  
يصلح ان يحكم عليه به ومعقول هو مدرك تبعاً والة للملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما  
والغرض من الحصول تشبيه المعقول بالمحسوس لا يفصح المعقول يعني ان الموجود  
على قسمين موجود خارجي وموجود ذهني والموجود الخارجي على قسمين قائم بذاته  
وقوله ما ذكره بعض المحققين قال بعض الافاضل وانما قال ما ذكره ولم يقل ما قاله لان الحصول ليس من السيد قدس سره  
بل من غيره واورده على سبيل النقل لانه قدس سره اخذ من كلام المصنف انتهى اقول فيه شبه كثير من اراد الاستماع فليرجع الى التفسير  
المعقول في بيان الحاصل والحصول لولنا خادم احمد الكنوي الحنفية فادسبه لحافظ محمد شبيب ولايتي.



كالجوهر قائم بغيره كالعرض الموجد الذي على قسمين مستقل في الفهم كالمعنى الاسمي وغير مستقل في الفهم كالمعنى الحرفي فالمعنى الاسمي مشابه بالجوهر والمعنى الحرفي مشابه بالعرض  
 فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية يصلح ان يحكم  
 عليه به وهذا المعنى بمذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا يحتاج لفظ الابتداء  
 الدلالة على المعنى الى ضم كلمة اخرى كالسير والبصر وهذا المعنى هو المراد بقوله ان الاسم  
 والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة والابتداء مثلا اذا لاحظ العقل من حيث هو حالة  
 بين السير والبصر وجعل العقل له لفظا حالما كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح  
 ان يحكم عليه به هذا المعنى بمذا الاعتبار مدلول لفظ من ويحتاج لفظ من الدلالة عليه  
 ضم كلمة اخرى كالسير والبصر وهذا هو المراد بقوله ان الحرف معنى كائنا في غير فان قيل  
 لان اسم الابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية لان  
 الابتداء نسبة بين الفاعل والمبدء وكل نسبة تحتاج الى تصور الطرفين قلنا ان النسبة  
 على قسمين اجمالي وتفصيلي فالنسبة الكائنة بين الطرفين الاجماليين غير محتاجة الى ذكر الطرفين  
 والنسبة الكائنة بين الطرفين التفصيليين محتاجة الى ذكر الطرفين ومعنى الابتداء من قبيل  
 الاول ومعنى من من قبيل الثاني وحاصل الكلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي اي  
 الشروع عن شيء في موضوع لمعنى جزئي اي الشروع عن شيء معين بشيء معين فان قيل  
 ان الضمير المحرور في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى فالاول مستقيم  
 والثاني غير مستقيم لما فيه من المخالفة بين التفصيل والاجمال قلنا لا يلزم المخالفة لان مرجع  
 كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد هو الاستقلال  
 بالمفهومية فان قيل لما كان الضمير المحرور في عبارة محمدا للمعنيين فالظاهر ان الضمير  
 المحرور في عبارة المفصل ايضا محتمل للمعنيين لان الكافية منتخبة من المفصل قلنا عبارة  
 المفصل ظاهر المعنى الاخير لعدم مسبوقتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس  
 الكلمة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لافردة وحده الحرف لا يكون

لأن قوله فان قيل ان الضمير المحرور في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة او الاولى ان يقال انه اذا كان الامر كذلك لانه واضح اجماع  
 الضمير الى المعنى فيلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال اي وجه المحمدا لا يتخذ خادما



مانعاً عن خول الغير فيه لان الاسماء اللازمة الاضافة خارجة عن تعريف الاسم وداخلة  
 في تعريف الحرف لانها محتاجة في الدلالة على معانيها الى ما اضيفت هي اليه قلنا ان  
 الاسماء اللازمة الاضافة لا تخرج عن تعريف الاسم ولا تدخل في تعريف الحرف لان معانيها  
 مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لزمتها تعقل متعلقاتها اجمالاً وتبعاً من غير حاجة  
 الى ذكرها فان قيل لما كانت معانيها مفهومات كلية فلم استعملوها في متعلقاتها خصوصاً  
 ولا يستعملونها في متعلقات عامة قلنا عادت لهم جدلية باستعمالها في مفهوماتها مضافة  
 الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها فلزم ذكرها الفهم هذه المخصوصة  
 لا فهم اصل المعنى فان قيل المراد بكونه المعنى في نفس الكلمة لا يخلو اما ان يكون معقلاً  
 مطابقاً او تضمنياً او التزامياً او معقلاً مطلقاً والكل باطل الاول فلانه لو كان المراد  
 بالمعنى المعنى المطابق يخرج الفعل عن تعريف الاسم بالقيد الاول لان معناه المطابق ليس  
 كائناً في نفسه فاحترابه بالقيد الثاني يخرج المخرج وهو باطل اما الثاني فلانه لو كان  
 المراد بالمعنى معناه التضمني يخرج من تعريف الاسم الاسماء البسيطة معقلاً كلفظ النقطة و  
 المصداق لانه ليس لها معنى تضمني واما الثالث فلانه لو كان المراد بالمعنى معناه الالتزامي فاحترابه  
 في التعريفات مشتمل لانه بعيد عن الفهم اما الرابع فلانه لو كان المراد بالمعنى مطلق المعنى  
 فورد عليه ما ورد على المقيّد لان المطلق لا وجوه الا في ضمن المقيّد قلنا المراد بالمعنى  
 مطلق المعنى لكن المتحقق في الفعل ان معناه التضمني كائن في نفسه وما قيل ان الواجب  
 على المطلق وارد على المقيّد لان المطلق لا وجوه الا في ضمن المقيّد فنقول كلامنا في الايراد  
 لا في الوجوه وارادة المطلق بدو المقيّد ممكن فان قيل المراد بمعناه التضمني اجمالاً ما النسبة  
 او الزمان او الحد فان كان المراد النسبة فهي ليست كائنة في نفسها وان كان الزمان فحينئذ يلزم  
 اقتران الزمان بالزمان ان كان الحد يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا المراد بمعناه التضمني الحد ولا  
 يلزم الترجيح بلا مرجح لان معنى الفعل موصوف بالكيونة والا فتران النسبة ليست كائنة  
 في نفسها ان قوله ما جنس شامل للاقسام كلها والمقيّد لا يخرج الحرف والمقيّد الثاني يخرج الفعل ويقولنا بحسب الوضع الاول  
 خرج الافعال المنسوبة ودخل اسماء الافعال في تعريفها فادميه.



فی نفسها والزمان ليس مقترنا والحد كائن في نفسه ومقترن باحد لازمة الثلاثة فتعين  
 بالارادة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لافراد كانه خرج منه اسماء الافعال  
 لان معانيها مقترنة باحد لازمة الثلاثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع  
 الاول ولا شك ان معانيها غير مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران  
 بعارض الاستعمال لانها منقولة عن المصدرية او الظرفية او الصوتية الى معنوية او مر  
 او الماضي فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون مانعاً عن دخول لغته فيه لانه دخل  
 فيه الافعال المنسوخة لان معانيها مقترنة باحد لازمة الثلاثة قلنا المراد بالاقتراح  
 ما هو بحسب الوضع الاول ولا شك ان معانيها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض  
 لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال ولا نسلخ فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون  
 مانعاً عن دخول لغته فيه لانه دخل فيه المضارع لان معناه غير مقترن باحد لازمة  
 الثلاثة بل مقترن بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلنا ان المضارع على تقدير اشتراكه  
 بين الحال والاستقبال ال على الزمانين المعنيين من الازمنة الثلاثة والدلالة على الزمانين  
 المعنيين متلزم للدلالة على واحد واحد في ضمن المتعدد فان قيل لما كان  
 المضارع دالاً على الزمانين لزوم عموم المشترك وهو باطل قلنا عموم المشترك باطل في الازمنة  
 لافي الدلالة ولهمنا في الدلالة فالقول ان مقصود الحق بيان احوال الكلية والكلام  
 واقا تعريفها فلانه موقوف عليه للمقصود واما الاشتغال ببيان الخواص اشتغال بمالا  
 يعني لانه ليس مقصوداً ولا موقوفاً عليه للمقصود قلنا ان للاسم وجودين وجود ذهني  
 وجود خارجي ومعرفة الاول حصل بالتعريف فلا بد من معرفة الثاني ببيان الخواص  
 لزيادة الايضاح لان زيادة ايضاح الشيء مفيدة لزيادة البصيرة في الشيء فقال ومن  
 خواصه خوال للام والجر والتنوين الاسناد اليه الاضافة لاختصاص الاسم اقاً لفظية  
 ٥١ قوله من المصدر كقيد او الظرفية كما ملك ومليك او الصورية كعبد وربه ٥٢ تحفه خادمية  
 ٥٣ قوله لان خاصته الاسم اه اقول ليس غرض الاستاذ للعلام من الضوابط التي ذكرها في اول كل مرام ايراد  
 الدليل على ما ذكره في المرام بل تشييط لاذنان الطلاب الكرام ٥٤ تحفه خادمية



واما معنوية فاللفظية اما محل ورودها اول الاسم او اخره فالاول للآثار الثابتة انفس  
 الحركة او تابع لها فالاول للحركة والثاني للتنوين والمعنوية اما في ضمن المركب التام او غير التام  
 فالاول هو الاستاد والثاني الاضافة فان قيل المص في صدر الاختصاص فالمناسب  
 ان يقول وخواصه دخول اللام قلنا اورد من تنبيهنا على ان ما اورد من هنا هو بعض  
 الخواص لا كلها فان قيل المذكور هنا خمسة فلما اورد جمع الكثرة قلنا المص  
 اورد صيغة جمع الكثرة تنبيهنا على كثرة الخواص في الواقع فان قيل ايراد المص  
 هذا البعض ترجيح بلامزج قلنا انما اوردته لكونها الخواص لمخطة المكبرة فلان  
 قيل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان كثيرا من افراد الاسم يستغنى  
 دخول اللام عليها كاسماء الاشارة والموصولات والمضمرات والاعلام قلنا الخاصة  
 قسمان شاملة وغير شاملة فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى جميع افراد  
 الشيء كالكاتب بالقوة للانسان وغير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى بعض  
 افراد الشيء كالكاتب بالفعل للانسان فالمراد هنا مطلق الخاصة لا الشاملة فان  
 قيل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان اللام كما يوجد في الاسم كذلك  
 يوجد في الفعل كلام الامر لام الابتداء قلنا المراد باللام لام التعريف فان قيل  
 كان اللام للتعريف كذلك الميم ايضا للتعريف كما في قوله عليه الصلوة والسلام ليس  
 من ابرام صيام في اسفرو كذا حرف النداء ايضا للتعريف نحو يا رجل اذا قصد به  
 معين فينبغي ان يقول ومن خواصه دخول حرف التعريف لشمسها قلنا انما لو تعرض  
 للميم لعدم شهرته في التعريف ولكونه بدلا من اللام ولم يتعرض لحرف النداء لظهور  
 اختصاصه بالاسم لان المنادي لا يكون الا اسما فان قيل المقص كما يحصل بقوله  
 دخول اللام كذلك يحصل بقوله دخول حرف التعريف فلم اختص اللام على حرف التعريف  
 قلنا في هذا المقام مذهب ثلثة مذهب سيبويه ومذهب الخليل ومذهب المبرد فذهب  
 سيبويه ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيد عليها همزة الوصل والتعذر لا ابتداء  
 له قوله كما في قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير في جراب حمير في حين قال يا من ابرام صيام في اسفرو تحفه غادير



بالسكون وهذه الخليل فما أَلْ كهل ومن هَلْ جردا هنا الهزة المفتوحة وحدها زيد  
 عليها اللام للفرق بين هزة التعريف هزة الاستفهام والمختار عند المصمذ هب سيبويه  
 فلذلك اختار اللام على حرف التعريف وإنما اختصر اللام بالاسم لأنه لتعيين معنى مستقل  
 بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل الفعل يدل  
 عليه تضمنه مطابقة قوله والبحر وإنما اختصر نحو البحر بالاسم لأنه اثره البحر  
 وحرف البحر مختص بالاسم لأنه لا فضاء معنى الفعل إلى الاسم فكذلك اثره مختص بالاسم  
 يلزم وجوده لا ثبوت المؤثر فان قيل ان الدليل لا يطابق المدعى لان المتضمن  
 مطلق البحر من خواص الاسم والدليل ان على ان البحر الذي هو اثر البحر مختص بالاسم  
 في البحر الذي لو يكن اثر حرف البحر كالحرف المضاد اليه بالاضافة اللفظية قلنا بحر  
 البحر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فالضما اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن بحر وراجه  
 البحر اللفظي لكنه بحر ووجه البحر التقديري وان سلم فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرع  
 لا ينحصر في اصل قوله والتنوين اختصاص مع التنوين الا بمرجع بالاسم سو تنوين  
 التثنية قوله والاسناد اليه فان قيل ان الظاهر ان قوله والاسناد بالبحر عطف على  
 مدخول لدخول الاعلى نفسه والا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون المعنى  
 ومن خواصه خوال الاسناد وهذه المعنى فاسد لان المدخول ما ذكر الشئ في اول الشئ  
 او محقق في آخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ليس قابلا للذكر في الاول ولا للمحقق  
 في الآخر قلنا ان قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس المدخول الاعلى مدخول الفصل بين  
 المعطوف والمعطوف عليه متمم بالاجنبي المضما اليه ليس اجنبيا عن المضما بل من تمامه فان  
 قيل الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه فلما كان الاسناد من خواص الاسم فينبغي ان يكون  
 له قوله لانتقاص معاني آه ولا يلزم الانقطاع عما بعده والفعل يجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان  
 الصفات تقتضي الفاعل المنوع ذلك يدل على التنوين عليه واجب بان يقتضاهما الفاعل فرعي فلا يعتد به كذا في غاية التحقيق و  
 التنوين بخلافه على المشهور يحتمل قول الشاعر تنوين پنج قسم شدك يار من گيرد اول تگن ست دعوش تانیش گيرد وگيرد قابل  
 است ورتنم برادره دین پنج یاوکن که شوی شاه به نظیر اعلم انه لو قال الاستاذ والعلام تنوينات الخمس بالاسم سوى النح لان اوليها



المسند والمسند اليه ايضاً من خواص الاسم ليس كذلك بل المسند قد يكون فعلاً قلنا  
 المراد بالاسناد المسند اليه فان قيل المسند اليه ات والخواص من قبيل الاعراض قلنا  
 المراد بالمسند اليه كون الشيء مسنداً اليه انما كان كون الشيء مسنداً اليه من خواص الاسم  
 كل لان في كل واحد من المسند والمسند اليه لا بد ان يكون مستقلاً والحرف ليس مستقلاً  
 والفعل وان كان مستقلاً لكنه وضع مسنداً افلوجعل مسنداً اليه يلزم خلاف وضعه  
 قوله والاضافة فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كانت الاضافة  
 من خواص الاسم فينبغي ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضاً من خواص الاسم  
 وليس كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلاً نحو يوم ينفع الصديقين صديقهم فهم  
 قلنا المراد بالاضافة المضاف فان قيل المضافات والخواص من قبيل الاعراض قلنا  
 المراد بالمضاف كون الشيء مضافاً فان قيل لا نسلم ان كون الشيء مضافاً من خواص الاسم  
 لان خاصية الشيء ما يوجد فيه لا يوجد غيره وهذا كما يوجد في الاسم كذلك يوجد الفعل  
 كما في قوله مرتب بزيد قلنا المراد بكون المضاف من خواص الاسم بتقدير حركته بذكره  
 او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله  
 تعالى يوم ينفع الصديقين الخ بتاويل لمصلحة اي يوم نفع الصادقين الخ واما كون الشيء مضافاً  
 من خواص الاسم فلا اختصاص لوان لم يزد الاضافة بالاسم اعني التخييف والتخصيص والتعريف  
 كون الشيء مضافاً اليه من خواص الاسم لان المضاف يعمل بحركته المضاف اليه بحركته من خواص الاسم فكذا  
 المضاف اليه من خواص الاسم قوله هو معزوم وبني لانه اما مركب مع غير اول الثاني بنواك اسماء  
 المعدودة والاول ما مشابه لبنو الاصل ولا الاول بني والثاني معزوم المعزوم على اللبنة لان الاصل  
 في الاسماء الاعراب لا في الالفاظ موضوعها فاما في الضمير هذا المعنى موجود في المعبر  
 عنه قوله لانه اما مركب مع غيره او لا اول وبما ذكرنا من ان ليس غرض الاستاذ ايراد الدليل او ينفع ما يتوهم من انه يخرج  
 منه ما يكون مركباً مع غيره ولم يشبهه بنو الاصل لانه لم يكن مركباً مع عالمه فلام زيدان امكن الجواب عنه بان المراد من  
 التركيب مع غير تركيب يتحقق مع عالمه ولو قال اما ان يختلف آخره لاسم الاول فالاول معزوم الثاني معزوم لانه  
 واخره لا يحد في جهه في زيد معنحدث الاعراب لتحقق الاختلاف ولون السكون ١٢ تحفه خادمية.



لا في المبنى قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه منه الاصل فان قيل ان تقسيم  
 الاسم الى المعرب والمبنى لا يصح لان قسم الشيء اخص منه والمعرب والمبنى اعم منه  
 قلنا الامر في المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم  
 فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه ضرب في  
 ضربية لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل بل عينه قلنا المراد بالمركب اسم  
 المركب ضرب في ضربية فعل مركب فان قيل ان تعريف المعرب بالمركب لا يصح لان المعرب  
 من اقسام الاسم والاسم من اقسام الكلمة والمعرب في مفهوم الكلمة افراد وبنو الافراد  
 والتركيب من اقسام قلنا المركب معنيين مركب بمعنى مضموم مع الغير ومركب بمعنى مجموع  
 المضمومين فالمراد بالمركب هنا هو المركب بالمعنى الاول والثاني للمعرب هو المركب بالمعنى  
 الثاني فان قيل لما كان المركب مشتركاً بين المعنيين لزم اخذ المشترك في التعريف وهو  
 غير جائز قلنا اخذ المشترك في التعريف شنيع بدون القرينة وهذا وجدنا القرينة  
 وهي ان المركب ذاعدي يعلى يراد به المعنى الاول واذا عدي بمن يراد به المعنى الثاني  
 وهذا على ما قلنا فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه  
 المتبادر والخبر لان المتبادر من التركيب تركيب مع العامل ما لم يتركب مع العامل لان  
 عاملها معقود وتركيب اللفظي بالمعقود محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غير سواء  
 كان مع العامل وغيره وهما مركبان مع غير العامل لان كل واحد منهما مركب مع صاحبه فان  
 قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غلام في غلامية  
 لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل مع انه مبنى قلنا المراد بالتركيب ما يتحقق معه عامل  
 فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه يد في يازيد  
 لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل بل هو مناسبة قلنا المراد بعدم المشابهة عدم  
 المناسبة فان قيل فلهذا يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو شنيع قلنا اخذ المجاز في التعريف  
 شنيع بدون القرينة وهذا وجدنا القرينة في المعرب مقابلاً للمبنى والمبنى يقيد بقيد المناسبة  
 لان قال للمعرب اسم للمعرب المركب الذي لم يشبه منه الاصل والمعرب الذي لم يشبه منه الاصل هو الذي لم يشبه منه الاصل







اى حكم المعرب الناقص عن العامل الثابت في المعربان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً او  
 تقديراً اى يختلف خروجه باختلاف العوامل ذاتاً او صفة حقيقة او حكماً لفظاً او معنى  
 تقديراً فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب للاستغراق فيكون المعنى ان كل حكم من  
 احكام المعرب ان يختلف آخره باختلاف العوامل ليس لامر كذا لك لان للمعرب احكاماً  
 كثيرة سوا اختلاف آخره قلنا اضافة الحكم الى المعرب للعهد المعهود بها بعض الاحكام  
 اى من جملة احكام المعرب فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب لا يصح لان الحكم عبارة  
 عن اسناد احد الامرين الى الآخر ايجاباً او سلباً وهو انما يتصور في المركب المعرب من اقسام  
 المفرد قلنا المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوي وهو الاثر المترتب على الشيء فان قيل ان حكم  
 المعرب منقوض بحركة نحو فلازم لانه اختلاف في آخر المعرب ليس بحكم قلنا المراد بالحكم  
 ما هو حكم المعرب من حيث انه آخر المعرب وهذا الاختلاف ليس من حيث انه آخر بل من حيث  
 انه ما قبل اياء المتكلم فان قيل ان اختلاف الآخر انما يستقيم في المعرب الذي هو معرب  
 بالحركة لا فيما هو معرب بالحركة قلنا ان اختلاف الآخر اعم من ان يكون ذاتاً او صفة فالمعرب  
 بالحركة وان لم يختلف ذاتاً لكنه اختلف صفة والاختلاف الذاتي ان يتبدل حرف نحو والصفة  
 ان يتبدل حركة بحركة فان قيل ان الاختلاف الذاتي منقوض لكل واحد من التثنية والجمع  
 المذكورين في حالة النصب الجراهما معربان بالحرف مع انه لم يختلف آخرهما من حيث  
 الذات قلنا اختلاف الذات اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيها وان لم يوجد للاختلاف  
 حقيقة لكنه وجد حكماً لان الباع بعد دخول الناصب علاقة النصب حكماً كما انها بعد دخول الجاء  
 علاقة الجر حقيقة فان قيل ان الاختلاف الصفة منقوض بما هو معرب بالحركة كزيد جاء  
 زيد ورأيت زيد او مرت بزيد لان آخره اعني النون الساكنة المستقيمة بالتسوية لم يختلف باختلاف  
 العوامل قلنا ان آخره الدال التنوين بل هو كلمة براسها فان قيل ان الاختلاف الصفة منقوض  
 بغير المنصرفة في حالة النصب الجراهما معربان بالحركة ولم يختلف آخره من حيث الصفة قلنا

٥٤ قوله من حيث آخر المعرب اقول لو كان هذا القيد لم يلزم قولهم باختلاف العوامل تذكر ما مر من اني فائدة ١٢ تحفة

٥٥ قوله لا يما هو معرب بالحركة لان الحركة ليست بآخر المعرب كما هو الظاهر ١٢ تحفة خارجة عما مر من اني فائدة ١٣ تحفة



ان الاختلاف الحسن اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهما وان لم يوجد الاختلاف حقيقة  
 لكنه وجد حكما لان الفقه بعد دخول الجرح علاقة الجرح حكما كما ان بعد دخول لنا صلبية النصب  
 حقيقة فان قيل ان العوامل جمع فينبغي ان لا يختلف اخره بدخول العامل في العامل  
 قلنا المراد بالعوامل جنس العامل لبطان الجمعية باللام فان قيل ان حكم  
 العرب منقوض بمن في جاءني رجل منو ورايت رجلا منا ومرت برجل مني لان  
 اخره اختلف باختلاف العوامل مع انه ليس بحكم العرب قلنا المراد باختلاف  
 الاختلاف لحاصل بدخول عامل عليه بالذات وهما العامل اخل على المستفهم عنه  
 لا على الاستفهام فان قيل ازيداني مثل زينا مضر وبني ضربت زيدا او المضارب  
 زيد اخل عليه العوامل المختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخره لم يختلف  
 باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافا في العمل لا في الاسمية الفعلية  
 والحرفية فان قيل ان حكم الشيء خاصة له واختلاف الاخر ليس خاصة العرب بل بعض  
 الاسماء المعدودة المركبة مع العامل تبداء حكمها حذو الاعراب باختلاف الاخر قلنا هذه  
 حكم اخر من احكام المعنى واختلاف الاخر حكم اخر من احكام المعنى فلو لم يدخل احد الحكمين في  
 الاخر لا فساد فيه لان المعنى احكاما كثيرة سوا اختلاف الاخر فان قيل ان نص لفظ او تقدير  
 لا يخلو اما على التميز او على المصداقية لا يصح كل واحد منهما اما الاول فلان التميز عن النسبة اما  
 فاعل ومفعول فاعل قوله يختلف اخر لفظا لا لفظا ولا تقديرا واما الثاني فلان الشرط  
 في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتغال الكل على الجرح ومعنى يختلف  
 مشتمل على اختلاف لا على لفظا ولا تقديرا قلنا انه منصوب على التميز ولا شك  
 انه فاعل بعد ر العبرة الى الاصل فيكون تقديره وحكمه ان يختلف لفظا اخر او تقديرا  
 اخر او نقول انه منصوب على المصدرية بتقدير المضاف فتقديره ان يختلف

له قوله بطلان الجمعية باللام يعني ان اللام للجنس لا للاستغراق كما فهم المستد من تحفه خادمية

قوله جاءني رجل منو او اول الاصل حكايه عن الرفع والثاني حكايه عن النصب الثالث حكايه عن الجر وان اشتهت

التفصيل فارجع الى الفتية ابن مالك وشرح حده ١٢ تحفه خادمية -

قلنا  
ويعمل



آخره اختلاف لفظ او تقدیر قوله الاعراب ما اختلف خوه به ليدل على المعاني المتصورة  
 فان قيل ان تعريف الاعراب لا يكون مانعا عن خول تعريفه لانه دخل فيه  
 العامل المعنى المقتضى لانه يختلف بها الخ والمعرف قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والكتابة  
 والعامل والمعنى المقتضى ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف  
 لانه دخل فيه الحرف والعامل فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشئ والباء في  
 السببية والمتبادر من السبب السبب لقرب العامل والمعنى المقتضى من السبب  
 البعيدة فان قيل المقص من التعريف الجمعية والمنعوية وهما صلتان بالهاتين السابقتين  
 فلا حاجة الى قوله ليدل على المعنى المتصورة قيل هذا ليس جزء من التعريف ليدل في  
 اما الى الكافية ليس هذا من تمام الحد بل جملة متأنفة وقيت جواب سوال السائل كما  
 سأل الفائدة في وضع الاعراب قيل انما وضع ليدل على المعنى المتصورة عليه لا في قوله ليدل  
 بالوضع المفهوم من نحو الكلام لكنه ليس ضيا للشك لانه بعيد عن الفحوى البعد الى ان يقرب جزء

له قوله الاعراب ما اى حركة او حرف من حروف الهاء فانفع ما قال لانه اذا العلم فيما يسمي من قول لكن هذا الجواب ضعيف  
 آخره اى آخر الاسم مطلقا للعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاءهم الله يوم الدين فانفع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم الدور  
 لان معرفة العرب يتوقف على معرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ما حوذا في تعريف الاعراب فمعرفة يتوقف على  
 نفسه وهو وجه الجواب الذي اورد في دفع هذا الاعتراض بان معرفة العرب يتوقف على معرفة العامل مطلق الاسم من الاسم والفعل  
 فان المذكور في تعريف العرب يشبه العامل الذي فيما بعد هو عامل الاسم فلا دور ليس على ما ينبغي لان العامل المذكور في تعريف  
 العرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الشارح لاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عالم والظاهر ان الضمير في عالم  
 راجع الى الاسم وقد عرفت هذا التقدير على الاستاذ اى مولانا عبد الحميد رئيس الاذكياء فاذا كان القيد خارج عن المعنوي والمعلوم  
 داخل في العالم التفسير في العامل مطلقا قال في حق التامل لا يريد على ما قلنا انه على هذا التقدير اى على تقدير ارجاع الضمير  
 الى الاسم المطلق بل يريد ان يكون قوله ليدل جزء من التعريف والمحدود يخرج من حركة غلامى وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم العرب يخرج  
 بقيد الحيثية كما ذكر الشارح مع ان عبارة المسمى في شرحه يتبادر على ان قوله ليدل لا دخل له في الجامعة والمناغية حيث قال ليس هذا  
 عن تمام الحد لانه خارج عن المحدود وبقي الاختلاف عند بعضهم هو كون الاسم مرفوعا تارة ومنفصلا تارة ومجروا تارة لا نقل من  
 السكون الى الحركة والتحقق في نحو غلامى الثاني ولعل مراد المصنف هو الاول فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله  
 اختلف آخره يخرج مسمى المعرف واما اخر الاعراب من العرب مع ان حصة التقديم لانه مشتق منه فيكون اصلا والاصل فيه  
 التقديم لان العرب محل والاعراب حال والحمل مقدم على الحال فافهم وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ثم خاتمة  
 مولانا محمد شبيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحميد رحمهما الله تعالى -



من التعريف ولا نسلم ان القيو المأخوذة في التعريف للجمعية والمنعية بل بما تذكر القيو  
 في التعريف لفائدة اخر غير الجمعية والمنعية كما في قول صاحب الزنجاني التصريف في اللغة  
 التغيير وفي الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لغايز مقصود لا يحصل  
 الا بها وهذه المعنى مراد بقوله في شرح اما الى الكافية ليس هذا من تمام الحد لا لغير  
 جزء من التعريف متعلق بالوضع المفهوم من فحوى الكلام بل هو متعلق بقوله اختلف  
 فان قيل ان المعنوية على صيغة اسم الفاعل متعدد بنفسه فلا حاجة الى تعديته  
 على قلنا ان تعديته على لتضمنه معنى الورد والاستيلاء فان قيل ان تعدد  
 الاعراب لغو لجواز ان يكون الاعراب الواحد اعلى المعنى المتعددة قلنا ان المعنى العاضدة  
 على العرب متعاقبة غير مجتمعة لتضاد بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علامتها ايضا  
 كذلك فان قيل ان للاسم محلة ثلثة فلم تعين اخر للاعراب قلنا ان الاسم دال على  
 نفس المسمى والاعراب دال على صفة المسمى والصفة مؤخوة عن الموصوفين فيكون  
 الدال عليها متأخرا عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب ما خفي عن الاعراب هو الايضاح  
 او من عربت المعنوية وهو الفساد فان قيل ان تسمية المعرب بالمعرب يصح على المعنى الاول  
 لا على المعنى الثاني لان المعرب موصوف للمعنى المقضية لا انه مفسد لها قلنا لو كان المعرب على  
 المعنى الثاني فالهزيمة في السلب مغناه سلب الفساد لا شك انه ضرب من الفساد لا لتمام  
 بعضها قوله انواعه فم ونصب جملنا ما دال على المعنوية اعلى الفضلة فالاول رفع والثاني  
 له قوله تضمنته آه ههنا يلاحظ في فعل اوصفه معنى فعل اوصفه آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول مقصودا  
 والثاني قيد على الاغلب فيكون المعنى المعتورة اياه واردة عليه ومستوية عليه كما قال جمال الناطرين بزيادة سيرة الشيخ فادركهم  
 قال في الزام اسم الزواع اعراب الاسم رفع سمي الرفع رفع الارتفاع الشدة السفلى عند التلفظ بها ورفع مرتبة بين اخويه لكنه على  
 لما هو عمدة الكلام وهو الفاعل والنصب سمي النصب لان تصاب الشفتين على عند التلفظ به اولاه في نصب الفضلة اي في نصبها في الكلام  
 من غير ان يحتاج اليه الكلام وجزمي الجر جر الان ما لم يجر الفعل الى الاسم اولان الشدة السفلى تخرج الى الاسفل عند التلفظ بها وانما  
 في الشدة لان وضع للدلالة على المعاني وهي ثلثة فكذا الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب السلول انما يذكر لثلاث دالها  
 والياء مع ان الاعراب كما يكون بالحركات كذلك يكون بالحروف لان الرفع والنصب والجر يقع على الحركات والحروف جميعا ١٢ ثم



اما دال على الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب الثاني جر فان قيل  
 انحصر انواعه في الثلاثة باطل لوجوه القسم الرابع وهو الحزم قلنا هذا الحصر بالنسبة  
 الى اعراب الاسم الحزم اعراب الفعل فان قيل لم عبر عن الحركات الاعرابية بالرفع والنصب  
 والجر بالضم والفتحة والكسرة قلنا هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحروف والحركات  
 الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة  
 في الحركات البنائية غالباً وفي الحركات الاعرابية على قلة قوله فالرفع علم الفاعلية  
 فان قيل لان سلم ان الرفع علم الفاعلية لانه كما يوجد في الفاعل كذلك يوجد في غيره  
 كالمبتدأ والخبر وغيرها قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً والحقيقة  
 ظاهر الحكمي وجد فيه خصلة الفاعل من كون الشيء مسنداً اليه كون الشيء جزءاً ثانياً  
 من الجملة والنصب علم المفعولية اي علامته كون الشيء مفعولاً فان قيل لان سلم ان  
 النصب علامة كون الشيء مفعولاً لان النصب كما يوجد في المفعول كذلك يوجد في غير المفعول  
 كالحال والتميز والمستثنى قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً والحقيقة ظاهر الحكم  
 ما وجد فيه خصلة المفعول وهو ما يتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة اي علامته  
 كون الشيء مضافاً اليه فان قيل لم الحقت الياء المصديقية بالفاعل والمفعول بالاضافة قلنا  
 الاضافة مصد بنفسها فلا يحتاج الى الحاق الياء بالمصديقية بالفاعل والمفعول لانها ليسا مصديقين  
 بنفسها فيحتاجان الى الحاق الياء بالمصديقية فان قيل لم جعل الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية  
 والجر علم الاضافة ولم يعكس قلنا الرفع ثقيل والفاعل قليل فاعطى الثقيل للقليل رعاية للتعادل  
 والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل ولما لم يبق للمضاف اليه علامة  
 غير الجر فجعل الجر علامة العامل به يتقوم المعنى المقصود للاعراب فان قيل المعنى المقصود

له قوله وفي الحركات الاعرابية على قلة ما بالضم والفتح والكسرة مجردة عن اسم مخصوصة بالحركات البنائية ولا يطلق على الحركات الاعرابية  
 اصلاً ثم تحذف قال العامل آه اقول هذا تعريف لعامل الاسم والتعريف مطلق العامل فما اوجب اثبت كون آخر الكلمة على وجه مخصوص  
 وفيه ان يطلق الوجه المخصوص فيرد نحو يا زيد غلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ العامل في حد  
 الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يابى ذكر آخر الكلمة ويخرج عامل الفعل اجيب بآداة وجه مخصوص ما يقتضيه المقتضى او  
 اشبه التام لا غير كذا قال القاضى شهاب الدين وانما آخره من الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له ثم تحذف







ان نصب قوله رفعاً اه لا يخلو اما على الظرفية او على المصدية او على الحالية والحل باطل  
 اما الاول فلان الظرف لا زمان او مكان والرفع والنصب الجبر ليس بزمان ولا مكان واما  
 الثاني فلان الشرط في المصدا ان يشغل معنى الفعل عليه من قبيل شمال الحل على البحر  
 ومعنى يعرب مشتقاً على الاعراب لا على الرفع والنصب الجبر واما الثالث فلان الحال محمول  
 على ذي الحال ههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرفاً لوصف على الذات قلنا انه منصوب  
 الظرفية بتقدير المضى اي يعربان بالضمه حالة الرفع اه او على المصدية بتقدير المضى اي  
 يعربان بالضمه اعراب الرفع اه او على الحالية لكن المصدا مبنى للمفعول اي يعربان بالضمه  
 مرفوعاً اه جمع المؤنث لسالم بالضمه والكسر لانه فرع للجمع المذكور السالم والنصب بغير  
 الجبر فكذا في جمع المؤنث لا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل فان قيل كثير من جمع المذكور  
 مفعول بهذا النوع من الاعراب كما مرفوعاً والمنصوباً والجمعيات الخالية فيكف مختصر  
 هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث لسالم قلنا الماد بجمع المؤنث لسالم ما جمع كالف  
 التاء سواء كان مفعولاً مذكراً او مؤنثاً غير المنصوب بالضمه والفتحة لانه يشبه الفعل في جواله

فامتنع فيه ما هو مختص بالامم اعني البحر التنوين اخوك وابوك وهوك وفوك فاقول  
 مضافة الى غير المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم يخالف الجمع عن الاخوات بكسر الكاف  
 الجمع قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة فان قيل لم يقدم الناقص على الجواب

سأله قوله قال جمع المؤنث اي جمع المؤنث السالم الاصطلاح هو بها الحق باخره واما سواء كان مفعولاً مذكراً او مؤنثاً فالحق ان ما ذكره  
 العلم مذموب البصريين هو ان الكوفيين نصب بالفتحة وشتا مني لقتل قطرة انا قد على المنصوب ترك احدى الحركتين فيها لانها كثر خلافاً للاصل من  
 جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جميع المؤنث حيث ترك فيه الحركه فقط قال سيوري في كتابه وقال يخليل في جمل يجمع  
 مسلمات واضربات هذه مسلمات واضربات وذلك المرأة لم يسميت بها انصرفت وذلك لان هذا التعليل اصارت في النصب الجبر اشتهت جنس  
 الياء التي في المسلمين والياء التي في جليلين صارت التنوين بمنزلة التنوين الا ترى الى ان عرفات منصرفه في كتاب شدي منصرفه الدليل على  
 ذلك قول العرب هذه عرفات مباركا فيها ويملك ايضاً على معرفتها انك لا تدخل فيها الغاء لئلا انتهى وذكر في بعض شروحي اللافيه لا يعبر بها  
 الا انصرفت واعراب على الاصل بضمهم نصب بالكسر ويجوز من التنوين فاعلم فيه سأله قوله لئلا يلزم مخالفة المنصوب عن الاصل قول  
 الخرج على الاصل واجبان كان ممكناً فلما يراد ان لم يجز على طريقة اصله في الاعراب بالحروف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح في آخرها  
 عن سأل قال بالفتحة والفتحة مضم من ان يكون حقيقة وحكم فلما يرد جميع المؤنث السالم حاله عليه فانه غير منصرف كذا ذكر العلم في بعض كتب  
 مع انه ليس بجبر بالفتحة حال الجبر سأله قوله قريب المرأة اه من الى زوجها واخيه وابنه وربما يطلق على اقارب الزوجه اه تحه خاتمه



واللغيف قلنا الناقص كثير من الاجوف واللغيف الغرة للتكاثر فان قيل لم يخالف  
 ذو عن الاخوان باضافته الى لظاهرون الضمير قلنا ان ذو وضع وسيلة لتوصيف  
 باسم الجنس لضمير ليس باسم جنس فان قيل هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع  
 من الاعراب في حالة التثنية والجمع والتصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم قلنا  
 المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مكبرة لانها لو كانت مثنى او جمعا كان اعرابها  
 كاعراب ثنائيات وجمع ولو كانت مصغرة كان اعرابها بالحر كالتثنية في الاحوال  
 التثنية فان قيل لما كان هذا ان القيدان مرادين في عبارة المصنف فلم يذكرهما قلنا  
 انما لم يذكرهما اكفاء بالامثلة فان قيل ينبغي ان يكتب بالامثلة في حق الاضغاة ايضا  
 قلنا لو كتب بالامثلة في حق الاضغاة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع  
 من الاعراب وليس كذلك فان قيل اخواته بالواو او مشتمل بالفتحة والاستحالة الى الالف  
 بالنسبة الى الواو والاستحالة بالنسبة الى الالف والياء قلنا المراد بالابواب لخواص الاسماء  
 الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو والخر اذ ربما يحكم على شيء معين يراد به الحكم على نوعه  
 كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع فان قيل الاصل في المفردات هو  
 الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحر قلنا لما كان اعراب المفردات بالحركات  
 واعراب التثنيات بالجمع بالحر جعلنا اعراب بعض المفردات بالحر فليلا يلزم المناقرة  
 والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق فان قيل لم يحصر في الستة قلنا  
 لما كان لكل واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة جعلنا في مقابلة كل حال اسماء على حدة فان  
 قيل لم خصوا هذه الستة قلنا انها مشابة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون اخر

لنوعهم  
 على اللغو

له قوله ولو كانت مصغرة آه لان المصغر منها يحرك عينه ولا مد وجوب الهمزة فليكن حرز العلة الجمول اعرابا يجب سكونه  
 يشابه الحركة واعلم ان ما ذكره من حكم المصغرات ليس بالاطلاق لان المصغرات المضافة الى ياء التكلم فيها اربعة مذاهب الاول  
 انها معربة بالحركات تقدير الثاني انها مبنيّة للاضافة الى المبني والثالث انها ليست بمعربة ولا مبنيّة والرابع انها معربة بالرغ  
 وبالنسبة تقدير او بالحر لفظا والمصغرات مفردة غير مضافة او مضافة الى غير ياء التكلم المعربة بالحركات لفظا كذا قال بعض النحويين  
 اقول على الاستاذ العلامة اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة وهذا المذهب هو الذي كبرها لفظا فانهم ما يتخذون خادمية.



حرفاً صالحاً للاعراب واما معنى فلان معانيها منبهة من التعدد كمنى التثنية والجمع فان قيل كما ان في آخرها حرفاً صالحاً للاعراب كذلك في آخره ودم فينبغي ان يعز هذا النوع من الاعراب وليس كذلك قلنا قد سمع من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب في الاسماء لا في غيرها المثني وكلام مضاف الى مضمراً اثنتان اثنتان بلاء لفظ الياء فان قيل ان ذكر كلا واثنتان اثنتان بعد المثني مستدرك لانه ليس المراد بالمثني لفظه بل المراد افراده وهذه الالفاظ من افرادة قلنا لا نسلم انها من افرادة بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر كلاً كلياً في حكمة قلنا انه فرع كلاً و ذكر الاصل مفعول عن ذكر الفرع فان قيل الحال الواقعة بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون اعراب المثني بلاء لفظ الياء مقيداً بقيد الاضافة الى مضمراً وليس الامر كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل ان الحال الواقعة بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون غير كلي فان قيل لم قيد اعراب كلا بلاء لفظ الياء بقيد الاضافة الى المضمير قلنا ان كلا اعتباراً باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثني فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالسكون فروع فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافاً الى مظهر لم يرب بالحركة لان الاضافة الى المظهر اصل الاعراب بالحركة اصل يضافاً على الاصل للاصل رعاية للناسب ولو كان مضافاً الى مضمراً عربياً بالحرف لان الاضافة الى المضمير خلاف الاصل والاعراب بالحرف ايضاً خلاف الاصل فاعطى خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية للناسب فان قيل هذا ينقض بنحو جاء في كلا الرجلين ومريت بكلا الرجلين لانه مضافاً الى المظهر وليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركاته تقديريّة

سأله قوله انه فرع كلاً آية توجب عليان الفرع قد تحلقت اعراب الاصل بجمع التثنية السالم فانه فرع جميع المذكور السالم اعراباً بالحروف واعراب الفرع بالحركات الا ان يتحلف فاعطى لم يكتف بذكر اثنتان مع انه اصل لاثنتان لكثرة وهي ان حكم التذكير والاسماء في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح لفظ المذكور والتثنية فيها للتثنية على ان التذكير والتثنية فيها على ما عليه جميع الاشياء كما في الواحد الواحدة على انه مذكور في بعض النسخ ومتروك في بعضها قلنا انما منع صيغة الاصل ولا يلزم علينا جميع كل نسوة كذا قال الجاهل صنف بن غير



یجمع المذکر السالم الی عشرین واخواتها بالواو الیاء فان قيل ان ذکر الیاء عشرین  
 واخواتها بعد کرم المذکر السالم مستدل لانه ليس المراد به لفظه بل افراده وهي مفردة  
 قلنا لا نسلم انما من افراد بل من ملحقاته لان صورتهما هو الجمع وليس لها مفرد من  
 لفظها فان قيل هذا الجواب يستقيم في الواو ولا يستقيم في عشرین واخواتها لانه يجوز  
 ان يكون عشرین جمع عشرة وتثنون جمع ثلثة وقس على هذا قلنا لو كان عشرین  
 جمع عشرة یصح اطلاق عشرین على ثلثین لانه ثلثة مقادیر العشرة ولو كان ثلثون  
 جمع ثلثة یصح اطلاق ثلثین على تسعة لانه ثلثة مقادیر الثلثة ولهذا لا يلزم اطلاق  
 فاللزم ومثله او نقول ان هذه الالفاظ تدل على کلمات مخصوصة ولا حصر في  
 الجمع فان قيل الاصل في الاعراب بالحركة فلم اعرّب التثنية والجمع على الحرف قلنا  
 التثنية والجمع فرع الواحد الاعراب بالحرف فروع الحركة فاعطى الاصل والفرع للفرع  
 رعاية للناسب فان قيل ان جمع المؤنث السالم فرع المفرد ایضاً فينبغي ان یعرّب بالحرف  
 قلنا نعم لكن ليس في اخر حرف صائراً للاعراب فاعرب بالحركة للضرورة فان قيل ان  
 ان اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنية بالالف والقياس يقتضي  
 الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا لما كان حروء الاعراب ثلثة والفرع  
 واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة فلو اعطى الكل التثنية بقى الجمع بلا اعراب ولو اعطى الجمع  
 بقى التثنية بلا اعراب لو اشتراكا لزم الالباس بينهما فوزعت بان يعطى الالف للتثنية حاله  
 الرفع لانه ضمير الفاعل في تثنية الافعال يعطى الواو للجمع حاله الرفع لانه ضمير الفاعل في جمع الافعال

فصح  
تصحهذا  
الاجاب

قال جمع المذکر السالم ای الاصطلاحی وهو الحق باخروء واو الیاء ونون سواء كان مفرداً مذکراً او مؤنثاً کسین وقدیر هذا الباب  
 کسین ای یعرّب بالحركات ويلزم الیاء الملهمة افاضی بالتثنية وجمع المذکر السالم الخمسة یسبان فقال سیبویه ان کتاباً اذا سمیت جملته  
 فان اقیسه وجوده ان اول هذا جملان وسایط جلیین وحررت برجلین کما تقول هذا مسلمون وحدثت مسلمین فلهذا الواو الیاء بمنزلة  
 الیاء الالف ومثل قول العرب هذه قسرون وهذا فسطون ومن النحویین من یقول هذا جملان کما ترى یجعله بمنزلة عثمان فقال  
 الخلیل من یسلمین کما ترى جملته بمنزلة سنین کما ترى فان قلت لا قلت هذا جلیین وعلیاء کما ترکتها فی مسلمین فانهم انما منجمون  
 لان نه لا تشبه شیئاً من الاسماء فی کلامهم مسلمین بهرون کما كانت صادراً من سنین انتهى کلامه التحفة خادمية



والبناء مشتركة بينهما حالة البحر فان قيل ح لزم الالتباس بينهما في حالة البحر قلنا  
 الالتباس مدفوع بحركة ما قبل الياء لان ما قبلها في الثانية مفتوح وفي الجمع مكسوفان قيل  
 لم يحل على الرفع قلنا بجزء النصب والجر مناسبة لكون كل منهما دالا على الفضلة بخلاف الرفع  
 لانه دال على لغة التقدير فيما تقدر كعصا وغلام مطلقا فان قيل الاعراب في الماضي  
 والامر الحاضر والجر فتعذر وليس بمقدور قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم في يستبان  
 فان قيل الضمير في تعدد لا يخلو اذ راجع الى الاعراب والى الاسم فعلى الاول بقى الموصول  
 بلا عائد وعلى الثاني يلزم فتا المعنى كما لا يخفى قلنا الضمير فيه اجمع الى الاعراب والعائد  
 احسن فيه فان قيل بالتعد لا يمكن الوصول اليه لا بكلفة ومشقة والاعراب في عصا  
 وغلام لا يمكن الوصول اليه لا قلنا المراد بالتعد رهنها المتمتع فان قيل لما امتنع  
 الاعراب فيهما فلم جعل من قبيل المعربات كما من قبيل المبنيات قلنا المتمتع فيهما ظهور الاعراب  
 في اللفظ لا تقديره والمبني ما امتنع فيه كلاما والمراد بعصا كل اسم كان في آخر الف  
 مقصوبا ياقية او محذوفه لا لقاء الساكنين وانما قد راء اعراب فيه لان الالف الساكن  
 وضع لا يقبل الاعراب اصلا والمراد بغلام كل اسم مضى الى ياء المتكلم انما قد راء الاعراب فيه لانه  
 لما اشتغل آخر بالحركة لا قضاها الياء امتنع عليه نحو حركة آخر سواء كانت مخالفة او موافقة  
 او استغرقتا في رفا وجر او المراد به كل اسم كان في آخر ياء قبلها كسر وانما قد راء الاعراب فيه في حالتا  
 الرفع والجر في حالة النصب الضمة والكسر فقلنا على الياء بخلاف الفتحة لانها خفيفة ونحو  
 مسلمي رفا والمراد كل جمع مذكر سالم مضى الى ياء المتكلم وانما قد راء اعراب فيه في حالة الرفع

سواء كان ثابتا  
 او متحركا  
 في الرفع  
 او في النصب  
 او في الجر  
 او في التثنية  
 او في الجمع

لالتقدير فيما تقدر كعصا والمراد بكل اسم في آخر الف سواء كان ثابتا كالعصا او ساقطا كعصا واختار بالمشال هذا دون ذلك  
 مخفا الامر في هذا دون ذلك وظل في المراد بكل اسم سوى جمع المتكلم السالم مضى الى ياء المتكلم اقول في ثلثة مذاهب الاول انه معرب لا يقرأ  
 التقدير في الاحوال كلها والثاني ان الاعراب حالة الرفع والنصب تقديرى بحالة البحر لفظي والثالث انه مبني والمختار عند المعاصرين الاول  
 ولهذا قال مطلقا اي اعرابه تقديرى في الاحوال الثلث ١٢ قلنا قوله المتمتع فيها آه لقائل ان يقول معنى التقدير الغرض وفرض الحال  
 جائز فمن اين يستغرض الاعراب في المبني مع انه لا فرق بين الاعراب بالتقديرى والمبني بالان في التقديرى يستغرض آخر الكلمة من الاعراب  
 والمبني يستغرض جميع الكلمة منه كذا قال مولانا عصام اقول في الفرق اصطلاحى لان امتنع الاعراب في الاول نفس الامر في المشا في  
 فاهم فالصواب في الجواب ان يقال انما لم يجعل مبنيين لعدم المناسبة الوثرة في البناء ومبني البناء على هذا دون ذلك ١٢ تحفه غاديه



لا النصب الجملان في حالة الرفع قلبا وياؤه والقلب يخرج الشيء عن حقيقة في حالة النصب  
والجملان غمت الياء في الياء والادغام لا يخرج الشيء عن حقيقة فان قيل كثيرا ما قد  
الاعراب بالحرف في الاحوال التثنية نحو جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم  
فلو لم يجعل صنفا من اصنافه قلنا هذا التقدير بعرض لا ضافة والعوارض لا تعتبر  
واللفظ في ماعداه فان قيل الاعراب اللفظي اصل بالنسبة الى التقديرى فلم يقدم  
التقديرى على اللفظ قلنا مواضع التقدير قليلة ومواضع اللفظ كثيرة والقليل  
بمنزلة الجزء والكثير بمنزلة الكل والجزم مقدم على الكل في الفهم فقدم في الذكر مطلقا  
للموضع بالطبع غير المنصرف ما فيه علتان من تسم او واحدة منها تقوم مقامهما فان قيل  
ان ضربت ما وجد فيه علتان التانيث ونز الفاعل مع انه مبنى لا غير المنصرف قلنا كلمة ما عبارة  
عن الاسم لا عن اللفظ حتى يرد ما قيل فان قيل ان حضما ما وجد فيه علتان العلية التانيث  
مع انه مبنى قلنا المراد بالاسم الاسم المقتض وحضار مبنى فان قيل ان مجلى ومصابيح  
اذا صا اعلين لشخصين جد فيهما علتان كما ترى فينبغي ان يكونا من قبيل القسم الاول مع انها  
من قبيل القسم الثاني وهو ما وجد في سعة واحدة تقوم مقامها قلنا المراد بالعلتين ان تكونا  
مؤثرتين في العلية لا تؤثر مع الفاعل التانيث وصيغة منتهى الجموع فان قيل ان نوحا  
ما وجد فيه علتان مؤثرتان الجهة والعلية مع انه منصوب على المنخار قلنا المراد بالعلتين  
ان تكونا مؤثرتين مع استجماع شرائطها وشرط الجهة غير الاوسط والزيادة على الثلاثة وليس في  
نوح واحدة فان قيل قيام العلة مقام العلتين لا يصح لان القيام انما يتصور في الاجزاء  
والعلل من قبيل الاعراض قلنا المراد بقيامها مقامهما ان تؤثر تانيثها وهي عدل وصدق تانيث  
معرفة وعجبة ترجم ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول اقرب فان  
قيل الحكم على العلة لتسم بكل واحد من هذه الامور لا يصح لانه يلزم حمل الواحد على المتعدد  
المراد بالغير المنصرف ما فيه علتان اي اسم عربي في علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطها او واحدة منها تقوم مقامهما ان تؤثر تانيثها  
فقررا ما جئت قوله في علتان او فصل ١٢ تحفه ١٢ قوله في عدل والبيان لا يبيد لا يبارى او لهما ١٢ مواضع الصرف تسع  
كلما اجتمعت في ثمان منها فالصرف تصويب او انما عدل المهم عن هذا البيت لانه لا يشتمل واحدة منها وان امكن الجواب بان  
العلتين اسم من ان تكون حقيقتين او كثيرتين ١٢ تحفه ١٢ خادمية لحافظ محمد شبيب .



وهو باطل قلنا هذا انما يريد لو كان الربط مقدا على العطف وليس كذلك بل الامر بالعكس كما  
اشار اليه الشارح بقوله في اي العلل لتسم مجموع ما الخ فان قيل ان كلمة ثم يفيد  
التراخي فعلم منه ان عليته الجهم التركيبي عينية من عليه الخمسة وليس كذلك قلنا  
العدل في هاتين البيتين عن الواو الى ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخي فان قيل  
ازائدة لا يخلو اما مرفوع على انه صفة النون او منصوب على انه حال منه وكل واحد منهما  
باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير اما الثاني فلان  
الحال ما عدا الفاعل وعن المفعول النون في هذا التركيب لا فاعل ولا مفعول بل هو مبتدأ  
قلنا انه حال عن النون فاعل في المعنى اي تمنع النون الضم زائدة من قبلها  
المفعول الف فاعل لظرفه ومبتدأ والظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا  
التوجيه يفهم منه زيادة النون فقط مع الالف ايضا زائدة ولذا يعبر عنها بالالف والنون  
المزيدتين فالحق ان يقال ان الالف فاعل في اداة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادتهما  
لكن تقدم الالف على النون في وصف الزيادة كما في جاءني زيد راكبا من قبله نحو قوله في هذا  
القول تقرب اي ذكر العلل على ضوء النظر القرب الى الحفظ لان حفظ النظر اسهل من حفظ النون او  
القول يكون العلل تسعة قريبا للحق او القول يكون كل واحد من هذه الامور التسعة علة قول مجاز  
لا حقيقة اذ العلة في الحقيقة اثنا عشر قولها في قوله كبر الخمر طلبة وزينب ابراهيم ما جتمع يدك بركب عمران

قوله فان قيل على هذا التوجيه فيقول هذا اذا كان متعلق الظرف من افعال العموم واما اذا كان من افعال الخصوص كالزائدة بقرينة الاول فلا يمكن ان يحيا باختيار الشق الاول بالمطابقة موجود لان اللام في النون زائدة ويدل عليها ذكره في السباب في اثبتين مكررة وحال الظرف على طبق ما مر من الاستاذ العلامة ومناو باختيار الشق الثالث بانه خبر مبتدأ محذوف اى هي زائدة وقيل نصب على انه حكاية عن حال من شق قولنا ينح الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذا لام على ما ينصبها **قوله** او القول يكون الحلل تسعة قريبا الى الحق لان في الاسباب خلافا فاعمال بعضهم اثنان الحكاية في هذا الفصل من الفعل الى الاسم كيزيد ويشكر وشمر وضرب فان امتناع الصرف فيه بطريق الحكاية للفعلية معنى انه كما لم يدخل عليه فكسر القنوين قبل تقديم الفعلية الى الاسمية لكان يدخل بعد الفعل ولا يخفى عليك ان هذا لا يجرى في افعالنا فافهم والتركيب فيما سواه تركيبا يشتمل التركيب الذي هو المفعول وغيره اى التركيب بين اثنين كتركيب العجوة وهو اما كبرى وفي العجوة والعربي او تركيبها من فعلية كذا في الباقي وقال بعضهم احدى عشرة التسعة مذكورة ومراجعة الوصف الاحولية بعد التذكير في نحو احرر وشب الف التانيث المقصورة وهو كل الحائث للتانيث زويت في آخر الاسم من ذلك اسم الله تعالى لا حاقى كاطى اسم شجر او لا تعتبر في اسم من لا يخفى عليك افعالنا في التانيث الوصف قال بعضهم في عشرة عشر مذكورة ولزم تأويل التانيث وعدم انظر في ما اعان فهم ولكن **الاجابة**







كافي المثال الثالث فاز قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سلاسل أو أغلا أو سبيرا  
 لأنه منون من غير ضرورة شعرية فأجاب لمصنف بقوله أو للتناس مثل سلا  
وأغلا فاز قيل إن صرح غير المنصر للضرورة واجب للناسب جاز فكيف يصح قوله  
 ويجوز صرحه للضرورة قلنا المراد بالجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجواب  
 الوجود يعني لا يكون منع صرحه ضروريا كافي ضرورة شعرية أو كافي التنا سبب  
 الامكان على قسمين خاص و عام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين  
 والعام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين أحدهما  
 الامكان العام المقيد بجانب الوجود وتأتيه الامكان العام المقيد بجانب العدم الأول ما يكون  
 فيه سلب الضرورة من جانب واحد لعدم سواء كان وجوده ضروريا أو لا الثاني ما يكون  
 فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا أو لا فاز قيل إن غير  
 المنصر عند المقام فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما أو بادرخال لكسر والتنوين لا يخرج  
 عن حقيقة فكيف يصح قوله ويجوز صرح للضرورة قلنا المراد بجواز الصرح جعل غير  
 المنصر في حكم المنصر فلا جعله منصرفا حقيقة فاز قيل لا احتراز عن الزحافات لا يكون  
 ضروريا عند الشعراء فكيف يشتمل قوله ويجوز صرحه للضرورة قلنا الاحتراز عن  
 بعض الزحافات بقدر الامكان ضرورة عند الشعراء قوله ما يقوم مقامها الجمع فانه فيه  
 تكرار الجمعية سواء كان تكرار الجمعية فيه حقيقة كما لا ينبغي أو ناعم أو حكما كما سجد  
 ومصابيح الفنا التانيثان فيها نضر التانيث ولزومها للتانيث وضعا وهذا بمنزلة  
 تانيث آخر فان قيل كثيرا ما يكون التاء لازمة للكلمة بعارض كالعلمية  
 فينبغي ان تكون قائمة مقام السببين قلنا التاء غير لازمة للكلمة

سلا قوله فان قيل لا غير المنصر آه قد كسر بهذا الكلام ما قرره سابقا من ان المراد بالعلميتين علمتان مؤخرتان مع اجتماع شرط العلمين  
 اما ان يوجب التانيث لا فعل الاول يلزم تحقق التانيث دون الاثر لطلان الظاهر على الثاني ليعقد تعريف غير المنصر عليه فكيف القول  
 بادرخال لكسر آه كذا قال الحافظ مع تغير قول لا يخفى متناهية الالهام والهم الامان يقال انه مبني على ظاهر كلام المصنف ذي الالهام  
 ملافا لمجل في دفعه للتضاد سلا قال وانما التانيث آه والاف شمل الهمزة ايضا لعموم اطلاق الالف أو باعتبارها حاصل فلا  
 يراد به فهم من هجاء الميم ان علامة التانيث في الاسم المد والالف الاول والامر ليس كذلك كما حقق في موضعته لا تحذف خادمية



بحسب اصل الوضع بان قوت فارقة بين المذكور والمؤنث فلو عرض لها اللزوم بعارض  
لا يقوى قوة اللزوم الوضع **فان قيل** الجسم بحرف الجمع كالجسم بلفظ الجمع فيكون المعنى  
ان الجسم والفي التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما  
سبب على حدة قائم مقام السببين قلنا عبارة المصنف محمولة على حذف التبدل أي واحد  
الجسم ثانيهما الف التانيث أي كل واحد منهما لا يجوز ان عبارته تشيران الف التانيث  
كلاهما قائمان مقام السببين وليس كذلك قوله **فان قيل** خروجه عن صفة ملبية  
تحقيقاً ككثلاث ومثلث وآخره بجمع أو تقدير كمر **فان قيل** العدل صفة المتكلم  
والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتبانيين على صفة مابين آخره هو باطل  
قلنا العدل مصدق مبنى للفعول أي فالعدل خروجه الخ وفيه نظر من وجهين  
الاول المعدول ذات مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف  
الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الضر من  
قبيل الاوصاف المعدول ذات مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم  
معدولاً وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولاً متعدي والخروج  
لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني ان كون الاسم معدولاً  
حاصل بالمصدة والخروج نفس المصدة فلزم حمل نفس المصدة على حاصل  
بالمصدة وهو باطل قلنا المراد بالخروج كون الاسم مخرجا **فان قيل** ان الضمير  
خروجه اتم ارجع الى الاسم اذ الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل لذكره على الثاني  
يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل قلنا ان الضمير في خروجه ارجع الى  
الاسم لا يلزم المحذور بقريضة ان هذا المقام مقام بحث الاسم **فان قيل**  
**س** قال فالعدل خروج الاسم أي خروج الاسم عن صيغة الاصلية مع بقائه المادة الاصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون  
تحت أصل وقاعدة فتولد خروج الاسم عن شاكل الشقائق وغيره اذ خرج بقوله عن صيغة الاصلية باسمي المحدود وانما لم يعرف  
المصنف من اسباب عدم الصرن الا العدل لكونها معلومة مبنية في موضعها بخلاف العدل فانه ليس لبيان موضع من العلم  
معين فيه فمثل فيه وانما قدمه على سائر العلل لانه غير مشروط بخلاف البوائق وانما تبعها على الترتيب المذكور لرأية الاجمال فيه  
ارعاية الوزن الجمال فانهم انما تحفه خادمية للملاحة شبيب ولا تأتي من تلاذه مولانا عبد الحميد.



ان الصیغة عبارة عن الهيئة والمادة والاسم ايضا عينها فاعلم هذا يلزم اخراجه الكل  
 عن الكل هو باطل قلنا المراد بالصيغة الصورة فان قيل على هذا يلزم اخراجه الكل  
 عن الجزء وهو باطل قلنا المراد بالاسم مادته فان قيل تعريفه لعدل يصدر على  
 المشتقات لانها ايضا مخرجة عن الصيغة الاصلية قلنا المشتقا خارجة عنها باضافته  
 الى ضمير الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغيرها في المعنى  
 فان قيل تعريف العدل يصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ديم لانها ايضا مخرجة  
 عن صيغتها الاصلية قلنا العدل خروجه عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة ونال  
 ليس فيها بقاء المادة فان قيل تعريف العدل لا يصدق على ثلث مثلث لعدم  
 بقاء المادة فيها بحذوف التاء عن ثلثة ثلثة قلنا المراد ببقاء المادة بقاء مادة الحرف  
 الاصلية والتاء زائدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المفاتيح والقياسية  
 كذلك ودام لانها ايضا مخرجة عن صيغته الاصلية قلنا المعتبر في العدل خروجه عن  
 عن صيغته الاصلية ودخوله في صيغة اخر كمنافرة عن الاولى بدخول الاولى تحت  
 اصل وقاعدة لا الثانية وههنا كلا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة فان قيل  
 تعريف العدل يصدق على المفاتيح الشاذة كاقوس انيب لان اقوس جمع القوس وانيب  
 جمع نايب هما من الاجوف والقاعدة فيه ان يجمع على افعال فاعلم انهما معدلان من اقوام

القول ان الصيغة عبارة عن الهيئة والمادة آه اقول لقاتل ان يقول لا نسلم ان الصيغة عبارة عما ذكر بل هي عبارة عن  
 الهيئة فقط كما هو مصرح في تعريفها من ان الصيغة هيئة ماضية للكلمة آه وتفسير الشارح للصيغة بالصورة من قبيل تفسير غير المشهور  
 بالمشهور لا جواب سوال كما هو المسطور ولهذا قال مولانا عبد الفتاح تلميذ الشارح المبرور كانه اذا بهما اشتمل الصورة الحكيمية اليمانية خروج  
 من السحر ليس خروجها عن الصورة الحقيقية اذ لا دخل ليهما نعم لها دخل في صورة الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز فصل  
 بينهما وبين دخولها ومع هذا بقي الاشكال لانها غير متناول للصورة الحاصلة عن الامتازة ولهذا يعبر بالتفسير بآه خروجها من حيث  
 الصيغة واستلزام كلمة اخرى وفيه اي في بناء التفسير ان يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوباً بتقدير في محذوف من صحت في يوم  
 الجمعة المجرور بلفظ في لان يوم الجمعة المنصوب يصدق عليه انه خروج عما هو حقه من استلزام في ولا يدري ما ذكر من الايراد على  
 تفسير المذكي في دخول في الصورة الحكمية لجهاز الفصل فيها وبين دخولها بالحرف الزائد ولكن ان يقال ان ذلك خروج غير  
 تام لان القدر في حكم الملقوظ انتهى مع زيادة ما تحفه خادمية لحافظ محمد شهاب.



وانیاب قلنا هذا انما يرد لو اعتبر جميعها اولاً على اقواس انياب شر اعتباراً خراجها  
 عنها الى اقواس انياب ليس كذلك بل لقوس جميع ابتداء على اقواس انياب على انياب ولذلك  
 سميت بالجموع الشاذة والمعدل لا يسمى بالشاذ فان قيل لم لا يجوز ان يكون المعدل  
 قاعدة ويكونان مخالفين عن هذه القاعدة فلنا سميت بالجموع الشاذة قلنا ليس المعدل  
 قاعدة حتى يلزم من مخالفتها تسميتها بالجموع الشاذة فاعلم ان تسميتها بالجموع الشاذة  
 لكونها جماعاً على خلاف لقياس فان قيل لا حاجة الى ارتكاب تلك الكلفات لان  
 المقص من التعريف تميز المعرف عن بعض ما عداه وهو حاصل فهنا امتياز عن سائر  
 العلل واما امتيازها عن جميع ما عداه فليس بلامر قلنا ان في مقام التعريف مذهب  
 من ذهب المتقدمين من ذهب المتأخرين فذهب المتقدمين ان الشرط في التعريف امتياز  
 المعرف عن بعض ما عداه وذهب المتأخرين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن  
 جميع ما عداه والمختار عند المصنف من ذهب المتأخرين قوله تحقيقاً او تقدير اشارة الى  
 تقسيم العدل يعني العدل على قسمين تحقيق وتقدير وتكون تفسيرا خلافاً بين العامة  
 والمحققين فمن ذهب العامة ان العدل التحقيق خروج عن اصل محقق والتقدير خروج  
 اعتباري عن اصل اعتباري بوجوه ثلاثة الاول ان قوله تحقيقاً او تقدير اضافة للخروج  
 وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقاً وفي الثاني اعتبارياً والثاني الخروج  
 في الثاني اعتباري فلو كان في الاول ايضاً اعتبارياً يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو  
 باطل والثالث ان العدل التحقيق ما وجد فيه دليل على وجو الأصل غير منع المصنف  
 ووجو الدليل على وجو الأصل بعينه دليل على وجو الفرع ووجو الدليل على وجو الفرع  
 بعينه دليل على وجو الخروج فعلم ان الخروج في الاول تحقيق وفي الثاني اعتباري ومذهب  
 المحققين ان العدل التحقيق خروج اعتباري عن اصل محقق والتقدير خروج

قوله امتياز المعرف اكثر من الانسان بالاشياء تحته ٥٢ قوله امتياز المعرف اكثر من الانسان بالاشياء  
 تحته ٥٣ قوله مذهب العامة ان الاشياء هي التي هي بالعدل الحق بالحق والعدل ليس دليل على غير كون الاشياء  
 بحيث لو وجدناه في غير المكان بناك طريقاً الى معرفته كونه معدوداً انتهى ٥٤ قوله خروج محقق لا يمكن الا بافتراض  
 الحق فلذا قال من اصل محقق ٥٥ قوله والثاني ان كلاً من مذهب المحققين تحته خارجه ٥٦ قوله خروج محقق



اعتباري من اصل اعتباري فالحاصل ان الخروج فيها اعتباري لكن الفرق باعتبار الاصل  
 فان كان اصله محققا فهو عدل تحقيقه وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقديره لان  
 العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية بحيث يكون العلم بالعلة عقيبا على العلم بالحكم  
 فلو كان الخروج في العدل الحقيقي حقيقيا لا يكون العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية  
 اجيب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقا او تقدير اصفة الخروج باعتبار حالة عز الثالث  
 ان تقسيم العدل الى الحقيقي والتقدير بحال متعلقه وهو الاصل باعتبار حاله هو  
 الخروج حتى يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وعز الثالث نعم ان العدل الحقيقي  
 فيه دليل على وجود الاصل غير من الضم ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه  
 دليل على وجود الفرع ولكن لا نستلزم وجود الدليل على وجود الفرع بعينه ليل على وجود  
 الخروج لجواز ان يكن الاصل والفرع موجودين لا يعتبر اخراج الفرع عن الاصل كما في قوله  
 وايضا قوله كذا ثلاث مثلث مثال لعدل التحقيق لانها لما وجد في كلامهم غير منضم  
 ولم يوجد فيها سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الضم فاضطررنا  
 الى اعتبار سبب اخر لما يصلح للاعتبار سبب اخر غير العدل فاعتبرنا فيها العدل الحقيقي  
 لان العدل الحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير من الضم ولا شك ان فيها  
 ايضا وجد الدليل على وجود الاصل غير من الضم وهو ان معناها مكررا وتكرار اللفظ  
 يدل على تكرار اللفظ ولفظها غير مكرر فعملها معا لان عز لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة  
 فان قيل المقترن سببية من الضم الوصفية الاصلية لا صلا لهما الوصفية لغرو  
 والوصفية فيها عارضية لغرضها في المعدل عنه قلنا ان وصفيتها وان كانت عارضية  
 في المعدل عنه لكن صلا اصلية في المعدل لان العدل بمنزلة الوضع الثاني واخر مثال اخر  
 التحقيق لانهم لما وجد كلامهم غير منضم ولم يوجد فيه سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد  
 في منع الضم فاضطررنا الى اعتبار التحقيق ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير من الضم ولا شك  
 ان معناها ايضا وجد هو ان اخرجهما اخر مؤنثا خروهما اسم التفضيل والقاعدة فقه ان يستعمل  
 له قوله بحيث يكون العلم بالعلة آه اقول هذا ان لما هو المقصود من علم النحو فانهم انما يخفونه خادمية



على احد ثلثة اوجه اللام أو الاضافة أو من هو لم يستعمل بواحد منها فعلم انه معدل عن  
 الآخر وعن آخر من ولم يذهب الى الاضافة احد لان المضاف اذا قطع عن الاضافة وجب  
 البناء على الضمة قبل وبعد او التنوين عوضا عن المضاف اليه كيجئك ويومئذ او  
 اضافة آخر مثل الاولى مثل يا تيم تيم عليه وهنالم يوجد شئ منها فاعلم انه معدل عن  
 الامرين الاولين فان قيل لا نسلم ان آخر اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا على  
 زيادة موضوع على ما اضيف اسم التفضيل اليه آخر بمعنى غير نحو جاء زيد آخر القوم أي  
 القوم قلنا ان آخر الاصل بمعنى اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير جارح الى استعمال العوائد  
 لا تقبر قوله وجمع هذا ايضا مثلا العدل لتحقيقه لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف لم يوجد فيه  
 سبب غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الضرورة الخ لانه العدل لتحقيقه في  
 فيه دليل على وجوب الاصل غير الضرر وهو ان جمع جمع جمعا مؤنثا جمع قياسا فعلا ان كان

**قوله** من ادال امر بآ وقيل معدول عن اللام لو كان من مقدرة كما في الله اكبر للزم ان يعم نسبة آخر على ذلك لان فعل  
 التفضيل ما دام محو بالبن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقة لمن هو بل يجب افراده ومنع اوعلى من كون آخر معدلا عن ذي اللام مثلا  
 بان لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كاسم للمعدولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للتركات كما في قوله تعالى من ليام آخر واجيب  
 بان معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التفسير ومن اين لانه لا يجوز تحالف المعدول المعدول عنه تعريفيا  
 وتكثيرا لو كان مقتضى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناءه على كذا ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى المحرقة فترتيب سحر ليس لكونه  
 معدلا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهبا بن جنى الى ان القياس في آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ولا يفر لفظ في  
 جميع الاحوال فآخر في قوله نسبة آخر معدول عن آخر من يلزم على هذا القول ان يكون آخران واخرون واواخر واخرى واخران  
 معدولات اي عن لفظ آخر الا ان اخرى واواخر فنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو  
 والنون لا يتبين فيها حكم منع الصرف في موضع نحو احران والجمعون واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم  
 يكن ايضا لم يبين فيياثر منع الصرف لكونه معرفة فاذ في ادعاء كون ظهور اللفظ المؤنث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ  
 الواحد المذكور بعد الاول ان لا مذ على كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم فعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة  
 عما كان جهتها ولازمها في الاصل هي احد الاشياء الثلاثة مطلقا كذا في الرضى ١٢ تحت خامسة **قوله** وقياس فعلاء اقوال اولي  
 ان يقول ان جمع جمع جمعا مؤنثا جمع غير صفة وقياس فعلاء غير صفة ان يجمع على فعال او فعلاوات كصهر على محاري وصهر اوات  
 فلما لم يجمع على واحد منها لم يعد معدول عن واحد منها لما قال صاحب المسترسلان فعلاء ههنا اسمي كما يفهم من قول الشارح والآخر  
 الصفة الاصلية فلا حاجة فيما نحن فيه الى شقيه لا تحسنه خامسة -



صفة ان يجمع على فعل كجرء على تحروان كان اسما ان يجمع على فعلى او فعلاوات كصحاء  
على صحاء وصحاوات وهو لم يجمع بواحد منها فاعلم انه معدول عن واحد الامر ينزع  
جمع او جماعات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد المعنوية فكيف يكون وصفا لان  
بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع في الاصل وصف ثم غلب استعماله  
في باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف قوله  
او تقدير كجرء لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير العلية والسبب  
الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطررنا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر  
غير العدل فاعتبروا فيه العدل لتقدير لان العدل لتقدير ما لم يوجد فيه  
دليل على وجو الاصل غير منع الصرف لاشك ان ههنا ايضا لم يوجد دليل على وجو  
الاصل غير منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول من عام قوله بآب قطام في قيم فان قيل الظاهر  
ان المراد بآبها كل اسم على وزن فعال ليس كذلك لان كثير من اوزانه منه كزال و فجار  
وقسا و حصار قلنا المراد بآبها كل ما يكون على فعال علم الاغيا المؤنثة من غير ذوات  
الراء و عدل فيه حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنية في كلامهم  
ولم يجدوا فيها الاسمين العلية والتائين السببية لا يوجبان البناء ففرضوا فيها  
العدل لتقدير ولما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عدلها حملا عليها ثم ادرك عليهم ان ذكر  
بآب قطام في هذا المقام غير مناسب لان الاسم الذي اعتبر فيه العدل السبب  
الصرف والعدل فيها ليس بسبب منع الصرف بل المحل على لفظه واجيب باننا لانزل كلامنا  
في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب منع الظاهر بل اسم غير منصرف اعتبر فيه العدل سواء  
كان لسبب منع الصرف او للمحل على لفظه قوله الوصف فان قيل عد الوصف من اسباب منع  
الصرف لا يصح لان الوصف في اصطلاحهم اسم ال على ذات مبهم ما خوذ مع بعض صفاتها وهو  
والاسماء من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون الاسم الاخر سواء كان الدلالة

له قوله ثم ادرك عليهم انه قل صاحب التوسط انا وجدت نسخا لهذا الكتاب مقروءة على اعم ولم يكن فيها لفظ قطام  
فذلك قد يراعى ان قل هذا المصنف عند قراءة بعض الشنغلين عليه عدم مطابقة المقصود انتهى عبارة ١٢ تحفة خاتمة



بحسب الوضوح کافی آخر اوبار من الاستعمال کافی اذیم لکن المقبر فی سببیه منع الضم  
الوصفیه الاصلیه لاصالہا لا العارضیۃ لمروضہا کما قال المص شرطہ ان یکون فی الاصل  
فان قيل ان الاصل اذا ذکر فی مقابله الوصف یراد بہ الموصوف وھذا المعنی ثابت فی  
الوصف لعارض یف ینبغی ان یکون سبباً لضم الضم ایضاً ولس كذلك قلنا المراد  
بالاصل الوضوح فان قيل ظرفیۃ الوضوح للوصف لایم لان الظرف اذمان او مکان  
والوضوح لیس منہما قلنا کلمۃ فی معنی عند ای شرطہ ان یکون عند الوضوح بان یکون وضع  
للو صفیۃ قوله فلا تنظر الغلبۃ ای غلبۃ الاسمیۃ علی الوصفیۃ فان قيل لانہ ان  
الغلبۃ لا تنظر بل تنظر لان الوصفیۃ تزول بالغلبۃ قلنا المراد بعدم الضم عند خروج  
عن سببیه منع الضم فان قيل علی ہذا الوضوح بالاسو الرجل الابيض ینبغی ان یکون  
غیر منصرف للوصفیۃ ووزن الفعل ولس كذلك بل هو غیر منصرف للعلمیۃ ووزن  
الفعل اجیب عنہ ان المراد بالغلبۃ اختصاصاً بالاسم ببعض افراد الرجل الابيض  
لیس من افراد الاسو قيل علیہ لومعنی بالاسو الرجل الاسو ینبغی ان یکون غیر منصرف  
لوزن الفعل والوصفیۃ الاصلیۃ لانه فرد من افراد الاسو ولس كذلك بل هو  
غیر منصرف للعلمیۃ ووزن الفعل اجیب عنہ بان معنی الغلبۃ اختصاصاً بالاسم  
ببعض افراد بحيث لا یحتاج فی الدلالۃ علیہ الی انضمام قرینۃ وھو محتاج الی قرینۃ  
وھو اما ذکر الموصوف نحو بقرا سو او امر اخر نحو عندک اسو من الرجال قوله فلذلك  
فان قيل المذکور فیما سبق امر ان اشتراط اصالة الوصفیۃ وعدم مضمر الغلبۃ

لہ قوله المراد بالاصل الوضوح آہ انما کان الوضوح اصلاً لتفرع الدلالات انکث علیہ فی باب الافادۃ والاستفادۃ فصار الوضوح  
اصلاً لان الاصل ما یشی علیہ الشئ والدلالات انکث متفرقة علی الوضوح لا متبداً للوضع فی مفرقاتہا لا تخفہ لہ قوله معنی الغلبۃ  
اختصاص بالاسم آہ المراد ببعض الافراد وبعض الافراد النوعیۃ لا الشخصیۃ لانه یصیر علیہا فلا یثبۃ علیہ حیث فی منع الصرف لعدم معنی الوضوح  
غیر حیث لہ قال فلذلك صرف آہ اقول عبارة النسخ الصیغۃ کذا فلذلك صرف موت حیث فی منع الصرف لعدم معنی الوضوح  
عالم بالاسم الی ما یشی علیہ سامعہ ولس فی تقدیر صرف لیس فی مرتبہ حیث لہ لان صنف الفاعل وھذا الجار فی مثل ذلک التركیب غیر  
انہی وقال الفاضل اللاری نسب الصرف الی الکمل لانه صنف لجزئ لکن لما بین الشارحین حال المعنی علی النج الشہور لا تقدیر العبارة لان  
فیہ محذور انفرم الناسخون بانہا من الصنف فانزلنا من الشرع بالغلط والحرکات والحرۃ ۱۲ تخفہ خادمیہ .



من الاسماء الاشارة المفردة المذكورة قلنا الامران المذكوران ما دلان بتاويل المذكور  
 حرفان في مرتبة بنسوة اربع لعروض الوصفية لانه في الاصل اسم المرتبة المعينة  
 وهو ما فوق الثلاثة وما دون الخمسة لكنه لما جرح على النسوة صار اسم نسوة موصوفة  
 بصفة الاربعية قوله واقتم اسوار قم للحجة وادهم للقيدة صالة الوصفية فيها وعد  
 مفعلة الغلبة قوله وضعف منهم افع كانوا بعضهم على نعم ان افع مشتق من العفوة وهو  
 الخبث ثم صا اسما للحجة واجدل كانوا بعضهم على ان اجل مشتق من اجل وهو القوة  
 ثم صا اسما للصقر واخيل كانوا بعضهم على ان اخيل مشتق من الخيال وهي النقطة ثم صا  
 اسما للطائر كخيلان وانما ضعف منهم صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل  
 فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل كذلك لا قطع بكونها غير اوصافا في  
 الاصل فلم يجر الانصراف على عدم الانصراف قلنا انما جرح الانصراف على منصرف الضم لان الانصراف  
 في الاسماء قوله التانيث بالتاء فان قيل التانيث المعنوي ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث  
 بالتاء قلنا المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قوله شرط العلم يكون التانيث  
 لازما للكلمة لان الاعلام محفوظ من التغيير بقدر الامكان قوله والمعنى كذلك فان قيل

قوله لعروض الوصفية قال الشيخ الرضوي لم يعم الى الآن دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الحذف واما قولهم  
 مرتب بنسوة اربع مصوفا فيوزان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكره هو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها قولهم اربعة للعالم  
 شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعة للتوثر والتذكر في المرتبة قبل التوثر بخلاف  
 غير وبيد فان يعللة لا توث فالتاء طارية على عمل ليس بشئ وان وقوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصل في عمل كونه  
 قد يعرض له بما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في التوثر فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط  
 اعتبار الوزن في الحال حاصل فيها والمخرج عن اعتبار في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول سبي اتصالها بها  
 فافا كان الوزن مبني ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اقصى محو في الاربعة التوثر استعمال الاصل اعني اربعة المذكور في  
 الثاني اعني يعلا وزن الفعل مهمل لكنه غير لازم لانه يقال للتوثر يعللة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربعة يزيد فيها العروض  
 الوزن على عمل انتهى وقال السيد في حواشي عليه وليس بشئ ايضا ما قيل ان المانع قبول تاء التانيث والتاء في اربعة ليست للتانيث  
 بل للتذكير وذلك لان التاء في اربعة للتانيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التانيث في جميع المذكور وكذلك الحال  
 في الزيدون الاربعة وان كان جميع سلامة انتهى اقول هذا خلاف نصريجات القوم لانهم مصرحون بان تميز العدد الاقل على  
 خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون بتاويل جميع المذكور السالم بالجماعة ونحوها ولذلك يقولون ضمير جمع المذكور السالم  
 فلهذا دون فقلت كما يقولون في غير هذا مثل ١٢ تحفته خادمية



تشبيه التانيث المعنوي باللفظ لا يصح لانه علامة التانيث في اللفظ ملفوظة في المعنوي  
مقدرة قلنا ان تشبيه التانيث المعنوي باللفظ في اشتراط العلمية فان قيل لما كان  
التانيث المعنوي مشابها لللفظ في اشتراط العلمية فالعلمية في اللفظ شرط الوجود فينبغي  
ان يكون في المعنوي ايضا كذلك قلنا ان بينهما فرق في ان العلمية في اللفظ شرط الوجود وفي المعنوي  
المجازي اما شرط الوجود فيه فاحد الامور الثلاثة كما اشار اليه المصنف بقوله وشرط تحتم تأثير الزيادة  
على الثلاثة او تحرك الاوسط او اليمين لانه لو لم يكن كذلك لكان عربيا ثلاثيا ما ذكر الاوسط  
حصوله خفة معارضة لنقل حد السبين قوله فلهذا يجوز صر لفوات شرط تحتم تأثير  
وهو احد الامور الثلاثة المذكورة ويجوز منعه ايضا نظرا الى وجوب السبين في شرط تحتم  
وجوبه لوجوب شرط تحتم التأثير وهو الزيادة على الثلاثة في الاول وتحرك الاوسط في  
الثاني واليمين في الثالث قوله فان سمي به مذكرا شرطه الزيادة على الثلاثة لتكون الزيادة  
قائمة مقام ما فات من التانيث المعنوي قوله فقدم منصرف لان التانيث المعنوي لا العلمية  
للمذكور وليس شئ قائم مقام ما فات من التانيث المعنوي قوله فقدم منصرف لان التانيث المعنوي  
وان ال العلمية للمذكور لكن الحرف الرابع قام ما فات من التانيث قوله المفعول قبل عليه  
المفعول من اسبغ منه الصبر لا يصح لان السبغ وصف التعريف لا ذات المفعول اجتمع به بان  
المراد بالمفعول التعريف شرطها ان تكون علمية فان قيل في عبارة المصنف تكرار لكون  
احدهما مفعولا من ان الناصبة المصدية وثانيهما مفعولا من البيع المصدية فيكون المعنى  
شرطها كونها علما قلنا ان البيع مصدية لكن المراجع بالعلمية هذا النوع من جنس التعريف

قوله وشرط تحتم آه فان قيل ما بال السمع حيث جعل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي في منع الضرر دون العلم  
والنحو كما قلنا من التانيث تناقض العلمية ايضا بل كان الاصحاب الذين جعل شرط تحقق منع الضرر قلنا ان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث  
اولا ان المتكلم الى العقيدة هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية في الاخير بحث لانه لا يلزم البيان الذي ذكره الشارح كذا قلنا المتكلم  
الارادي مادامه قولنا ان يعارض نقل حد السبين فان ظاهره عام لا يقتضي التانيث ويكن ان يقع ان هذا تحقيق العام وتوجيه الكلام للمعنى والظاهر  
عدم طائفة من كلام الشارح وكذا الكلام الاستاذ فالعلماء اتفقوا على قوله هذا النوع من جنس التعريف اي ان المعنى الثاني للمعنى  
الاول في مختلفان وعبارة ما نسخ في هذا العام على عكس ما ذكرنا عليه هذه النسخ لان عبارة النسخ فلفظ لعل مشتاده وهو المشهور بين طائفة  
وبارنا من ان ياء النسبة نايبير المصنف به خبر المكون المندوف وهذا لفظ فاحش ان كنت متروكا فيما قلنا فطالع ما قال في هذا النوع فاحش



لعنه التعريف بالعلمية أو نقول الزيادة للنسبة فلا يرد الاشكال وإنما تكون المعرفة شرطية  
بالعلمية لأن أسماء الإشارة والمضمر والموصولات من قبيل المبنيات ومنع الضر من  
احكام المعربات وبينها تناف واللام والاضافة تجعلان غير المنصرفة منصرفين فكيف تكونان  
سببا لمنع الضر فتعبر به التعريف بالعلمية بالضرورة فإن قيل ما الوجه للمرجح جعل  
المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يعكس كما فعله صاحب المفصل قلنا مدار السببية على  
الفرعية وفرعية المعرفة للنكرة اظهر من فرعية العلمية للنكرة قوله العجبة قيل حذ  
العجبة من استنباطهم الضم لا يصح لأن العجبة اسم موضوع لعنه في اللغة العجمية وهو  
والاستنباط من قبيل الاوصاف قلنا المراد بالعجبة كوز الاسم موضوعا من غير ضم لعنه  
شرطها ان تكون علمية في العجبة حقيقة كما في ابراهيم أو حكما كما في قالون لتكون العجبة لا في  
الكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان قوله تحذف الاوسط والزيادة  
على الثلاثة لانه لو لم يكن كذلك لكان ثلاثيا ساكن الاوسط وحصل فيه خفة معارضة  
لثقل احد السببين اعني العجبة والعلمية فإن قيل حال العجبة كحال التانيث المعنوي والتانيث المعنوي  
جواز الامرين الضم ومنعه فينبغي ان يكون في العجبة ايض جواز الامرين قلنا التانيث المعنوي  
امر معنوي لا كونه علامة ظاهرة في اللفظ في بعض المواد كما في حال التصفير فله نوع قوة بخلاف العجبة لانه ليس  
له علامة ظاهرة في اللفظ ام لا فان قيل قد اعتبروا العجبة في ماة ولجوع سكون الاوسط

قوله وانما تكون المعرفة مشروطة أه علم ان العارف منه محيط بما قول الشاعر شعر عارف اين همه پنج انگيز نه ميش نه كم  
مضاف ومضمر وز واللام وسبهم ست وعلم انه تحذف قوله فحين التعريف أه يرد على المحرارة قد عرف منهم ان اية اذا حلت منها ايضا  
التيست من الصرف لتعريفها بالصلة والتانيث او التانيث والتعريف الاضافي وهذا يصح باعتبار تعريف الابهام والاضافة ايضا  
وهو سحر فانه غير منصرف للتعريف العدل عن السحر وايضا غير تحليل تعريف الاضافة في الجمع واخواته في منع الصرف لسقوط المضاف اليه  
وتعرض للمضاف لدخول التثنية فيظهر اثر منع الصرف والجواب ان المحرارة باعتبار الاتفاق او اختيار العلم ولا شك ان التعريف التوكيدي لا يغير  
باللام المقدرة واختلافه فيه وكذا اعتبار الابهام في اية لمنع الصرف عند ابي عمرو تعريف الاضافة عند ابن مالك تحذف قوله فزيت  
المعرفة للنكرة اظهر أه لانه هو المقابل للتكثير دون العلمية أه تحذف قوله شرطها ان تكون علمية كما هو ظاهر في سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
عصمارة لا يشترط ولا يظهر اثر اختلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه على ما انما استعملوه منه بمعنى جدي منع الصرف على الثاني لانه  
لم يكن في كلام العرب بل نسي بكذا في التصريح اقول لا يخفى على من طالع كتاب سبب سبب انه يفهم من كلام القولين انه تحذف ما دميصة



فينبغي ان يعتبر في نوح قلنا الجهة في مائة وجوه مؤكدة لسببين آخرين مع سكوا الاوسط  
ولا يلزم من كونها مؤكدة لسببين آخرين مع سكوا الاوسط كونها سببا على وحدة مع  
سكون الاوسط قوله فوجه منصرف لفوات الشرط الثاني وهو تحريك الاوسط والزيادة  
على الثلاثة فان قيل ما الوجه للمص حيث فرع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فوجه منصرف  
ولم يفرع على انتفاء الشرط الاول كما فرع صاحب هداية النحوي بقوله فلجام منصرف قلنا انما  
خص المنصرف على انتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق وهو انصرف  
نوح فلان اقدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني على ما هو متفرع على وجوه من الاول  
تقديمه لان الوجوه اكثر من العدد قوله شتر و ابراهيم متمم لوجه الشرط الثالث وهو  
التحرك في الاول والزيادة في الثاني قوله الجمع فان قيل ان مثل رجال مسلمين جمع  
انه لا يكون سببا لغير قلنا المراد بالجمع ما يكون على صيغة منتهى الجموع كما قال  
شرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي التي كان اولها مفتوحا وثالثها ألفا  
وبعد الا لف حرفين متحركين اولها مكسورا وثلاثة اوسطها ساكن اولها مكسورا وانما  
يكون الجمع مشروطا بصيغة منتهى الجموع لتكون صيغته مصونة عن التغير لانها  
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع قوله بغيرها لانها  
لو كانت مع هاء كانت على وزن المفردات مثل طواعية وكراهية فيقع في جملة من

قوله ما ابراهيم متمم العلم ان اسماء الانبياء والملائكة عليهم السلام كلها متممة من الصرف الا انهم قالوا انهم لم يسموا  
انما في تام بغير ياء تاكدام است اي براد زود نحو منصرف ياء و هوذا شعبا نوح اوله منصرف وان ياء  
بمعنا منصرف قال بعض الافاضل هذه فائدة مشهورة ذكرت في كثير من كتب النحو لكن مقتضى بحثي وعزير فانها منصرفان كما يدل  
عليه للنصوص انتهى اقول بل مرادهم من اسمائهم ما هو المذكور في القرآن المجيدة حيث ليس بذكر فيه كمالا يخفى على من لم يزل في قوله  
منصرف الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب الخالف الضرورة في الجانب الموافق وعزير ليس كالحروف والهمزة  
قوله تعالى وقالت اليهود وعزير بن ابن الشفاء لم تفكر يا محمد في ان ياتيها آه اقول في التفسير يعني من قبل ان ياتيها  
ياكون فيه اهدا كقارئة وطاعة بعد الف ثلاثة احرف كلها متحركة فيخرج بقوله شرط آه في قوله بغيرها ولم يقل غير قابل لها  
كما قال في ذلك الفعل غير قابل للساد لان المراد من عدم الهمزة في قوله بغيرها هو عدم الهمزة بالفعل وان كانا بالها واني من ذلك  
فيكون المراد فيه عدم قبولها فان يعمل منصرف لمجرد ان يقبل التاء كذا في غاية التحقيق في تحفة خادمية.



وفتور فان قيل ينبغي ان يكون نحو فواره منصرفا لكونه مع هاء يكون فرازة غير  
منصرف لكونه بلا هاء مع ان الامر بالعكس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التثنية  
حالة الوقف الهاء فواره اصله او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما يؤل إليه هوالة  
الموقف فان قيل ان لو قال بغير هاء ويا النسبة لكان أولى ليخرج نحو مدائن فانه  
منصرف ان على صيغة منتبه الجوع بغير هاء قلنا لا حاجة الى اخراجه لان مع ياء  
النسبة مفر محض اسم بلدة معينة وجمعه مدائن وهو لفظ آخر قوله كساجد البيا  
بعد الفتح فان متحرك كان قوله مصابيح مثال الباء بعد الفتح خروثة او وسطها ساكن قوله اما  
فرازة فمنصرف لغوات شرط تأثيره وهو كونه بلا هاء فان قيل المؤثر في سببية منع  
الجمعية الحكم الوزن شرط فينبغي ان يكون حضا جرح منصرفا لغوات الجمعية فيه  
وان كان على صيغة منتبه الجوع لان الوزن بدون الجمعية لا يؤثر في منع الضم فاجاب  
المضرب بقوله وحضا جرح على الضم غير منصرف لانه منقول عن الجمع حاصله من الجمعية  
اعم من الحال والاصل وحضا جرح وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جم في الاصل لانه كان  
في الاصل جمع حضم بمعنى عظيم البطن ثم سمي كل فرد من هذا الجنس بحضا جرح مبالغة  
في عظم بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قيل لا حاجة في  
منع الضم اللاحقة الجمعية الاصلية لوجوب السببين الآخرين وهما العلوية والثانية  
لانه علم للضم وانما الضم قلنا علوية غير مؤثرة والا لكان بعد الشك منصرفا  
والامر ليس كذلك وثانيتها غير مسلم لانه علم لجنس الضم مذكر اكان او مؤنثا فان قيل لا  
كان الجمعية اعم من الحال والاصل فالناسك يقول الجمع شرطه ان يكون في الاصل  
كما قال في الوصف قلنا لو قال كذلك لتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية مقبلة  
وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل  
لما تفصيت النفس عن الاعتراض لو ارد على قاعدة الجمع بحضا جرح بتعميم الجمعية من الحال  
قوله تائيه غير مسلم اورد على شارح الباب حيث قال ويجوز ان يكون منع من حضا جرح العلوية والثانية لانه علم للضم  
الا ينعى على المؤنث كذا قال جمال المناظرين فعلى هذا معنى قوله علم للضم لانه علم لجنس الضم وهو انما ينعى على المؤنث في اللغة



والاصح فاقول سراويل فانه لاجمعية فيه لانه الحال لا في الاصل فاجاب بقوله  
وسراويل ذا الرخص وهو الاكثر فقد قيل في التقصى عنه انه انجى حمل على موازنه  
حاصله ان الجمعية اعم من ان يكون حقيقة او حكما وسراويل ان لم يكن جمعا حقيقة  
لكنه جمع حكما كجملة على موازنه من الجموع العربية كاتاعيم ومصايب فان قيل على هذا  
يلزم بطلان حصره لا سيما في التسع بل تكون عشرة التسم هي المذكورة في البيتين وواحد  
الحمل على الموازن قلنا بناء هذا الجواب على تميم الجمعية من الخفية والحكمي لا على زيادة  
سبب آخر وهو الحمل على الموازن قوله قيل عربي جمع سرالة تقدير حاصله ان الجمعية  
اعم من الحقيقة ومن الاعتبار وسراويل وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع اعتبارا  
لانه لما وجد كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه الا الوزن هذا الوزن بدن الجمعية  
لا يمنع الضم فقد روا انه جمع سرالة واذا ضم فلا اشكال فان قيل ان لا ينفي النسر  
فيقتضي نفي جنس الاشكال ليس كذلك بل الاشكال اردوه وانما كان سراويل  
منصرفا فينبغي ان يكون اتاعيم مصايب منصرفين لان الجمع يخرج عن سببية منع الضم  
بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشكال المنفي الاشكال الخاص الوارد على قاعدة الجمع لا مطلق  
الاشكال فنقول في الجواب ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الضم بموازنة المفرد العربي  
وسراويل مفرد عربي قوله نحو جوارفها وجوارفها اذ فيه كل جمع منقوص على فواعل  
واو ثا كان او ياء ثا كالا واعي والجوارف فان قيل ان تشبيه جوارفها لا يصح لان جوارفها  
وقاض مفرد قلنا ان تشبيه جوارفها في الحكم لا في الصيغة فان قيل ان تشبيه جوارفها  
بقاض في الحكم لا يصح ايضا لان ضم قاض تفاقى وضم جوارف خلا في قلنا حكم جوارف  
حكم قاض بحسب الصورة لا في الضم ومنعه فان قيل لا نسلم ان صورة جوارف  
له قوله وقيل عربي اما قائل البر قال ان الجمعية مفردة في كل من حفظ القاعدة ثم  
قيل له قال ان صرف لكان اصوب لان المقطع ومرفوع ليس بمقطوع ثم يجاب بان مرفوعة مقطوع به كما قال العلوي لكن قال  
مناف لما قال مولانا عبد الغفور من انه لما كان عدم الصرف غالبا والصرف منلو با كان لفظا اذ في الاول وقع موقع وفي الثاني  
وهو قوله ما صارف فلا اشكال وقع موقع ان المشاكلة انتهى والمشاكلة تذكر الشيء لفظا غير لوقوعه في محبة ما تحته خادمية -



مثل نحو قاض لان صورة جوار قبل الاعلال على فواعل و نحو قاض قبل الاعلال على  
 فاعل قلنا ان صورة جوار مثل نحو قاض في حذف الياء و ادخال التنوين عليه  
 اعلم ان مثل جوار في حالة النصب غير منصرف بالاتفاء و لبقاء صيغة منتهى الجموع  
 بحالها و اما في حالة الرفع ففيه ثلاثة مذاهب قد ذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا  
 سواء كان قبل الاعلال و بعده اما قبل الاعلال فلان الاعلال المتعلق بمجرور الكلمة  
 مقدم على منع الضم الذي هو من عوارض الكلمة و اما بعد الاعلال فلا شرط في  
 في سببية منع الضم صيغة منتهى الجموع و هي غير باقية و ذهب بعضهم الى انه غير  
 منصرف مطلقا سواء كان قبل الاعلال و بعده اما قبل الاعلال فليقلل الصيغة  
 بحالها و اما بعد الاعلال فلان المحذوف كالمفوض فان قيل لما كان غير منصرف  
 ينبغي ان يمتنع التنوين عليه قلنا التنوين فيه عوض لا صرف في و ذهب بعضهم الى انه  
 منصرف قبل الاعلال و غير منصرف بعد الاعلال ما صرح قبل الاعلال فلما مر ان الاعلال  
 المتعلق المحذوف و اما منعه بعد الاعلال فلما مر ان المحذوف كالمفوض فان قيل ان الصيغة  
 قبل الاعلال باقية حقيقة و بعد الاعلال باقية مجازا باعتبار ما كان فلم يترك الحقيقة  
 مع قوتها و اعتبروا المجامع ضعفة قلنا صيغة منتهى الجموع وان كانت قبل الاعلال  
 باقية حقيقة لكنهما مع ما تم الابدال هو الاعلال بعد الاعلال انما زبانية مجازا لكنها

قوله قد ذهب بعضهم الى انه الزجاج و سيور **قوله** ان الاعلال المتعلق بمجرور الكلمة و منى تحقه بحرف اللام لان الاعلال  
 كان بالحذف و بالقلب و بالتسكين بحيل التغيير في حروف الكلمة و ليس معناه ان الاعلال متعلق بالكلمة في ذواتها حتى يروى ان الاعلال في  
 جوار ليس كذلك بسبب نقل الحركة الحاصلة بالعامل كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** قد ذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا  
 هذا ما ذهب اليه البرد و عليه الجمهور و المذهب **قوله** و ذهب بعضهم الى انه منصرف قبل الاعلال ما قول هذا الخالف لما قال الشارح  
 من ان بناء هذه اللمعة على تقديم منع الصرف على الاعلال و قال مولانا ذراحي في المذهب الثالث الصرف بعد الاعلال لعل ما وقع في كلامه  
 هذا قول الخافظ على نسخة الشارح المطبوعة حيث نسخت في الثالث الصرف قبل الاعلال عدم الصرف بعده و قد افادني رئيس الاذكيان  
 باسمه الخافظ انما هو ثابته ما قال الشارح فانهم وفاق بين قول الشارح و ما حافظه مولانا ذراحي فقد تحيرت فيه قال جلال النظمي انما  
 عن الرضي هي نسخة قليلة اختارها الكسائي و ما يزيد و منى بن عمره **قوله** فان قيل ان الصيغة قبل الاعلال و اقول ان في ثمرتها في  
 قول الشارح ما جعل جوار على الضم لا تنوين و في كلامه قبل ان ياتي السلام الى آخر الكلام فيظهر لك ان معنى ما سئل عن الفاسد المرام لا تحقه فادمية



بلا مانع والدليل لقوى مع وجوب المانع ضعيف من ادليل الضعيف مع وجوب المانع  
فتدبر ان كان لك ادنى تأمل قوله التركيب شرطه العلية ليكون التركيب لازماً للكلمة  
لان الاعلاء محفوفة من التغير بقدر الامكان فان قيل ان مثل النجم يصير ما وجد  
فيه التركيب مع العلية مع انه منصرف قلنا ليس المراد بالتركيب مطلق بل المراد  
صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء قوله وان لا يكون  
بإضافة لان الاضافة تؤثر في المضى الضرف كيف تؤثر في المضاف لئلا يمنع الصرف الذي  
هو ضد الضرف قوله ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات  
والضرف ومنعه من قبيل المعربات فان قيل كما شرط فيه ان لا يكون مركباً اضافة لئلا  
شرط فيه ان لا يكون مركباً توحيها فلم يتعرض لنتيجه قلنا التركيب التوضيحي منه  
في الاضافة كان المضى اليه قيد للمضى كذلك الصفة قيد للموصوف فان قيل كما  
شرط فيه ان لا يكون اسناداً كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتياً ولا تعدادياً فلم يتعرض  
لنتيجه قلنا انما لم يتعرض لنتيجهما كفاً بذكرهما في بحث المبنيات مثل بعلمك  
قوله الالف والنون فان قيل ان عدد الالف والنون من اسباب منع الصرف  
لا يصح لان كل سبب فرع ووصف لشيء آخر الالف والنون من قبيل لذوات قلنا  
للتخاطة خلاف في سببيتها المنع الصرف ذهب بعضهم الى انها سبب لمنع الصرف لكونها  
مزيدتين المزيد فرع المزيد عليه ذهب بعضهم الى انها سبب لمنع الصرف لمشاكلة

قوله بل المراد انه انما لم يصرح بهذا القيد كما صرح بالقيدين السابقين معنى قوله وان لا يكون باضافة آء الكفاء بالتباد لان  
المتبادر من الكلمتين هما متعلقان لشيء آخر فافهم هذا ليس تعريفاً للمطلق التركيب حتى يرد عليه غير جامع لخروج  
الاشياء والاضافي والتوضيحي فلم يصرف كلتان كلمة واحدة بل التركيب الذي يوجد في الاسماء وهو المناسب بسبب منع الصرف  
تحته لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل آء لا يصح هذا على راي القائل لما نقله الرضي من اللغوي في بحث المركبات من ان المركب  
الاسنادي ليس بمركب لا معنى له قلنا للتخاطة خلاف آء اقول ليس هذا جواباً لما قال من الاعتراض ان خلاصة  
النون من الاسباب لا يصح لان الاسباب من قبيل الاوصاف والاشياء النون من قبيل الذات كما يعلم من قولهم ان كل سبب في معنى  
وخلاصة الجواب انها سبب لا غير الكونيات من المشابهة لغيرها لانها ليست من الذات بل من الاوصاف كما قال في اسناد الاعلام قتال



الالف التانيث في عدم قبول لتاء والمشبه فرم المشبه به وصفه والراجح هو القول الثاني  
قوله ان كانت في اسم فشرطه العلمية لتكونا لازمتين للكلمة لان الاعلام محفوظة  
عن التغير بقدر الامكان **فان قيل** الاسم في اصطلاح النحاة ما دل على معنى نفسه  
وهذا المعنى موجود في الصفة ايضاً فنذكر الصفة بعد الاسم مستدرك قلنا ان الالف  
معنيين بمعنى عام وهو ما يقابل لفعل الحرف ومعنى خاص وهو ما يقابل لصفة والمراد  
ههنا المعنى الثاني **فان قيل** ان الضمير في قوله فشرطه راجع الى الالف والنون وهما  
امران فلا يحصل لمطابقة بين الضمير ومرجعه قلنا نعم لكنه افراد الضمير باعتبار انهما  
سبباً واحداً ونقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتمل على الالف والنون لكن هذا الجواب  
لا يخلو عن المسامحة لان الشرط السابقة مضافة الى الاسباب لا الى الاسماء وهذا  
الشرط مضاف الى الاسم والاول حقيقة والثاني مجاز كما ترى كعمران او في صفة  
فانتفاء فعلة لا لان المقصود منها ما لا يفي التانيث في عدم قبول لتاء ولا يحصل  
الا بانتفاء فعلة **فان قيل** ان قوله فانتفاء فعلة جزء الشرط وهو لا يكون الا جملة  
وهذا الجزء ليس بجملة قلنا ان قوله فانتفاء فعلة خبر مبتدأ محذوف اي  
فشرطها انتفاء فعلة **فان قيل** ان فعلة اما بفتح الفاء او بضمها فانها كالتاء فينبغي  
ان يكون عرياناً غير منصرف لوجوه الشرط فيه لانه بضم الفاء وان كان الاو فينبغي ان  
يكون ندماً غير منصرف لوجوه الشرط فيه لانه بفتح الفاء قلنا المراد به انتفاء

**قوله** والراجح هو القول الثاني كان وجه الرجحان بان الاول لا يحقق في ندائه اليوم من منتصف فيضان القمر بعض الزيادة وبعد  
بحق التاء لم يبق بالاصل قاله الحافظ قال جمال الناطرين وفي بحث ادلاسمي لللاحاق بالاصل بعد بحق التاء نعم كان له معنى اذا كان الزيادة  
محصاة بعد الاسلي وهو ممنوع اقول لعل الباحث القوي على البحث في اي الحافظ ما ترى وروده من البحث المذكور على ما قاله اي جمال  
الناظرين في وجه الرجحان من ان شرط انتفاء فعلة على القول للاول غير ظاهر انتهى فافهم **قوله** المراد ههنا آه بقرينة التعليق  
**قوله** او في صفة فانتفاء فعلة كلمة او للتوزيع والتقسيم فلا يريد ان يراد لو ههنا لا يصح لان الالف والنون يوحدها  
في الصفة والاسم جميعاً **قوله** في عدم قبول التاء هذا انما يصح بالنسبة الى الذهيب الثاني واما بالنسبة الى الاول  
فلا يوجد الفرعية على هذا التقدير ايضا فافهم **قوله** وهي لا تحصل آه اقول فيه منع ظاهر ليجوز ان يوجد نونته متكبسة  
بالتاء ولا يكون على فعلة **قوله** خا وميم الحافظ محمد شبيب لا ياتي رحمه الله



دخول قام التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها قوله قيل وجوبه لان المقصود  
مشابته كالف التانيث في عدم قبول التاء والتيقن به انما يحصل لوجوبه لانه لا يجوز  
يستلزم لا انتفاء فعلانه قوله من ثم اختلف في رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف  
لوجوب الشرط فيه هو انتفاء فعلانه لان الرحمان صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على  
غيره تعالى الا على المذكر ولا على المؤنث وعلى المذهب الثاني منصرف لفوات الشرط وهو  
وجوبه لان لا يكون مؤنثه دهمى لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غير تعالى  
اصلا قوله دون سكران لوجوب الشرط على المذهبين لان مؤنثه مكسر ووجوبه فعل  
يستلزم انتفاء فعلانه ونحوه لان لفوات الشرط على المذهبين لان مؤنثه نداء مانه  
ووجوب فعلانه يستلزم انتفاء فعله قوله ووزن الفعل فاز قيل ان وزن الفعل  
كيفية لازمة للفعل فكيف يؤثر في منع صرف الاسم قلنا المراد بوزن الفعل ان يكون  
الاسم على وزن فعلة من اوزان الفعل فهو صفة لا اسم مؤنث فيه قوله شرطه  
ان يختص به فان قيل ان وزن الفعل اما موجود في الاسم او لا فعلى  
الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره

**قوله** لا نفى التانيث في عدم قبول الساكنة فيه مثل ما مر في ذكر ولا تقتل **قوله** ومن ثم نفتح الشا وتشد به الميم للاشارة  
 الى المكان البعيد عنها للاشارة الى المكان الاصل باري ويزاد فيه اذ ساكنة عند الوصف ويكتب في الاصل ايضا مع الهاء لان الالف في  
 كل كلمة ان يكتب بصورة فتحها على تقدير الابتداء بها والوقت عليها ولذلك يكتب ويزاد في عمرها بالهاء لانها اذا وقعت عليها اقلت  
 مرة وقد ولذلك كتب بها مع الهاء لان يتوقف عليها وقولهم ثم بالتاء من فاعل العالم في فاية التحقيق **قوله** قد بان  
 المطلوب بالهوى من السادسة لا الهوى من النظم لان مؤنثة بالالف كما قال المتألم قطعه ندان منصرف كبر ما زاد منه في تانيث اوتبان  
 وحديث نعيم في وازدم بوجاهة وان مؤنث في قابل بانصراف شدن حيث مستقيم **قوله** المراد بوزن آه وبهذا ايضا  
 يندفع ما يقال من ان الاضافة بعيدة للاختصاص بالفعل فيكون قولنا ان ينقص به سدد كما حال الجواب ان الاضافة للجود النسبة لا  
 للاختصاص قال مؤلفنا محمد الرحمن وانا فسر الوزن بالكون بالذي هو المعنى المصدرى مع ان الوزن هو الحالة والهيئة الحاصلة للفظ  
 من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهي خير للكون لان الكون هو انصاف اللفظ بهذه الهيئة فلو قال هو حالة وهيئة للاسم  
 ثم لانه فسر به رعاية للسوق لانه لما جبر من سائر العلل بالمعنى المصدرى بالدليل على ان الاضافة وعلى حالة قائمة بالاسم الغير المنصرف  
 فلذا فسر به وبما ذكرناه وجه ضعف ما ذكره هؤلاء من ان في تغيير وزن الفعل يكون الاسم آه نظر لان الوزن ليس معكائيل  
 كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورية ولا اوج الى حمله على هذا المعنى انتهى كلامه ١٢ **قوله** خا وميمه كحافظ محمد شبيب



وعلا الثاني لا يكون سببا لمنع الضم في الاسم قلنا انه موجود في الاسم معنى اختصاصا  
بالفعل انه لا يوجد في الاسم ابتداء بل على سبيل لتقليل من الفعلية الى الاسمية فان  
قيل لا نسلم انه لا يوجد في الاسماء ابتداء بل يوجد كما في بقم وشلم قلنا المراد  
بالاختصاص الاختصاص اللغوي العربي كما من الاسماء الجمعية كشم و ضرب او يكون في اوله  
زيادة كزيادته اى لا يكون الوزن مختصا به بل يكون مشتركا بينه وبين الاسم لكن  
في اوله ما يكون مختصا بالفعل هو حرف المضارعة فان قيل ان الضمير اوله اجماع  
الى وزن الفعل هو معنى مصدر فكيف يكون ظرفا للزيادة قلنا نعم لكن المراد به ليس  
المصدر بل المراد به ما يكون على وزن الفعل او نقول الضمير اوله اجماع الى ما يكون  
على وزن الفعل قوله غير قابل للتاء لان هذه التاء ليست لا متحركة والتاء  
المتحركة من خواص الاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل  
فان قيل ان اربع اذ اسم به مذكور قابل للتاء مع انه غير منصرف للعينية ووزن الفعل  
قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهذه ليست بقياسية فان قيل ان اسو قبل  
للتاء القياسية لانه يقال للجنة الانثى مع انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل قلنا  
المراد بالتاء هي التي تحتب بالاسم من جهة تنتم صفة من ذلك الجهة ومنع صرفه للوصفية  
الاصولية ونحو التاء به باعتبار غلبة الاسمية العارضة قوله من ثمة اقمتم حمرا وحو  
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء لا حمرة وانصرف لانه وجد في الزيادة

١٥ قوله كما في بقم شلم ذكر في الصراح ان الاول اسم موضع معروف والثاني لموضع من الشام وقال الرضي ان اسم بيت المقدس  
١٦ قوله كشم اسم لغرس نكر مجاز بن يوسف وقدم على ضرب ان كان ثانيا لانه على صيغة المعلوم والمعلوم مخرج على الجوز  
ولانه من الخواص معلوم او مجهول بخلاف ضرب اذ ليس معلوم من الخواص ولان كونه ما نحن فيه بالفعل وضرب بالقوة كما قال الشارح اذ  
اجعل فلان شخص ١٧ قوله قلنا المراد بالتاء هي التي تحتب آه قال الرضي واما الحاق التاء بالسورة في احمية فلا يضر لان  
الاحاق حاض بسبب فليته اللفظي للاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء انتهى ١٨ قوله من ثمة اقمتم حمرا  
لا يخفى ان حمرا متغير على مجرى الشرطين فلا بد ان يثبت للاشارة المفهومة من كلمة ثم الى الجميع فالاول نظر الى وجودها والثاني نظر الى  
عدمها لعدم المجهول لا غير الشرطين ولما يقال من ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق الشرط فبيان ان الشرط اللغوي امارات يعلم منها  
الشرط فلا بد ان يستلزم الشرط لفظا قال الحاقا قول القائل مولانا عبد الرحمن ١٩



المذكورة لكنه قابل للتكوان مؤنة يعلمة للناقة القوية على السير العمل قوله ما  
فيه علمية مؤثرة اذا انكر صراحة الاسم الذي جمع معه العلمية سواء كان اجتماعه  
شرطا او تاثيرا معنى الاول ان يكون مؤثرا بنفسه ويكون شرطا للتاثير بسبب اخر  
ومعنى الثاني ان يكون مؤثرا بنفسه ولا يكون شرطا للتاثير بسبب اخر وتنكيره على  
وجهاين احدهما ان يراد بالعلم المسمى به وثانيهما ان يكون العلم كناية عن الوصف  
المشهور صاحبها بذلك الوصف نحو لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محو قوله  
لما تبين اى الدليل ظهر بآلة التزام من قوله وما يقوم مقامها الجمع ألفا التانيث ان  
العلمية غير مؤثرة معها ومن قوله فلا تضره الغلبة انها لا تجتمع مع الوصف من  
اشتراطها في التانيث والمعرفة والجهة والتركيب الالف والنون اذا كانا في اسم  
تجامع مع ما هي شرطية ومن امثلة العدل وزن الفصل انها لا تجتمع معها من غير  
اشتراكها قوله من انها لا تجتمع مؤثرة الا ما هي شرطية لا العدل ووزن الفعل قل  
نكر بقی بلا سبب في الاول على سبب واحد في الثاني فان قيل فعبارة تعدل الاستثناء  
من المستثنى منه الواحد لا يراد العاطف هو باطل قلنا لان المراد المستثنى منه احد  
بل متعد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب والثاني ما بقى من الاستثناء الاول  
فيكون المعنى انها لا تجتمع مؤثرة مع مجموع الاسباب الا ما هي شرطية لا تجتمع مع غيرها  
شرطية لا العدل ووزن الفعل فان قيل لا يجوز ان يكون الاسم غير منصرف العلمية  
والعدل ووزن الفعل العلمية وازالت بالتشديد لكر العدل ووزن الفعل باقيا ن  
فاجاب بقوله وما متضادان فلا يكون معهما الا احدهما لان وزن الفعل قياسية ووزن العدل  
غير قياسية فلا يوجد مع العلمية الا احدا الامرين يعنى العدل ووزن الفعل

سأله قوله واوزان العدل غير قياسية اقول ان اريد بالاوزان ما هو المتعارف من فعل مثلا فلا معنى له وان اريد بالاوزان الموزون به  
غير قياسي فمنع وان طلبت السند فارجع الى الرضى فالصواب ان يقيم ان اوزان العدل لم يثبت شي منها بالاستقرار على اوزان الفعل كما  
قال الشرح ويحيط باوزان العدل قول الشاعر شعش اوزان عدل وابتاعى توشش شمرة مفعول فعل مثا لها مثلث فمرة اسفعال  
ست جعل ثلاث به مثل فعال دان تو قطام وفعل سحرة وقال بعض الاساتذة اشقة في اوزان الفعل شعش فنك فعل مجهول  
علوم رد ثلاثي رباعي كرجو مجرد ايس برود زود بغيره ارجمند كرجو مزيد بغيره هو شمند ١٢ تحف



فان قيل لا نسلم ان بينهما تضاد الا ان اضمت بكسرتين علمنا للمفاضة من اوزان  
الفعل وجد العدل فيه لانه امر من صممت يصممت قياسه ان يحج بضمين فلما  
جاء بكسرتين علم انه امر معدل عنه قلنا لا نسلم انه امر من صممت يصممت بل  
يجوز ان يكون من صممت يصممت بكسر العين لا بضمها وان لم يشتهر او نقول  
ان مجرد وجو اصل محقق لا يكفي في العدل بدو اقتضاء منع الضر ومنع صرفه  
لا يقتضيه العدل لوجو سببين اخرين وهما العلمية والتأنيث فان قيل المتفق به  
لا يكون اما مطلق السبب او احدهما بل العلم بالعدل ووزن الفعل فعلى الاول يلزم خلاف  
الواقع وعلى الثاني يلزم استثناء الشيء عن نفسه قلنا المتفق بل لا يكون امر اثير مجموعا  
وبين احدهما فقط لا ما يبعه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص بحدتها حتى  
يلزم استثناء الشيء عن نفسه قوله فاذا انكر بقى بلا سبب ادعى سببا واحدا فان قيل  
ان العلمية شرط في التأنيث مع ان التأنيث لا يزول بزوال العلمية قلنا المراد  
بالزوال زال وصف السبب لا زال ذات السبب لا شك ان وصف السبب لا يزوال العلمية  
قوله خالف سببويه لا خفش في مثل امر علما اذا انكر فان قيل ان سببوا استاد الا خفش  
فاسناد المخالفة اليه غير مستحسن قلنا نعم لكن لما كان قول التلميذ اظهر لموافقته مع  
القاعدة المذكورة جعله أصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ تنبيه على امالة قوله فان قيل ان المخالفة  
بينهما واقعة في سكران ايضا فلم يخص احد قلنا المراد بمثل اخر ما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا قبل العلمية

القول فان قيل المتفق بقوله لا يكون آه قد اعتر من بعض الشارحين على عبارة العلم فلا يكون متهما الا احدهما بانه غير صحيح لان المتشكي  
المقتضى للاحد هما فيلزم استثناء شيء من نفسه واما الشيء العام اي لا يكون مع العلمية شي من الاسباب الا احدهما فهذا ايضا باطل لان العلمية تجوز  
الشيء المذكور كما عرفت اما مجموع العدل ووزن الفعل فهذا ايضا باطل لان احدهما ليس مندرجا في المجموع من حيث المجموع ان  
اريد بالمجموع ذلك ان اريد بالسبب بالنسبة الى كل واحد فهذا ايضا باطل اذ في الحاصل يلزم التناقض تحريرا الجواب ان ههنا  
ثلاثة امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمتشكي من مفهوم كلي يصدق على كل من الثلاثة المذكورة فهو عام والمتشكي بعض  
افراد هو ما يصدق عليه مفهوم احدهما فقط وذلك امران فلا يوجد شيء من افراد هذا المفهوم الكلي الا هذا الفرد وهو واحد هما فقط فالمراد بالامر  
الدار ذلك المفهوم الكلي المتشكي من كذا قال الحافظ فانه مفيد لما قال الاستاذ العلامة ۱۲ تحفه خادمية لمفظة محمد شبيب طه  
قوله بقى بلا سبب فيما هي شرط فيه او على سبب حد فيما هي ليست بشرط فيه كالعدل ووزن الفعل ۱۲ تحفه خادمية.



سواء كان على وزن افعال و فعلا ان ايضا لا يراى افعال التأكيد لا افعال التفضيل الا  
 افعال التأكيد منقضية بالاتفاق بعد التأكيد لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية  
 لكونه بمعنى كل و افعال لتفضيل المجرد عن من التفضيلية ايضاً منصرف بالاتفاق  
 بعد التأكيد لضعف معنى الوصفية فيه بزوال من التفضيلية و افعال التفضيل  
 المستعمل بمن غير منصرف بالاتفاق بعد التأكيد لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من  
 التفضيلية قوله اعتباراً بالصفة الاصلية بعد التأكيد فان قيل لا يجوز ان  
 يكون الاخفش مرفوعاً بالفاعلية وسيبويه منصوباً على المفعولية لكونه المفعول  
 على الفاعل تعظيماً للاستاذ و حينئذ لا يلزم اسناد المخالفة للاستاذ قلنا ان قوله  
 اعتباراً منصوب على انه مفعول له مخالف و شرط نصبه تقدير الامر وهو شرط بشرط  
 ثلاثة احدها ان يكون فاعلاً فاعل فعلة احداً و فاعلاً لا اعتباراً كان سيبويه فعلم ان فاعل  
 المخالف ايضاً سيبويه و دليل سيبويه ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتأكيد  
 فلان ان من اعتبار الوصفية الاصلية فان قيل كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية  
 الاصلية كذلك لا باعث على اعتبارها مع ان الاصل في الاسماء الصرفة قلنا الباعث  
 موجود وهو قياسه على سائر ارقام مع زوال الوصفية فهما بغلبة الاسمية على الوصفية  
 فان قيل ان قياسه عليها قياس مع الفارق لان الوصفية لم تزل عنها بالكلية و ان  
 احمر زالت بالكلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها فيه دليل الاخشان  
 الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتأكيد والزائل لا يعود من غير ضرورة ثم اعترض

قوله قلنا ان قوله اعتباراً له مانع ان يمنع قوله منصوب على انه مفعول الجواز ان يكون منصوباً على انه حال من سيبويه او منصوباً على انه  
 سيبويه او معناه اعتبار سيبويه دون الاخفش كما قال الرضي او على انه ظرف او غير ذلك في غاية التحقيق ما قال جمال الناظرين ان يجب ان  
 يكون اعتباراً منصوباً على انه مفعول ليس هو مرجحاً عليه ليس على ما ينبغي لان بيان السيل ليس من طباطب المتون على انه يجوز ان يكون مفعولاً  
 على تقدير نصب سيبويه وما ذكره الاشارة من حديث الاتحاد و راي جمهور النخاعة و اما على راي بعض فليس بشرط وهو الرضي للشيخ الرضي ١٢  
 تحفة خادمية **قوله** فان قيل ان قياسه عليها قياس آه اجيب عن هذا البحث بان يحذف اعتبار شئ من الوصفية في العلم كما اذا  
 سميت بالاحمر من فيه الحمرة فعل هذا يستقيم الجواب وبحث التعرض على الجواب غير وارد كذا فهم من الحاشية قال مولانا نور محمد معاذي  
 تغير **قوله** والخاتمة لا يعود آه قال الاخفش في كتابه الاوسط ان خلافة في نحو احمر انما هي في مقتضى القياس  
 واما السماع فهو على منع الصرف كذا قال تلميذ الشارح **قوله** تحفة خادمية حافظ محمد شبيب لايتي رحمه الله



على سيبويه من جانب الخفش بانه لو كانت الوصفية معتبرة في مثل احر بعد التكرار  
 لكانت معتبرة في مثل حاتم حال العلمية ايضاً والوصفية في مثل حاتم غير معتبرة فليعلم  
 انها في مثل احر ايضاً غير معتبرة فليجب بقوله ولا يلزم باب حاتم لما يلزم من اعتبار  
 المتضادين في حكم واحد وتقرير الجواب بانه لا يلزم من اعتبارها في مثل احر بعد  
 التكرار اعتبارها في باب حاتم حال العلمية لما يلزم من اعتبارها في باب حاتم اعتبار المتضادين  
 في حكم واحد هو باطل فان قيل ان اعتبار الحكم واحد في حكم واحد قلنا ان اعتبارها في حكم واحد  
 باطل اذا كان في لفظ واحد في لفظين معاً وهو لفظان فان قيل المتضادين العلميتين الحقيقة والوصفية  
 الحقيقة لا يدر العلم الحقيقة والوصفية الاعتبارية قلنا اجتماع المتضادين في الاعتبار مثل اجتماع المتضادين  
 حقيقة اجتماع المتضادين حقيقة باطل فكذلك في الاعتبار قوله وجميع الباب باللام والاضافة يتجر  
 بالكسر فان قيل ان الباء للسببية واللام ذات فكيف يكون سبباً فلا يتجر بالكسر قلنا ان  
 مدخول الباء محذوف وهو الدخول فان قيل فلو قض بقوله المال احد لا مدخول للام  
 هم انهم يتجر بالكسر قلنا المراد باللام التعريف فان قيل فلو قض بقوله غلام احد  
 احد مضاف اليهم انه لم يكن محذوفاً بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافة الى الغير  
 لا اضافة الغير اليه فان قيل الكسرة بالتاء مشتركة بين القاب البناء والاعراب  
 والكسرة والتاء خاصة بالقاب البناء وكلامنا في الحركات الاعرابية فالحق ان يقول  
 بالكسرة قلنا المراد بالكسرة الكسرة لا حقيقة فان قيل ان جعل في مررت  
 بالجر او مجزئاً من دخول اللام والاضافة مع انه لم يكن محذوفاً بالكسر

بالتكرار

بالتكرار

قوله في حكم واحد هو منع من لفظ واحد قيل يريد علمان للوصفية والعلمية ليتا متضادين في هذا الحكم بل متواتقان وفي نظر  
 لان قول المصنف في حكم واحد متعلق بالاعتبار لا بالتضاد ان كنا قيل قول في هذا التعلق ايضا بحث لان اعتدال المزاج مثلاً حكم من  
 الاحكام مع انه اجتماع فيه التضادان اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فافهم وتامل لا تتخذ خلاصية **قوله** فكذلك في  
 الاعتبار ما قلنا ان يمنع البطلان كيف لا ولا استقالة في اعتبار المتضادين نعم لو قال غير مستحسن لكان اولى كما قال الشيخ اللهم  
 الا ان يقال عند الامر غير مستحسن من الشقاء والعمل به فليس جازاً اطلاق البطلان على ما هو غير مستحسن **قوله** فافهم وتامل لا تتخذ خلاصية



قلنا الكسر من اللفظ التقديرى فان قيل الحاجة الى التقييد بالكسر بل المناسب  
ان يقول ينجر قلنا لا ينجر اذ قد يكون بالفتح وهو غير مراد فان قيل ينبغي ان يكتب  
بقوله ينكسر لتعين الجر بالكسر قلنا انما لم يكتب بقوله ينكسر لان الكسر يطلق  
على الحركات البناءية ايضا والمراد الحركات الاعرابية فان قيل ينبغي ان يكتب بقوله  
ينصرف قلنا في صرح هذا الاسم خلافا ذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا  
سواء كان السببان باقين مع اللام والاضافة او لا اما في الثاني فظاهر واما في  
الاول فلان اللام والاضافة من الخواصل المعظمة المكثرة للاسم فيترجم  
بها جهة الاسمية على جهة الفعلية وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا  
عند بقاء السببين فظاهر اما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارضى اعتبارا  
فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان يمتنع الكسر عليه كما امتنع التنوين قلنا  
المنتقم من غير المنصرف هو التنوين بالذات امتناع الكسر بتبعية التنوين فلما  
ضعف مشابھته بالفعل ثرى سقوط التنوين المتبوع لا التابع وذهب بعضهم الى ان  
الاسم عند بقاء السببين غير منصرف وجهه ظاهر عند عدم بقائهما منصرف  
وجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع في بيان المقاصد وهى المرفوعات والمنصوبات  
والجوراء قدّم المرفوعات على المنصوبات والجوراء لان المرفوعات عمدة والمنصوبات  
والجوراء فضلة والعمدة اصل الفضلة فرع والاصل مقدم على الفرع فقال

### المرفوعات

قوله من خواص المعظمة آية يرد عليها ان اسناد حروف الجر ايضا من منظمات الخواص كما مر جوابه فلم لا ينجر دخلها فاجيب بان  
اللام والاضافة من بين المنظمات يورثان في اللفظ المعنى فهما قوى من البوائق فتأمل فيه **الحذف** قوله في غير منصرف مطلقا او غير  
عليان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف معين الانصراف كما ان وجه احد وجهين لضعف لا يحيل الاسم غير منصرف ثم بل لهذا الاختلاف  
ثمرة ام لا قيل لا ثمرة في اقول بل فيه ثمرة لان من قال بعدم الانصراف فجز الفتح للهيم القبح فيه ونظيره ذلك كثير في كلام العرب  
هذا قال الحافظ القائل مولانا عصام اقول له ثمرة ظاهرة خصوصاً في الاحكام الشرعية فان من حلف لا يحكم باسم غير منصرف  
فان تحكم بالاسم الذى نحن في صدوره فلا يحسن على الاول ويحسن على الثانى مثل هذا قال الاستاذ شمس الازكى في شرحه للرسالة  
الاسمى بالهدية المختارة في رخص الذى هو صفة من الصفات الالهية **الحذف** حاد صيه -



عۛ اَوَّلُ التَّحْقِیْلِ وَهَیْئِلُهَا قَضَى الْمَانِیَ الْعَوْنُ فَمَا لَمْ یُطْلَعْ رَاشِدٌ بِکَرَامَتِ الْمَانِیَ الْجَبَلِ ۛ





لا يتم بالرفع فقط فان قيل لفظ المرفوع لا يخلو اما جمع المرفوع او المرفوع وكل واحد منهما  
لا يصح اما الاول فلان مفر جمع المؤنث السالم مؤنث المرفوع مذكروا اما الثاني فلان  
المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم والاسم مذكروا المرفوعة مؤنث قلنا انه  
يجمع المرفوع لا المرفوعة لكنه بناء على قاعده هي ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم  
والاسم مذكروا لا بعقل وصفة المذكر غير العاقل تجمع بهذا الجمع مطردة اي قياسا كما يام  
خاليات في مجال سمجلات هو اي جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع  
على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على لفظ فان قيل ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الى  
المرفوع او الى المرفوع فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع على الثاني يلزم  
الاضرار قبل لذكر قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوع وتذكر الضمير بناء على  
قاعدة ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر حاية الخبر او الى لفظ هذا الجواب ضعيف لا يلزم  
تعريف الافراد والتعريف انما يكون بالجنس بالجنس قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوع  
ولا يقال انه ليس بمذكور لان المذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضما وهم هنا وان لم يكن  
مذكورا مطابقة لكنه مذکور تضما لان المرفوعات تدل على المرفوع من قبيل دلالة الجمع على  
المفرد فلا يلزم الاضرار قبل لذكر لكن هذا الجواب ضعيف لا يلزم تعريف المفرد والتعريف انما يكون  
بالجنس بالجنس فالشراح بما حاصله ان ضمير هو راجع الى جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات  
من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على مفرد فلا يلزم المحذور اما  
ما اي اسم الذي شتمل على علم الفاعلية اي على علامة كون الشيء فاعلا هي الضمة في المفردات

سأقول له من صفات الاسم ولا يمكن ان يقال ان موصوفه كلمة هي مؤنث تحصل المطابقة لان كلامنا في الخاص من معنى الاسم لا العام  
اعني كلمة ما تحته سأقول له يلزم تعريف الافراد وتعريف الافراد باطل لان تعريفها انما ان يكون العرف جميع الافراد من حيث هو اما  
ان يكون كل واحد معرفا انما ان يكون بعضها معرفا ومن بعض على الاول فينتج ان التعريف لا يصدق على كل المجموع لا شتمل على  
علامة كون ذلك المجموع فاعلا اذ فاعلية المجموع من حيث المجموع وعلى الثاني يبطل طرق التعريف لصحة كل واحد من افراد المرفوع فكيف  
يكون كل واحد من افراد المرفوع معرفا لعدم مساواة التعريف لكل واحد على الثالث يلزم التزمي بلا مرجع مع بطلان الطردي الباطنية  
ولان التعريف انما يكون بالجنس لفصل الخاصة وهي كلمات والافراد من حيث هي افراد لا تشخص بهذه الكلمات بل انما تشخص  
بتعيين مشخصات جزئية فلا يصح ان تعتبر معرفات سواء كان جميعها او بعضها ۱۲ تحفه خا وميه لفظ محمد شبيب



وجمع المؤنث السالم والجمع المكسر المنصغر وغير المنصغر والالف في التثنيات والواو في  
 الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان يكون لفظاً او تقدير او  
 محلاً فان قيل تعريف المرفوع لا يكون مانعاً عن خوال غير لانه دخل فيه الحرف الذي هو  
 محل الاعراب لانه لفظ او شئ اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ماعبارة عن الاسم  
 لا عن اللفظ والشئ حتى يرد النقص فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل  
 على الجزء فهذا الحد يصح على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة  
 قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموضوع على الصفة لا اشتمال الكلام على الجزء فان قيل على هذا  
 يصح والحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه صفة الكلمة قلنا الاصل  
 في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فلا اعتبار له فان قيل  
 اطلاق العلم على الحرف والحركات لا يصح لان العلم قسم من الاسم الاسم قسم من الكلمة وقدر  
 فمفهومها الوضع لا وضع في الحرف والحركات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل لا نسلم ان  
 الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عن الشئ والرفع منفك عن ذات الفاعل قلنا  
 ان الرفع علامة على كونه الشئ فاعلاً لا علامة ذاتة ولا شك ان الرفع لا تنفك عن كون الشئ  
 فاعلاً فان قيل تعريف المرفوع لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه المرفوع في جملة مؤنث  
 وجاء في هو لامه لا يكو ناز مشتملين على علامة كون الشئ فاعلاً قلنا علامة الفاعل اعم  
 ان يكون لفظاً نحو جاء في زيد او تقديره انما جاء موسى او محلاً نحو جاء في هو لامه  
 من جنس المرفوع على ان يكون الضمير اجعلاً الى المحل ولانه المقصود او من جنس ما اشقل على علامة  
 كون الشئ فاعلاً على ان يكون الضمير اجعلاً الى المحل لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان اصل المرفوع  
 من هين من هب الجهم هو من هب البعض فذ هب الجهم وان اصل المرفوع الفاعل باعتبار الوجهين  
 قوله لانه المقصود لكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ واعلم ان المعنى يقتضيه الاول واللفظ الثاني واما قدم الاول لان  
 الكلام على ما يقتضيه المعنى اولى من محله على ما يقتضيه اللفظ ويحمل ان يكون الضمير اجعلاً الى المرفوعات بتأويل المذكور ونحوه ١٢  
 تحفه خادمية قوله على ان يكون الضمير اجعلاً الى المحل باعتبار حالة اجمالية فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد المحل  
 لنا قال الحافظ لا تحفه خادمية لحافظ محمد شبيب ولا يتي رحمه الله تعالى -



اما الاول فلانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لموافقته غرض المتكلم من الاخبار  
ولا يستغنى عن الحد الواقعي في احد الازمنة الثلاثة واما الثاني فلان العامل في لفظ  
والعامل في المبتدأ مقنن وقوة العامل تدل على قوة المعنوي ومنه ذهب البعض الى اصل  
المرفوعة المبتدأ باعتبار الوجهين اما اول فلانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه  
التقديم واما الثاني فلانه محكوم عليه بالحكم المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف  
الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم لا شتمالي فقط لكن يرد عليه فاعلا لمدح  
والدفع لا فاعلا محكوم عليها بالحكم الجاهل ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الاعلى  
ثم لما كان المختار عند المصنف من هب الجهم فكذا اقدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال وهو  
ما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قائم يد هذا مثال ما  
اسند اليه الفعل زيد قائم ابوه هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان قيل تعريف  
الفاعل لا يكون جامعا فلا فرا لانه خرج منه الفاعل في مثل هذا التركيب اعني ان خبر  
زيد لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا او تائيدا والفاعل في هذا المثال ان كان

القول فلانه جزء الجملة الفعلية اي قالها فلا يشك بان قد يقع جزء من غير جملة فعلية لكونه فاعلا للاسم الفاعل المصدق والصفة المشبهة  
وكونه جزء من جملة اسمية نحو زيد قائم ابوه ولانه لا يحد الا ان يسميه مستثنى الا انما هو بضم الكرم الا ان لا يفسخ برفع النواحي الموثرة  
بجملات المبتدأ ولان عامل العامل يعمل في جميع المعانييل نحو ضرب زيد بايديها ام لا يميز في دارة عمر قائما ما دوتها بجملات المبتدأ فانه لا يخل  
الا فيه او فيما هو مشبه وهو المجرى ١٢ اخذ ١٣ قوله لموافقته اه ولا شتمالها على ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار  
النسبة الى الفاعل في مفهومه ١٢ اخذ ١٣ قوله فلانه باق اه ولا اعتداد بمتاخر العارضي لان الاصل في التقديم ولانه يحكم عليه بالحكم  
مستعدة في تركيب واحد ١٢ اخذ خامس ١٣ قوله وهو اي اسم حقيقة او تائيدا اسند اليه الفعل او شبه اي بالذات لا بالتبع فالاسناد  
اعم من ان يكون بالفعل او بتقدير الاسناد فلا يرد نحو ان قمت فقلت ولم يقل او معناه كما قال في الحال فيدخل فيه الظرف والجوار  
المجرد للرفع بها المضمر والظاهر لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجوار المجرى  
وما قال في الحال او معناه لعله جرى كلامه لموافقته الغير واليه اعلم قتال فتوله ما جسر شامل للمحدود وغيره وقوله اسند اليه الفعل  
يخرج مالم يسند اليه الفعل اما الاسناد فمستف كذا لم يفتق الاسناد لكن متين ههنا والفعل كالمجرى وقوله قدم عليه يخرج نحو زيد  
في زيد قائم لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد والى ضمير شي اسناد اليه في الحقيقة وقوله على جهة قيامه يخرج المسمى فاعله كما لا يخفى  
١٤ قوله في مثال لما اسند اليه شبه الفعل هذا ليس نصافيه لاحتمال كون قائم خبرا مقديا على ابوه ولو قال ابوه لكان نصافيه كذا  
قال الرضي وبيها كلام من اسناد المطلاع عليه فليرجع الى حاشية جمال الناظرين ١٢ اخذ



اسما صريحا لكنه اسم تا و بلا نقد يره اعجبني ضربك زيدا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون  
 مانعا عن خوال الغير لانه دخل فيه غير الفاعل كالمعطوف في مثل جاءني زيد وعم ولاهما  
 مما اسند اليه لفعل وقدم عليه على جهة قيامه به قلنا المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة  
 فان قيل الاسناد الماخوذ في تعريف المصطلح مطلق وقد اريد به الاسناد بالاصالة وهذا ليس  
 اخذ المجاز في التعريف واخذ المجاز في التعريفات شنيع قلنا ان اخذ المجاز في التعريفات  
 شنيع بدون القرينة وههنا وجد القرينة وهو كالتوابع فيما ساق فان قيل زيار  
 كلمة اذ في تعريف الفاعل شنيع لانها للتشكيك والتعريف للايضاح وبنيها منافاة  
 قلنا كلمة او ههنا التقسيم المحدد بقرينة ذكر الفيد في التعريف الشامل للشقين فان  
 قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن خوال الغير فيكون دخل فيه المبتدأ في مثل هذا التركيب  
 من يكرمك لانه اسم مما اسند اليه الفعل وقدم على اه قلنا المراد بتقديم الفعل عليه  
 وشبهه هو التقديم الوجوه. وتقديم الخبر على المبتدأ على سبيل الجواز فان قيل كثيرا  
 ما يجب تقديم الخبر على المبتدأ في مثل في الدار رجل قلنا المراد بالتقديم الوجوه هو التقديم  
 الوجوه النوعي هذا فري فان قيل ان قوله على جهة قيامه به جاز ومجرد الجاز والمجرد  
 اذا وقع في عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلى فما الاعراب المحلى ههنا قلنا الاعراب  
 المحلى ههنا النسبة على المصدية فان قيل الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه  
 من قبيل شتم الكل على الجزء ومعنى اسند مشتمل على الاسناد على جهة قيامه به قلنا  
 ان مصدريته مجاز باعتبار الموضوع المحذوف عن اسنادا فان قيل ان ظرفية الجاز  
 والمجرد ومصدريته وحاليتها باعتبار المتعلق فتعلقه لا يخلو اما اسند المذكور الاسناد  
 المحذوف وفعل الاول يلزم تقديم الصفة على الموضوع وعلى الثاني يلزم اتصاف الشيء بنفسه  
 كلاهما باطلا قلنا ان متعلقه ليس اسند المذكور ولا الاسناد المحذوف فحتى ينقض

قوله النسبة المصدية ولا يلزم اتصال من العامل بالعمل بالاجزائي هو قوله وقدم عليه لانه حال من الفعل بتقدير يكون  
 ظاهرهما معلومين شي واحد هو اسند اقول جاز ان متعلقه بانسند ويكون ايضا متعلقه بتقدمه فيكون نصيب على الفعوليات وعلى الحاليتين من فاعل  
 قدم ولا حاجة الى قصة الاسناد العلامة كالا يخفى على ذوي الافهام وان خلع في صدرك قال تلميذ الشارح العلامة من ان الفعل  
 لا يكون على طريق القيام فاعلم ان الشارح في معنى طريقة القيام خففه خاد صيه



متعلقہ امر اخر اعنی واقعاً فیکون تقدیر العبایة هكذا ما اسناد الیہ الفعلا و شبهہ اسناداً واقعاً  
 علی جهة قیامہ بہ فان قيل ان تعریف الفاعل لا یكون جامعاً لافراد لانہ خرج منہ الفاعل  
 نحو ما زید طال عمرہ لان المتبادر من القیام القیام بمعنی الحدوث والموثوق والطول لیساً حاشین  
 من الفاعل قلنا المراد بقیام الفعل کونه علی صیغۃ المعلوم سواء کان حادثاً أم الفاعل  
 قائماً فان قيل ان العمدۃ من النجاة صاحب المفصل وهو لم یدکر هذا القید اعنی قوله علی  
 جهة قیامہ بہ فلم خالف المصنف عن صاحب المفصل قلنا المحتجہ بهذا القید من لم یجد  
 مفعولاً ولم یسم فاعله فی تعریف الفاعل کالمصنف بخلاف صاحب المفصل لانه دخل مفعول  
 ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل فالواجب عندہ ترک هذا القید الاصل فی الفاعل ان  
 یلی الفعل لان الفاعل کالجزم من الفعل لفظاً ومعنی أما لفظاً فبذلک سكون اللام فی خبر  
 وأما معنی فلان تمام الفعل لا یكون بدون الفاعل وجزء الشئ مما یلی لشیء فان قيل المتبادر  
 من الاصل الاصل بمعنی القاعدة فیکون المعنی والقاعدة فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان  
 لا یجوز ضربک زید لوجوه الفصل بین الفعل والفاعل بالمفعول قلنا الاصل من هنا بمعنی  
 الراجح لا بمعنی القاعدة فان قيل لا نسلم ان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل بل متنع فی مثل  
 ما خور زید الامر قلنا الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل عند عدم المانع وھنا وجب المانع وهو  
 وقوع الفاعل بعد لا فان قيل لما کان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان یضعف هذا الترتیب  
 جاء الرجل لوجوه الفصل بین الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنی ان لا یكون بین الفعل والفاعل  
 شیء من جملة الفعل واللام لیس هو للفعل فلذلک لا یجوز ضربک زید لان مرجع الضمیر لکان مؤخر  
 لفظاً لکنہ مقدم رتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظاً لارتبة وهو جائز واقنع ضرفاً لا یزید الا ان  
 مرجع الضمیر مؤخر لفظاً ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظاً ورتبة وهو غیر جائز خلافاً للاختصار

القول قلنا المتبادر من القیام انہ یسئل عن هذا لیس جواباً بالاعتراض الذکر بل القائمة علیہ کیف والخالفۃ باتیۃ علی ما لبا کمالاً  
 یحیی والامر فی الجواب ہل فافہم اسئل قال ان یلی آء ما نا لم یقل لاصل ان لم یسئل عن هذا لیس مع انہ یخبر عن الامل قطار ہما الشانی فلان الضمیر  
 حیث یرجع الی احد الامرین وهو الفعل وشبهہ لایزید انہ یسئل عن هذا لیس مع انہ یخبر عن الامل قطار ہما الشانی فلان الضمیر  
 الضمیر لا شائۃ الی ذلک قیل انہ لم یقل لاصل ان لم یسئل عن هذا لیس مع انہ یخبر عن الامل قطار ہما الشانی فلان الضمیر  
 کذا قال مولانا عبد الرحمن فافہم اسئل قال ان یلی آء ما نا لم یقل لاصل ان لم یسئل عن هذا لیس مع انہ یخبر عن الامل قطار ہما الشانی فلان الضمیر



وابن جني فان الاضمار قبل المذكر لفظا ورتبة معجأتر عند ما يدل قول الشاعر شعري  
جزى ربه عنه عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاريات قد فعل قلنا هذا محمول على ضرورة  
الشعر كلاما في سعة الكلام او نقول ان الضمير زبته راجع الى مصدر الفعل المذكور  
وهو الجزاء تقديره هكذا جنى ربنا الجزاء عني عديا اه واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة  
نحو ضرب موسى فان قيل ان ضمير فيهما راجع الى الفاعل والمفعول الفاعل مذكور والمفعول  
غير مذكور فيلزم الاضمار قبل المذكر قلنا الفاعل مذكور صريح في ضمير الاضمار والمفعول  
لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذکور ضمن الامثلة فلا يلزم الاضمار قبل المذكر فان قيل المذكر  
الاعراب مع القرينة متلك لان القرينة امر ال على تعيين الشيء وهذا المعنى موجود في الاعراب  
قلنا بينهما فرق وهو ان الاعراب امر ال على فاعلية الفاعل مفعولية المفعول بالوضع القرينة امر

ال قوله جزى ربه آو قائم بزيادة من معجأة يعني جزاء بن حاتم بالعين تملاني كذا ما يدبر منه ان عدي يسر حاتم بدل است  
از عدي ما تملاني كرون سگهای صدا کنند واز دون وکار کردن مردمان آن سگهارا و تحقیق کرد و خداوند آن کار را علم ان المفعول  
الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل الثاني بمنزلة المفعول عند البصريين في عدم جواز اعطيت ما حله الهم وجاز اعطيت ما حله الهم  
فان الاضمار قبل المذكر جائز في خمسة مواضع في ضمير محذوف جلا في ضمير نعم جلا في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنانيع الضمير نحو ضربت  
واكرمني زيد وفي بدل الظاهر من الضمير نحو ضربت زيدا كذلك في المتوسط والمفضل اه قوله لعلنا نقول آهنا ما يدل على الكلام على غير الظاهر  
والاول هو الظاهر الموافق للعرف ولينداده اه قوله والقرينة امر ال اي فيما نحن فيه ما تقرير مطلق القرينة فهي امر ال  
على تعيين شيء بلا وضع ودخل فلا يراد المعنى الاعتراف والتعني بحيث لا يحتاج الى تعيينه الى قرينة فلا يراد المجاز لا احتياجه اليها فان قيل انهم  
قالوا ان السام في نحو ضربت موسى على قرينة على تانيث الفاعل مع انها موصوفة لتانيثه قيل في الجواب كون التاء قرينة على كون الفاعل  
موصوفا بالوضع ما دام التاء على كون هذا الموصوف فاعلا فهي لا بالوضع وكون التاء قرينة انما هو باعتبار الثاني لا الاول قال ساذ لا تلتوني  
هنا الجواب بحسبان الاول انه لما كان تاء التانيث تانيث فاعل ما د فاعل بالخصوص جزى لفاعل كل مدالة الكل على الجزى لم يعد  
مجازا ما د لا يلزم ان يقول كون لفظ زيد كلمة مجازا وليس فليس والثاني ان تاء التانيث حرف والحرف غير مستقل وهو موصوف بالفاعل  
ولو كان موصوفا لفاعل لا بالخصوص كمن متعللا فلا يكون حرفا اقول في البحث الاول بحث ظاهر ثم قال الجواب الصحيح الرضي ان يقر سئل ان  
تاء التانيث موصوف بالفاعل لكن دلالة على موسى ليس بذلك موصوفا انتهى وقل مولانا نور الحق وفيه لا دلالة لها على تعيين من الكلام ثم  
انه ذكر لفظهم اربعين احدى هاتين ذكر ولا آخر ثبوت فكيف يصح كل واحد منهما ان يكون فاعلا ومفعولا فالحق تاء التانيث على ان الفاعل من بينهما هو  
الاسم للثبوت ليست قرينة على خصوص ما جعله وسكري وغير ذلك فافهم ولا يبعد ان تاء التاء الموصوفة لتانيث الفاعل لا على التاء وتتمثيل  
باعتبار دلالتها على الفاعلية واین باین ذلك فاعلا في كلامنا فافهم وقال الحافظ قال بعض الناس ان وجوب تقديم الفاعل على المفعول في هذا الصنف  
يشترط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل مثلا فيعقش مثل موسى ضرب عيسى انتهى قال مولانا عصام لا نسلم ان وجوب تقديم الفاعل على المفعول مشروط  
بهذا الشرط فان قولنا موسى ضرب عيسى محتمل ان يكون ال راجع الى موسى فهو كقولنا ان يكون موسى مفعولا فافهم ووفق اه قوله خا رسي



دال على فاعلية الفاعل مفعولية المفعول لا بالوضع فلا يكون كراقرنية شاملاً  
 للأعراب وكان مضمراً متصلاً نحو ضربت يداً فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثلاً  
 ضربت لان الفاعل ضمير متصل بالفعل مع ان تقديم الفاعل على المفعول غير واجب  
 قلنا ان وجوب تقديم الفاعل على المفعول بشرط كونه عقيباً عن الفعل ووقع مفعوله  
 بعد لا فان قيل هذا ينقض بمثل ما ضرب الاعمر زيد لان المفعول ههنا وقع بعد الا  
 مع ان تقديم الفاعل على المفعول ليس بواجب قلنا هذا الحكم مشروط بشرط توسط  
 الابين الفاعل والمفعول في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضربت يداً الاعمر او معناه  
 مثل ما ضربت يداً عمراً وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور  
 في الاول فلما يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول اما في الثاني فلما فاة الاتصال  
 بلا انفصال اما في الثالث فلما لا يفوت الحصر المطلوب لا مقصود المتكلم انحصار ضاربة  
 زيد في مع جواز كون عمر مفعولاً بالشخص اخيراً اما قلنا بشرط توسط الابين الفاعل  
 والمفعول في صورة التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الايقال  
 ما ضرب الاعمر زيد فالظاهر انه لا يلزم فوات الحصر لكن يلزم قصر الصفة قبل تمام الصفة  
 لان تمام الصفة لا يمحى الا بذكر مسند اليه هو ليس بمذكور واما قلنا الظاهر انه لا يحتمل  
 ان يكون معناه ما ضرب احد الاعمر زيد فيفيد الحصر من الجانبين لمقصود الحصر  
 جانب الفاعل فقط واذ الاتصال ضمير مفعول نحو ضربت يداً غلامه او وقع بعد لا نحو ضربت  
 عمراً الا زيد او معناه ما ضربت يداً ما ضربت يداً او اتصاله مفعوله نحو ضربت يداً زيد وهو  
 غير متصل وجب تأخير اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فلما يلزم الاضمار  
 قبل الذكر لفظاً وتارة اما في الثاني فلما لا ينقلب الحصر المطلوب لا مقصود المتكلم انحصار مضمرة زيد مع  
 جواز كون زيد ان يكون ضميراً بالشخص اخيراً لو قدم الفاعل على المفعول كان مفيداً للعكس اما في الثالث  
 فلما فاة الاتصال بلا انفصال قد يحذف الفعل لقيام قرينة جواز افاقرنية سواء السائل  
 قال ما اذا اتصل بضمير مفعول اي ضمير راجع الى المفعول كذا في القيل بصلته او بصفة ضمير المفعول عند من لم يحرم الفصل بين الصفة  
 والموصوف بالاجنبى نحو ضربت يداً الذي ضرب غلامه واكرم هنداً رجل ضرب غلامها ١١٢ قال طيب تأخير آدم عن الضرب  
 وجب تقديمه الى المفعول لانه ذكر احوال الفاعل لا المفعول وعلى هذا التقديم يصير الامر بالعكس ١١٢ تحفة



سواء كان مفعولاً كافياً مثل زيد لم يقل من قام أو مقدراً كافياً المثال الثاني فان قيل  
كما يحذف الفعل كذلك يجوز حذفه فلم يخص حذف الفعل بالذكر قلنا المراد بالفعل  
ما يكون رافعاً للفاعل سواء كان فعلاً أو شبهه فان قيل لما كان المراد بالفعل  
ما يكون رافعاً للفاعل فلم يخص الفعل بالذكر قلنا انما خص بالذكر لانه صالحة فان قيل  
حذف الفعل من احكام الفعل وكلامنا في احكام الفاعل فيلزم الخروج عن المبحث قلنا  
ان الفعل الرفع للفاعل من متعلقا الفاعل والمبحث من متعلقا الشئ يكون متعلقا بحوالا عن  
ذلك الشئ فان قيل ان قوله جوازاً مفعول مطلق لقوله يحذف الشرط في المفعول  
المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملاً عليه من قبيل اشتغال الكل على الجزء ومعنى  
الفعل المذكور مشتمل على حذفه لا على جواز اقلنا ان جوازاً مفعول مطلق مجازاً باعتبار  
الموضوع المحذوف عنه حذفاً فان قيل ان الصفة محمول على الموضوع ومنها لا يصح الحمل لان  
هذا حمل المبدأ على المبدأ وهو باطل قلنا ان جوازاً مصدقاً للفاعل عن جازاً فان قيل  
ما الوجه في هذا التركيب باب حذف الفعل الامر باب حذف الخبر قلنا لو كان التركيب باب حذف  
الفعل يلزم حذف جزء الجملة ولو كان من باب حذف الخبر يلزم حذف كل الجملة والتقليل في الحد اولى  
من الكثرة وليكن يزيد ضارع مخصوص فاعل لفعل محذوف وهو يتيك المقتد والقرينة  
عليه السؤال المقتد وهو من يتيك لان يتيك على الصيغة المجهولة والصيغة المجهولة

**قوله** لو كان هذا التركيب من باب فان قيل على هذا لا يطابق الجواب السؤال لان السؤال جملة فعلية والجواب جملة اسمية قلنا ان السؤال  
وان كان في اللفظ جملة فعلية لكنه في الواقع جملة اسمية تقديره اقام زيد ام لم يقم من زيد ثم ذكره بجزء الاستفهام من للاختصاص وقيل  
لاقتضائه الصدارة فعلية الجواب مشعر بفعلية السؤال **قوله** قال وليك يزيد ونحوه ما يطرح الطواش وقد افطر افعالهم في  
قائله قال بعضهم هو ضرار بن نيشل وبعضهم قالوا هو حارث بن نيشل وبعضهم قالوا ام ضرار بن نيشل يعني بايد که گریه کرده شود بریزید گریه کند بر آن  
عاجز و ذلیل و غار از آن جهت که او را دشمنان او تنگ می کنند و بخصومت در پیش می آیند و و تنگ بریزد زنده بود از دشمنی دشمنان عاجز  
و ذلیل را تنگ بانی می کرد و هنوز بعد وفات آن کسی مد و گار آن عاجز باقی نماند پس باید که بجهت این ریخ ضارع بجاء و گریه کند بریزید و  
گریه کند بر آن بریزد سائل بی وسیله انداخته بکشد گمان مال او را و وسیله معاش او را زیر اگر بریزد بخشش بهی می گردانل را بر سائلان  
بی وسیله و بی البیت احتمالات لم تعرض الاستاذ لها احدان ان یزید نادى خذت حرف مذائه و قوله ضارع مفعول لم یزید فاعله لیك و الثاني  
ان یزید مفعول لم یزید فاعله لیك قوله ضارع بدل منه بدل الغلط و الثالث ان ضار عام نادى خذت حرف مذائه و الرابع ان ضار عام خبر



منشأ التردد والاهتمام والتردد والاهتمام منشأ السؤال فيكون التقدير هكذا وليبدأ بزيادة  
 من يكيه يكيه ضارعاً فان قيل ان اللام في قوله لخصوه لا يخلو اما متعلق بيكيه المقدر  
 واما متعلق بضارع فان كان الاول فاللام في قوله لخصوه لام اجلية وهي التي تجعل  
 مدخوله علة لما قبله والخصوه ليس علة بل علة البقاء فوت يزيد وان كان الثاني  
 يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف  
 وهو شخص فيكون التقدير يروليبيك يزيد من يكيه شخص ضارع وجوباً في مثل قوله  
 تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجر والمراد به كل تركيب فيه الفعل  
 الراجع للفاعل ثم فسر لرفع الاهتمام الناشئ عن الحذف فهنا الحذف واجب للقرينة في  
 المسئلة اما القرينة فهو خول حرف الشرط لان حرف الشرط لا يدخل على الفعل وجوباً  
 وليس ههنا الفعل لفظاً فعلم انه مقدر واما مسئلة المسئلة فهو اقامة المفسر مقام المفسر  
 فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجر فخذ واستجارك الاول  
 وقيم الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل الجمع بينهما  
 كما في مثل جاء رجلان زيد قلنا الجمع بينهما متنع اذا كان علة تفسير المفسر لرفع الاهتمام  
 من الناشئ عن الحذف وههنا ليس لاهتمام ناشئ عن الحذف بل ناشئ من تكرار رجاء وقد يحذفان معاني  
 مثل نعم لم قال قام زيد فههنا الحذف جائز بقرينة سوال لسان لا واجب بل اعتباراً بوجود  
 مسئلة فان قيل يشغى يكون ههنا الحذف واجباً ويقوم نعم مقام الفعل والفاعل قلنا ان  
 نعم حرف غير مستقل والفعل والفاعل جملة وهي مستقلة وغير المستقلة لا يقوم مقام المستقل  
فان قيل هذا ينقض بتركيب يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا  
 اقامة حرف النداء مقام الفعل والفاعل سماعي لا يقاس عليه غيره فان قيل كان  
له قوله قلنا انه متعلق بضارع آه واجب عنه ايضا بان متعلقه ضارع ولا حاجة الى تقدير للموصوف لان الظروف كانه لا حجة  
 من الفعل اقول لفاعل بان يقول ان اللام متعلق بيكيه ان يمنع قول الاستاذ فاللام في قوله لخصوه لام اجلية بل هي بمعنى وحدها  
 لا تحذف قوله لان حرف الشرط لا يخل آه خلافاً للاختش فانه جرد وقوع الاسمية بعد ما بشرط كون الخبر فعلاً مثلاً ان على نية  
 ان ليس مما نحن فيه لا يمكن ان تكون مخففة عن الشبهة كما لا يخفى على من له ادنى تأمل في المعاني فان قيل خاوميه لما ظاهراً شبيب



هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية كما من باب حذف الجملة الاسمية قلنا لو كان  
 هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا للسؤال لو كان من باب  
 حذف الجملة الاسمية لا يجي المطابقة بين الجواب والسؤال المطابقة اولى من عدم  
 المطابقة واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فان قيل التنازع كما يكون بين الفعلين  
 كذلك يجي في غير الفعلين ايضا فلخص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملين  
 فان قيل لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين من العاملين قلنا ذكر  
 الفعلين للاصالة في العمل فان قيل التنازع كما يجي في الفعلين كذلك يجي في اكثر من  
 الفعلين كما في قوله عليه الصلوة والسلام كما صليت سلمة اه فلما قصرت على الفعلين قلنا ذكر  
 الفعلين ليس للحصر بل للاقتضاء على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فان قيل التنازع يتصور في  
 ذات الروح والفعلان ليس من ذات الروح قلنا التنازع في اللغة نزاع ساخرين بايديهم ويجزي  
 وفي الاصطلاح توجه العاملين بحسب المعنى الى اسم يقع في محله يصير المعنوية كل واحد منهما على سبيل  
 البدل قوله ظاهرا احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اقا متصل ومنفصل فان كان متصلا فيجوز  
 تعيين اعمال الفعل لثلاثة جزء من الفعل الثاني ولا يجوز اعمال احد الفعلين في جزء فعل الآخر ان كان  
 منفصلا نحو ما ضربواكم الا انهم وان تصح التنازع لكونها قطعة واحدة هو طريق القطع عند وهو اعمال الثاني

٥٤ قوله وانما تنازع الفعلان آه وبهذا الباب كما يسمى باب التنازع سمي بابا لاجل ايضا المراد بالفعلين المتصرفين والتنازع  
 بين مرتين خلافا لابن العجامة لا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فاني ان لم تنازعا في تفعلوا ولا بين حرف وغيره خلافا من  
 اجاز في فعل موسى زيد كذا ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره خلافا للمبروف في فعل التجب نحو ما حسن واجل زيدا وقوله بعد  
 ظرف مستقر متعة لقوله ظاهر او لا متعلق به لانه صار اشارة في اصطلاحهم وانما زاد الشارح اشارة الى انه بعد التخصيص  
 يجري مجرى الصفات لا صفة حقيقة كما توهم البعض فارتفع ترددهم في عبارة الشارح فانهم قالوا المراد الحاجة الى قوله بعدهما  
 اذ قد تنازعا ان ما هو قبلها اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت والياك ضربت واكرمت لا تحضر  
 ٥٥ قوله لا يمكن آه قال المصنف يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوف من الاول  
 مع احوال الثاني كما هو مذموبه على ما يجي ويلزم المصنفين ايضا في هذا المقام مطابقة الكسائي في مذموبه لانهم يوافقونه في هذا  
 هذا من باب الخذف لا الاختصار لانهم حذفوا الفاعل مع دلالة الثاني عليه لانه هو الغني لا تحضر خاوميه



والاظهار في الاول عند البصريين العكس عند الكوفيين لانك لو اضهر فلا تخلوا ما ان تضر  
مع الا ابد فله الاول يلزم اضا الحرف على الثاني يلزم فساد المعنى فان قيل كما لا يمكن قطعه  
في الضمير كذلك لا يمكن في الظاهر ايضا في مثل ضربواكم الازيد قلنا الحكم مبني على ما هو  
اغلب والاعلى في الظاهر مكان القطع والضمير عدم امكانه فان قيل بآب التفاعل لا يقتضيه  
المفعول فكيف يكون قول ظاهر منصوبا على المفعولية قلنا بآب التفاعل على قسمين احدهما  
ما يكون منقولا من المفاعلة المتعدية الى مفعول واحد الاول يكون متعديا الى مفعول نحو  
تجادبنا الثوب والثاني يكون لازما نحو تساءلوا وتناكحوا وتفاصلوا والتنازع من قبيل القسم  
الاول قوله بعدها احتراز عما وقع مقدما عليها او متوسطا بينها لانه تعين فيه الاعمال  
الفعل الاول وهو يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال لتنازع فقد يكون الفاعلية نحو  
ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية المفعولية مختلفين  
فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية كانا مختلفين من حيث  
الاقتضاء فلا حاجة الى قوله مختلفين قلنا التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية  
على قسمين احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلين اذا كان المتنازع فيه متعديا نحو ضربت واكرمت  
زيدا والثاني مع اختلاف الاقتضاء اذا كان المتنازع فيه احدا نحو ضربت واكرمت زيد  
نقوله مختلفين لتخصيص القسم الثاني بالارادة فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية  
والمفعولية على قسمين فيجوز ان يبطل حصرا قسام التنازع في الثلاثة بل صار الاقسام  
اربعة قلنا القسم الاول منها مندرج في القسمين الاولين فان قيل لم ذكر مثالين  
للقسمين الاولين لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان لم يذكر مثالا صريحا لكنه ذكر  
١٥ قوله الحكم مبني على ما هو اغلب قول لا اعلية ولا مغلوبية بل هما سياتان فان في هذا التركيب كما لا يخفى قطع التنازع في المضمير  
لا يخفى في الظاهر وفي غيرهما يخفى في الظاهر يخفى في المضمير ايضا نحو ضربت واكرمت الاياك نحو قتلت بكت نحو اياك ضربت  
واكرمت ونحو بكت قتلت وقد بان تحذف المفعول مع الا في بعض الصور وبدونها في بعضها فان المفعول يحذف ويؤتى ذكره تفصيلا فانهم  
١٦ قوله مختلفين حال من قوله في الفاعلية والمفعولية والمطابقة غير لازمة لكونها مصدقين ومن الفعلين المضميرين من الكلام انه هو  
في قوة قد تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء او خبر كان المقدار اذا كان مختلفين في تحذف



ضمناً لأنه إذا حذف فعل من المثال الأول ففعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم  
 الثالث فيختار البصريون أعمال الثاني للقرين والجوار والكوفيين أعمال الأول للتقدم السابقة  
 فإن عملت الثاني اختر الفاعل في الأول ن اقتضى الفعل الأول لفاعلية لأن التنازع  
 إذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذف واخمار وذكر فإن حذف يلزم حذف  
 الفاعل من غير مسد وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة على وفق الظاهر  
 في الايراد والتشنية والجمع التذكير والتأنيث رعاية للمطابقة بين الراجع والمراجع في  
 هذه الامور دون الحد لئلا يلزم حذف الفاعل من غير مسد مسد خلافاً للكسائي  
 فان حذفت يحدد الفاعل من التنازع إذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذف  
 واخمار وذكر فإن اضمت يلزم الاضمار قبل الذكر وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحد بالضرورة  
 قلنا الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير العدة جازاً ويجازى أعمال لفعل الثاني مع اقتضاء  
 الفعل الأول لفاعلية عند الجهل بخلافه فان جازاً لا يجوز أعمال لفعل الثاني مع اقتضاء  
 الفعل الأول لفاعلية بل تعين أعمال لفعل الأول لأنه لو اعمل الثاني لزم الاضمار قبل الذكر كما هو  
 مذهبه الجهمي وادخل الفاعل كما هو من الكسائي وحذف المفعول ان استغنى عنه لأن  
 التنازع إذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذف واخمار وذكر فإن اضمت

قال فيختار البصريون البصرة فتح البصرة وكسراً ومنها حكاه ابن الاثير في النسبة بالفتح وكسراً وانما الهمزة لئلا يلتبس بالنسبة  
 الى البصري التي بالشام ثم كسراً فصاح من فتحها ليميز عن النسبة الى الجزيرة البيضاء كما قال ملا على القاري على الشاطبي ١٢ تحفه  
 قال للقرين الجوار والاضمار عملت الاول في الاول في العطف نحو قام وقد زيد لفصلت بين العامل ومحموله بابي  
 بلا ضرورة وعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاص الاصل ١٣ تحفه قوله للتقدم والسبقية يعني انه اول  
 الطالبين واحتياجه الى المطلوب اقدم ١٤ تحفه قال وجازاً خلافاً للضرورة هذه العبارة معان احدها انه جازاً أعمال  
 الفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل خلافاً للضرورة فانه لا يجوز عنده أعمال الثاني كما قال الاستاذ وهذه رعاية غير مشروطة  
 وثانيها انه جازاً أعمال الفصل الثاني فقط خلافاً للضرورة فانه لا يجوز عنده أعمال الثاني فقط بل يجب عنده تشريك الاثنين في التثنية  
 جازاً أعمال الفصل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل اضماراً الفاعل في الاول خلافاً للضرورة فان عنده لا يجوز اضمار الفاعل في  
 الاول بل يجب عنده الاضمار بعد الظاهر وهذا الروايتان مشهورتان عنده فافهم فانه دقيق وبالتال حقيق ١٥ تحفه خاوص



يلزم الاضمار قبل المذكر وهو لا يجوز وان ذكر تيلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذف  
 الفضلة جائز والا اظهرت نحو حبيبة منطلقا وحسبت زيداً منطلقا لان التنازع اذا  
 تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذفت اضمارة وذكر فان حذفت يلزم حذفت احد  
 مفعولي افعال لقلوب وهو لا يجوز كما سيحكي وجهه في افعال لقلوب وان اضمريت يلزم الاضمار  
 قبل الذكر في الفضلة فتعين الاطها بالضرورة وان اعملت الاول ضمير الفاعل في الثاني  
 ان اقصى لفعول الثاني الفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق  
 ثلاثة حذفت و اضمارة وذكر فان حذفت يلزم حذف الفاعل من غير ساد مسدود وهو لا يجوز  
 وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة والمفعول على المختار لانه يتوهم ان مفعول  
 الفعل الثاني مفاير من المذكور على المذهب الغير المختار يحذف والمفعول لان التنازع  
 اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذفت و اضمارة وذكر فان اضمريت يلزم الاضمار  
 قبل الذكر في الفضلة وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذفت  
 الفضلة وحذفه جائز الا اي لم يضم كما هو المذهب المختار ولم يحذف كما هو المذهب الغير المختار  
 ان عينه قائم عن الاضمار والحذف فتظهر نحو حبيبة وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا  
 لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذفت و اضمارة وذكر فان حذفت يلزم حذفت  
 احد مفعولي افعال لقلوب وهو لا يجوز ووجهه ما مر وان اضمريت فلا تغلوا ما ان تضمير  
 مفعول او تضمير مثنى فعلى الاول لا يحصل لمطابقة بين مفعولي الفعل الثاني وعلى الثاني  
 لا يحصل لمطابقة بين الراجع والرجع فتعين الاضمار بالضرورة فان قيل لا تنازع في  
 هذه الصلوات الشرط في التنازع ان يكون اقتضاء الفعلين واحدا وفي هذه الصلوات ليس  
 اقتضاء الفعلين واحدا لان الفعل الاول يقتضيه مفعولا مفعولا والفعل الثاني يقتضيه مفعولا مفعولا

له قوله وان اضمريت يلزم الاضمار قبل آه فان قيل يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمريت الاسم الظاهر ولما اضمريت به فلا قلت  
 يلزم الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول والمبتدأ والخبر كذا قال مولانا عبد الرحمن وقد كانت هذه الخدشة في خلدي قدما  
 وعرفت على الاساتذة والاحباب فاتوا بما قال مولانا المذكور وقلت لهم لو كان هذا ما قالوا اني به في المثال الثاني فلم يأتوا الا  
 بسكون او بشئ او من بيت العكس على ان شاعرة التكرار ليس اوسع من الفصل بينهما ثم انما هو في ظاهره شعيب



ان اقتضاء الفعلين ههنا واحد اذا لاحظت المفعول لثاني لهما اسناد الاعلى انصادات قام  
بالانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتشنية ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال  
الفعل الاول بقول مرثي القيس شعر ولو انما اسغى لادنى معيشة: كفا ولم اطلب قليل  
من المال حيث تنازع بين كفاي ولم اطلب قليل فالاول يقتضيه رفعه بالفاعلية والثاني  
نصبه بالمفعولية وهو اعمل الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول والى فانبج المصعج جانب  
البصريين بقوله وقول مرثي القيس كفاي ولم اطلب قليل من المال ليس من اى من باب  
التنازع لفساد المعنى على تقدير التنازع لان قول امرئ القيس على تقدير تنازع كفاي ولم اطلب  
في قليل من المال يستلزم عدم السعى وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال  
وانما يستلزم هذا المعنى لان هذا الشعر مصد بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت على الشعر والجزء  
او على المعطوف على احدها يجعل مثبتا منها منفيًا والمنفي منها مثبتا فعلم ان مفعول  
لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقرينة البيت الاتي وهو قوله شعر لئلا اسغى لمجد  
مؤثله وقد يدرك المجد المؤثله مثالي مفعول عالم يسيم فاعله فان قيل ان مفعول

سأله ولما استدل الكوفيون آه يرد عليه انه لو كان هذا البيت من اعمال الفعل الاول واستدل لهم جميعا بجميع مقدمات يلزم ان  
يكون حذف المفعول من الثاني ايضاً مختاراً معيناً ما ذكرتم واللازم باطل عندكم واجيب بان الحذف محذوف الاضمار ههنا لما لا يخفى  
انكسار الوزن وما سبق من مرجعية الحذف انما هو في السعة فيكون الحذف للضرورة لا لكونه مختاراً كما تحفه **سأله** قوله وقول امرئ  
القيس آه معنى هذا البيت الذي ذكره الاساذ فيما سياتي ليس بدستى اكرسى مكرم برائى ليست وترى ان تمام ترزى كفاي كفايت  
ميكرومرا اندك ازال دنيا وطلب ميكروم عزت وجاهه ما ولكن سى ميكنم بحيث رسيدن بزرگوارى وشرافتى كما من صفت مادركه باطل  
وثابت باطل حال انك بتحقيقك دريافته اند بزرگوارى ثابت لا قران وامثال من **سأله** قوله يستلزم عدم السعى آه  
قال الفاضل اللارى ان قلت ههنا كان لم اطلب معطوفاً على كفاي اما اذا كان حالها معترضة او ملحوظة على الشبهة فلا يلزم  
انصاف قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا لاخير ان للزوم حمل الكلام على التاكيد مع ان التاكيد مع ان واو  
يشي عن ذلك اى ان التاكيد آما واو العطف فلا تقتضاء الغايرة فلما الاعتراض فلا يقع بين اثنين سوى دفع الابهام اقول  
مخدي طرارة في قول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط كيف هذا وبعد تسليم ان لو يصير الشرط والخبر متعينين ان كانا متعينين لم يلزم تقييد الجزاء  
بنقيض الشرط فانهم لا يكره ان يقول ما قول من يشق الا ان لا يلزم بالاعتقاد بل من ينظر الى ما قيل ولا ينظر الى من قال **سأله** فاد مسية



ما لم يسم فاعله قسم على حدة من المرفوضات فلم يفصله من الفاعل بقوله قلنا انما  
 لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول  
 حذف فاعله اقيم هو مقامه فان قيل في عبارة المصنف تناقض لا نقول لم يسم فاعله  
 يشتر بعدد وجو الفاعل قوله حذف فاعله يشتر بوجود قلنا ان قوله لم يسم فاعله  
 لم يذكر فاعله فان قيل كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل للفعل فاعل  
 المفعول قلنا ان اضافته الى المفعول لا دني ملازمة وهو كونه فاعلا للفعل متعلق به  
فان قيل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح لان الفعل حادث عن الفاعل وواقع  
 المفعول وما نظر في النقيض قلنا ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه  
فان قيل ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن خوله لغيره لانه دخل فيه الفاعل في مثل هذا  
 التركيب بنت الربيع البقل لان فاعل بنت محمد وفي هو الله تعالى الربيع قائم مقام  
 الفاعل قلنا المراد بالفاعل لفاعل الخو والله تعالى فاعل حقيقة وشرطه اي شرط  
 حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل لان  
 معناه غريب فاخترناه وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى فان قيل  
 هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل لا يستقيم في  
 شبه الفعل قلنا هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واما اذا كان عامله شبه الفعل  
 فالشرط تغير صيغته الى المفعول واما اذا ذكر الفعل فلا صالته فان قيل  
 هذا الحد لا يصدق على افتعال استفعال يفتعل يستفعال خيرها من الافعال المزبلة  
 فيها قلنا المراد بقوله فعل ما مضى مجهول وقوله يفعل مضارع مجهول من قبيل  
 ذكر العلم واردة الوصف المشتهر به لانه فعل ويفعل علان للمجهول او  
 نقول نعماء كوران على سبيل التمثيل ولا يقع المفعول الثاني مقام الفاعل  
 من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول سنادا تاما فلو اسند اليه الفعل

له قوله ولا يقع الفعل الثاني آه قال ابن مالك ولا يري متنا ان قصد نظره اي من الامن ولم يكن حجة وطرقا نحو  
 جعل خير من الف شهر ليلة القدر لا تحفه خما ومسيه لما فظعه شيب لا يتي من تلامذة مولانا عبد الحميد



يكون مسنداً إليه فلزم كون الشيء الواحد مسنداً ومسنداً إليه مقام كون كل من الاسماء  
 تأقلاً لا يراد نحو اعجبني ضرب زيد عمراً لان احداً لا سنادين وهو اسناد المصداق الى عمر غير تأقلاً  
 ولا الثالث من باب علمت اذ حكمه حكم المفعول لثاني من باب علمت في كونه مسنداً  
 والمفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول لثاني من باب علمت والثالث من باب  
 علمت في عدم صحة اقامته بمقام الفاعل ما المفعول له فلان نصبه يشعر بكونه مفعولاً  
 له فلو اقيم مقام الفاعل لفات النصب لا شعار فان قيل نوقض بنحو ضربت  
 للتأديك فانه مقام الفاعل قلنا المراد بالمفعول له ما هو به ون اللام وهو اللام  
 فان قيل ينبغي ان لا يقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبه ايضاً يشعر بظرفيته قلنا  
 الظرفية كثيراً ما يعلم من نفس الصيغة واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام  
 الفاعل مع الواو لان الواو دليل الانفصال الفاعل كالجذر من الفعل ولا بد من الواو فانه  
 لو لم يجز ان يكون مفعولاً معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي  
 يصح وقوعها مقام الفاعل تعين اى المفعول به له اى للقيام مقامه لشدة مشابته بالفاعل  
 في توقف الفعل عليه لان الضرب مثلاً كما لا يمكن تعقله بلاضارب كذا لا يمكن تعقله  
 بلا مضرب فان قيل لا شك في انه اذا وجد المفعول به في الكلام فقط تعين  
 وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الى قوله تعين له قلنا ليس المراد المفعول به فقط بل  
 المراد المفعول به مع المفاعيل فان قيل كثيراً ما وجد المفعول به في الكلام مع  
 المفعول له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعيل المفاعيل التي يصح وقوعها موقع  
 الفاعل ها ليساً من هذا القبيل تقول ضرب زيد يوم الجمعة اما لا يضر ضرباً شديداً في  
 دارة فتعين زيد ان لم يكن اى المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح وقوعها  
 قوله المراد بالمفعول آه اقول من عطل عدم وقوعه باطل الاستاذ فيقع ما هو مذكور مع اللام ومن عطله بانه ليس من ضروريات  
 الفعل وفي النائب لا بد ان يكون ضرورياً كالفاعل للمناسبة كالشيخ الرضى فلا يقوم عنده شئ منها وكذا لا يقع التمييز خلافاً للكسائي  
 فقال في طائفة يرفس طيبة نفس كذا المستثنى والحال ما تقدم عليه قوله تقول ضربت يديم الجمعة آه وقائمة تعيد للضرب بالشيء تنبيه  
 على ان السند لا يقوم مقام الفاعل اذ لا فائدة فيه دلالة الفعل عليه كذا الفائدة في تعريف الطرفين حيث لم يقا كذا دلالة الفعل عليها كذا



مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم ترجيح بعضها على بعض الأولى والمفعول الأول من باب  
 أعطيت أولى في اقامته مقام الفاعل من الثاني لان فيه معناه فاعلية بالنسبة الى الثاني  
 والمراد بباب عطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين ثانيهما غير الاول فان قيل هذا  
 ينقض بنحو اعطى زيد عمرا لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل قلنا ذلك  
 عند الامتناع عن اللبس ما عند عدم فيجوز اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنها المبتدأ والخبر  
 فان قيل ان كل واحد من المبتدأ والخبر قسم على كل من المرفوعين فلم جمعهما في فصل واحد قلنا انما جمعهما  
 في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو اصل الاشتراك في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم المحرر عن  
 العوامل اللفظية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعالى وان  
 تصوؤموا خيراً لكم لانه ليس باسم قلنا ان الاسم اعم من الصريح والتأويل فالمبتدأ في هذا المثال  
 وان لم يكن اسماً صريحاً لكنه اسم تأويلي بان المصدية اي صياكم خير لكم فان قيل هذا الجواب  
 منقوض في المبتدأ الواقع في قول الشاعر شعرتهم بالمعدي خير من ان تراه وستعرف قدره ان فتحة فاء

١٥ قوله لعدم ترجيح آه ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول ولكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفعول بلا واسطة  
 ورجح ابن عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابو حبان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالاتزام  
 بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحاطة الى المتكلم فكل ما رجع عنده فنيابة اولى ١٦ تخفف ١٧ قوله ومنها المبتدأ والخبر عطف على قوله فمنه الفاعل  
 وانما قال ههنا منها في الفاعل منه لان الضمير المفرد هناك يرجع الى المرفوع الذي في ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا ويطول العطف  
 للسامع من الضمانيات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو مذکور صريحاً وهو المرفوعات مع ان في تغيير الاسلوب تقصير في الكلام يوجب  
 نشاط السامع المقام ١٨ تخفف ١٩ قال فالمبتدأ آه ولو قال فهو الاسم آه لكان اولى الا ان يقال انما قال ذلك دون هذا لانه لا يشبه المبرج  
 بالخبر فقوله الاسم حينئذ شامل للاسم ما اول المشتمل عليه بقسم الثاني الخبر ولا تغفل شامل للاسم ان لا كما قال الشاعر لخروجها عن اي خبر لان كلاماً  
 في الاسم المرفوع لا يطلق الاسم وقد خطر بالي ههنا في وقت تحصيل هذا الكتاب عرضت على كثير من الاحباب فلم يأتوا بشئ يفتح به الباب الا ان  
 قد وجدت تقريراً من بعض الافاضل قريباً من سلتك عليك بعد طرة او سطرين وقوله المجرور عن العوامل اللفظية يخرج به اسم ما لا يقول  
 مسند اليه يخرج ما سواه من القسم الثاني والخبر ٢٠ تخفف ٢١ قوله قلنا ان الاسم آه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام في  
 مرفوعات الاسم الحقيقي فيكون معنى قول المصنف ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو فالاسم المرفوع  
 المبتدأ والضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فلا حاجة الى تقسيم الاسم من اللفظ والتقدير انتهى هذا ما وعدته ٢٢ تخفف خادمية



فانه ليس باسم لا صريحا كما هو الظاهر لا تاويل لعدم ان المصدية فيه قلنا ان ان  
 المصدية ههنا مقيدة يعني ان تسم بالمعنى اه فان قيل ان تقدير ان مختص بالموضع الستة  
 وهو ما بعد حتى ولا مكي ولا مكي الجحى والفاء والواو وادو هذا الموضع ليس منها قلنا ان ذكر هذا  
 الموضع الست لشهرتها لا بل لذكر كثير مما يقيد ان غيرها على سبيل الشذوذ كما في قول الشاعر  
 ع الاياها اللاتي احضر الوغى فان قيل التجريد عن العوامل للفظية يقتضى  
 سبق وجودها ووجود العامل للفظي ليس بضروري قلنا التجريد بمعنى لو يوجد من  
 قبيل ذكر اللازم واداة الملزوم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراد لانه  
 خرج منه المبتدأ في مثل بحسبك درهم لانه ليس بمجرّد عن العامل للفظ قلنا المبتدأ  
 بالعامل للفظ ما يكون له تاثير في المعنى والباء في هذا المثال اداة او الصفة الواقعة  
 بعد حرف النفي او الفلا استفهام افعلة للظواهر خلافاً لسيبويه الاخفش زعمها انما  
 يجوز ابتداء اية الصفة بالنفي واستفهام لكن عند سيبويه مع قبور عند الاخفش  
 بلا قيم تمسكاً بقول الشاعر فخير نحر عند الناس منكبه فان قيل لا يجوز ان  
 يكون نحر مبتدأ مسند اليه وخير خبره المقدم عليه قلنا لو كان الامر كذلك

**قوله** او الصفة افعلة على الاسم ويمكن ان يعطف على قوله مسند اليه محذوف المبتدأ أي هو الصفة الواقعة وعطف  
 الجملة على المفعول لا محل من الاعراب جائز وهذا الوجه يحصل الجواب عن اعتراض الامام الحيدري هو انه يعلم من التعريف اعتبار التجريد  
 في صفة وهو يعبر عنه بمهما اتفاقا قوله او الصفة جنس بقوله الواقعة بعد حرف النفي او الفلا استفهام يخرج نحو قائم في زيد قائم وكذا يخرج  
 نحو قائم في قائم الهمزة ملان المراد من وقوعه بعد ما ان يكون الصفة معتمداً عليها في العمل ههنا ليس كذلك لانه معتمد على المبتدأ المؤخر  
 وقوله رافعة الظاهر يخرج نحو قائمان في قائمان الزيدان فتأمل وههنا اشكال وهو ان احدى الصفتين في اضراب وكرم عمرو  
 بطريق التنازع ان تكون احدى الصفتين رافعة مستتر فلا يصدق التعريف عليه اللهم الا ان يصار الى الحذف او التشكيك فانهم  
 كما قال مولانا نور الدين لا تحذف خا وميمه **قوله** خلافاً لسيبويه الاخفش اه وكذا خلافاً لهما في الظرف نحو في الدار زيد اعلم انهم  
 في الشرط العمل كحكم اسم الفاعل والمفعول خلافاً لهما الا ان بينهما فرق لان سيبويه اجاز عمله بلا عمل اسم الفاعل لكن بشرط وقوعه في الشرط  
 بعده ولو تقدير نحو الهمزة المخرجة ونحو قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض ابي رديك والاخش لم يشترط شيئاً فتأمل  
**قوله** تمسكاً بقول الشاعر وهو قليرن مسعود يعني ليس ما يهتري من از شانه زمره وان در وقتيكه خوانند مكرره گویند وگویند ای  
 فلان کس یا اینکه ای قوم نیست که نمیشی از جنگ علی ان بالامم الفلان او بالقوم فحذف المتأخرى واد شیع اللام فصا بالامم



للزم الفصل بين اسم التفضيل ومعمول اعني منكم يا حبيبه هو نحن ولا يجوز فعله ان خيرا  
 مبتدأ مسند به نحن فاعله سد مسد الخبر فالحجوا عن جانب الجمهور ان هذا محمول  
 على ضرورة الشعر كلامنا في سعة الكلام فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ  
 لا يكون جامعاً لفراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل قوله اقريش زيد لانه ليس بصفة  
 قلنا ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجراها وهذه الصفة وان لم تكن صفة  
 حقيقة لكنها جارية مجراها لان في آخره ياء النسبة والمنسوب على تاء ويرا المشتق فان قيل ان تعريف  
 هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعاً لفراده لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعار اراغب انت عن  
 الهية يا ابراهيم لانه وان كان صفة لكنه ليس برافع للظاهر قلنا ان الظاهر اعم من ان  
 يكون حقيقة او جارية مجراها والضمير المتفصل ان لم يكن ظاهراً حقيقة لكنه كما هو محمول  
 قائم وما قام الزيدان واقام الزيدان فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف  
 الاستفهام مطلقاً مفرداً جاز الامر ان كوز الصفة مسنداً به كوز ما بعد ما فاعله سد مسد الخبر  
 او كوز ما بعد ما مبتدأ مسند اليه كوز الصفة خبراً مقدماً عليه لا مانع من امتثال الاحتمالين  
 فان قيل ان الضير في طابقت لا يخلو ما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فاعله الاول  
 ينبغي ان يجوز الامر ان في مثل قائم زيد ليس لا مركز لك بل تعين فيه كون ما بعد ما مبتدأ  
 مسند اليه وكون الصفة خبراً مقدماً عليه على الثاني ينبغي ان يجوز الامر ان في مثل قائم  
 زيد لكونه واقعاً بعد حرف الاستفهام رافعاً للظاهر ليس لا مركز لك بل تعين فيه كون  
 الصفة مبتدأ مسنداً به كوز ما بعد ما فاعله سد مسد الخبر قلنا ان الضير في طابقت لا يكون  
 راجعاً الى المطلق ولا الى المصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام فقط

له قوله فالجواب عن جانب الجمهور آه واجب عن جانبهم ايضا بان نحن تأكيد للضمير المستكن في خبره هو خبر نحن  
 المحذون ١٢ تحفه خادم مسير لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى  
 له قوله قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول هذا تفسير الكلام بما لا يرشحه به احد من الاعلام ١٢ تحفه  
 خادم مسير لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبدالحى رحه



مثل قائم زيد بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اما مطابقة لظاهر  
اولا فالاولى اما مطابق في الافراد والثنية والجمعية ففي الاول جواز الامرين في الثاني تعين  
كون ما بعد ما مبتدأ مسند اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه لا يجوز عكس ذلك حال الصفة كحال  
الفعل والفعل المسند الى الظاهر يكون موحد البتة والمسند الى الضمير ثنية بتثنية وتجمع بجمعية  
والصفة ههنا ثنية او مجموع فعلم انهما لم تكن مسندة الى الظاهر الشرط في المبتدأ المسند بان يكون  
واقعا للظاهر ان لم تكن مطابقة لظاهره فان تكون الصفة مفردة وما بعد ههنا مجموعا او بالعكس  
والعكس محتمل احتمال عقل ليس بواقع في الخارج وفي الاول تعين كون الصفة مبتدأ مسند اليه وكون  
ما بعد فاعلا مسندا للخبر لا يجوز عكسه لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والخبر هو المحرر عن العوا  
اللفظية المسند به المغائر للصفة المذكورة فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير  
فيه لانه دخل فيه المضارع في مثل يقوم زيد لانه المحرر عن العوامل للفظية المسند  
به المغائر للصفة المذكورة قلنا المراد بالمحرر الاسم المحرر بقرينة ان كلامنا في مرفوعات  
الاسم المضارع من مرفوعات الفعل قوله المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله

قوله مثل قائم زيد بالوقف نقص عليك احب القصص شي من المعنى ما نقص اني لما ختمت هذا الكتاب عند الاستاذ العلامة  
فقدت ان لمستقدت منه في بعض المقامات التي قرأت عنده من له بطولاني في هذا الفن اعلى الله تعالى مرتبة في دار المحررين  
مولانا ومولى الكل صاحب شوكر غفر له الله خالق البحر والبر فوجدت يوما في مصنفه هذا قوله مثل قائم زيد بالوقف  
فطالعت لكن لم افهم منه عرض الاستاذ العلامة فعرضت عليه فقال في نسخة غريبة ودقة عجيبه فحيرت وقلت لو بين كان على احسن  
دسته قافا وانه لو لم يقيد بالوقف وقيل قائم زيد فلما قل ان يقول ان رفع زيد لا يخلو اما على الابتدائية او على الخبرية فلي  
الاول تعين كونه مبتدأ وعلى الثاني كونه خبرا فمن اين جواز الامرين فقلت ومثل هذا يجري في كل موضع جائز فيه الامران  
كالتنزيع وغيره فواجهه التخصيص بهذا فقال نعم لكن لم بين مرجح التخصيص فكنت وزيت متجبالا الاحباب (ا)   
خياث الدين جبل المدوحيه ناخر اليوم الدين للشهور بابل ملا ملا اسماعيل ملا علاء الدين الشهبازي بينا شفقة بفرقددين  
حصل الشد لها ما تنياه في الدارين فقالوا ما عجبت فقلت لهم ما قال الاستاذ العلامة فقال بعضهم (يعني كابل ملا غفر له الله)  
الذي لم يمتهم وليم سليم حضورا في هذا الفن اعظم اذ ذهب الى استاذك وقل ان رفع قائم لا يخلو بعين تقريره اذكرتم في رفع  
زيد فلا بد من القول بان قيد الوقت قيد كليها مع انكم اقرتم برفعها فقلت وعرضت على الاستاذ العلامة فكنت وغضب و  
قام فطال على شدي ظهر لك فائدة الوقت فان من الشد الوقت لا يحفظه خاوميه لما قطعه شيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد المحي



المغائر للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني من المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد بقوله  
 المسند به ما يكون مسند الى المبتدأ ويكون الباء بمعنى الى ويكون الضمير المحرور راجعاً  
 الى المبتدأ وعلى كل من التقديرين خرج به القسم الثاني من المبتدأ فان قيل لما خرج به  
 القسم الثاني من المبتدأ فيكون قوله المغائر للصفة المذكورة بلا فائدة قلنا ان قوله  
 المغائر للصفة المذكورة تأكيد للاحتراز فان قيل المسند ما خوذ من الاسناد وهو  
 متعدي بنفسه فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان تعديته بالباء لتضمنه معنى الوقوف  
 اي ما يوقع به الاسناد فان قيل المبتدأ عامل في الخبر الخبر في المبتدأ فكيف يصح  
 قوله المبتدأ والخبر اسمان مجروران عن العوامل للفظية قلنا في هذا المقام ثلاثة مذاهب  
 قيل المبتدأ عامل في الخبر الخبر عامل في المبتدأ وقيل لعامل في المبتدأ معقول والمبتدأ عامل في الخبر  
 وقيل لعامل في المبتدأ والخبر معقول كما هو مذهب البصريين المختار عند المصنفين فان  
 قيل العامل في المبتدأ والخبر هو التجرع عن العامل للفظ وهو عطف فكيف يؤثر قلنا العوا  
 في كلام العرب امارات التأثير المتكلمة لا مؤثرة في الحقيقة والاصل في الاولى ما ينبغي  
 في المبتدأ عند عدم المانع التقدير اي تقدير المبتدأ على الخبر لان المبتدأ اذا دخل الخبر  
 حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل يوجب تقديم الفاعل  
 على الفعل ايضاً لان الفعل حال من احوال لفاعل قلنا نعم لكن وجوب تأخير عن الفعل

قوله المغائر للصفة المذكورة ولا يرد قائم في نحو قائم بوجه زيد بانه خبر وليس بمغائر للصفة المذكورة بل عينة لان الخبر هو  
 المجموع دون قائم فقط على انه ليس عين الصفة المذكورة لان معنى الصفة المذكورة كونه الصفة واقعة بعد حرف النفي لواء الاستثناء  
 بان يكون مستنداً اليها في اهل ونبها ليس كذلك وقد مر في ذكرنا ان قوله فكيف يصح قول المبتدأ والخبر اسمان باه اقول وان كان  
 ما ذكرنا فلا يرد ان المبتدأ والخبر اسمان مجروران عن العوامل للفظية ان قوله قلنا في هذا المقام ثلاثة مذاهب اقول  
 بل خمسة الثلاثة المذكورة والاربع ان المبتدأ الاول يرتفع باسم الخبر اليكما قال خلف في ارتفع الفاعل الخامس ترتيب الكونيين به ان  
 المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليها لاشتراكها في الخبر اليها ايضاً قوله قيل المبتدأ عامل او هذا ما ذهب اليه  
 الملك في الفراء قوله قيل العامل في المبتدأ معنى هذا انقل الاندلسي عن سيبويه عن ابن ابي عمير عن ابي جابر عن ابي  
 فكيف يؤثر ما اقول في انفسهم التجرع بالبعدى لما انفردوا بالوجودي كما انفردوا بالوجودي كما انفردوا بالوجودي كما انفردوا بالوجودي



بعارض لا لتباس العوارض لا تعتبر فان قيل المتبادر من الاصل هو القاعدة فيكون  
 المعنى والقاعدة في المبتدأ القديم فينبغي ان لا يجوز في دارة زيد لتأخير عن الخبر قلنا  
 الاصل ههنا معنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح في المبتدأ القديم بل متنع كما في  
 الدار رجل قلنا الراجح في المبتدأ القديم عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو كونه  
 المبتدأ ومن ثم انه لا جمل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينبغى في المبتدأ القديم جان  
 اي هذا التركيب في دارة زيد لعو الضمير الى ما هو مقدم رتبة والنكاح مؤخر لفظا وامته  
 اي هذا التركيب صاحبها في الدار لعو الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون  
 المبتدأ أنكرة والنكاح الاصل في المبتدأ التعريف لان لاهم الكثير الوقوع في كلام الحكم على  
 امر معلوم معينة اذا تخصصت بوجه ما اي بوجه من وجهي التخصيص مثل كعب مؤمن  
 خير من مشرك فبعد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خبره ورجل في  
 الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم  
 يكون احدهما في الدار لا على التيقن لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ  
 امر لفظ وعلم المتكلم امر ذهني فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهني قلنا ان علم المتكلم  
 وان كان امرا ذهنيا لكنه مأول بتأويل اللفظ فكانه قال اي من الامور المعلوم  
 كون احدهما فيها كائنا فيهما وما احد خير منك فاحد مبتدأ نكرة وقعت في سياق النفي والنكرة  
 الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت تخصصت فان قيل بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف  
 قوله ومن ثم جاز في دارة زيد واستمع صاحبها اه اعلم ان في بعض الشرح ان قوله ومن ثم جاز ان يكون اثر الكون لكل  
 في المبتدأ القديم كما يشهد كلام المعنى في شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه البعض بالتقرير الاول فظاهر ما تقر  
 الثاني فايضا غير مخفي وهو ان جواز في دارة زيد يتحقق ان زيدا مقدم معنى اذ لو تأخر معنى تأخر لفظا او متنع عود الضمير الى المتأخر  
 لفظا ومعنى وكذا الامتناع صاحبها في الدار يدل على الدار كما تأخر معنى ولو تقدم معنى جاز تأخره خادمية قوله قد يكون  
 المبتدأ أنكرة اعلم ان المبتدأ اعلان التقديم والتعريف فلما فرغ من الاول صراحة شرع في بيان الثاني اشارة حيث قال وقد  
 يكون المبتدأ أنكرة بايراد المعجزة للتفصيل فلما يروى الاول تقديم قوله فاذا كان المبتدأ مستملا على ما صدر الكلام المصطنع  
 القول كما لا يخفى **قوله** بوجه ما لفظا نكرة او معجزة وجهه وتفسير الاستاذ العلام ينطبق على كليهما كما لا يخفى **قوله** خادمية







لو كان عين فاعل يلزم عند التقديم على الفعل تقديم الفاعل على الفعل وهو باطل  
 فان قيل لا نسلم ان شرب يدل على ضمير الفاعل لان النكرة لا تكون بدلا من معرفة الا اذا  
 وصفت كما في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة قلنا الضمير انما يكون معرفة اذا كان  
 مذكورا لفظا ومعنى او حكما وههنا ليس مرجعه مذكورا كما في ربه جلا ونم رجلا فان قيل  
 ازعلة التخصيص تقديم الفعل عليه اذا قدم على الفعل فأت ملة التخصيص فلا  
 يحصل التخصيص قلنا اذا نظرنا الى الاصل فالاصل تقديم الفعل عليه اما تقديم  
 الفعل فهو عارض لا اعتبار له فان قيل لا نسلم ان تقديم حقه التأخير في الخبر  
 لانه مخالف لعزم المص قلنا ان هذا من باب السكاكي والمضار اختار مذهبه فان قيل  
 يلزم من تقديمه شرعا تقديم البديل على المبدل منه وهو باطل قلنا هذا الحكم  
 في البديل الواقع لا في البديل الاعتباري وهذا البديل اعتباري وفي الدار رجل فرجل  
 مبتدأ أنكرة تخصصة بتقديم الخبر عليه لانه اذا قيل في الدار علم منه ان شايذ كربعه  
 ما يصح كونه محكوما عليه باستقراره في داره فاذا قيل رجل فهو في قوة قوله رجل  
 صلح لصحة الحكم عليه بالاستقرار في الدار وسلام عليك فسلام مبتدأ أنكرة تخصصة  
 بالاضافة الى المتكلم اذا صله سلمت سلاما عليك فسلاما مصدا للتأكيد والمؤكد  
 والمؤكد في الحقيقة شيء واحد والمؤكد تخصيص بالنسبة الى المتكلم كذا المؤكد ثم  
 عدل من فعلية الجملة الى اسميتها بقصد الدلالة على الدوام والاستمرار فخذ الفعل  
 وابدال نصب بالرفع لصحة الابتداءية فقال سلام عليك فان قيل كثيرا ما يكون  
 المبتدأ أنكرة غير محض بوجه من وجوه التخصيص كما في مثل كوكب انقضى الساعة  
 فكيف يصح قوله وقد يكون المبتدأ أنكرة اذا تخصصت بوجه ما قلنا مدار صحة  
 ابتداءية النكرة على الافادة لا على ما ذكره من التخصيصا لكن غالب مواد الافادة هذه  
 قوله وههنا ليس مرجعه مذكورا قول قدم من الاستاذ العلامة قبل عدة سطور والضمير المتكسر في اي في اهر راجع  
 الى الغائب الفاعل وههنا انكر عن ذلك ما هذا الاذاف فالصواب في الجواب ان يقر توصيف البديل اذا كان نكرة من معرفة  
 في الكل من الكل والكل من الكل وههنا في جيز اللغز منع الكل فانهم في تحفه خاوميه.







الاسماء اذا كان المبتدأ مشتقاً على ماله صد الكلام مثل من ابوك فان قيل ان  
 من في من ابوك نكرة فكيف يصح ابتداء ثبته قلنا ان من وان كان نكرة صولكنه  
 معرفة بمعنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذلك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة  
 منقوضة بنحو ابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان مع انه لا يجب  
 تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة يكون احدهما مبتدأ والاخر خبراً  
 وههنا وجد القرينة على كون ابى يوسف مبتدأ وكون ابى حنيفة خبراً وهو لا تشبيه  
 او كما فاقسا وبين في اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل غلام رجل صالح خبر  
 منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا المراساة والمساواة  
 في اصل التخصيص مثل فضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ مثل  
 زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في  
 الاول فلتلا يفوت صد ادة ماله صد الكلام واما في الثاني والثالث فلتلا يلزم  
 الالتماس بين المبتدأ والخبر واما في الرابع فلتلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان  
 قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفعلاً نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفاعل  
 فتنة او مجموعاً نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لا نصح لا يلتبس المبتدأ بالفاعل  
 قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه  
 يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين جالين على  
 تشية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هذا اذا تضمن الخبر المفعول ماله صد الكلام

سأله قوله واذا كان المبتدأ مشتقاً على ماله صد الكلام اعلم ان ما يجب لصد الكلام منه اشياء يجتمعها قول الشاعر قطع  
 شش جز بود مقتضى صد كلامه وطبع فيحاش شدة ايس نظم كلام به شرط وتسم وتجب واستهان به نفي آمد و  
 لام ابتداء كشت تمام كتحفة خاوميه قوله وهو التشبيه الثاني بالاول لا العكس لان بابا  
 حنيفة وعظم منه فيكون المراد ان ابى يوسف مثل ابى حنيفة ويا يوسف مبتدأ ابو حنيفة خبره فان الحكم في جانب الخبر  
 كتحفة خاوميه قوله او كما فاقسا وبين في اصل التخصيص اعلم ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا المراساة والمساواة  
 قال به كلام الرازي حيث قال تبين المبني خبر التمازى المنطلق اعلم ان تقديم المبتدأ في هذه الصورة اى في سورة تعريفها  
 على المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وهو قول ابى علي وقيل ان اختلف رتبتهما في التعريف فاعرفها  
 مبتدأ والا فالسابق وقيل المعلوم عند الخاطب مبتدأ والجهول خبره وهذا مختار ابن هشام ١٢ كتحفة خاوميه  
 قوله بمثل غلام رجل صالح خبر منك فان الغلام في هذا المثال يخص بتخصيصين بالاضافة والصفة وفي خبره تخصيص واحد



ای خبر الذی هو مفرد صیغہ وان کان جملة معنی فلا یردان این فی این زید لیس مفرداً  
 لانه ظرف والظرف مقدر بالفعل كما هو من هذا البصريين مثل يزيد او كان ای خبر  
 بتقدیمه مصححاً له ای للمبتدأ مثل فی الدار رجل وكان متعلقه ای متعلق الخبر  
 التابع له تبعیه یمتنع معها التقدیر علی الخبر فلا یرد نحو علی الله عبده متوکل ضمیر  
 فی المبتدأ مثل علی لمة مثلها زید او كان الخبر خبراً عن ان یعنی ان مع اسمها  
 وخبرها بتأویل المفرد مبتدأ وخبره خبر نحو عندك قائم وجب تقدیمه ای  
 تقدیر الخبر علی المبتدأ فی جمیع هذه الصوفاً فی الاول فلما یفوت صدر قوله  
 صدر الكلام وأما فی الثاني فلهذا یلزم كحارة المبتدأ وأما فی الثالث فلما یلزم  
 الاضمار قبل لذكر لفظاً ورتبة وأما فی الرابع فلما یلزم الالباس بین ان المفتوحة  
 وان المكسوة فی التلطف لا مکان الذهول عن الفتحۃ لخصائفاً وقد یعد الخبر سواء  
 كان بحسب اللفظ والمعنی جميعاً او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زید قائم عالم مائل  
 فاضل ومثال الثاني هذا اخلو حاض فان المقصود بها اثبات کیفیة المتوسطة  
 بین الحلاوة والحموضة وهو المراد فیکون التقدير بهذا من لكن الاول فی الاول اراد  
 العاطف مع جواز تركه أما ارادة فی النظر الی التعدد فی اللفظ والمعنی وأما تركه فی النظر  
 الی اتحادهما بحسب المصداق والا ولی فی الثاني العکس اما تركه فی النظر الی اتحادهما  
 فی المعنی وأما ارادة فی النظر الی تغایرهما فی اللفظ فان قيل لما کان التعدد  
 بحسب اللفظ والمعنی علی قسمین أحدهما مع اراد العاطف وثانیهما بدور العاطف  
 فلم ذکر المصطلح مثال لقسم الثاني لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف  
 لا خفاء فیہ لا فی المبتدأ ولا فی الخبر والتعدد بتغایر العاطف فیہ خفاء حیث  
 لا یجوز فی جانب المبتدأ أفوه هو الواضح انه لا یجوز فی جانب الخبر الی فاور المصنف  
 مثلاً فی الخبر تبیهاً علی الجواز أو نقول ان التعدد بالعاطف لیس بخبر فی الحقیقة

القول الثالث آه ای کون من المتعلق والخبر ملازمة الكلية والخبر ای اراد بالخبر لفظاً وهو الجار والمجرور والآراء المتعلق  
 المجرور یکن ان یجاب بان المراد ان کون الخبر فی ذکره انفعه خادمیه صل قوله لا مکان الذمیر آه یعنی ان الکلم  
 وان حکم الفتحۃ الا ان السامع قد یدیل عنها لخصائفاً لیس صل انفعه خادمیه حافظ محمد شعیب رح



بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الأول لحصول الثاني  
أو الحكم به فلا ير عليه وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعَةٍ فَيَسْأَلُكُمُ اللَّهُ لَهَا لَعْنَةً وَأَنتُمْ أَعْتَدُوا لا سبباً  
لحصول الثاني لكنه سبب للحكم على الثاني فيصح دخول لفاء في الخبر لا نه لما تضمن المبتدأ  
معنى الشرط فيشبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجاء فيصح دخول لفاء في الخبر في الجاء  
فان قيل ان المتكلم لا يخلو اما ان يقصد الدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد فعله  
الأول يجب دخول لفاء في الخبر وعلى الثاني متنع فكيف يصح قوله فيصح دخول لفاء  
في الخبر قلنا ان صحة دخول لفاء في الخبر نظراً الى مجرى تضمن المبتدأ معنى الشرط مع  
قطع النظر عن قصد المتكلم عدم قصد ذلك اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط  
الاسم الموصول بفعل وظرف فان قيل نوقض بقوله تعالى إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي  
تَفَرَّقَ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَمُغْتَبَرٌ فان الموت مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول لفاء  
على خبره مع انه ليس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصنف على تقدير  
المعطوف فيكون التقدير وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف والاسم الموصوف  
بالموصول المذكور والنكرة الموصوفة بهما فان قيل نوقض بمثل كل غلام  
رجل ياتيني او في الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل  
دخول لفاء على خبره مع انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة  
المصنف على تقدير المعطوف فيكون التقدير والنكرة الموصوفة بهما والاسم المضاف اليها

مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم  
لا يقال ان الموت في قوله تعالى إِنَّ الْمَوْتَ الخ لا يكون مبتدأ بل هو اسم لان  
نقول اسمها في الحقيقة مبتدأ لانها مزدوخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الأول

قوله او النكرة الموصوفة بهما وقد دخل الفاء على خبر كل وان كان مضافاً الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم ولعل من  
قوله عليه الصلوة والسلام كل تقى وتقى فهو على لفظة بركات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافاً الى موصوف غير ما ذكر  
كل رجل عالم فله درهم وسبب لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من البتداءات والاخش يجوز زيادتها في جميع غير المبتدأ  
كنا في الرضى مع ادنى كغير علم ان ههنا شرط آخر وهو ان لا يكون الصلة منفيًا فلا لية الذي ياتيني فله درهم له من البرهان  
تخففه خاد مسير الحافظ محمد شبيب ولا يثنى رحمه الله



سبباً للثاني في الآية المذكورة لان فراز زيد مثله عن الموت لا يكون سبباً لملاقاة الموت  
 لانا نقول الاول سبب الحكم به لانه لما فرثه لاقاه فيحكم عليه بانه هو الموت  
 الذي انت تقر منه فان قيل يوقض بالمبتدأ في مثل ليت الذي ياتني او في  
 الدار له درهم او لعل الذي ياتني او في الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنى  
 الشرط مع انه لا يصح دخول لفاء في خبره فاجاب المصنف بقوله وليت لعل فانما لا تغاير  
 لان صحة دخول لفاء عليه ما يكون بمشاهدة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء وليت لعل وانما  
 تلك المشاهدة لانها تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من  
 قبيل الاخبار فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فوجه تخصيص  
 ليت ولعل بالاتفاق قلنا تخصيصهما بالاتفاق انما هو بالنسبة الى بعض ما عدا  
 وهو باقي حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الى جميع ما عداه والحق بعضهم ان بهما  
 لان صحة دخول انما كانت لمشاهدة المبتدأ الشرط والخبر بالجزاء وانما يبطل تلك المشاهدة  
 لان الشرط والجزاء من قبيل المتردديات وان التحقيق بينهما مانعا فانه فان قيل  
 قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بهما فوجه تخصيص ان المكسورة بالاتفاق

له قوله ليت يجوز فيه ثلاثة اوجه فتح على الحكاية مرفوعة تقديرها ويجوز كونه مرفوعة لفظاً بالتقوين ان اوله باللفظ فيكون مرفوعة  
 او بغير التقوين ان اوله باللفظ او الكلمة فيكون غير مرفوعة وكذا الحكم في جميع المحرورات اذا سمى بها لكن ان كانت رباعية او ثلاثية متحركة او مفتوحة  
 فتحرفه واجب اذا اوله باللفظ او الكلمة كلفعل والاقحواز الوجهين كليت كذا في الفوائد الشافية مع زيادة ١٢ تحفة خاد مسيب  
 له قوله والشرط والجزاء اي المجرع من حيث المجرع فلا يريد ان الخبر قد يكون انشاء كما قال الله تعالى فان علمتوهن  
 مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار - وهذا ينادى باعلى نداء على خلاف ما هو المشهور من ان الحكم عند اهل العربية  
 في الخبر والشرط قيد له بمنزلة الحال والظرف نعم يراد على العموم حيث قال ان امتنع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم  
 التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبر اي يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتمل ذلك على العقل  
 عند الرضى ولان دخول الفاء بلا حصة مشاهدة المبتدأ بكلمات الشرط مقتضاهما التقيد والتخصيص وامتناع دخول  
 النواسخ التي تؤثر معنى في الجملة الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جازان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخر  
 من ظاهرا وهما والحق للمالك ان المفتوحة بلكن ولكن من غير سماع كذا في الرضى وغيره اقول هذا الوجه ادعى من الاول لجزا  
 في جميع النواسخ بخلاف الاول كما لا يخفى ١٢ تحفة خاد مسيب لحافظ محمد شبيب ولايتي رحمه الله  
 له قوله فادرجه خصيص ان المكسورة بالاتفاق قلنا ان المكسورة اصله وان المفتوحة ولكن من غير  
 ولحقان بها فيعلم ما بها من ما لها ولحقان بل ليت ولعل بالواسطة كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفة خاد مسيب  
 لحافظ محمد شبيب ولايتي رحمه الله



قلنا الحق ان المكسوة هما انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعديته ولكن  
الحق ان المفتوحة هما انما هو عند غيره فلم يعتمد بقوله فلم يذكره لعدم عديته مع  
ان كلام القولين لا يسا عدهما القران وكلام الفصيحاء اما ان المكسوة فخالف من  
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار قلن ليقلن توبتهم وان المفتوحة  
مخالف من قوله تعالى واعلموا اننا غفيم لمن شئنا ان الله غفيمه ولكن مخالف  
عن قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتم قالنا لكم ولكن ما يقضى فتوى يكون  
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جواز القول المستعمل لهلال الله فالقرينة على  
حال المستعمل لان مقصوده تعين الشئ او لا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك  
الشئ المعين بالهلاية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتي  
بالقسم مع انه نرايد على المثال قلنا انما اتي به جريا على ما هو عادة المستعملين  
غالبا ولما يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على  
القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته  
كافي الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد والخبر جواز امثل خرجت فاذا السبع  
والقرينة دخول ذلك المفاجأة لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع  
فعلم ان خبره محذوف يعني واقف وجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك  
منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره وقيم جواب لولا  
مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فلهذا الحذف واجب لوجوه القرينة وسادسا ما القرينة  
فهو دخول لولا لانها لا متناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول فيبدل على

قوله ولما يوجب نصب الهلال اه على الفعلية اي رايت الهلال فلما نادى قوله واستدار تقع هذا التوهم لان من عادتهم  
الوقوف بعد تمام الكلام تمامه لا تحذف خبرا ومسيمه قلنا لولا كمال الحمد امداه اي في كل موضع قطع النعت بالرفع ليدل على  
والذم والترحم فانهم لا تحذف خبرا ومسيمه قلنا لولا لا يدخل الا على الجملة الاسمية اقول هذا غير تام لانه لا يلزم من دخوله  
على المرفوع ان يكون كالمبتدأ خبرا لا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوف فلا بد من ضم مقدمة وهي ان الاصل في التبتدأ التعريف  
وفي الخبر التوكيد والسبع معرفة فعلم اه لا تحذف خبرا ومسيمه قلنا لولا لا متناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول لعل ان يعقل  
سلنا ذلك لكن لا يلزم منه ان يكون المحذوف خبرا لاجزاء ان يكون الفعل محذوف فاما المرفوع بعد لولا فاعلم اي لولا لا يوجد على  
ما هو مذموب الكسائي زلف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لا تحذف خبرا ومسيمه -



موجود و اما ساد المسد فهو اقامة جواب لا مقام الخبر فيكون التقدير لو لا زيد موجودا  
 كان كذا **فان قيل** هذا ينقض بقول الشاعر شعري ولو لا الشعر با لعلماء يزري :-  
 كنت اليوم اشعر من لبيد لان المبتدأ في هذا المثال ثم بعد لولا مع ان لم يحذف  
 خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال لعامة و يزري من الافعال الخاصة  
 و الافعال لعامة اربعة هي الكون والحصول والثبت والوجود كافي قول النظم  
 بيت افعال عموم نزد ارباب عقول :- كون ست وثبت ست ووجود ست وحصول :-  
 وثانيها كل مبتدأ كان مفعلا اصريحا او تاويا مضافا الى الفاعل والمفعول هو بعد حال  
 من الفاعل والمفعول ومنها او كل سم تفضيل مضاف الى ذلك المصنف ثم حذف  
 الخبر اقيم الحال مقامه مثل ضرري زيد اقامتها فنهنا الحذف واجب لوجود القرينة  
 وساد المسد اقا القرينة فلان استعمال المفعول في كلاهما محذوف من اما ساد المسد  
 فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضرري زيد احاصل اذا كان قائما ثم حذف  
 حاصل كالحذف متعلقات الظرف فبقية اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل  
 الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون  
 الحال قائم مقام الخبر كما هو مذاهب البصريين وفيه نظر من وجهين الاول حذف اذا  
 للجملة المضاف اليها غير معه في كلاهما الثاني ان قائما لا يخلو اما حال وخبر كان  
 فعلى الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو خالف الاصل وعلى  
 الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدأ وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدأ

يحذف

قوله بقول الشاعر ولو لا آه وهو لمحمد بن ابي اسحق الشافعي وقيل لغيره وهو الصحيح عند اكثر يعني الرندي شعر كفن عيب لبي  
 علماء بهر آينه مي بودم من امروز شاعر و شعر گوينده تراز لبيد و تمامه و لولا خشية الرحمن عندي :- جعلت الناس كلهم عبيدي  
 ١٢ تحفة خاوميه قوله من الافعال العامة و يزري آه اقول يعلم منه انه لو كان الخبر من الافعال العامة لا يحذف  
 مطلقا و الامر ليس كذلك لانه لو وجد القرينة غير لولا لوجب الحذف لوجود القرينة وساد المسد على انه ذكر في المتوسط عدم وجوب  
 الحذف بعد لولا في كل موضع الزواني ١٢ تحفة خاوميه قوله فيكون تقديره ضرري زيد احاصل اذا كان قائما قد سبق  
 ان الظرف عند البصريين مقدم لفعل فيكون التقدير ضرري زيد احصل فاقابل ١٢ تحفة خاوميه قوله ثم حذف اذا  
 مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان اذ ظرفية محضنة قسمية مدخولها شرط مسامحة نظر الى ان الحال يرجع  
 الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفة خاوميه لحاظ محمد شبيب ولا يتي رحمه الله تعالى



وقال الرضى تقديره ضربى زيد ايلابسه قائماً اذا اردت الحال عن المفعول ضربى زيد ايلابسى قائماً اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذوالحال فبقى ضربى زيد ايلابسى قائماً ثم حذف يلابس لذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال اقيم الحال مقامه وقال الكوفيون تقديره ضربى زيد قائماً حاصل يجعل قائماً من متعلق المبتدأ ثم فتح حاصل فبقى ضربى زيد قائماً لكن مذهبهم ضعيف بوجهين الاول انه يلزمهم حذف الخبر من غير مسد ثبوت مسد والثانى انه يلزمهم تقييد المبتدأ المقصود بـ "بـ" دليل الاستعمال وقال الاخفش ان خبر هذا المبتدأ الذى سد الحال مسد مصدر مضاف الى صاحب الحال فيكون تقديره ضربى زيد ضرباً قائماً ثم فتح الخبر و اقيم الحال مقامه لكن مذهبهم ضعيف لانه يلزم حذف المصبة مع بقاء المفعول وهو غير جائز وقال بعضهم ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه مأولاً بالتأويل لفاعل المعنى ما ضرب زيد الا قائماً لكن مذهبهم ضعيف لانه لا بد من المناسبة بين المختصر والمطول والمناسبة ههنا لان المطول اشتمل على اداة الحصر المختصر غير مشتمل عليها ومثال المصبة الصريح المضاف الى الفاعل فقط مثل هابى راجع ومثال المصبة الصريح المضاف الى المفعول فقط مثل ضرب زيد عربياً ومثال المصبة الصريح المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ضرب زيد عمراً قائمين مثال المصبة والتأويل المضاف الى الفاعل فقط مثل ان ذهبت ارجع ومثال المصبة والتأويل المضاف الى المفعول فقط مثل ان ضرب زيد عربياً ومثال المصبة والتأويل المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زيد عمراً قائمين ومثال الاسم التفضيل المضاف الى هذه الاقسام الستة مثل اكثر ذهابى راجلاً واكثر ضرب

١٥ قوله اذا اردت الحال عن المفعول أى من مفعول المصبة وكذا قوله عن الفاعل معناه فاعل المصبة واللفظ الحال فى الصورة من المفعول ١٦ قوله يلزمهم حذف الخبر أى قولهم من الاستاذ وجوب حذف المبتدأ فى نحو الحمد لله على نعمته غير مستوفى ١٧ قوله بـ دليل الاستعمال لعين علم من استقرأ كلامهم ان الجنس اذا شتم لم يعم القرية على تخصيصه بـ "بـ" طبعه فهو محمول على الاستفراق ولهذا قيل ان المنوم ناقض للطهارة ولا ينقض مع المجلس لكان القدران متناقضين بحسب الظاهر وان قامت قرينة الخصوص فهو الخصوص نحو اشترا اللحم واشترى اللسان واشترى الجميع وشرب متنع ولا يبقى بذ المعنى على تقدير الكونية مع انه مراد بـ "بـ" تقدير البصرية فاعل ١٨ قوله هو غير جائز لان المصبة فى قوله مع الفعل لا يجوز حذف المفعول مع بعض صلته



زيد عريانا واكثر ضرب زيد عمر اقامين اكثر ان ذهبت راجلا واكثر ان ضرب زيد عريانا  
 واكثر ان ضرب زيد عمر اقامين وتاالتها كل مبتدأ اشتمل خبر على معنى المقارنة  
 وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع ثم حذف الخبر واقيم المعطوف مقامه مثل كل  
 رجل وضيقه فهذه الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة الواو التي  
 بمعنى مع لدالتها على معنى المقارنة وساد المسد واقامة المعطوف مقام الخبر فيكون  
 التقدير كل رجل مقرون مع ضيقه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره  
 فعل القسم ثم حذف الخبر واقيم جواب القسم مقامه مثل امرؤ لا فعلن كذا فهذه  
 الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة ذكر المقسم به يد على  
 القسم واما ساد المسد فهو واقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره لعمرك قسمي  
 لا فعلن كذا خبران واخواتها اي بعض من المرفوعات خبران اخواتها لان  
 الحرف متشابهة للفعل لفظا ومعنى اقا لفظا في الثلاثية والرابعة والادغام اقا  
 معنى فلان معانيها معاني الافعال لان معنى ان وان تحقق ومعنى كان تشبها ومعنى  
 لكن استدراك ومعنى ليت تمنى ومعنى لعل ترجى وللعمل إعلان أصلي وفرعى فالأصل  
 تقديم المرفوع على المنصوب والفرعى تقديم المنصوب على المرفوع فاعطى لها العمل الفرعى هو  
 المسد بعد دخول هذه الحرف فان قيل يصدق هذا الحد على يقوم في ان زيدا  
 يقوم ابو مع انه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة يقوم ابو قلنا في الجواب المراد بالمسد

قوله يكون مقسما به ومتينا للقسم يخرج عن نحو عبد الله وامانة الله لا فعلن كذا فانه لو لم يكن متينا فلك الخيار لعدم دلالة على  
 القسم وعل الاستاذ العلامة ترك اعتمادا على فهم الذكي من قوله مقسما به اي صريحا في القسم ومتينا في اي شتهر في القسم فيما بينهم وان  
 استعمل في غيره على النذرة ١٢ تحفة ١٢ قوله لعمرك آه بالفتح والقسم بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا الفتح لانه موضع التحقير  
 قال الشيخ الرضي وقد ترك المصنف قسما وجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او  
 في الدار على ما ذكرنا قبل والتجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامر في اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شئ  
 آخر مسد حاصلان فوجب الحذف وعل المصنف انما ترك ذكره لكونه ساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا  
 سائرا تقدم ما سد مسد الخبر انتهى بعبارة ١٢ تحفة ١٢ قوله بعد دخول هذه الحروف اي هذه الحروف وكذا المراد في  
 جانب الحد وادى خبران واحدا خواتها فان رفع المورد والظاهر فانهم ١٢ تحفة خاد ومبيه -



المسند الى اسماء هذه الحروف لكنه ضعيف لانه يستلزم استدراك قوله بعد دخول هذه  
الحروف قيل في الجواب المراد بالمسند اسم المسند ويقوم فعل مسند لكنه ضعيف لانه  
يحتاج الى تاويل الجملة بلاسم فيما اذا وقع خبر جملة فالاولى في الجواب ان يقال  
المراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا يراى الاثر فيها لفظا ومعنى  
مثال زيد اقام وامر اى امر خبر ان واخواتها كما مر خبر المبتدأ في الأقسام والشرائط  
والاحكام فان قيل عبارة المقام يشعر بان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان  
يكون خبر الملبابان فينبغي ان يقال ان ايزيد وان من ابوك كما يقال ان يه من ابوك  
قلنا ان امره كما مر خبر المبتدأ عند جنى الشرائط وعدم المانع لهما وجد المانع لان  
للتحقيق واين من الاستفهام بينهما تناقض الا في تقديمه اى لا يجوز تقديم الخبر الا  
لما يلزم بطلان العمل الفرعى الا ان يكون طرفا لان مبنى الطرف على التوسع لكونه كان  
الاسم معرفة فتقديم الخبر عليه جائز ولو كان نكرة فتقديم الخبر عليه واجب مثال الاول  
كافى قوله تعالى ان ايتنا اياهم ومثال الثانى كافى قول الشاعر ان من البيان لسيح  
وان من الشعر لحكمة خبر لا التى لنفى الجنس اى بعض من المرفوعة

قوله لا يستلزم استدراك قوله آه الظاهر من كلام الاستاذ العلامة ان فساد هذا الجواب هو استدراك قوله بدخول آه والاصح ان  
نفس الامر ليس كذلك بل هو فاسد في نفسه فان اسم ان عرف بان هو المسند اليه بعد دخول هذه الحروف فيصدق هذا التعريف على ابوه في ان يدا  
يقوم ابوه فان اعتبر سببا منه مسند الى اخبار هذه الحروف يلزم الدور **تحفة ١٢** قوله لانه يحتاج الى تاويل بالجملة آه فانه لا حاجة الى تاويل الجملة  
لما اذا ان يستفاد كون الخبر جملة من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ كما يستفاد كون الخبر للبتدأ جملة من قوله والخبر قد يكون جملة **تحفة ١٣** قوله لا يراى  
الاثر آه الاثر اللفظي فالاعراب هم من التقديرى والحلى واما الاثر المعنوى فكالتاكيد وغيره فالوجوه في ايراد التشبيه اى فيها تمكن معنى الاثر  
معنى هذا معنى عوفى للدخول لستاد الذين للمعجزة المقام فلا يرد ما قال مولانا عصام من ان المتبادر في عرف الفنى الدخول ليرى اثره لفظي لان  
نظر الفنى في التعميم خلاص الظاهر ولكن ان يقع ان المراد من الاثر معنى الاعراب المتعدي الى المحلى فانفع الايراد المذكور اساسا على كلام التقديرين لايرى الفنى  
المشقة والخففة فتأمل **تحفة ١٤** قوله في الأقسام آه من كونه مفروفا جملة وفكرة ومعرفة والأحكام من كونه واحدا مستقدا ومشتبا ومجذوبا  
والشرائط من ان اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم وانما جعل المفرد الجملة والنكرة والمعرفة من اقسام الواحد والتعدد والمثبت  
والمخدوف من احكامه لان الظاهر ان المفرد والجملة والتكثير التعريف يحصل لهما كما ان الجمل ان الناطق يحصل لهما بخلاف كونه واحدا مستقدا ومشتبا  
ومجذوبا فانها من احوالها لا يحصل بالوحدة والتعدد ولا كما حصل بالبعيد بالوحدة والتعدد عا وكذا الحال في الذكر والمخدوف كذا في العلوى **تحفة ١٥**  
قوله كافي قول الشاعر آه اقول ليس هذا شعر فلهذا المريد واحد في حل بآية قال مولانا نور محمد بن العلي عن ابن عمر قال قام جليلان من المشركين فخطب  
فجاء الناس لبياها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان السحر وان من الشعر حكمة يعني به سبيكة ارجلهم بيان است برأيه سحر يعني اى بيان وكلاهما كدى  
لوى از جملة سحر است ومعنى الثاني ارجلهم شر است برأيه حكمة يعني اى شعر سحر است حنى مطابق ولحق است كذا قال مولانا عبد الرحمن **تحفة ١٦**



خبر لا التي لفظ الجنس لفظ صفة الجنس أما كان خبرها من المرفوعات لا هذه  
 مشابهة بان المفتوحة لفظاً ومعنى أما لفظاً ففي فتح الأول وأما معنى فأما بعلاقة  
 التضاد وأما بعلاقة المناسبة أما علاقة التضاد فهو حمل النقيض على النقيض  
 وأما علاقة المناسبة فلان لا تأكيد النفي وان لنا تأكيداً لاثبات فلما شابهت بان  
 لفظاً ومعنى أعطى لها عملها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها  
 فان قيل لم عد اللفظ عن المثال المشهور وهو قوله رجل فيها قلنا انما عد  
 عن المثال المشهور لان في المثال المشهور توهم التباس الخبر بالصفة لاحتمال حذف  
 الخبر جعل في الدار صفة له وقوله فيها خبر بعد خبر لا ظرف ظريف في الحال لا الظرفية  
 لا يتقيد بالدار فان قيل المثال التوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد  
 فالحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد المثالين لئلا يلزم الكذب في نفي الظرافة  
 عن جنس غلام رجل وايضاً خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول مثال غير  
 الظرف والثاني مثال الظرف ويجوز في خبر لا كثيراً اذا كان الخبر من الافعال العامة  
 لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي المنفي ولما لم يكن القرينة على خصوص المنفي  
 حملنا النفي على نفي الامر لشامل كافي قوله لا اله الا الله يعني لا اله موجود الا الله  
 وبنو قيس لا يشبهونه اصلاً اي لا يظهرون خبر لا في اللفظ سواء كان عاماً او خاصاً  
 لان كثرة التثنية عندهم دليل وجوب التثنية والمراد انهم لا يشبهونه اصلاً اي لا لفظاً  
 ولا تقدير فيقولون انه اسم فعل بمعنى انتفي فيتم بالفاعل فلا حاجة الى الخبر فان  
 قيل هذا يتقضى بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذكور فيه قلنا ان ما ترى خبراً في  
 هذا المثال فيحمل على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى  
 النفي والدخول على المبتدأ والخبر هو المسند اليه بعد دخولها مثل ما زيد قائماً ولا  
 رجل افضل منك ثم اعلم ان في علم لا ولا مذهبين مذهب يقيم مذهب المجازين  
 قوله وهم التباس الخبر بملان ما قال المصنف على الظاهر وانما قلنا على الظاهر لانه من قول البعض كابن مالك  
 وغيره من جواز رفع صفة المنسوب لكنه ضعيف اذ لم يثبت في كلام نصيب التحفة خاوميه -



بنو تمیم ذهبوا الى ان ما ولا لا عمل لها من وجهين الاول ان الشرط في العامل  
اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد لانها كانت دخلا على الاسماء  
كذلك قد خلا على الافعال والثاني بدليل قول الشاعر شعروهم هفوا فكل لغصن  
قلت له انتسب: فاجاب ما قتل المحب حرام: فان قيل لا بد من المطابقة بين  
الجواب والسؤال لا مطابقة بينهما في قول الشاعر قلنا المطابقة حاصلة بالمرن  
الخفة اعني برفع حرام والحجازيون ذهبوا الى عملها من وجهين الاول فلا فها  
مشابهتان بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر والثاني بدليل قوله تعالى  
ما هذا بشراً او از قلت ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما  
ليسا مختصين بنوع واحد فنقول انهما ايضاً مختصان بنوع واحد لكن به  
اشتبهت عليك الفرق بين ما ولا الداخلتين على الاسماء بين ما ولا الداخلتين  
على الافعال باعتبار مشاكلتها في الصوة واما قول الشاعر هفوا فها ففية مصداق  
على المطلوب لان الشاعر من بني تميم فان قيل لما كان في عمل ما ولا مذهباً فلم يختار  
مذهب الحجازيين على مذهب بني تميم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزيل  
وهو اى عمل ليس لا شاذ اى قليل لان مشابهة لا بليس ناقص لان ليس لنفي  
الحال ولا لنفي المطلق فاقصر عمله على مورخ السماء والسمع موجود في النكرة فانه

قوله بدليل قول الشاعر هفوا فها فها لم يسم قائداً ولا بمعنى رب والبهف اسم مفعول يقال جارية بهففة اى ضامرة  
البطن وقيقة الخصر وكذا افلام بهففت يعني يسري كوكبك شكم باريك ميان مثل ماه شب چهارم بود غنم باوكه بيان كن زخبترا نام تميم  
كما ان كلام قبيلة مستى ونسبت بدو خود بقبيله پس جواب وادباين فقره كما قتل المحب حرام يعني ميت كشتن دوست حرام بر مشوق بنا  
اذا كان معنى الانسحاب رتفاع النسب اما اذا كان بمعنى الليل والرجوع فالعنى غنم باوكه ميل ورجوع كن بمن در زكشته ميشوم فاجابنا  
وعلى هذا التقدير يرتفع ما قلنا لا تاذر فافهم تخفة ٥٢ قوله لكن اشتبهت آه اول ضلي هذا ارتفع الامان من الحسن على ان يلزم  
عليه ان يعمل ما ولا الداخلتين على الافعال لا اختصاصها بها حيث ٥٢ قوله ففية مصداق على المطلوب قبل هذه  
المصداق موجودة في ناسخ لا هم اي بقوله تعالى ما هذا بشراً لان النسخة لاه الحجازيين اما قوله بنو تميم فالرفع كذا قال القاضي البغدادى  
والاثر الذي في غير ما قال والنسخة لاه الم نسين فوالله العير في المتريقات الشبهة لا يصلاح والظاهر ان الارتفاع لا يثبت لك الظهور والتخفة خاوية



لا في المعر كما في قول الشاعر شعر من صد عن نيرانها فانا: ابن قيس لا برا حلى فان  
 قيل لم لا يجوز ان يكون لا في هذا المثال لنفي الجنس قلنا لو كان لا نفي الجنس لما  
 جاز في ما بعد ها الرق بدون التكرير والرفع في ما بعد ها واقع بلا تكرير البيت  
 فعلم انها ليست لنفي الجنس بل لا المشبهة بليس لما فرغ المص من المفعولات شرع  
 في المنصوبات وقد هما على المجزوات لكثرة ما ولحقه النصيب فقال المنصوبات  
 هي اثنا عشر بلا استقرار ووجه الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا يخلو افعال  
 شبهه او حرف فان كان فعلا او شبه فمفعولها لا يخلو اما من المفاعيل او من الملحقات  
 بها فالاول لا يخلو اما جزء من مفهوم الفعل ولا فالاول هو المفعول المطلق والثاني  
 لا يخلو اما ان يكون الفعل واقعا عليه او فيه اوله او معه فالاول هو المفعول به  
 والثاني هو المفعول فيه والثالث هو المفعول له الرابع هو المفعول معه وان كان  
 من ملحقات المفاعيل فايضا لا يخلو اما مبين او لا الثاني هو المستثنى فالاول  
 اما مبين للذات او للصفة الاول هو التميز والثاني هو الحال وان كان عاملا لحرف  
 فذلك الاسم لا يخلو اما مسند اليه اما مسند به فالاول لا يخلو اما في كلام موجب  
 او غير موجب فالاول هو اسم الحرف المشبهة بالفعل والثاني اسم لا التي لنفي  
 الجنس ان كان مسندا به فايضا لا يخلو اما في كلام موجب او غير موجب اما  
 الاول فهو خبر لا فعال لنا قصة سو ليس والثاني خبر ليس وخبر ما ولا  
 المشبهتين بليس هو اي جنس المنصوب يدل عليه المنصوبات من قبيل  
 دلالة الجعم على الجنس من قبيل دلالة الجعم على لفر ما اي اسم اشتمل  
 ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصو على الصفة كما من قبيل اشتمال الكل على الجزء

مبينة

والاول

قوله كما في قول الشاعر آه هو من هيدة سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن طرفة بن العبد البكري الشاعر والوزير  
 بالكسر جمع تار وضمير فيها المحب المذكورة في اهل القضية معناه هر كس كه روى بگرداندا تشبای جنگ پیش پسر قیس استم نیست نه  
 از برای من در خود جنگ میکنم به تنهایی تخف قوله اما من الفاعيل آه اعلم ان الفاعيل خمسة يحيط به قول الشاعر شعر  
 فاعيل پنج است گر شنوی نه مطلق و غیره و بالا مثله ایضا شعر حمدت حامد احمد حمیداه رعایه شکره و دیگران و آه تخف



على علم المفعول بماى على علامة كون الشئ مفعولاً وهو الفتحة في المفعول أو غير المنصرف  
والكسرة في الجمع المؤنث السالم والالف في الاسماء الستة والياء في التثنية والجمع المذكر  
السالم فمنه اى بعض من جنس منصوباً على ان يرجع الضمير الى المحدود ولانه هو  
المقصود او بعض من جنس ما شتمل على علاقة كون الشئ مفعولاً على ان يرجع الضمير  
الى المحدود قريب المفعول المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه غير  
تقييده بالباء او فى اوله او معه وهو اسم ما فعله فاعل فعله كورثناه فان قيل  
هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل مات موتاً  
وجم جملة وشرف شرفاً لانه ليس ما فعله فاعل فعله كورثناه قلنا المراد بفعل  
الفاعل قيامه به لان الفاعل مؤثريه وموجد له فان قيل هذا التعريف لا يكون  
جامعاً لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل ما ضربت ضرباً لانه ليس قائماً  
بفعل لفاعل بل منفع عنه قلنا المراد بقيام الفعل بفاعل لفعل المذكور صحة اشارة  
اليه سواء كان ايجاباً او سلباً فان قيل لم زيد لفظ الاسم في تعريف المفعول المطلق  
مع انه لا حاجة اليه لصحة التعريف قلنا انما زيد لفظ الاسم في التعريف لئلا يصح تعريف  
المفعول المطلق على المعنى الا انما فعله فاعل فعله كورثناه وهو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ  
فان قيل ان توصيف الفعل كورثناه لا يصح لان التبادر من الفعل الفعل الاصطلاحى هو مركب  
النسبة والحادث الزمان والنسبة والزمان لا يكونان قابلين للذكر قلنا المراد بالفعل الفعل اللغوى  
وهو الحادث فان قيل ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في  
مثل ضربت ضرباً لا حادث ههنا ليس كورثناه المذكور اعم من ان يكون مطابقة

١٥ قوله لانه اطلاق صيغة المفعول آه يعنى لانه يطلق لفظ المفعول بالتقييد على المفاعيل الباقية ايضا لان هذا  
الاطلاق اصطلاحى لا لغوى واما تقييده بالمطلق فهو فى الحقيقة ليس بتقييد بل تميم فافهم والمعنى الاصطلاحى للمفعول بحيث يشمله الخمسة  
وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً ١٢ تحفه ١٥ قوله فاعل فاعل من يبن يكون حقيقة وكما قد  
فيه ضرب ضرباً على صيغة مجهول ١٢ تحفه ١٥ قوله بعناه قال الحافظ الضمير راجع الى الاسم لا الى ما لان المراد بالحدث ومن قال راجع الى  
فقد اخطأ انتهى قوله اسم ما فعله فاعل فعله شال جميع المصادر وقوله كورثناه خرج به كلها سوى نحو ضربت يداً ونيابته لانه خرج به نحو ضربت يداً



او تضمننا فان قيل ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج عنه  
 المفعول المطلق في قوله تعالى فصرَبَ الرِّقَابَ لان الفعل ههنا ليس بمذكور قلنا الفعل  
 اعم من ان يكون لفظاً او تقديرًا وههنا وان لم يكن مذكور اللفظ لكنه مذكور التقدير  
 فيكون التقدير فاضربوا ضرباً لرقاب فان قيل ان التعريف لا يكون جامعاً لافراده  
 لانه خرج عنه المفعول المطلق في مثل ناضرب ضرباً لان فعله لم يكن مذكوراً الا  
 حقيقة ولا حكماً قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبه الفعل فان قيل كون  
 الفعل المذكر مخرجاً للمطلق محال لان الفعل كل والمفعول المطلق جزء وبين الكل و  
 الجزء مغايرة تامة فكيف يكون احدهما بمعنى الآخر قلنا المراد بكونه بمعنى ان يكون  
 بمعنى الفعل المذكر مشتركاً عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء لا ان بينهما اتحاداً في المعنى  
 فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن خول الغير لانه دخل فيه المفعول به في  
 مثل كرهت كراهتي لانه ما فعله فاعل فعل مذكور ومعنى الفعل المذكر مشتمل عليه  
 من قبيل اشتمال الكل على الجزء قلنا ان للكراهية اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت  
 بفاعل الفعل المذكر وثانيها كونها بحيث وقع عليها فاعل الكراهية فاذا ذكرت بفاعل  
 في الاعتبار الاول كافي كراهية فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده فاعلاً اعتباراً  
 الثاني كافي كراهية فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما كان مفعولاً  
 مطلقاً فهو ليس بخارج وما كان مفعولاً به فهو ليس بداخل قد يكون للتأكيد  
 والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا يخلو اما في مفهومه زيادة  
 على مفهوم الفعل او لا الثاني للتأكيد والاول اما ان يكون فيه زيادة  
 للنوع او العدد فالاول للنوع والثاني للعدد ونحو جلست جلوساً

قوله مثلاً عليه من قبيل اشتمال آه معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذي هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل  
 على مفهوم الاسم الذي هو فاعله لانه خرج منه المفعول المطلق الذي لبيان العدد والتأكيد الذي اذا جبر به بلفظ مفهوم  
 مناير لمفهوم الفعل كشي في ضرب شيئاً اذا اراد به الضرب والذي عالم المصدر كالحديث هما الشاكرين لعدم الاشتمال  
 فتأمل لعل التذكير عليك حقيقة المقال ١٢ تحفة خاوميه -



وجلسة وجلسة فالاول لا يشق ولا يجمع لانه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة  
على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد بينهما تناف بخلاف نحو لا فصيحا  
لا يدلان على الماهية المعرأة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعددها لانها  
التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوسا  
أو بحسب الباب نحو انبت الله نباتا وقال سيبويه لا يجرى المفعول المطلق من غير  
لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوسا وانبت الله  
فنبت نباتا لكن مذهبه ضعيف ومنقوض بقوله تعالى لا يضرؤنه شيئا لكنه  
يقول في الجواب ان شيئا بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضرا لا يضرؤنه  
ضرا قليلا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جواز الكوفاك لمن قدم خير مقدما  
فالقرينة عليه حال لقادم وفيه نظر من وجهين الاول انه لا نسلا مفعول مطلق  
لان الشرط في المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل  
على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدم لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول  
المطلق ان يكون مصدرا وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجاز باعتبار  
الموصوف المحذوف والمضاف اليه اى قدمت قد وما خير مقدم ووجوب  
سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحدا وشكرا وعجبا لانه لا يوجد في  
كلامهم استعمال الافعال لعاملة مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوب  
السماعي فان قيل لا نسلا انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة  
مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا  
وعجبت عجبا قلنا المراد بعدم الوجود عدم الوجود في كلام الفصحاء

قوله لا يجمع ولا يجمع بالاول لان الما يجمع لا يجمع من لا يجمع نحو اجمع فانه لا يجمع ١٢ تخفف قوله  
سواء كان المغايرة بحسب المادة أو المغايرة بحسب الصورة ليست بقصورة لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة  
١٢ تخفف قوله ومنقوض بقوله تعالى آه اى بكل ليس له فعل من لفظه نحو حلفت يمينا وقيل ان تقدير العامل عند سيبويه  
فيما يكون له فعل مستعمل في كلام العرب الا فهو ايضا قائل بان العامل هو المذكور وايضا قيل ان الشي مفعول ثان للفعل المذكور ١٣ تخفف

تحرير سنن



وهذه اللغة غير في صيغة أو نقول المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصداق  
بدون اللام فإن قيل على هذا لا يحصل لمطابقة بين المثال المثل لا المثل  
هو المصداق مع اللام والمذكور في المثال هو المصداق بدون اللام قلنا عند المصنف  
أيضا مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياسا في مواضع أي في مواضع  
عديدة فإن قيل المتبادر من المواضع المذكورة في المتن ليس كذلك  
لأنه كما يحذف الفعل الناصب قياسا في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو  
انت قياما والناس قعودا أي انت قست قياما والناس قعدوا قلنا المراد  
بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكرتخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة  
المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتا بعد نفى أو معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول  
المطلق خبرا عنه فإن قيل اركبة ما لا يخلو أفعالة عن البوضع أو عن المفعول المطلق  
فعل الأول لا يصح حمل قوله مثبتا على ما لا مثبت والمحذوف هو المفعول المطلق  
لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حمل ما على ما البينة بينهما قلنا إن كلمة ما عبارة عن  
المفعول المطلق والعبارة محمولة على حذف المضاف وهو الموضع فيكون التقدير هكذا ومنها  
موضع ما وقع مثبتا أو وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق  
خبراً عنه فلا يصح النقص بقوله تعالى إذا دكَّت الأرض دكا دكا لأنه وقع مكررا  
ليس في موضع الخبر نحو ما انت لا سيئا أفسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا  
بعد نفى وهو ما التي داخله على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والآخر  
يحل صر الوصف على الذات لا يجوز وما انت لا سير البريد فسير البريد مفعول  
مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو ما التي داخله على اسم وهو أنت الذي لا يكون المفعول

له قوله وهذه اللغة غير في صيغة ويرى في نهج البلاغة نحوه على عظيم احسانه ونير برهانه مما يكون الحق قضاء وشكر ما داء قيل  
في نهج البلاغة كما نسب إلى أمير المؤمنين اسد الله الغالب على بن ابي طالب كرم الله وجهه في خطبة سأل مراعاة للاشبهات المتشابهة  
أعني ان بعض ما في من الخطب الكاذب حاشا ان يثبت ذلك الذي وجلالة شأنه يرى من مثل ذلك لو ثبت ان بعض ما في صيغة كلفى من قوله  
زمره اهل الاسلام وهذه العبارة لو ثبت ان من جملة كلامه فيها فصحا والمغالباء كان محتمل تمسك بها مع انه لا يجب ان يكون كل  
كلام يقع بلغيا كيف وقد جرت اوقع كل او كلين في الكلام العبري في صيغة وانما يخل لفصاحة الكلام كما تحقق في موضعه من تحفة خاوية



المطلق خبراً عنه والالزم حمل خبر الوصف على الذات وذال يجوز أن قيل المثال  
لتوضيح المثال والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين قلنا انما اورد المثالين  
للتنبية على ان الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة ومعرفة فالاول مثال  
النكرة والثاني مثال المعرفة او مفعول مضاف فالاول مثال لمفعول والثاني مثال للمضاف  
او فعل لمبتدأ وشبهه فالاول مثال فعل لمبتدأ والثاني مثال لمبتدأ بفعل المبتدأ وشبهه  
وانما انت سير افسير مفعول مطلق وقع مثبتاً بعد معنى نفى وهو انما التي دخلت  
على الاسم وهوانت الذي لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه والالزم حمل خبر  
الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيد سير افسير مفعول مطلق  
وقع مكرراً في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه  
والالزم حمل خبر الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف الفعل لتأنيب  
هذه المواضع لا القاعدة ان المصاح اذا حمل على الذات والقربة دالة على عدم  
ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولاً مطلقاً للفعل محذوف ففهمنا الحذف  
واجب لوجود القربة وساد المسد اقا القربة فهو نصب للمفعول اما ساد المسد فهو  
اقامة للمفعول مقام العامل فيكون التقدير ما انت الاتسير سير او ما انت الاتسير  
سير البريد وانما انت تسير سير او زيد يسير سير افسير فان قيل انهما ضابطتان  
مستقلتان فلم جمعهما في منها واحد قلنا انما جمعهما في منها واحد لا شتر اكهما في قيد  
وهو وقوع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه  
ومنها ما وقع تفصيلاً لبيان الاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون  
الجملة مصادها المضاف الى الفاعل والمفعول والمراد بالاثرا الفرض المطلوب منه

قوله لوجود القربة ذكرني غاية التحقيق اما القربة في الضابطة الاولى فهي ما الشبهة ليس فانها تقتضي خبر او لا يصلح خبر الا  
فعل هذه المصادر واما السادس المحذوف فهو الاستثناء واما القربة في الثانية فهو المبتدأ فانها تقتضي خبر او لا يصلح خبر الا  
هذا المصدر واما السادس المحذوف فهو المصدر الاول انتهى قوله اما القربة فهو نصب للمفعول قال مولانا نور الحق لا يخفى  
ما في معناه كقولنا ان يكون مثل مناد فداء مفعولاً للفعل المذكور انتهى اقول العمل ما فيه انه لا يلزم من نصب ان يكون مفعولاً مطلقاً لان  
النصب طرقاً كثيرة فافهم قيل انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكر باغضائه عنه لا تحفه خاوميه.



والمراد بتفصيل الاثر بيان انواع المحتملة نحو فشد والوثاق فاقامنا بعد واقاداء  
 فشد واجملة وشد الى ثاق مضمون الجملة والغرض المطلوب من شد الوثاق اقا  
 المن او الفداء فالله تعالى يفصل لانواع المحتملة بقوله فاقامنا بعد واقاداء والمراد  
 بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا اطلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر بصيغة  
 المصدا على سبيل المترديد فالعقل يحكم بكون المصدا مفعولا مطلقا للفعل محذورا  
 نحو كل اطعام فاقانوا بعد واما كسبا ففهمنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد  
 المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة الدالة  
 على المصدا الذي المفعول المطلق غرض منه مقام العامل فيكون التقدير هكذا فشد

الوثاق فاقامون متابعون واما قدون فداء ومنها ما وقع للتشبيه علاج بعد  
 جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيد صوت  
 حسن وقوله علاجاً احتراز عن نحو لزيد هذا هذا الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز  
 عن نحو صوت زيد صوت حمار وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مريت بالبلد فاذا له  
 صوت حمار نحو مريت به فاذا له صوت حمار وصراخ صراخ النمل في صوت حمار  
 مفعول مطلق للتشبيه دال على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة اعني صوت  
 مشتملة على اسم بمعناه اعني صوت وايضا مشتملة على صاحبه وهو الضمير المحمور  
 في له فهمنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول

قوله صوت حسن مرفوع بالبدلية من صوت وكذا زيد الثاني في المثال الثاني قال مولانا عصمة السيد المناسبات بالاحتراز  
 ان يكون في التركيب مفعولا مطلقا لم يحد فعلا لا لم يكن مفعولا مطلقا انتهى اقول لا هم الا ان يقال انه مفعول مطلق كما قال  
 الخليل فانهم لا يقل ما قال عبد الرحمن انه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا انتهى لان الاحتراز  
 عنه لغو فانهم اعلم ان الصوت كيفية قائمة بالهوا الى الصلخ فيسمع الصوت بوضوح الى السامع ثم تحذف قوله زيد اه  
 لان الزيد هو الاجتناب عن المناسبات وهو من افعال القلب ان كان يظهر اثره في الجوارح ثم تحذف قوله صوت زيد صوت  
 حمار صوت الاول مرفوع بالابتدائية وصوت الثاني بالانجزة ثم تحذف قوله صوت حمار مرفوع على البدلية ثم تحذف قوله  
 صوت صوت حمار يجوز في الرفع على الوصف والبهل ثم تحذف قوله ولما القرينة فهذه في الفعل بها لا بالجملة في قوله



وأما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اذا العامل فيكون التقدير مرتب  
 به فاذا له صوت صو حار و صراخ يصرخ صراخ الثكل فان قيل لان سلم  
 ان صوت حار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لا يكون الا مصداقاً وهو ليس بمصدق  
 لان المصدر ما يكون في معناه الفارسي الدال على الضرب بمعنى نزن او التاء النون  
 كالقتل بمعنى كشتن وصوت ليس كذلك لان معناه الفارسي بانك قلنا  
 الصو المجزى بمعنى المزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانك كودن فالقول لان سلم  
 ان صوت حار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل  
 المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصوت مشتمل على صوت زيد لا على صوت  
 حار قلنا ان صوت حار مفعول مطلق مجازاً باعتبار انه مضاف اليه لصفة للمفعول  
 الحقيقة فيكون التقدير مرتب به فاذا له صوت يصوت صوتاً مثل صوت حار فان قيل  
 المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا  
 انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قسمين احدهما  
 نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال لنكرة والثاني مثال للمعرفة ومنها ما وقع مضمون  
 جملة لا محتمل لها غير محوله على الفاد وهو اعترافاً فاعترافاً فاعترافاً فاعترافاً  
 وقع مضمون جملة لا محتمل لها غير لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء نظير  
 المال على سبيل الاعتراف فهذه النكبة واجب لوجوه القرينة وساد المسد اقامة  
 فهو نصب المفعول في اقامة المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اذا العامل  
 مقامه فيكون التقدير هكذا على الفاد وهو اعترفت اعترافاً ويسمى تأكيداً لنفسه  
 لا هو مؤكده لنفسه لا امر مفابر ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل غير نحو زيد  
 قائماً فحقاً فمفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل غير لان زيد قائماً اجاباً والاجابة

الاول والثاني مثال للمعرفة ولان الاول مضاف الى غير فدى المفعول بخلاف الثاني فحقاً فمضمون جملة  
 امر زيدا ما وقع مضمون غير فاد وهو اعترافاً فاعترافاً فاعترافاً فاعترافاً فاعترافاً  
 قوله اما القرينة آه وفيه امر قالوا انها واجب عند الفصل هنا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه فحقاً فمضمون جملة  
 نفسه هذه التسمية من المتأخرين اما سبيل فقد سمي القسم الاول بالاكيد الخاص والثاني بالاكيد العام فحقاً فمضمون جملة







ان لبنيك وسعديك لا يخلوا فاما مصد المجز او مصد الزيد فالاول مسلم لكنه لا يدل  
على التكرير والتكثير والمقصود في هذا المقام التكرير والتكثير والثاني ممنوع لانه  
كذب حسا لانه محرم عن الزوائد قلنا انه مصد الزيد لان لبنيك في الاصل  
البُني لك البنايين ثم حذف الفعل اقيم المصدا مقام الفعل فصا البنايين اقيم  
المصدا الى الثلاثي المجز بحد والزوائد فصا البنايين لك ثم حذف اللام المجازة للتخفيف  
وسقط النون بلاضافة فصا لبنيك ثم ادغم الباء في الباء فصا لبنيك  
وكذلك سعديك في الاصل سعد لك اسعادين ثم حذف الفعل واقيم المصدا  
مقامه فصا اسعاديك ثم مر المصدا الى الثلاثي المجز بحد والزوائد وسقط  
النون بلاضافة فصا سعديك ففهمنا حذف الفعل واجب باعتبار وجو القرينة وسما  
المصد اما القرينة فهي نصب المفعول واما ساد المسد فهو اقامة المفعول مقام الفاعل  
واجيب بانه مصد المجز لكن معناه معنى الزيد المفعول وهو وقع عليه الفاعل  
او ما يتعلق به بالذات فعل الفاعل لمعتبر اسنادا الى لفاعل الفاعل عم من ان يكون  
حقيقة او اعتبارا فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعاً لافراده لانه يخرج منه  
المفعول به في مثل اياك بعد لانه لم يقع عليه فعل لفاعل قلنا المراد بالوقع التعلق  
فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعاً عن دخول غيره لانه خلافه زيد في  
مثل مرت بزيد لانه تعلق به فعل لفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات  
لا بواسطة حرف الجر وهذا بواسطة فخر المجز فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون  
مانعاً عن دخول غيره لانه دخل فيه مفعول عالم يسمى فاعله في مثل ضربت بزيد لانه تعلق به  
بالذات فعل الفاعل قلنا المراد بفعل الفعل لا باعتبار اسناده الى الفاعل وهذا الفعل ليس

الاول بحد الزوائد الاول ان يقال بحد الزائدتين كما لا يخفى **قوله** المراد بالوقع التعلق نفي ادواتها  
والمراد تعلقه به اذ لا يثبت لا يكون تعلقه به بواسطة شيء آخر كالفاعل والمفعول والتبعية فخرج المحال والتميز والشيء لانهما لم يتعلق به  
الا بواسطة امر آخر **قوله** وهذا بواسطة حرف الجر لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به  
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر ولا منافاة في المطلق وقصر هذا كذا في كلامنا في الفاعل والآراء في **قوله** فاعله



اعتبر اسناداً الى الفاعل فان قيل ان تعريف المفعول لا يكون جامعاً لافراده لانه  
خرج منه المفعول به في مثل اعطى زيد درهما لانه لم يعتبر فيه اسناد الفعل الى الفاعل قلنا  
الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وان لم يعتبر اسناداً الى الفاعل الحقيقة  
لكن اعتبر اسناداً الى الفاعل الحكم نحو ضربت زيدا وقد يتقدم على الفعل ما جوازاً  
نحو الله اعبد ووجوباً نحو من ضربت لان الفعل قوي العمل فيعمل في المفعول المتقدم  
والتأخر فان قيل هذا ينقض بمثل من البران تكفلسانك لانه لم يحجز تقديم  
المفعول به لسانك على الفعل اعني ان تكلف قلنا ان جواز تقديم المفعول به على  
الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو ان موصول حرفي وتكفصلة وتقدم  
الصلة على الموصول مفعول فكذا امتنع تقديم معمولها على الموصول بالطريق الاولى نحو  
زيد اضربت وقد يتخذ الفعل القيام قرينة جواز القولك زيدا المنزاع من اضرب القرينة عليه  
سؤال لسانك وجوباً في اربعة مواضع فان قيل حصر الحد الوجوبي في اربعة مواضع  
غير مستقيم لانه كما يتخذ الفعل في هذه المواضع كذلك يتخذ في باب الاعزاء

سؤال قوله وقد تقدم على الفعل ان ينبغي ان يعلم ان هذا الحكم ليس محققاً بالمفعول بل سائر الفاعيل فيه سواء الا المفعول معه لمراعاة  
اصل الوداد في في الاصل للعطف فوضعت اسما للكلام كذا قالوا وفيه ان التقديم لا ينافي وقوعها في اشياء الكلام كما تقول اليوم  
ما تحبها ستوى الما قد بر كذا لا يتقدم المفعول المطلق الذي للتأكيد لان التوكيد لا يتقدم على التوكيد فافهم كذا قاله مولانا  
نور الحق والراو بالفعل العامل كما وقع في الب غير سواء كان العامل فعلاً او اسماً الا انه خصص الفعل بالفكر لاصالة العلم انهم  
اختلفوا في عامله فقال البصريون الفعل وقال مشايخ من معاوية من الكوفيين ناصب الفاعل فقط ويطلبه انه بمنزلة مفعول  
والحكم يضاف الى العلة لا الى علة العلة وقال الفراء ناصب الفعل والفاعل جميعاً ويطلبه تقديم المفعول على الفاعل لا امتناع  
الفعل من اجزاء العامل وقال خلف من الكوفيين ناصب كونه مفعولاً كما قال في الفاعل بان عامله الاسناد وابطالاً له اوضح  
وذهب الاخفش الى انه الفاعلية وابطالاً له ايضا اوضح فافهم كذا قال مولانا نور الحق وغيره لا تحذف قوله من البراء ليعني ان ينيك  
اينك منع كني توزبان خوذة لا تحذف قوله كذلك يحذف في باب الاعزاء وعنه من الاعزاء بان طعن بالتحذير لا اتحادهما في  
الصورة كما عرف في قولهم اخاك اخاك وياك ليك والاعزاء حمل الزم المكرر من المنصوب بالرفع والزم والترحم بان طعن  
بالنادي كما وصفه الرضي لان المنصوب باحد تلك الوجوه لا يكون منصوباً الا باعني وهو مختص من بين الامثال باحد تلك الوجوه  
كما ان النادى مختص بطلب الاقبال من بين امثاله اما المنصوب ان جعل المنصف خارجاً عن النادى لكن جعله من التوابع  
الشدة الصالحة وكمال مناسبة لكن بقي من مواضع وجوب الحذف موضعان الاول ما حذف في الفعل المتعدي ثم فسره في الاما  
الناشي عن الحذف والثاني ما حذف في المتعدي والعامل في الحال للوكدة كما سياتي ويمكن ان يعتذر عنها ايضا بان الاول  
ما ذكر في بحث الفاعل الثاني الحال استغنى عنها في البيان ههنا فافهم كذا قال مولانا نور الحق لا تحذف.



نحو اخاء اخاء ای خذ اخاك وفي المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اعني الحميد  
وفي المنصوب على الذم نحو اعدو ذبا لله من الشيطان الرجيم اعني الرجيم وفي المنصوب على  
الترحم نحو مرت بزيد المسكين اعني المسكين قلنا تخصيص هذه للمواضع بالذكر  
ليس للحصول لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الا قول سماعي نحو امرأ  
ونفسه ای اترك امرء ونفسه وانتهوا عن التثلیث واقصدوا  
خیر الكرم فان قيل هذا المثال لا يطابق المثالان المثل حذف الفعل الناصب للمفعول به  
والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعني وانتهوا قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف  
اعني واقصدوا فان قيل ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغي ان يكونوا انتهوا عما ملأ  
قلنا لو كانوا انتهوا عما ملأ لزم فساد المعنى هو نفی الخیر اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخیر  
فعلم ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف في واقصدوا فيكون التقدير وانتهوا عن  
التثلیث واقصدوا خیر الكرم وهو التوحید واهلای اتيت اهلا فان قيل اهل ای على  
معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العماره فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته لو كان بمعنى  
العماره فلا يستقيم مفعوليته قلنا لو كان اهل بمعنى العماره فيكون صفة الموصوف  
المحذوف اعني المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل  
ولا يلزم حمل صفة الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان اهل بمعنى العماره  
فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ما هو لا ای معمورا احزننا وسهلا  
ای وطیت سهلا من البلاد احزننا وانما كان حذف الفعل في هذه المواضع  
سماعيا لانه لم يربح جد في كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل  
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الثاني المنادی وهو المطلوب اقباله بحرف

لقد حذف الفعل الناصب للمفعول به في هذا الباب في اختياره والمعه وقال في المفعول به مصدر محذوف ای انتهوا خیرکم وقال السامی  
في خبر کین المحذوف ای انتهوا کین الانتهاء خیرکم وقيل ان کرسیدیه وجوب المحذوف في الآية المذكورة واعترفت به الزمخشري ويزيدان سماعا  
في الاشارة الى سيبويه خطأ في كتابه النحوي مشنونه بهذا قال هو لا نورا في قول قد تفحصت كتابه لهذا الغمام فوجدت عبارته بهذا  
وما ينصب في هذا الباب على احسن الفعل المبروك في عبارته انتهوا خیرکم ثم قلنا قلنا لا يستقيم انما قول لا علم بوجوده لا سماعا  
لان معناه آدمي توأما دي را ولا اخفاء في منتهى در منتهى على الاستاذ في المسألة الاذكياء فافاد ايضا لك فانهم انتم

سماحي في الخبرين



نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا فان قيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعاً لافراده  
 لانه خرج منه المنادى الذي وقع الحائل بينه والمنادى قلنا طلب التوجه اعم من  
 ان يكون بوجهه او بقلبه فان قيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعاً لافراده لانه  
 خرج منه المنادى في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض لانه ليس وجه ولا قلب قلنا  
 طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وههنا ان لم يكن  
 حقيقة لكنه حكماً بان نزلت هذه الاشياء اولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم  
 دخل عليها حرف النداء فان قيل ينبغي ان يكون المندوب داخل في المتكلم بان  
 ينزل اولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليه حرف النداء قلنا  
 دخول حرف النداء عليه لم يمتنع لا لتزيله منزلة من له صلاحية النداء فان  
 قيل هذا تحكم قلنا لا نسلم انه تحكم بل ثبات الفرق بينهما بدليل وهو ان  
 المندوب كثير الدوران على السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادى بخلاف  
 يا سماء ويا ارض ويا جبال لانها ليست كثير الدوران على السنتهم فلا يبعد جعلها  
 من ملحقات المنادى فان قيل ان نصب لفظا او تقديرا لا يخلو اما على المصدرة  
 المطلوب في النائب او على الحالية من ضمير المجرور اقباله الراجع الى المنادى  
 وكلها باطل اما الاول والثاني فان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل المذكور  
 عليه من قبيل اشتمال كل على الجزء ومعنى المطلوب يشتمل على الطلب ومعنى النائب  
 يشتمل على النيابة لا على لفظا او تقديرا واما الثالث فلان الحال محمول على  
 ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل ضمير الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان

له قوله مناب ادعوا الانشائي فلا يرد ما اوردوه الامام الرازي قال في المحققين قوله قلنا لا نسلم انه تحكم اهـ ويمكن ان  
 يجاب بان مخرج المصنف بان المقصود في المنادى ليس اقبال الحقيقة ولا الحكم بل المقصود انما هو التفعّل عليه واما قوله لهم يا جبال ويا سماء  
 فلما لم يكن المقصود اخرج جملته منادى منزهة لا تحتمل قوله فان قيل ان نصب لفظا او تقديرا اهـ اقول ههنا احتمالات كثيرة  
 ووجوه وافرة وبينا ان عظيم لم يبينها الا اذا العلم فافهم اقول ان فوائد قوله هذا التبريد ما قبله ظاهرة فلهذا لم يبينها فندبر  
 وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب فلذلك الفعل لازم الجمع بين النائب والمنادى وهو غير جائز لا تحتمل



نصبه على المصدية عن المطلوب يكن مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف  
 طلباً لفظياً فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناد عو طلباً  
 لفظياً وتقديره فان قيل ان توصيف الطلب باللفظ والتقدير لا يصح لان  
 الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب النسبة امر معنوي ليس قابلاً للاتصاف باللفظ  
 التقدير قلنا ان توصيف الطلب باللفظ والتقدير ليس توصيفاً بحال  
 متعلقه وهوالة الطلب ونقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على المصدية  
 عن النائب لكن مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف هو النيابة فيكون التقدير  
 المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناد عو نيابة لفظية او تقديرية فان  
 قيل ان توصيف النيابة باللفظ والتقدير لا يصح لان النيابة نسبتين النائب  
 والمنوب والنسبة امر معنوي ليس قابلاً للاتصاف باللفظ والتقدير قلنا ان توصيف  
 النيابة باللفظ والتقدير ليس توصيفاً بحال بل بحال متعلقه وهو النائب  
 نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المحذوف في اقبال الرجوع  
 الى المناد لكن المصدر مبني للمفعول اعني المفعول والمقدّر فيكون التقدير المنادى  
 هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناد عو مفعولاً او مقدراً فان قيل المناد منصوب  
 بحرف النداء الذي سببه مسد الفعل كما هو من هب المبردا ومنصوب بحرف النداء من  
 حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو من هب التو على فعله هذا لا يصح عندنا  
 المناد كما نحذفه اعني المفعول به لفعل محذوف قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب فذهب سيوييه  
 ومذهب المبرد ومذهب التو على فذهب سيوييه ان المنادى منصوب بفعل مقدّر  
 ومذهب المبرد والمناد منصوب بحرف النداء الذي سببه مسد الفعل ومذهب التو على

نائب  
نائب  
نائب

قوله كما هو من هب التو على عندنا بان الهمزة من ادوات النداء هي حرف واحد اسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان غير المناد  
 لا يستلزم اسم الفاعل بانه لو كان اسم فعل لثم يكون المنادى كونه جملة والتالي باطل فالقدم مثله واجب عن الاول بان المناد  
 النداء لكثرة استعمالها في غير ما لا يجوز في غير ما لا ترى الى الترخيم يعني ان اسم اقل من حرفين ومن الثاني بانه قد يستعمل في بعض  
 القسم وهذا ايضا منع ومن الثالث بان الجملة قد يعرض لها في خبر جها من الاستقلال كادوات القسم والشرط والجملة القسمية والشرطية  
 ايضا منع فافهم قوله ان النداء الذي سببه مسد الفعل في الحقيقة يرجع الى من يسمي به المسمى في الحقيقة وان يكون له حرف النداء مجازاً



ان المنادى منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال  
والختار عند المصنف مذهب سيويه فيصير مدته مما نحن فيه وعلى المذاهب كلها يا زيد  
جملة والمنادى ليس جزء الجملة بل جزئ الجملة محذوف فان قصد سيويه احدهما الفعل  
والآخر الفاعل وعند المبرد احد جزئ الجملة حرف النداء الذي هو سادس لفعل  
والفاعل محذوف وعند ابو علي احد جزئ الجملة اسم الفعل والآخر الضمير المستكن في  
ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة فان قبل الضمير في بيته راجع الى المنادى  
وفي يرفع ايضا راجع الى المنادى فلهذا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيًا وهو  
محال قلنا الضمير في بيته راجع الى المنادى وفي يرفع راجع الى الاسم فلا يلزم كون الاسم  
الواحد معربا ومبنيًا لكنه ضعيف لانه مخالف عن سياق الكلام لان سوق الكلام  
ليبان احكام المنادى فقل في الجواب الضمير في بيته راجع الى المنادى وفي يرفع مسند  
الى الجار والمجرور وقل في الجواب الضمير في بيته راجع الى المنادى وفي يرفع ايضا  
راجع الى المنادى لكن رفعه قبل دخول حرف النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء  
فلا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيًا فان قيل لم يثبت هذا القسم من المنادى مع ان  
الاصول في الاسماء الاعراب والرفع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض  
موقع الكاف الاسم المشابهة للكاف الحرفية الخطائية ويبنى على الضمة دون  
الفحة والكسرة لانه لو يبنى على الفحة لا تلبس بالمنادى الذي في اخره الف

ابن علي

وقيل

يبني  
ن

قوله الفاعل محذوف ان قلت ان حذف الفاعل لا يجوز فكيف يكون مقدرا محذوفًا قلت لعل ذلك عند ذكر الفعل بهما ليس كذلك  
كما قال سلاطوننا في هذا الكتاب في الكسرة من ان حذف الفاعل ممنوع اعم من ان يكون فعله مذكورًا او مقدرا انتهى فبقى  
النظر في الاستاذ اقول في حذف الفاعل مطلقا وقد حذف كثير من ان يعد ويحصى كما في الجاء وسهلا وفي ما امر طاه وسته  
التمديد غير فلهذا ينبغي بالنظر في قوله على يرفع به بدل اليمين قول النحاة على الضم مع كونه اخصر واوضح لعدم شمول التنبيه والجمع  
وذلك لان الضم والفتح والكسرة يطلق على الحركات وحدها سواء كانت البناء او الالحاق بالرفع والنصب الجوز فانها لا تطلق  
على الحركات بل يطلق على الحركات ايضا كما ان يبين جانب النحاة ان الرفع والنصب الجوز لم يوضع الا للحركات وانما يطلق على الحروف مجازا لقيامها  
مقامها وعلى هذا الامتناع من ان يطلق الضم والفتح والكسرة ايضا على الحروف فانما تلك الحركات مجازا لا حقيقة قوله ولم يبنى على التنبيه  
اقول لو قال الاستاذ قبل هذا القول ولم يبنى الحركات لكان اولي كمالا فيقول انما لم يبنى على السكون اشارة الى بناءه  
مضى لا اولى ولا لازم كالمضار وغيره اعلم ان البني العري على تبيين معنى ما رضى مني لازم فالسكن الملازم بالافتراق منه بناءه في وقت  
من الاوقات وفي حين من الاحيان كالمضار واسم الاشارة وغيره والعري بخلافه لا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وكل غيره وانما الضم

في الجوز فانها لا تطلق



ثم حذف الالف واكتف بفتح ما قبلها ولو بين على الكسرة لا لتبس بالمتاد الذي هو مضاف  
الى ياء المتكلم ثم فتح الياء واكتف بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل يا زيد ازيد يا زيد  
ويخفض بلام لا استغاثه فان قيل انخفض صفة الخافض فلا يصح نسبتها الى  
المتاد قلنا ان يخفض بمعنى ينجز والافعال صفة المنادى فان قيل لم خص اللام  
من بين سائر الحروف للاستغاثه قلنا ان المصخر خص اللام لان لام الاستغاثه اللام  
الجارة واللام الجارة للاختصاص المستغاث ايضاً مخصوص من بين امثال الدعاء  
فيكون بينهما مناسبة مثل يا زيد فان قيل ان لام الاستغاثه اللام الجارة واللام  
الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسوة معه فلم تفتح اللام مع المستغاث  
قلنا انما تفتح اللام لتلايتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا فتح المستغاث  
واقم للمستغاث له مقامه فان قيل لا لتباس يرفع بالعكس ايضاً فلم لم يعكس  
قلنا لم يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقم موقع الكاف لاسمى واللام  
الجارة مع الكاف لاسمى مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه  
لا يقع موقع الكاف لاسمى فان قيل لم اعرّب هذه القسم من المنادى مع تحقق

قوله ويخفض وآه قال الرضي بن النافذ المثل الذي لا يستعمل في الاستغاثه والتعجب الا يا وحدها اشهر حروف النداء  
فكان ياولى ان يوسع فيها قال سيبويه في كتابه لم يلزم في هذا الباب الاستغاثه الا يا والتبني لا لتبس باللام بل بالهمزة كقولك لعمر خير منك  
طال يكون مكان يا سواء من حروف التبني نحو يا ويلاهم للعدا ان يميزوا منها من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى الاستغاثه ولا تعجب فذكره تحليل  
ان هذا المبدل من الزيادة التي تكون في الاسم اذا ضمت نحو قولك يا مجباه ويا كبراه اذا استغثت وتعجبت انتهى كلام اللطيف رحمه الله  
قوله فان قيل ان يخفض صفة الخافض آه اقول لا يذهب عليك ان يخفض صفة والصيغة على قسمين بطريق القيام وبطريق الوقوع  
ولا شك ان يخفض من ان لم يكن صفة المنادى بالطريق الاول لكن لا خلاف في انه صفة بالطريق الثاني وهذا كذلك لان يخفض على صفة المبدل  
كما لا يخفى على الغافل لا يخفى على بالزبد قال ابو محمد عبد الله بن يوسف صاحب قطر الندي في شرحه لقطر الندي اللام متعلقة بمنزلة  
جنى بيلا في معنى الفعل ومنه ابن الصانع ومنه عصفور بن الفضل المحدثون ومنه كمال السيرة اقول لم يجدوا اثر في كتابه في هذا الباب اي  
باب الاستغاثه قال ابن خروف في كلامه لا يستعمل شي وفكر للسفك لا بعد مجرور باللام مكسوة والاصل هي حرف تحليل تعليقها بفعل مجزوع فتعريف  
ادرك كذا انتهى وان شئت بانه تفصيل فارجع الى هذا الكتاب في باب الاستغاثه فان كان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف لاسمى آه وروى قال الساذج



علة البناء فيه هو وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجز قلنا انما اعرب لان الاستغاثه  
 اللام الجارة وهي من الخواص المعطاة للكثرة للاسم يتوهمها جهة الاسمية ويضعفها  
 جهة المشابهة بالحرف وانما انجز هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثه اللام  
 الجارة وعمل الجارة جوال المدخول فان قيل كما ينقص المتكبر بلام الاستغاثه كذلك  
 ينقص بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا زيدا لا قتلناك مثال  
 لام التعجب نحو يا لئلا ويا للذواهي فلم اهل المص ذكرها قلنا هذا لان اللامان اخوان  
 لام الاستغاثه لان المهدد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثه من المهدد  
 على صيغة اسم المفعول للحضو والخلوص عن المخطو وكذا المتعجب على صيغة  
 اسم الفاعل يطلب الاستغاثه من المتعجب منه للحضو والخلوص عن الخير والتعجب  
 او نقول عن لام التعجب بوجه اخر هو ان المنادى في مثل هذا قول لعرب يا لله  
 ويا للذواهي ليس لماء والذواهي بل المنادى محذوف عنى يا قوم ويا هؤلاء ثم  
 حذفت المتكبر واقیم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بجذو المنادى  
 على تقدير كسر اللام ظاهر اما على تقدير فتحها فنشكل لان الفتحة علامة المستغاث  
 قلنا لما كان المتكبر المحذوف نسيا منسيا واقیم المستغاث له مقامه اعطى حكم المنادى  
 ويفتح الحاق الفتحة واللام فيه لان اللام يقتضيه جزمه دخول الالف يقتضيه فتح  
 ما قبلها وبينهما تناف في نحو يا زيدا فان قيل لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان  
 الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما يبنى هذا  
 القسم لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على  
 الفتحة لان في آخره الف والالف يقتضيه فتحة ما قبلها وينصب ما سواها فان قيل

قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هين الاشكال بمعنى الاشتباه وانما هي الاشكال مشكلا لا شتبا به بالباطل او بالجهول وفتح  
 اللام فيه كونه منادى صرحة فلا اشتباه انتهى ١٢٠ قوله وبينها تناف قلنا ان يبنى تناف بل التناف  
 بين الخفض والنصب هين ليس كذلك لان الالف يقتضيه ان يكون مخفوضا فاذا اجتمع الرفع لاجل الالف والخفض لاجل اللام فقد  
 ولا استحال كما تقول جاءني غلام في موضع لاجل الفاعل كسر لاجل اللام فانهم ١٢١ قوله في موضع آخر في موضع آخر



المذكور فيما سبق اقسام ثلاثة وهما ضمير التثنية فلا يحصل المطابقة بين الراجع المرجع اليه قلنا الضمير في ما سواهما راجع الى المنادى المفرد المفتر والمستغاث مطلقا سواء كان مستغاثا باللام او بالفاء فان قيل هذا ينقض بنحو يافته القوم لانه ما سوا من القسمين المذكورين ليس بمنصوب قلنا ان النصيب اعلم من ان يكون لفظا او تقدير او ههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقدير فان قيل هذا ينقض بنحو يافته عشر لانه ما سواهما من القسمين المذكورين مع انه ليس بمنصوب لا لفظا ولا تقدير اقلنا هذا الحكم المنادى العرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادى مبنى قبل دخول حرف النداء اعلم ان ما سوا المنادى المفرد المعرفة على اربعة اقسام قسم لا يكون مفردا بل يكون مضافا او شبهة قسم لا يكون معرفة بل يكون نكرة وقسم لا يكون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو يا عبد الله ومثال الثاني نحو يا طائفة جلا ومثال الثالث نحو يا رجلا لغير معين اي حال كونه مقولا لغير معين ومثال الرابع نحو يا حسن وجهه طريقا فان قيل فالوجه للصنف حيث ذكر امثلة الاقسام الثلاثة الاول اذكر مثال لقسم الرابع قلنا لما اوضحتم استفاء كل واحد من القيدين بالمثال سهل تصحوا انتفاهما معا فلا حاجة الى ايراد المثال على صحة او نقول ان مثال القسم الثاني يحتمل ان يكون مثالا للقسم الرابع بحيثان يكون المراد بيا طالعاجة هذه العبارة سواء يراد به المعين او يراد به غير المعين فان اراد به المعين كان مثالا للقسم الثاني وان اراد به غير المعين فهو مثال للقسم الرابع فان قيل لم العرب

له قوله هذا الحكم في النادى اقول ولم يقل الاستاذ العلامة النصيب اعلم من اللفظي والتعديري المحلى لان المنادى المفرد المفتر والمستغاث ايضا منصوب المحلى فلا فائدة في قوله ما سواهما امثلة قوله مضافا او شبهة سواء كان باضافة معنوية او لفظية لكن شطب اجازة الضم في المضاف بالاضافة المعنوية والمعرفة والشبهة بالمضاف اتصل بشئ من تمام معناه اما العمل او مجرورا وبعطفت نحو يا ثمانية وثلاثين امثلة قوله يا طالعاجة اقول ان جبلا مفعول طالعا معتمدا بالموصوف الموصوف المعرف اي يا ايها الطالع فحذف الموصوف للاختصار وذكر الطالع لتلاخيص آلتا التعريف لا المنكر لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة يقال طالعاجة اظنه لكن قال الرضى ان الاعتماد على الموصوف الموصوف غير معتبر عند الجمهور او معتدا بحرف النداء كما قال ابن المالك في الفقه شعرا فعلم اسم قال في اصله ان كان من مضمير مجزى ما دلى منها ما دلى من مضمير مجزى او مضافا او من مضاف الى مضاف لا مضاف الى مضاف



هذا القسم من المتكلم مع تحقق علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة  
للكاف الحرفية الخطابية ولم ينصب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من  
المناد لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة  
الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحق انما نصيب المنادى مفعول به في الحقيقة  
واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل هذا الدليل يستقيم في المضاف  
وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا لان النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف  
الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر  
امثلة ماسو المنادى المفرد ولم يذكر امثلة ماسو المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة  
كما تكون امثلة ماسو المنادى المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة ماسو المنادى المستغاث  
ايضاً فلا حاجة الى ايراد الامثلة على هذه وتوابع المنادى المبني على الضمة المفردة  
حقيقة او حكماً فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب  
لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادى المبني على  
الفتح لأن في توابعها تعيين النصب لا لفظه ومحلّه يقتضيان أمراً واحداً وهو النصب  
ويقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضاً تعيين النصب لا لفظه  
عن الحقيقة والحكم لا يرد النقص على لتوابع المضافة بالاضافة اللفظية وبشبه  
المضالافها في حكم المفرد غالباً في جواز الوجهين من التأكيد فان قيل هذا ينقض  
يتحيزاً يريده تأكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتأكيد التأكيد المعنوي  
لان التأكيد اللفظي في حكم الاول غالباً فان قيل لما كان المراد بالتأكيد التأكيد المعنوي

قوله وهو قوله آه وفيه ما غير مرة فتذكر لا تحذف قوله فان قيل هذا الدليل يستقيم آه اقول لا ادلي بالحاق هذا القول بقوله  
ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف كما لا يخفى لا تحذف قوله لان النكرة آه اقول قد مر من الاستاذ العلامة في قول المصنف كل رجل  
ومنيعة من منيعة قائم مقام الخبر مع انه معرفة والخبر نكرة هذا كثير قالوا ان في قوله انما اعرب هذا القسم لا نقاد جزء العلة فتدبر فيما مر من انما  
تحذف قوله وتوابع المنادى آه لما فرغ من بحث المنادى شرع في توابعه وفكر توابع منادى ههنا مع ذكر جميع التوابع في بابها الكون  
مختصة ببعض الاحكام وكذا توابع اسم لا على ما يسمي ١٢ تحذف قوله لان فيها ايضا تعيين النصب لاجازة ابن الانباري المرفوع لا تحذف



فما الوجه للمص حيث لم يقيد التأكيد بالقيد المعقول لأن المختار عنده مذهب سيبويه وهو يقول  
 بجواز الوجهين في مطلق التأكيد الصفة وعطف البيان والمعطوف بالجر المتمم دخول  
 عليه فان قيل توابع المناد المفرد المفرد خمسة فما الوجه للمص حيث ذكر البعض منها وترك  
 البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم لا في لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض  
 وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمص ذكر التوابع الجارية فيها هذا  
 الحكم وصار بالقيد فيما هو محتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبني  
 تابع المحل ومحل المناد محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا  
 قلنا بناء المناد عارضا في شبه بالمعرب فتابع المعرب تابع لفظه وتنصب على محله لان تابع  
 المبني تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل و  
 العاقل هذا مثال لصفة ويا غلام بشر وبشر هذا مثال عطف البيان يا ايم اجمعون  
 وجمعين هذا مثال للتأكيد ويا زيد الحارث والحارث هذا مثال لمعطوف بالجر  
 المتمم دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال لصفة قلنا انما اقتصر على  
 مثال لصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترادف لا للذكر قلنا عن اصل  
 الاعتراض انما اقتصر على مثال لصفة لدفع وهم الواهم وهو ان المناد المفرد المفرد  
 واقع موقع الكا والاسمي والكا والاسمي ضمير والضمير لا يوصف فتوهم الواهم ان المناد  
 ايضا لا يقع موصوفا فلذا اذكر المص مثالا تنبيهيا على الجواز اي على جواز توصيفه للخليل  
 في المعطوف مختار الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف المذكور مناد مستقلا في الحقيقة  
 فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشرة النداء لكنه لما  
 لم مباشرة مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصارت رفعا وابوعمر النصب

القول لان المختار آه اقول وقال الرضي في جمل ابى الى يانيد زيد بلا وجل سيبويه عطف البيان نظرا لان السبل و  
 البيان يفيدان بالافيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد التأكيد انتهى فتأمل في كلام الاستاذ العلامة  
 ينكشف لك حقيقة المرام **القول** انما اقتصر آه يعني ان التمثيل انما يكون للبيان والتوضيح وما به اكثر وشهرته بل هو  
 والبيان فانرفع ما قال الاستاذ نعم يريد عليه ان هذا مسلم لكنه لا يوجب ترك الامثلة الباقية فانهم لا تحفه خاوميه



اي يختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذكور لما اقتنع دخول حرف النداء عليه  
فهو لو يكن منادى مستقلاً في الحقيقة بل يكون تابعاً للمناد وتابع المبنى تابع لمجمله محله  
النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوباً ايضاً وابو العباس ان كان كالحسن اي  
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكأن الخليل في اختيار الرفع مع جواز النصب لا مكان  
جعله مناد مستقلاً ولا اي وان لم يكن كاسم الحسن في جواز نزع اللام منه فكأن في  
في اختيار النصب مع جواز الرفع لعدم امكان جعله مناد مستقلاً والمضاف على التوابع  
المضافة بالاضافة المعنوية تنصب ان التوابع المضافة اذا وقعت عين المناد فتنصب  
مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادى فتصيباً لطريق الاولى مثال الصفة  
المضافة نحو يا زيد المال مثال التاكيد المضاف نحو يا تيم كلهم ومثال عطف البنا للمضاف  
نحو يا زيد اخا عمر ويا زيد ابا عبد الله والبدل المعطوف غير ما ذكر حكمة حكم المستقل  
اي حكم المناد المستقل مطلقاً سواء كان مفردين او مضافين او شبه مضافين  
معرفتين او نكرتين مثال البدل المضاف نحو يا زيدا يا عبد الله ومثال شبه المضاف  
نحو يا زيد طالع الجبل ومثال البدل المعرفه نحو يا زيد عمر ومثال البدل النكرة نحو يا  
رجلاً صالحاً وامثلة المعطوف بعينها امثلة البدل مع ايراد الواو فيها اما في البدل فلانه  
مقصود بالحكم البدل منه توطية لذكره واما في المعطوف فلانه لما منع من دخول  
حرف النداء عليه فكان حرف النداء مقدراً فيه فان قيل انكر قلتم ان المنادى  
المفرد المعرفة بمنزلة على الضمة فهذا منقوض بنحو يا زيد بن عمر لانه منادى  
مفرد معرفة مع ان فيه اختيار الفتحة واجاب المصنف رحمه الله بقوله

قوله كالحسن علم ان الاعلام بالنسبة الى اللام على ثلاثة اقسام عند المحققين قسم لا يدخل اللام وقسم يدخله وجوباً باسمه فلا بد  
قال للمفرد في شرح الفصل فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف لام في اصل وضعه كرجل سميت باسمه  
وجعفر والمشببه بذلك كزيد واما الذي يدخله وجوباً فهو كل اسم قلب باللام مطلقاً كالحق فانه قبل دخول اللام ليس علماً فاذا دخل اللام  
اكثر استعماله كانه علم معه واسم وليس بصفة ولا مصدر كالديك والغبوق فيكون وضعه للعلم مع اللام فاما القسم الذي يدخله اللام وجوباً  
فهو كل وضع صفة في الاصل ومصدر كالحسن فيكون دخول اللام نظراً الى الاصل الى الراجح الوصفية لاصليته كذا قال مولانا نور الحق رحمه الله



والعلم الموضوعيان حال كون الابن مضافا الى العلم اخريختار فتحه وان كان القياس يقتضيه  
 الضمة لان هذا القسم من المنادى كثير الاستعمال في كلامهم الكثير يقتضي التخفيف فحقفوه  
 باختيار الفتحة فان قيل بانكم قلتم ان دخول حرف النداء على المعرب باللام ممنوع فلهذه  
 القاعدة منقوضة بخويها ايها الرجل يا هذا الرجل يا ايها الرجل لان الرجل في هذه  
 الامثلة مفعول باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه فاجاب المصنف بقوله واذا نودي المعرب  
 باللام قيل في هذا المعرب باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اي وهما يا هذا الرجل  
 بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اي وهذا التلا يلزم اجتماع التقي  
 التعريف بلا فاصل حاصل الجواب بان دخول حرف النداء على المعرب باللام ممنوع بالذات  
 لا بالواسطة وههنا وجد الواسطة فان قيل ان اي منادى مفعول معرفة والرجل  
 تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا  
 جواز الوجهين التزموا رفع الرجل فلجواب المصنف بقوله والتزموا رفع الرجل لانه  
 المقصود بالنداء فان قيل لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرف وفي  
 توابع المنادى المفرد المعرف جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين والامر  
 ليس كذلك فاجاب المصنف بقوله وتوابعه انما التزموا رفع توابعها توابعه وتوابع المعرب

له قوله واعلم اي العلم المنادى المبني على الضم ما كونه منادى فلان الكلام فيه اما كونه مبني على الضم فلا يفهم من اختيار فتحه اي مبني على  
 جواز فتحه فان جاز الضمة لا يكون الا في المبني على الرفع من التزموا رفع الرجل فاجاب المصنف بقوله والتزموا رفع الرجل لانه  
 الى انهم يخرج منه مثل يا زيد الظريف ابن عمر كذا قال الشارح ١٢ تحفة ١٢ قوله تحفة ١٢ اي لفظا وحقفه خطا بحذف الفاء من خبره وكذا  
 يجوزون فتح المنادى العلم للموصوف باي صفة منصوبة بخوزيد ههنا وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة مع العلم بان  
 اولاد اذ وقع موصوفا بغير الواقع بين متفق اللفظ نحو يا عالم ابن العالم كذا في الرضي ١٢ تحفة ١٢ قوله كما نكلم قلم حيث قال المصنف والعطف بالفتح  
 المستثنى دخول يا عليه فذلك لا ينافي ما فهم ١٢ تحفة ١٢ قوله اي ما يجوز في الهاء في لغة بني اسد ان تحذف الفاء وان يضم لها اتباعا عليه قوله  
 ابن عامر بن الشعان اية الساحرة للموصوف بضم الهاء في قوله كذا في المصنف وانما زيد هاء التسمية تأكيد وتوابعها علمه مستحق اي من اللغات  
 الهم ١٢ تحفة ١٢ قوله والتزموا رفع الرجل بما جاز للآراء في النصب قيا ساعلى يا زيد الظريف ١٢ تحفة ١٢ قوله وتوابع العرب آه  
 اي العرب الذي ليس له محل فلا يرد ما ورد بعض شراح الوان من انه يشك لان العرب لا يستعملون اتباعا باعتبار المحل اجماعا نحو ليس زيد قائما ولا قاعا  
 بالنصب قال في باب الاشتداد اذا تعدل البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو جاءني من احد الازيد برقع زيد بل هذا لا يتبع للمعرب باعتبار المحل شي ١٢ تحفة



تابعه في اللفظ فان قيل انكم قلتم ان دخول حرف النداء على المعرب باللام بالذات فمتنم فلهذه  
 القاعده منقوضة بفحوى يا الله لانه معرف باللام مع انه دخل عليه حرف النداء بالذات  
 فاجاب المصنف بقوله وقالوا يا الله خاصة حاصل ان دخول حرف النداء على المعرب  
 باللام بالذات فمتنم ان لم يكن اللام لاماً عوضياً واهنا اللام لازم عوضى اما كونها  
 لازماً فلا يحتاج من العلم اما كونها عوضياً فلان الله في الاصل الاله ثم حذفت  
 الهزة المكسوة وعوض عنها اللام فصا الاله ثم ادغمت اللام في اللام فصا الله فان قيل  
 هذا منقوض بقول الشاعر شعراً من اجل يا الله فتمت قلنى وانت بخيلة بالوصراعنى  
 لان اللام فيه لازم غير عوضى مع انه دخل عليه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ  
 فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر شعراً في الاما والاذان فرايا كما ان تكباً شعراً لان اللام  
 فيه لازم غير عوضى مع انه دخل عليه حرف النداء قلنا هذا شذوذ فادله اعتباراً فان قيل  
 انكم قلتم ان المتاد المفرد المعرب مبني على الضمة فهذا منقوض بفحوى يا بتم تيم عدلانه المتاد المفرد  
 المعرب مع ان فيه جواز الوجهين الضم والنصب فانما للمصنف بقوله لا في مثلاً يا بتم تيم عدلانه المتاد  
 بمشاهدة التركيب كل تركيب فيه المتاد المفرد المعرب وبلى الثاني الاسم المجرد وبلاضافة الضمة له المتاد  
 المفرد المعرب والمتاد المفرد المعرب مبني على الضم والنصب لان تيم اول فصلا الى عدلى

القول يا الله آه قال الرضى ملاصل في ياء الله قطع الهزة وذلك للذين من اهل الامران الالف واللام خرجا عما كانا  
 عليه في الاصل وصاروا كجزء الكلمة حتى لا يستكروا اجتماع ياء اللام فلو كانا بقاء على اصلهما سقطت الهزة في الجميع اذ هزة اللام للحرف  
 هزة وصل حكى ابو على يا الله بالوصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه عليه لسياى تستر يقال في قطع هزته واجتماع اللام ويا  
 ان هذا اللفظ منحصر بالاشياء لا يجوز في غيره كاختصاص مساه تعالى ١٢ تحفه خاميه ١٣ قوله شعراً لم يسم قائله  
 يعني تحمل شدم من آن امر از جهت تو اى اسپندان كسى كه عامل بخود گردانيدى دل مراد حال آنكه تو بخل كننده بوصول خود  
 از من قال مولانا عبد الرحيم العسنى فورى والخطاب في تيمت على خلاف الاصل اذ الاصل في فائد الوصول الضمير الغائب  
 غواست الذى قل زيدا وانا الذى ذهب الالف ١٢ تحفه خاميه ١٣ قوله بقول الشاعر آه لم يسم قائله  
 ايا كما تحذير لى اى دو پسران كه اين صفت دارند همچنان دو پسران هستيد كه گر نيت آيد پسر بد نفس خود را از آنكه كسب  
 بدى را نسبت ما ١٢ تحفه خاميه لى فلفظ محمد شبيب



المذكور يتم الثاني تأكيد لفظ فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما هو مذهب سيبويه أو أن يتم  
 الاول مضافا الى عمل المحذوف بقريضة المذكور كما هو مذاهب الجرد والمناجاة المضاف من قبل  
 المنصوب والمضاف اليه ياء المتكلم بخفي فيه وجوه اربعة لان المناجاة المضاف اليها المتكلم  
 كثير الاستعمال في كلامهم وكثير الاستعمال يقتضيه التخييف فيختار التخييف فيمكنه  
 الوجوه نحو يا غلام يا غلام يا غلام يا غلام يا غلام يا غلام يا غلام يا غلام يا غلام يا غلام  
 ما قبلها ويا غلام ما قبل الياء الفا وابدال لكسرة فتحا فان قيل هذا منقوض بنحو يا غلام  
 لانه المناجاة المضاف اليها المتكلم يحذف فيه الوجهان الاخيران قلنا جواز الوجهين لا يضر  
 في المناجاة المضاف اليها المتكلم المشتهر بلاضافة الياء المتكلمة لشد الشبه بغير الياء المغيرة بالفتح  
 وبالقلب وبالحاء فصار قريبا من الوصل والوقف والواو يا اي يا اي يا اي يا اي يا اي يا اي يا اي يا اي يا اي يا اي  
 زيادة الوجهين الاخيرين لا تزداد الادب الا ان كثيرا بالنسبة الى النداء الغام فاختار فيه زيادة  
 الوجهين الاخيرين للتخفيف ويا ابتداء امتداد الياء بالتاء فتحا اي حال كوز الناء مفتوح  
 موافقة لحركة الياء كسوا اي حال كوز الناء كسوة لما نشأ الياء وبالا لفتح التاء لانه جمع بين التاء  
 وهو جائز دون الياء لانه جمع بين العوض والمعو وضوحه هو غير ثنائي ويا ابن ام يا ابن عم خاصة

له قوله وجوه اربعة قال سيبويه في كتابه باب اضافة المبدأ الى نفسك اطم ان ياء المضافة لا تثبت في النون لعلك لم تثبت  
 التثنية في المفرد لان ياء المضافة في الاسم بمنزلة التنوين لانها بدل من التنوين اثبات الياء في ما رسم يونس في المضاف  
 لانه كان بابو عمرو يقول يا عبادي فاشقق ان انتهى مع مدح ١٢ تحفه ١٢ قوله بسكون الياء هو الاصل لان الاسم الذي على حرف  
 واحد كان مفتوحا كانت الخطاب ١٢ تحفه ١٢ قوله بفتح الياء وهو الاكثر للتخفيف ١٢ تحفه ١٢ قوله كفتاء بكسرة ما قبلها  
 اذا كان قبلها كسرة فلا يرد نحو يا غلام ١٢ تحفه ١٢ قوله فرقان بين الوصل والوقف لقائل ان يقول الفرق حاصل في  
 الوجهين الاولين بغير الياء ايضا فاعلم ان لا يزداد الياء فيها لانتفاء العلة اللهم الا ان يقال هذه العلة علة للوجهين  
 الاخيرين واما علة الوجهين الاولين فاعلم ان الحركات هي كسرة ١٢ تحفه ١٢ قوله موافقة لحركة الياء آه لما مر من ان الاصل في  
 الاسم الذي كان على حرف واحد الفتح ١٢ تحفه ١٢ قوله للنسبة الياء اي للنسبة لطبيعة الياء فان الياء مركبة من كسرين  
 فلا يرد ما قال مولانا عصام من ان الياء لا يناسب لكسر العار وعليها بل يناسبها وانما يناسب ما قبلها يعني لما كانت الكسرة  
 اخذت الياء كسرت التاء المبينة من تكون تذكر لها فانه عليها ١٢ تحفه ١٢ خاد ميه



باب بيان ما في بالوجه الأربعة المذكورة وقالوا بزيادة وجه أخو يا ابن أمه ويا ابن عم بقلب الياء الفاء ونحو  
الالف اكتفاء بفحة ما قبلها نظر البضعفة كثرة الاستعمال طول اللفظ ولما كان من خصائص  
**المناد** ترخيم المناد فشرع المصنف في بيانه فقال وترخم المناد كما ترخم مطلقا سواء كان في  
الضرورة الشعرية أو في سعة الكلام وفي غير ضرورة الترخم في اللغة دم يربط ما يؤيد في الاصطلاح  
هو حذو آخر تخفيفا أي لجر التخفيف لعلة أخرى مقتضية للحذف فإن قيل تعريف الترخم  
لا يكون جامعا لإفراد لأنه خرج منه ترخم غير المناد قلنا هذا التعريف مخصوص بترخم المناد  
وترخم غير المناد معلوم بالقياس ونقول هذا التعريف لمطلق الترخم لأن الضمير هو  
راجع إلى الترخم مطلقا والضمير المحرر في آخره راجع إلى الاسم فيكون المعنى هو أي الترخم  
مطلقا حذو في آخر الاسم تخفيفا وشرطه أن لا يكون مضافا لأنه لو كان مضافا فإنه لا يتخلو  
أما ان تحذف في آخر المضاعف في آخر المضاعف الأول يلزم الترخم في وسط الكلمة بالنظر إلى المعنى  
وعلى الثاني يلزم الترخم في غير المناد بالنظر إلى اللفظ ولا مستغاثا إلا باللام فلا بالف أما  
عدم كونه باللام فلأنه لم يظهر فيه أثر حرف النداء من الضمة والنصب مجرى فيه الترخم الذي



هو من خصائص المنادى اما عدم كونه بالالف فلان الزيادة في آخره لغرض المطلوب وهو الاستغانة والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا يكون المنادى مستغنا فكذا لا يشترط ان لا يكون منه وبالف لم يتفرض المصنف لغيره قلنا المنادى وبغيره داخل في المنادى عند المصنف وهذه الشروط شرط ترجيم المنادى ولو سلم ان المنادى داخل في المنادى فوجه اشتراطه ظاهر هو ان المطلوب في آخره زيادة لمدة الصوت والحذف ينافيه ولا جملة لان الجمل تجري مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير في الامثال ويكون اي المنادى المرحوم اما علماء زائد على ثلاثة احراما كونه علما فلان العلم لشهرة امره يكون فيه ما يقدد له على ما لقيه واما كونه زائدا على ثلاثة احراف فليلا يلزم النقصان على القدر الصالح للكلمة بالترجيم واما بناء التانيث ان لم يكن علما ولا زائدا على ثلاثة احراف لان وضع التاء على الزوال فيكفي لسقوطه اذ في مقتضى السقوط فان قيل هذا ينقص نحو يا صاحبي يا صاحبه لا يصح لانه ليس يعلم ولا متبعا لتاء التانيث مع انه يرخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار له الوجه مع الشذوذ وكثرة استعماله منادى كما فرغ المصنف من بيان شرائط الترجيم شرعا ببيان كيفية المرحوم فقال فان كان في آخره زائدتان في حكم الواحد يعني انها زيدة تامة كما سماها اذا جعلتها فعلا ومرد ان او حرف صحيح قبله وهو اكثر من اربعة احراف فلا يلزم نقص الاسم عن اقل من ابنته المعرضة فتاوى احراف في كلا القسمين اما في الاول فليطابقة الرفع بالوضع واما في الثاني فليلا يصدق المثل المشهور هو قولهم صل على الامة بلسان النقد فالتقدير هذا ينقص نحو سعة لان في آخره حرف صحيح قبله مع انه لا يحد فيه احراف قلنا المراد بالصحيح الاصل والتاء زائدة فالتقدير هذا ينقص نحو عود ومر لان ليس في آخرها حرف صحيح مع انه يحد فيها احراف فان

قوله احراف في اي اصل حقيقة او كما قبله من زائدة لا تحذف **قوله** فلا يلزم نقص الاسم العرب وان كان بامتنان

الاصل فانهم يحذفون **قوله** فليطابقة الرفع بالوضع يعني بانها كما زيدت ما حذفتا معا **قوله** المثل المشهور

احرف من علمه بان آخر المنادى اذا كان حرفا صحيحا غير اولى قبله مدة اصلية ترخم حرف واحد فقط غير المثل السائر كما قال مولانا ابو البقاء

اقول لما كان آخر المنادى حرفا صحيحا غير اولى كان كانه كلمة مستقلة بامتنان لا يلزم من حذف كلمة مستقلة حذف حرف قبلها **قوله** لا تحذف

**قوله** اللوح بالصحيح آه لتباين الهمزة من الياء لان الحرف الصحيح يكون اصليا غالبا لا تحذف عادمية



قلنا الصحيح ان يكون حقيقة او حكما او خبرا ولا خير منها وان لم يكن صحيحا حقيقة لكنه  
 صحيح كمالا في حكم الصحيح في الاصلالة فان قيل هذا ينقض بنحو مختار لان في آخره  
 حرف صحيح ما قبله مدة مع انه لا يفتح الحرفان الاخيران قلنا المراد بالمد الزائدة وهذه  
 المدة مدة اصلية وان كان مركبا من غير المركب الاستاد والاضافي حذف الاسم  
 الاخير لانه بمنزلة تاء التانيث في العروض والطرء وان كان غير ذلك فحرف  
 واحد لعدم موجب حذف الزائد وهو اى المنادى المرمم في حكم المنادى الثابت على  
 الاكثر لان المحذوف كالملفوظ فيكون آخره كالوسط حكما فيقال يا حاربكس الراء وبانمو  
 يكون الواو المطرفة قبلها ضمة ويا كروا واوا ومحركة قبلها فتحة وقد يجعل اسماء  
 في الاعراب البناء على الاستعمال الاقل يجعل المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حاربكس  
 الراء لانه منادى مفرد معرفة والمنادى المفرد المعرفة منصبة على الضمة فينبغي ان يبنى على  
 الضمة ويا تبنى بقلب الواو ياء وابد ال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت في الطرف  
 وما قبلها ضمة والواو اذا وقعت في الطرف قلبت ياء وضمة ما قبلها ابدلت بالكسرة مناسبة  
 الياء ويا كرا بقلب الواو الفاء بسبب انتفاء مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقبل  
 استعمالوا صيغة النداء هي يا خاضة لان يا اشهر من بين صيغ النداء فهي اى بالتعريف  
 المندوب المندوب في اللغة ميت يبع عليه احد ويعده محاسنه ليعلم الناس

١٥ قوله بالمد الزائدة لتبانه الى الذين غلبتها اكثرها ١٢ تحذف ١٥ قوله من غير المركب الاستادى والاضافي لانه من حالها  
 فتذكر ١٥ تحذف ١٥ قوله لعدم موجب الحذف اى للحصول المقصود هو التحقير وعدم موجب الحذف فافهم ١٢ تحذف ١٥ قوله  
 كالوسط على آه فلا يتغير عن حاله بل يبقى على حاله السابق ١٢ تحذف ١٥ قوله والواو آه اى الواو الاصلى يعنى لا يكون بدلا عن حرف  
 آخر فلا يرد نحو كقولنا بل من الهزلة اذا صله كقولنا ما فى النفر كقابل كما فى موجب ولا يتغير كالحركات فلا يرد والتغير ١٢ تحذف  
 ١٥ قوله وقد استعملوا صيغة النداء فى الندوب آه قال مولانا عظام الدين لادج لا يرد الندوب فى اثناء مباحث النادى  
 والفصل بينه وبين مباحثه فالاولى ان يخر من بحث النادى انتهى اقول لو تخر من بحث النادى لتوهم انه بحث مستقل  
 لا ملحق بالنادى فيكون مواضع الحذف الوجوب خمسة لا اربعة وهو خلاف ما تقرره اللغة فلهذا اورد فى اثناء مباحث النادى  
 ولم يقل قد استعملوا اى فى الندوب مع كونه اخصر اشارة الى انها موضوعة للنساء لانه فى النوبة ١٢ تحذف خاد صيه



على ان متى اعظم يعذر في البكاء ويشاركوه في التجمع عليه في الاصطلاح هو المتجمع  
 عليه جودا او عدافيا او افا ان قيل ان حكم المندوب بحكم المتكلم المفرد المعرفة في  
 الاعراب البناء فالعامل عليهم عدم اندراجهم في المتكلم فاجاب المصنف بقوله واختصر  
 اي امتاز المندوب عن المتكلم وواو حكمه اي المندوب في الاعراب البناء بحكم المتكلم  
 بشرط وقوعه على صوة قسم من اقسام المتكلم فلا يرد عليه النكرة والزيادة الالف  
 في اخر المدة الصبي المطلوب في النوبة فان قيل بتقدير زيادة الالف يلزم  
 الالتباس بين نوبة غلام المخاطب والمخاطبة وبين نوبة غلام المثنى ونوبة غلام الجمع  
 فاجاب المصنف بقوله فان خفت اللبس بتقدير زيادة الف في اخر المدة عر الالف  
 الى حرف كان حركة اخر المندوب وبمن جنسه قلت واغلامكية واغلامكية والاهاء  
 في الوقف لحفظ المدة اذ لا يند بلا المعرف وليعد الناد بسبب معرفة المندوب في النوبة  
 فلا يقرأ وارجلة اذ لا يشتهر بهذا اللفظ منه وبخاص امتنع وازيد الطويل لا يعنى امتنع  
 الحاق الالف في اخر صفة المندوب وبخلاف اليونان فانه يجوز الحاق الالف باخر صفة  
 المندوب ولا نه لما لحاق الالف باخر ما اضيف اليه المندوب مع ان بين المضاف والمضاف اليه  
 بالذات الحاق الالف باخر صفة المندوب بالطريق الاولى لا تخاها بالذات والاخر يدلي بقولهم اجمعوا

قوله فان قيل آه اقول هذا لا يعارض من قبل باب ان يدي منه كشيء من تحفة قل قوله قلت واغلامكية قبل نه بهذا المثال  
 على جواز نية المضاف الى المخاطب على خلاف السنادي فانه لا يجوز ان لا معنى لخطاب الاثنين في كلام واحد من غير تسمية اجمع عطف لا يبعد  
 يكون هذا عينا الى اخراج المندوب عن السنادي وعدم جعله سنادي على ضرب من الدعوى والتعويل كما في ايجال كذا قال مولانا الحق في تحفة  
 قل قوله فاعلموا في نية المخاطبين انما زيدت الواو اذ السيم اصلها الضم كما قرر في كتب ام العلوم لكن في زيادة الواو كلام قال  
 تحفة قل قوله خلافا ليدنس مع موافقة الكوفيين كذا في الرضى وقال سيدي في كتابه في باب الالف والالف التي تلحق السند وبما يورث  
 فليحق الصفة الالف فيقول وازيد لظرفا وواجمعتي الشاميته وندم الخليل ان هذا خطأ انتهى في تحفة قل قوله بدليل قهيم آه قال  
 مولانا عبد الرحمن اعلم ان الحاق الالف على اخر صفة المندوب في هذا المثال على تقدير كون الياء في جملة مشددة بان كان احد هاء الياء للصفة  
 كما في النسخة الموجودة عندي اقول لعل هذا هو النسخة السامية والعبارة هكذا بان كان احد هاء الياء الثانية وثاني هاء الياء المشددة فانه مضاف الى هاء  
 كانت مخففة فيكون الحاق الالف باخر المضاف الى هاء اقول لا يخفى على من اراد مسكة فخلا عن الفضل وانه على هذا يلزم ان يقال ان شاميه  
 بدون التاء والياء والنون في الكاتري وروى خطا فاعلم ان لا يخفى على المتأخر فافهم لا يمكن من اهل الجبال العناد وانه افضل يوتي بشد من شلون العباد



الشاميتيناه قلنا لا يلزم من جواز الحاق الالف باخرها اضعاف اليه المنه وجواز الحاق الالف باخر صفة المنه لان الاتصال بين المضاف والمضاف اليه ان كان انقص في المعنى لكنه اتم في اللفظ والاتصال بين الصفة والموصوف وان كان اتم في المعنى لكنه انقص في اللفظ والي عند النحوي بحذف الالف لا المعنى واما قوله والمعنى الشاميتيناه فتاذلا اعتبارا بحرف فتدحرف النداء للتخفيف لا مع اسم الجنس لان اسم الجنس لا يكثرند اذ قد مثل نداء العالم فلا يستبق الاله الى كونه متا على تقدير فتدحرف النداء والاشارة لانه بمنزلة اسم الجنس في الابهام والمستغاث والمنه وبان المطلوب في اخرها الزيادة وطول الكلام والحذف ينافيها والبواقي من المعارف التي يجوز معها فتدحرف النداء اربعة احدها العلم سواء مع ابدال الهمزة في نحو اللهم او بغيره نحو يوسف اعرض عن هذا وتاينها بالفتحة اتي الموصوف باللام نحو ايها الرجل او بموصوف باللام نحو ايها الرجل وتاينها بالفتحة المطلق المعنى نحو غلام زيد انفع لك او رابعها الموصوف من لاي الحسناء الحسن الى فان قيل انكم قلتم ان فتدحرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس فهذه القاعدة منقوضة بنحو اصبير ليل واقد مخنوق

**القول** والاشارة الكوفيون جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستدلوا بقوله تعالى شَهِدَ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ لَقَدْ قَاتَيْنَا واجاب البصريون بان هؤلاء خبر المبتدأ وهو منصوب باضمار اعني ويكون انتم ولقنتم خبره كذا في بعض الشرح **الفتحة** قوله والمنه وبان قد يحدث حرف النداء مع المنه وبان في قوله تعالى وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ عَلَى قَرَارِهِ كَذَابًا القاصي البضاوي **الفتحة** قوله نحو اللهم فالهم بل عن يا آخر تبركا باسم الله تعالى وانما عوض الهم دون غيره لان الهم ايضا في الشرع مناسب ان يكون عوضا من حرف النداء الذي هو للتعريف ووجه تكريره لا يخفى وقال الكوفيون ماصله يا الله من باب التمجيد فتدحرف وتبدل بكم تقول لا يؤمهم بالخير ولا يصفت اللهم عند سيوفه اجاز البرد وصفه بلسان اللهم فاطر السموات وهو عند سيوفه على السنان **الفتحة** قوله اجمع ليل اي صرعا يليل قاله امرأة امراة اقيس بن الجهم الكندي حين طال عليها الليل مع كراهتها لانه لم يجلت تخلفه تقول اجمع يا فتى فلم يريب عنها فحدث الى خطاب الليل فلما اجمع سألها عن سبب كراهته فقالت له لانك تقبل الصدقة بغير سبيل الا لا تقبل الا ناقة فلما سمع ذلك منها اطلقها فاخذت العرب مثالا يضرب في شدة طلب الشيء وقيل يتعدى للمعصية **الفتحة** قوله لافاقه مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سبيلك بن سلكه وهو ناظم متعلق فتمنعه وقال افقد مخنوق فقال السليك الليل طويل دانت مغزى انت انت من ان اعتاك ففينا مستحي لك في لاسير ثم حفظ سلكك فحفظ سلكك فحفظت انت الاعلى فصار مثالا يضرب في حث النفس على التخلص من الشدة المعنى اعط فدية يا مخنوق **الفتحة** كد فريب وهم تلهه **الفتحة** پس در کدام چیز شبانی تو هست در قیدی



واما باعتبار مبتدأ الجملتين فالصغر قریبة والكبر بعبدة ويجب النصب بعد حرف الشرط  
 وجوز التحضیض لان حرف الشرط وحرف التحضیض لا تدخلان الاعلى الفعل  
 وجوباً وهما ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقر فيما سبق  
 ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار والنصب لهذه القاعدة  
 منقوضة بخوازيق ذهب لان زيد اوقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين فيه الرفع  
 فاجاب المصنف بقوله وليس مثل زيد ذهب منه اي من باب اضم عامله لان الشرط فيما  
 اضم عامله ان يكون المفسر ممكن التسلیط وليس الفعل ههنا ممكن التسلیط لان ذهب فعل  
 لازم وهو لا يعمل لنصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقال رأينا ذهب قلنا ان ذهب فعل  
 مجزول وهو ايضا لا يعمل لنصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقال رأينا ذهب قلنا ان ذهب  
 على صيغة المعلوم او يلابس قلنا المراد بالمنا سب ما يكون مراد في الفعل المذكور او لا نزاع  
 مع اتحاد المسند اليه وليس ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع واجب فان قيل انكم  
 قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المصححتان من الجانبين لكن القرينة المصححة  
 للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة  
 عن قولنا تعالى فَعَلُوا فِي الزُّبُرِ لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب  
 المصنف بقوله وكذا كل شيء فَعَلُوا فِي الزُّبُرِ لانه ليس من هذا القبيل اي من باب اضم عامله  
 التفسير لان الشرط فيما اضم عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسلیط وههنا ليس الفعل ممكن  
 التسلیط لانه لو كان ممكن التسلیط لكان المعنى فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ فساد المعنى

لانه لو كان ممكن التسلیط لكان المعنى فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ فساد المعنى  
 قوله بعد حرف الشرط لم يذكر اصل الشرط وان كان نصب اسم المحدث واجبا بعد لان الاشتغال بعد بالابتداء في سائر الكلام  
 بل عند الضرورة ۱۲ تخف ۱۳ قوله اعني اذهب على هيئة المعلوم آه فيكون تقديره زيدا يلبسه الثياب او يلبسه احد  
 بالذباب به او اذهب به احد ۱۴ تخف ۱۵ قوله وليس ههنا اتحاد المسند اليه في المثال الاول هو الذباب وهو فاعل ومنه  
 الثالث والثاني هو اضم ايضا فاعل مع ان المسند اليه هو المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول بالمهم  
 فاعله ۱۶ تخف ۱۷ قوله فالرفع واجب وانما لم يقل الاستاذ العلم بالابتداء كما قال الشايع العلم لتلايد عليه انه  
 يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدار لرعاية الاستفهام طالبا لصدور الكلام ۱۸ تخف ۱۹ خاميه



لأن الزبلي محلا لفعل الجاد بل هو محل لفعل كرام الكاتبين وهو كناية عن افعالهم بليل  
قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع قبل  
الامر انتهى ففيه اختيار النصب هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلد  
كل واحد منهما مائة جلدة لان الزانية واقعة قبل الامر وهو فاجلد فامع ان القراء اتفقوا  
برفع الزانية فتحلوا النجاة لخراج هذه الآية عن هذه القاعدة المذكورة لتلايلهم اتفاق القراء

على غير المختار فقالوا نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة القاء بمعنى الشرط  
اي مرتبطة بمعنى الشرط عند المبدل لان اللام في الزانية لام موصولة مبتدأ متضمن لمعنى الشرط  
وزانية صلة القاء في فاجلد افاء جزائية ومثل هذه القاء يمنع عمل ما بعدها وما قبلها فلا يكون  
ممكن التسليط والشرط في ما اضمر عاملا ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وجملتان عند سيبويه  
لان الزانية مبتدأ محذوف والمضار وهو الحكم وخبر ايضا محذوف وهو فيما يستل عليه  
فيكون المقدم وحكم الزانية والزاني فيما يستل عليه عليكم وقوله فاجلدوا لجملة ثلثية اورد  
بيان الحكم الموعود وجزء احد الجملة لا يعمل بجزء جملة اخرى فلا يكون ممكن التسليط

وله لان الزبر آه قال الحافظ يمين وذلك فان فعلهم فيها كناية عن عدم التأخير كما أنهم فعلوا فيها بعينه مبالغة انتهى اقول  
انما يريد ما قال الاستاذ لو كان في الزبر تعلقا بفعلوا وان كان صفة لشيء فلا كما لا يخفى نعم يريد عليه انه على هذا الميرم ان يكون في  
صوائف اعمالهم على قبل افعالهم بناء على قاعدتهم وهي انه اذا تعلق لفعل او شبهه لشيء مقيد بقيد يكون تقييده بذلك القيد قبل  
تعلقه بهذا ممنوع من استاذ استاذ العلامة اسكنه الله بجان دار السلام ناقلا من صاحب المداكس لا ما قال  
الناظرين على التقدير الذي ذكرنا اي ليس المقصود من الآية الكريمة هذا اي وان كان معنى مستقيما فلعله غفل عن احد ما ذكرنا  
والا فاستقامة المعنى بعيد جدا فانهم كن ممن ينظرون ويريدون ١٢ تخفف **س** قوله منقوضة بقوله تعالى فيه ان الاشتغال  
بالضمير او المتعلق وكلاهما مفقودان اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كل واحد عبارة عن الزانية والزاني والمتعلق يجب  
ان يكون غير المتعلق ويمكن ان يقال انه داخل في الصورة الاولى من الاشتغال والمراد بالضمير هم من ان يكون حقيقة او  
حكما ونفظة كل واحد منهما في حكم الضمير لانه عبارة عن الزانية والزاني المتعدين عليه في الذكر كما ان لفظ وهما عبارة عنهما ويمكن  
ادخاله في الثانية باعتبار التقدير اللغوي بل المفهومي ولهذا اضيف الى ضميرهما وان تأملت في ما ذكرنا من وجوه المتعلق  
فلا يخفى عليك بهناشي **س** خاتمة



وأطرق كالأله اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المصنف  
 بقوله وقد أي حذف حرف النداء مع اسم الجنس مثل هذا التركيب أصبح ليلا وافتد  
 مخنوق وأطرق كرا وقد يحذف للمناد لقيام قرينة جواز أي حذف فاجازوا نحو  
 لا أشجذ وأفالقريئة عليه دخول حرف النداء لا يدخل على الاسم فهنا دخل  
 على الفعل فعلم أن المناد محذوف وأعني القوم وهو لاء فيكون التقدير لا يا قوم  
 اسجد واو الثالث ما ضم عامله أي الثالث من المواضع الأربعة المذكورة الواجب  
 فيه حذف الفعل لناصب للمفعول بالحد الوجه القياسي أي كل مفعول به اضمير عليه  
 قد عامله لناصب على شريطة التفسير أي على شرط تفسير العامل فيما بعد الشريطة  
 بمعنى الشرط وإضافة الشرط إلى التفسير بيانية فيكون حاصل المعنى هكذا الثالث  
 ما ضم عامله بناء على شرط هو تفسير العامل فيما بعد فهنا الحد واجب لئلا يلزم الجمع  
 المفسر والمفسر فإن قيل إن كلمة ما لا تخلو أفعالة عن المفعول به وعن المفعول المطلق  
 فعلى الأول يلزم تعريف الخاص بالعام وهو باطل فعلى الثاني لا يكون التعبير مانعا عن  
 دخول الغير فيه لأنه دخل فيه المفعول فيه في نحو هذا التركيب يوم الجمعة صحت فيه  
 قلنا أن كلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بكل اسم هو المفعول به مجازا من قبيل  
 العام وإرادة الخاص هو كل اسم بعده فعلا أو شبهه مشتغل عنه أي فادغم كل واحد  
 منهما عن العمل في ذلك الاسم بضميره أي بسبب تسليطها بالعمل في ضمير ذلك الاسم  
 أو متعلقه أي متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره بحيث لو سلط مجرد رفع

له قوله لا يسجد فاعلم أن كان الابطال تحقيقا أما إذا كان بالشبهة فلا يكون مما نحن فيه بل يكون مع مركبا من أن الناصبة  
 المصدرية ولا النافية ويسجد فاعلم أن كان الابطال تحقيقا أما إذا كان بالشبهة فلا يكون مما نحن فيه بل يكون مع مركبا من أن الناصبة  
 مخد قوله الواجب فيه حذف الفعل لناصب للمفعول به بالحد الوجه القياسي أي كل مفعول به اضمير عليه  
 تسليط عليه والافعال في ما يدل على الفعل الذي بعده ويسد مسد فني زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت من غير  
 تقدير ومررت يسد مسد ١٢ مخد قوله الشريطة بمعنى الشرط ويحتمل أن يكون فعلة بمعنى مفعول التاء للنقل من الضميمة  
 إلى الاسم أو للتأنيث بجعلها منقول من الجارية على موصوف محذوف هو الحلة كما قال مولانا نور الحق ١٢ مخد خاوميه



هذا الاشتغال عليه أي على ذلك الاسم هو أي الفعل أو شبهه أو مناسبة في التوافق  
واللزوم لنصبه على المفعولية فإن قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لفرادة لأنه يخرج  
منه ما اضم عامله في نحو زيد أعمر وضربه زيداً أنت ضاربه لأنه ليس بعده فعل أو شبهه  
قلنا معنى البعدية أن يكون الفعل أو شبهه جزءاً واقعاً من الكلام الواقع بعده ما اضم  
عامله لأنه يليه فإن قيل المشتغل لا يخلو ما معنى الفراغ أو بمعنى التسلط فعمل الأول  
تعديته بفعل بالباء وعلى الثاني يصح تعديته بالباء لا بعز قلنا ههنا مشتغل واحد  
مذكور الآخر مقدر فالذكر بمعنى الفراغ متعد بعز والمقدّر بمعنى التسلط متعد بالباء فإن قيل  
هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لأنه دخل فيه المبتدأ في مثل زيد ضربه لأن بعده  
فعل مشتغل عنه بضمير وليس ما اضم عامله قلنا الشرط في ما اضم عامله أن يكون مانعاً عن عمل  
الفعل في مجرى اشتغاله بالضمير المانع من عمل ضربه فزيد ليس مجرى اشتغاله بالضمير بل مجرى ما اضم  
عمل العامل المعنوي عنه الرفع بالابتداء فإنه في هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير  
لأنه دخل فيه خبر كان في مثل زيد كنت أباه لأنه لا بعده فعل مشتغل عنه بضمير ولو سلط عليه

قوله مشتغلان أي أقول لا حاجة إلى ما قال الاستاذ بل لا يجوز عندهم فالصواب أن يقال هما متعلقان بمشتغل المذكور ولا يلزم  
الجمع بين الحقيقة والجاز لأن تعلق عنه به باعتبار تضمنه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الأصلي أي التسلط كما أشار المشرح إليه  
بقوله وعاملان يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً بالفعل في ضمير ذلك الاسم ومتعلقاً فاعلم أن العمل فيه قال مولانا عصام قوله عن متعلق  
بالمشتغل على تضمن معنى الفراغ والأعراض ويستعمل الاشتغال بمعنى الاعتراض لمعلق الجواب الثاني به انتهى فافهم ولا تكن من أهل الجهل  
تحت ٥٠ قوله فإن قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لأنه دخل فيه المبتدأ أي أقول لا يجب من الاستاذ العلم بالأعراض  
على جامعية التعريف في هذا المقام مع تصريحه في ما مضى من المرام بأن المراد بالاسم في التعريف المفعول به لا العام فالمبتدأ لو لا يكون  
واحد في الجنس لا بد للاخراج منه كما لا يخفى على ذوي الأفهام فافهم ولا تكن ممن يقول أن مخالف ما عليه للأعلام اللهم إلا أن يقال  
أنه إلى به باعتبار العنوان وظاهر الكلام تحت ٥١ قوله مجرد اشتغاله قد قيل بأنه مجرد رفع الاشتغال لا ينصب بل لا بد مع ذلك  
من تفرغ عن العامل المقدّر ولا يجوز في معمول مثل ما ليس إلا أن يكون المراد به يصلح اعتباراً على الاسم المذكور وليس في الكلام  
لمنع عن نصبه أي فافهم كذا قال مولانا الزاهد تحت ٥٢ قوله فإن قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير أي أقول فيه  
أمر فذكر ولا تغفل أن فوائد القيود بعد ملاحظة ما قال الاستاذ للأعلام لا يخفى على ذوي البصيرة تحت ٥٣ خاوصية



لنصبه مع انه ليس ما ضم عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية  
وهذه على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح المثال التوضيح يحصل مثال  
واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المشكلات  
وفي هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال لفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه  
والثاني اشتغال لفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المراد في الثالث اشتغال الفعل  
بالمعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال لفعل بالضمير يمكن التسليط  
باعتبار اللازم نحو زيد اضربه به هذا مثال لفعل مشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه  
وزيد امرت به هذا مثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المراد في الثالث  
لان من رتبة تعدد يته بالباء مراد في الجا وزت وزيد اضربه علامة هذا مثال الفعل  
المشتغل بالمعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم  
لاهانة سيده وزيد احبست عليه هذا مثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه  
باعتبار اللازم اعني لا بست لان حبس <sup>الشيء</sup> على الشيء يستلزم ملازمة المحبوس عليه  
وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمير مقترنة مابعد اي ضربت وجا وزت  
واهنت لا بست اعلوا الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير الخمسة  
اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم  
يختار فيه الرفع وقسم يختار فيه النصب وقسم يستلزم فيه الامر ان يقال يختار فيه الرفع لا يثبت  
عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لا اختيار قلنا  
المراد بعدم القرينة عدم القرينة المزعومة لا المصححة يعنى ان قرينتي الصحة وان  
وجدتا من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب  
كافي زيد اضربه فان تجر زيد من العامل اللفظ قرينة مصححة للرفع ووجود عن  
ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة  
المراد في مظان الاضمار آه اي الاسم الواقع في موضع يظن في بادى النظر انه من سبيل الاضمار على شريطة التفسير ان لم يكن  
في الواقع كذا قال الشارح وحسنه لا تحفه خاد مسينه



المصححة للنصب لم يأم من السلامة عن الحذف وأو عند وجو قرينة أقوى منها وأيضاً  
 يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجو القرينة المرحجة من الجانبين لكن القرينة  
 المرحجة للرفع أقوى من القرينة المرحجة للنصب <sup>بمعنى</sup> كما ان قرينتي الصحة موجوتاها  
 من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرحجة للرفع أقوى  
 من القرينة المرحجة للنصب كما في أمال الداخلة على ذلك الاسم المذكور مع  
 غير الطلب نحو لقيت القوم أما زيد فأكرمه فتميز زيد عن العامل اللفظي قرينة مصححة  
 للرفع ووجو ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب دخول أمال قرينة  
 مرحجة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرحجة للنصب لأن كلمة أمال تدخل في  
 على الاسم غالباً وأيضاً تأييد بالسلامة عن الحذف وإذا المفاجأة نحو خرجت فإذا  
 زيد يضربه عمر فتميز زيد أه قرينة مصححة للنصب دخول ذاه قرينة مرحجة  
 للرفع والعطف أه قرينة مرحجة للنصب لكن القرينة المرحجة للرفع أقوى  
 من القرينة المرحجة للنصب لأن المفاجأة لا تدخل في المبتدأ غالباً وأيضاً  
 تأييد بالسلامة عن الحذف فإن قيل لهم هنا يلزم المخالفة عما ذكر في باب الظرف في حيث  
 ان المبتدأ لازم بعد إذا المفاجأة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه  
 بعدها واختار النصب بالعطف على الجملة الواقعة ذلك الاسم المذكور فيها على  
 جملة فعلية للناسب لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في  
 كونها فعليتين نحو خرجت فزيد القيتة وبعد نحو النفي وإيضاً يختار النصب في هذا  
 الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيد اضربت الاستفهام نحو ما زيد ضربته

لأن قوله كما أنه فان قيل ذكر الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيره والحكم مخصوص بالأمر والنهي والدعاء  
 فكيف أطلق الطلب قيل شرط الأمر ما لم يشر إليه التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الأمر والنهي والدعاء يمنع تسليطها على  
 ما قبلها تفصيلاً صدر الكلام فلا يكون غير ما من هذا الباب فلا حاجة إلى التقييد فان قيل لو قل كما مع الخبر كان اختصاراً فوجه اللطافة  
 قيل لأن في قوله غير الطلب إشارة إلى أن استفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لأن المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد ما هو  
 الطلب حيث يجزم في الرفع وتوقع الطلب خبر للمبتدأ وهذا المعنى مستقيم بهنا أي في غير الطلب فخير الرفع كذا في غاية التحقيق لا تحف



واذا الشرطية نحو اذا عبد الله تلقى فآكرمه وحيث نحو حيث بدأ فآكرمه فآكرمه في الامر والنهي اي قبل الامر والنهي نحو زيد اضربه وزيدا لا تضربه اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل غالباً اثنان في حرف النفي وحرف الاستفهام اذا الشرطية وحيث الشرطية فلاهما لا تدخل على الفعل غالباً وفي هذه الصول ليس الفعل ملفوظاً فعلم انه مقدراً اثنان في الامر والنهي فلانه لو كان الاسم مرفوعاً بالابتداء لكان الامر والنهي خبرين عنهما من قبيل الانشاءات والانشاء لا يقع خبر الابتداء بل بعيد عنه خوفاً ليس المفسر بالصفة اي بمقتضى النصب في هذه الاسم المذكور عند خوف التباس المفسر بالصفة فاز قيل ان التباس المفسر بالصفة محال لان المفسر في حالة النصب والصفة في حالة الرفع فلا يجتمعان في تركيب واحد والمراد بالمفسر الخبر لكن اطلاق المفسر عليه بطريق المجاز باعتبار انه يكون مفسراً في حالة النصب مثلاً انا كُتِبَتْ خَلْقُهُ بِقَدَرٍ والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب لو كان الاسم فيه منصوباً بالفعل المقدّر لكان مفيداً للمعنى الصحيح لو كان الاسم مرفوعاً بالابتداء ففيه احتمالان احدهما ان يكون ذلك الاسم مرفوعاً بالابتداء ويكون جميع ما بعده خبراً وعلى هذا التقدير يكون مفيداً للمعنى الصحيح الاخر ان يكون ذلك

قوله واذا الشرطية في عند سيبويه الاخش خلافاً للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الحملين بعده على السواء وخلافاً للمبر في انه يجب بعده الفعلية فيجب النصب بعده كما تحفه ١٢ قوله اذ هي مواقع الفعل فان قلت كونها مواقع الفعل لا يوجب اختيار النصب لحوال ان يرتفع بالفعل المقدّر الذي هو لازم هذا الفعل فيكون التقدير في نحو اذا زيد قتل اذا قتل زيد ولهذا جاز البعض ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط وكلمات التخصيص فالدليل ليس مثبت المدعى قلت نعم لكن الاول مطابق للمفسر بالصفة للمفسر فافهم ١٢ تحفه ١٢ قوله والانشاء لا يقع خبراً آه في عند البعض وقيل لا حاجة الى التاويل بل هي محمولة بغير افتائها ١٢ تحفه ١٢ وقوله عند خوف آه واما عند تحفة فالنصب واجب فلا يرد انه ينبغي ان يجب النصب اذا التحرز عن اللبس واجب ١٢ تحفه ١٢ قوله انا كل شئ خلقناه بقدر اي خلقناه كل موجود من الملكات مقدر على وجه الصلوة ومقتضى كتب في اللوح فكل بالنصب الواجب باجماع القراء السبعة المختار عند الكونية والرفع وان كان مختاراً عند البصرية على نحو زيد ضربته الا انه قرلة شاذة موهمة لجعل الفعلية صفة لكل شئ ومفهومه انه من الاشياء ما لم يخلقه فليس بقدر وهذا امر ضعيف عند المحققين والبيان في مقابلة المنطوق بنحو قوله تعالى خلق كل شئ وخالق كل شئ الى غير ذلك ثبت ان فعل العبد الاختيار في خلقه وقدرته تعالى وحده كما قال اهل الحق ولم يثبت بل بطل انه يخلق العبد وقدرته وحده كما قال المعتزلة فذلهم الله تعالى ١٢ جاي ٢



الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون مابعد قريبا صفة له وما بعد بعيدا خبرا وعلى هذا  
التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فهنا اختيار النصب لجهة النصب خالية عن احتمال المعنى  
الفاسد في جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد هو الكلام على طريقه خال عن احتمال المعنى الفاسد  
اولى من حمله على طريقه احتمال المعنى الفاسد يستلزم الامر في مثل زيد قام عمر الكرمته  
والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقعة ذلك الاسم المذكور فيها على جملة  
اخرى ذات وجهين اى اسمية باعتبار المبتدأ وفعلية باعتبار الخبر والعطف على الكبرى  
يقتضيه الرفع العطف على الصغرى يقتضى النصب ولا ترجيح لاحد هاهنا على الاخر فان قيل العطف  
على الصغرى لا يصح لان الصغرى مشتملة على ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير في المعطوف قلنا الضمير  
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فهنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقدير اى يكون التقدير زيد  
قام عمر الكرمته عنده اوفى دارة فان قيل ينبغى ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة  
عن الخلل من جهة الرفع قلنا السلامة عن الخلل معارض لقر بالمعطوف عليه فان قيل  
لا تفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد بل لكبر ايم غير مفصولة قلنا  
عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد باعتبار منتهى الجهتين

قوله وعلى هذا التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فانه يوم كن بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو ذهب المعتزلة في  
الافعال الاختيارية للعباد وقال مولانا ابوالبقاء في ان هذا هو مذهب جميع لان الواجب صفاته تعالى من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوق لله  
تعالى انتهى اقول اعلم ان الشئ عند اهل السنة والجماعة قد يحكى بمعنى شاعراى مراد بطلان على الواجب وغيره كما قال الله تعالى قل اى شئ  
الكبر شهادة قد يحكى بمعنى شئ اى شئ جوده حيث لا يطق على الواجب صفاته كما قال الله تعالى اى شئ قد يحكى بمعنى شئ  
يكون الشئ ههنا بالمعنى الثانى فارتفع ما قال مولانا المذكور فافهم اخذ قوله عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى كاه شكل باذهب  
الى بعض المحققين من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى  
فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج الى تقدير عند  
اوفى دارة قال العلامة التتار انى في اللطيل ولا يخفى على النصف لطف هذا الوجه ودقة وان ذيل عنه الجملة وخفى على كثير من النحويين فانهم  
قال ذلك البعض بابتداء الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الخلل من جهة الرفع مع انها غير معارضة بالنصب لانها اذا كانت  
القرينة على المندون ظاهرة وكان معنى الكلام منتقبا الى لا يخفى على احد ان الخلل من جهة الرفع لا يحل لطف هذا الوجه وكان من معناه الكلام من جهة الرفع



والشرط في الضم ما ان يكون الفعل المفسر مكن التسلط والاى وان لم يكن الفاء مرتبطة  
 بمعنى الشرط كما هو مذهب المتبردا ولم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه فاختار النصب  
 واختار النصب باطلا باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والآية جملتان  
**والرابع التحذير وهو اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعية عنه في الاصطلاح هو**  
 اى كلاس عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير اتق تحذير ما بعده فنصب تحذير ابناء على انه  
 مفعول مطلق لفعل محذوف وهو تحذير اى تحذير ذلك المفعول تحذير ما بعده او بناء على انه  
 مفعول له لفعل محذوف وهو ذكر اى ذكر ذلك المفعول تحذير ما بعده فان قيل ان حمل مفعول على  
 لا يصح لان هو اجماع التحذير وهو ضم الوصف والمفعول ذات مع الوصف فحينئذ يلزم حمل الذات  
 مع الوصف على ضم الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير اجماع التحذير الاصطلاحى لا التحذير  
 اللغوى بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون لللفظ معنيان احدهما اريد عن ذكر الضمير الاخر  
 اريد حين ارجاع الضمير اليه لاشك ان التحذير معنيين معنى لغوى ومعنى اصطلاحى فالاول  
 عن الذكر المصرح والثام ادى عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن خور الغير  
 لانه مخلافية الضمير المستكن في اتق لانه ايقم مفعول بتقدير اتق قلنا المراد بالمفعول مفعول  
 النصب وهذا الضمير مفعول لرفع او ذكر المحذره مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذره  
 منه مكررا على صيغة الفعل عطف على مفعول فعله هذا يلزم عطف الجملة على المفعول وهو لا يجوز  
 قلنا ان قوله او ذكر المحذره منه مكررا على صيغة الفعل عطف على حذرا و ذكر المقدم

قوله الى التحذير اللغوى بطريق الاستخدام آه اقول كلام المفسر خال عن المناقشة لان التحذير وان كان مصدرا في الاصل  
 لكنه صار علما في اصطلاحهم لهذا النوع من القول به او مصدر مبنى للقول والاستخدام في كلام المفسر كيف ومن اين علم ان المراد  
 من التحذير المذكور معنى لغوى وبدونه شئ آخر قائل ولا يمكن من اهل غنى لا تحفه قوله مفعول النصب فيه مسامحة  
 والمراد اسم عمل فيه النصب بالمفعولية لا تحفه قوله فان قيل ان قوله او ذكر المحذره منه مكررا آه اقول هذا ان قرئ على صيغة  
 المجهول كما هو المشهور على السنة القول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو ان منصوب عطف  
 على تحذيرها بجملها او بجملته وقتين او وقتية اى وقت تحذير ما بعده او وقت ذكر المحذره منه مكررا او مرفوع عطف على  
 مفعول اى هو المحذره منه المذكور مكررا من قبيل جروقطيفة فتدبر لا تحفه -



فاز قيل ان عطفه على حذرا وذكر المقدرا لا يجوز ايضا لان فيه ضمير راجع الى المعطوف لا الى راجع اليه في المعطوف قلنا ههنا ايض ضمير راجع الى المعطوف لكن وضع الظاهر موضع الضمير للتبيين على ان المراد بالمعول المحذ منه لا المحذ فان قيل ان ايراد كلمة او في التعريف مستنكر لان كلمة او للتشكيك وهو يناقض التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك لان التحذير على قسمين احدهما محذر والاخر محذ منه ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا فالنحو فيه ذكر المحذ منه لا يفاظ المخاطب والتحذير اذا كان محذرا منه فالنحو فيه تكرار المحذ منه لا يفاظ المخاطب ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا فالنحو فيه لا يخلو اما اسم صريح او اسم تأنيدي فان كان اسما صريحا فلذلك طريقان الواو ومن وان كان اسما تأنيديا فلذلك طريقان الواو ومن ومن وتقدر من مثل اناك والاسد هذا افعال تقسم كان التحذير فيه محذرا او المحذ منه اسما صريحا مذكورا بالواو وتقدر ههنا هكذا اتق نفسك من الاسد الاسد من نفسك ثم تحذف نفسك من اجزاء المعطوف والكيفية بنفسك في اجزاء المعطوف عليه فيكون التقدير اتق نفسك من الاسد والاسد ثم تحذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه الكيفية بالاسم في اجزاء المعطوف فصلا اتق نفسك والاسد ثم حذف اتق لضيق الوقت فلما حذف اتق فحذف النفس ايضا لانها انما اوردت للفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين الى شئ واحد هو المخاطب فيقوله والاسد ثم المتصل به بل بالنفصل فصلا اناك والاسد واناك وان تحذف ههنا مثال لما كان التحذير فيه محذرا والمحذ منه اسم تأنيدي مذكورا بالواو فان قيل ان داب للصنفين ان يورد والامثلة على طبق المثالات فالظاهر ان الاول مثال للعلل الثاني مثال للقسم الثاني فالاول مستقيم الثاني غير مستقيم باعتبار الوجهين الاول ان الشرط في القسم الثاني ان يكون

الاول ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك ومثله كثير في كلام الفصحاء والبلغاء كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اعلم ان قوله معمول متناول لغير التحذير ايضا نحو زيداني جواب من يقول من اضرب فبقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمول لا لكنه ليس بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذير اما بعدة احترام عن مثل زيداني في جواب من يقول اتق فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذير اما بعدة فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله قتال البلية وانما وجب حذف فعله لعدم الغرض من بلفظ الفعل وجود القرينة الدالة عليه وكذا في البواقي ١٢ تحذف



التحذير محذرا منه وههنا التحذير محذرا من الثاني ان الشوط في القسم الثاني تكرار المحذره  
منه وههنا ليس تكرار المحذره منه قلنا ان هذين المثالين مثالان للقسم الاول من التحذير  
فان قيل ايراد المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى تعدد  
الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الامثلة بحيث ان الاول مثال القسم الثاني  
فيه محذرا والمحذره منه اسماء صريحاً كورا بالواو والثاني مثال القسم الثاني التحذير فيه محذرا  
والمحذره منه اسماء تاليها كورا بالواو وفان قيل عطف اسد على اياك لا يصح لان القاعدة  
هي ان عامل المعطوف عليه مقدّم للمعطوف فيكون التقدير اتي نفسك من الاسد اتي الاسد من نفسك  
واتقاء الاسد من النفس فتعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء  
النفس من الاسد الطريق الطريق هذا مثال القسم الثاني التحذير فيه محذرا منه ويكون  
مكرراً اي اتي الطريق فان قيل ان تقدير اتي في النوع الاول غير مستقيم لانه فعل  
لازم والفعل لازم لا يعمل لنصبه بالمفعولية وتقدير تبع في النوع الثاني غير مستقيم  
لان معنى المثال الثاني على اتقاء النفس عن الطريق لا على تباعد الطريق عن النفس

قوله فان قيل ان تقدير آه اقول قال سيبويه في كتابه في باب ما جرى منه على ظاهره والتحذير هو ذلك قولك اذ كنت تحذر  
ايك كاتك قلت لي كبرخ وياك باعد وياك اتي وما شبه ذلك من ذلك ان تقول نفسك يا فلان اي اتي نفسك  
الا ان يما يجوز فيه اظهار ما اضممت ولكن ذكرته لاشل لك لا يظهر ضمارة ومن ذلك ايضا قولك ايك الاسد وياي والشركانه  
قال ليك فالتعين والاسد وكان قال اياي لا يتعين والشركا ياك متقى والاسد والشركا ياي وشله اياي وان يحذف احدكم لانه  
وشل ياك وياي ويايه او يخذفهم يقال له ايك فيقول اياي كان قال اياي احفظ واحذروا هذا الفعل من ايك  
لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار بدل من الفعل انتهى كلامه الشريف فهذا يدل على خلاف ما قال الاستاذ وايضا ينادى  
بالعلى نداء على انه لا حاجة الى ما قال الاستاذ من زيادة النفس اعلم انه يستنبط من هذا الكلام مسئلة غريبة لعلها لا تسمع اذن  
واعية في القرون الخالية هي انه يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول الراجعين لشئ واحد اذا كان احدهما مستنداً  
بل منفصلاً قد برهنته ٥٢ قوله لا على تبعية آه اقول قال الاستاذ فيما مر ان اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة  
راجع الى اتقاء النفس من الاسد فمن اين جلد المانع من ان يقال ان تباعد الطريق عن النفس في الحقيقة راجع الى  
اتقاء النفس عن الطريق فافهم وكن الهادي للطريق ٥٣ تحفة خادمية



فالحق في الجواب ان يقال وهو لا يتقدر بغيره وابق فيقدر بغيره في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني نحو نفسك نفسك ويقدر اتي في بعض افراد النوع الثاني نحو الطريق الطريق فان قيل ان التقدير اتي في النوع الثاني غير مستقيم لان فعل لازم والفعل لل لازم لا يعمل لنصب بالمفعولية قلنا ان تقدير اتي في بعض افراد النوع الثاني من باب حذف فلا يصلح فان قيل ينبغي ان يكون تقدير اتي في النوع الاول ايضاً من باب حذف الا يصلح قلنا ان حذف فلا يصلح سماعي لا قياس فلا يقاس عليه غيره فان قيل لا نسلم ان نفسك نفسك من افراد النوع الثاني لان الشرط في النوع الثاني ان يكون التحذير محذراً ونفسك محذراً محذراً قلنا ان معنى نفسك هكذا ابق نفسك مما يؤذيك من التجب والتكبر فان قيل هذا الجواب غير ارفع للاعتراض لان نفسك على هذا التقدير ايضاً محذراً قلنا ان النفس ان كان محذراً في الحقيقة لكنه محذراً منه باعتبار اللازم وهو التجب والتكبر فان قيل تعريف التحذير لا يكون جامعاً لفرادة لانه خرج منه الاسد في مثل هذا التركيب اياك والاسد لانه خارج عن القسمين اما خروجه عن القسم الاول فلان الشرط في النوع الاول ان يكون التحذير محذراً والاسد محذراً واما خروجه عن القسم الثاني فلان الشرط في القسم الثاني تكرار المحذره وفيها ليس تكرار المحذره قلنا ان كان الاسد خارجاً عنه فلا ضير فيه لانه تابع للتحذير لا عين التحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول اياك من الاسد هذا امثال لما كان التحذير فيه محذراً ويكون المحذره منه اسماً صريحاً مذكوراً بمن ومن ان محذره هذا امثال لما كان التحذير فيه محذراً ويكون المحذره منه اسماً تاويلياً مذكوراً بمن واياك وان تحذف بتقدير من هذا امثال لما كان التحذير فيه محذراً ويكون المحذره منه اسماً تاويلياً مذكوراً بتقدير من واما قد رمز فيه لان من الحروف الجارة وحذف الحرف الجارة مع كونه قياساً لان موصول آخر وما بعده هائلة والصلوة هي الجملة تأتي معنى المفرد فحذف منه من للتخفيف لا تقول اياك الاسد لاقتناء تقدير من مع الاسم الصريح فان قيل



ينبغي ان يكون هذا بتقدير العاطف قلنا فخذ الحرف والجاراة مع أن وأن قياسا بغيرها  
 مثل كثير ونحو العطف لو ثبت الا نادرا فلا يمكن الحكم على الشاذ الكثير لم يمكن حمله  
 على النادر بالطريق الاولى المفعول فيه هو ما فعل فيه فعلمنا كور المذكر كوراع  
 من ان يكون مطابقة او تضما والفعل اعم من يكون لفظا او تقديرا حقيقة كان او  
 شبه الفعل فان المتبادر من الفعل لفعل الاصطلاحى الذى هو المركب من  
 النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس الا الحث فكيف يصح قوله ما فعل فيه  
 فعل مذكور قلنا المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوى وهو الحث فان قيل لما كان  
 المراد بالفعل لفعل بالمعنى اللغوى فلا يكون التعريف جامعاً لافراده لانه خرج منه  
 المفعول فيه في مثل ضربت يوم الجمعة لا الحث غير مذكور فيه قلنا المذكور اعم من  
 ان يكون مطابقة نحو ضربت يوم الجمعة او في ضمن الفعل نحو ضربت يوم الجمعة فان  
 قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل يوم الجمعة  
 صحت فيه لا الحث لو يكن مذكور فيه اصلا اى لا مطابقة كما هو الظاهر في ضمن  
 الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن  
 لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه المفعول فيه  
 في مثل ناضرب يوم الجمعة لعدم الفعل ههنا لا لفظا ولا تقديرا قلنا الفعل اعم  
 من ان يكون حقيقة او شبهه وههنا وان لم يكن الفعل حقيقة لكنه شبه الفعل

١٥ قوله لم ثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا قولك ليحلم قلت اى قلت كذا ان  
 الرضى ١٦ تحذف ١٧ قوله للمفعول فيه فيه ثلاث احتمالات الاول ان يكون مبتدأ خبر مقدم اى ومنه المفعول فيه والثاني ان يكون  
 خبر مبتدأ بامبار المضان المحدث اى هذا باب مفعول فيه والثالث ان يكون مبتدأ ما فعل فيه فعل مذكور آء خبره قال بعض  
 الافاضل فى بعض الشروح ما حاصله انه تعريف الشئ بما يبايد في المعرفة والجهالة اذ يفهم من المفعول فيه ما فعل فيه بالعكس  
 قلنا هذا من تعريف لفظ بلفظ مراد اجملى منه ومثل ذلك جائز عند اهل التحقيق كتحريف الوجه بالكون انتهى ١٨ تحذف ١٩ قوله  
 لان المحدث غير مذكور فيه اقول بعد الاقرار والتسليم ان الفعل الاصطلاحى الذى هو المركب من النسبة والزمان والحدث  
 والقابل للذكر ليس الا المحدث فما معنى القول ان المحدث غير مذكور فقد برر ولا تفصيل المقام فصلت المرام ٢٠ تحذف



فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن خوالا الغير لانه دخل فيه المفعول به في مثل  
 شهد يوم الجمعة فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل مذكور وهو الشهود فان الشهود  
 يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة قلنا قيدا بحيثية مراد وفي التعريف وهو المفعول  
 فيه اسم مانع فيه فعل مذكور من حيث انه فعليه فعل مذكور لا من حيث انه وقع عليه  
 فعليه مذكور وذكر يوم الجمعة من حيث وقع عليه فعليه مذكور لا من حيث انه فعليه فعليه مذكور فان  
 قيل لما كان قيد الحيشية مراد في التعريف ذكر مذكور بلا فائدة قلنا نعم لكن ذكر  
 مذكور لزيادة تصوير المعرف من زمان او مكان شي نصبه تقدير في اذا التلظظ بها في  
 البحر في المفعول فيه ظروف الزمان كلها تقبل ذلك اقام في الزمان المبهم فلان الزمان  
 المبهم جزء من مفهوم الفعل فكان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق يوصل الفعل  
 بالذات فكذلك اى الزمان المبهم يوصل لفعل بالذات بلا واسطة في واما  
 الزمان المحدود فيحمل على الزمان المبهم لا شترأ كما في الذات وهو الزمانية وظروف المكان  
 ان كان فيها قيد ذلك اى تقدير في لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم لا شترأ كما  
 في الوصف وهو الا بهام والا اى وان لم يكن مبهما بل هو محدود فلا اى لا يقبل تقدير في  
 لان المكان المحدود لم يكن محمولا على الزمان المبهم لعدم اشتراكها لاذاتا وادصفا ونفسا للمبهم

قوله فذكر مذكور بلا فائدة لانه لا حاجة اليه الاخراج مثل يوم الجمعة يوم فانما اعتبر الحيشية خرج مثل هذا المثال من هذه  
 الحيشية فلا يحتاج الى قوله مذكور كما قال استاذنا قول هذا اذا كان قيد الحيشية قيد الفعل وان كان قيد الظاهر وهو  
 الظاهر كان قيد المذكور كما لا يخفى على من طالع الشرح فنبه عدم الفائدة الى قوله مذكور بلا فائدة وانه لا كسبة عدم الفائدة الى  
 النامى في تعريف الحيوان لان ما يخرج به يخرج المتحرك بالارادة لان المقوم للعالي مقوم للسافل وهذا كما ترى فافهم اعلم ان قوله  
 ماضى في فعل جنس متناول لقولنا يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة اسم ماضى في فعل فقوله مذكور خرج به عنه مثله ۱۱ تحفه  
 ۱۲ قوله اما في الزمان المبهم هو الاحد بحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين و زمان ۱۲ تحفه خامسة ۱۳ قوله  
 اما الزمان المحدود وهو ما له نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر رمضان وغيره ۱۴ تحفه خامسة ۱۵  
 قوله لان المكان المبهم اعلم ان في تفسير المكان المبهم احوال شتى والتفصيل يفضى الى التطويل للمحل للمفتى والمختار عند الرضى مامر  
 في الزمان من ان الاحد بحصره فيخرج منه المقادير المسوحة كفرسخ وميل ولاخلان في اتصافها على الظرفية ۱۶ تحفه



من المكان بالجهات الست فان اقام زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه الا انقطاع الارض  
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة على عند وكذا ودون وسواها ليست من الجهات الست  
 الست مع انها يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله وحمل عليه عند لدى شتمهما  
 لاجتماعهما وما يشابههما في الابهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان نه محدود  
 مع انه يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله لفظ مكان اي كذا محمول على المبهمة  
 المفسر بالجهات الست لفظ المكان لكثرة استعمال مثل الجهات الست فان قيل  
 القاعدة منقوضة بما وقع بعد دخلت كما في دخلت الدار لان الدار محدود ومع انه  
 يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله وما بعد دخلت اي حمل على المفسر بالجهات  
 الست ما وقع بعد دخلت لكثرة استعمال مثل الجهات الست لاجتماعها على الاصح  
 على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح لان المذهب غير الاصح انما بعد دخلت مفعول  
 لا مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد دخلت مفعول فيه والاصح فيه كرفي لكنه قد  
 لكثرة استعماله فان قيل ان خاصة المفعول فيه توعه بعد تمام الفعل بالمفعول  
 وتام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعمل انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا ان  
 الدخول فعل لازم والفعل لازم لا يعمل لنصب المفعول به علم انه مفعول فيه لا مفعول  
 فان قيل ان بعضاً من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل الى مكان خاص لوقوعه  
 فيه يصح ان ينسب الى المكان الذي شامله وغيره وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس  
 كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا هذا الحكم في كل فعل لم يعتبر في مفهوم  
 النقل من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج والمعتبر في مفهوم الدخول هو النقل  
 من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمرة بلا شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة  
 في جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة صمت فيه

قلنا قلنا آه اقول ان تأملت اولى تأملت اين الجواب من الامر من قال مولانا نور الحق كين ان هذا الفعل مما يتم معناه بهذا  
 المفعول من غير احتياج الى مفعول به فيصح ان يقع مفعولاً فيه فانهم انتمى اقول لتأمل ان يقول ما هذا المعنى الا معنى المفعول به لا المفعول فيه  
 ولعلنا اشار اليه بقوله فانهم كما قلنا قلنا هذا الحكم آه تأمل ان يقول قواعد الفتن كلية والتفصيل من غير سند من يوثق عليه  
 على انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدار المحقق غار مسيه



المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب جودة فعله مذكور  
 اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد الاعتراض على ما كان فعله مقدرا ناديا في  
 جواب من قال ضربت زيد افعوله مذكور احتراز عن التائب في هذا التركيب اعجبني  
 التاديب في فعله غير مذكور فان قيل لا نسلم ان فعله غير مذكور بل هو مذكور في الجملة كما  
 في ضربت زيد اقلنا المراد بالذكور المذكور معه فان قيل ان فعله ايضا مذكور معه  
 كما في ضربت تاديبا قلنا المراد بالذكور المذكور معه ما وقع فعله معه في التركيب الذي وقع هو  
 فيه فان قيل نوقض بمثل اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله لان فعله وقع معه  
 في التركيب الذي وقع هو فيه قلنا المراد بذكره معه ايراده معه لا اثر فيه مثل  
 ضربته تاديبا هذا امثال لما فعل لقصد تحصيله فعلم مذكور وهو الضرب قعد عن الجرح جينا  
 هذا امثال لما فعل بسبب جودة فعل مذكور وهو القعود فاللزج فانه قيل  
 ان خلافا مفعول مطلق والشرط في المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتقا  
 عليه من قبيل اشتغال الكل على الجزء وليس قبله الفعل الذي اشتمل معناه عليه قلنا الفعل  
 اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن فعله لفظا لكنه تقدير افيكون التقدير  
 القائل بكون المفعول له معمول مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا  
 للزج فانه عند مصدر فان قيل الشرط في المصدر ان يكون معنى الفعل المذكور  
 مشتقا عليه من قبيل اشتغال الكل على الجزء ومعنى مشتق على الضرب لا على التاديب  
 ومعنى قعدت مشتمل على القعود لا على الجبن قلنا الاشتغال اعم من ان يكون صريحا  
 او تاويلا وههنا وان لم يكن صريحا لكنه تاويلا اذ المعنى عند في المثالين المذكورين  
 ادبته بالضرب تاديبا وجبت في القعود عن الحرب جينا او لقول ان  
 قوله اعم آه اول علم الاستاذ المذكور من التحقيق والحكم ههنا لم يعم في المفعول فيه مع انه لا بد من هناك علم هناك المذكور من  
 التفصيل المطابق وترك ههنا مع انه من الفروقات ههنا ايضا فاعلم وتدبر **قوله** قلنا المراد بذكره معه ايراده آه فيه  
 انه يريد ان يضرب للتاديب فانه مفعول الميم فاعلم مع انه يصدق عليه انه ذكر ليعمل فيه الا ان مختص العمل بعلم بالنفس لان  
 الكلام في النصريات فاعلم ان قوله ما فعل لاجله من شال للمدح وغيره وقوله ذكره يخرج غير نحو التاديب في عجبني التاديب



مصدرية مجاز باعتبار المضاعف في ضربته ضرب تأديك فقدت عن الحرب يعود جبن  
ونقول عن قول الزجاجة بان صحة تأويل نوع بنوع آخر لا يخرج الشئ عن حقيقة  
الاترى انه يصح تأويل الحال بالطرف مع انه لا يخرج عن حقيقة شرط نصبه تقدير  
اللام لان التلطف باللام يوجب الجهر في المفعول له فان قيل كما ان اللام للتعليل  
كذلك من و الباء وفي التعليل فلم خص تقدير اللام بالذكر مثال من كافي قوله تعالى  
لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَثَالُ الْبَاءِ  
كافي قوله تعالى فَيُظْلِمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ وَمَثَالُ فِي كافي قوله عليه  
السلام ان امرأة دخلت النار في هرة قلنا ان اللام غالب في تعليلات الافعال وتقدير  
من و الباء وفي ليس غالبًا في تعليلات الافعال فلا يقدر واما يجوز حذفها اذا  
كان فعلاى حدثنا لا عيننا احتزبه عن نحو جئتكم للسمن لفاعل لفعل لمعل به أى  
يكون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحد الاحتزبه عن نحو جئتكم لجئتكم أى  
ومقارنا في الوجود أى يكون زمان احدها بعينه زمان الآخر اوجزء من زمان الآخر  
احتزبه عن نحو كرهتكم اليوم بوعده بذلك امس لان المفعول له عند وجود هذه الشرائط  
يشبه بالمفعول المطلق والى يوصل الفعل بالذات فكذلك اليه فنعلق به الفعل بلا واسطة  
تعلق المصدر به فان قيل ما الوجه للصفح حيث لم يكتف بأرجاء الضمير المستتر  
في يجوز الى تقدير اللام مع انه ادل على المقصود واخصر خيرا الكلام ما قل ودل وذكر  
حذفها قلنا التقدير اسقاط عن اللفظ وابقاء في النية والحق استقام مطلقا سواء كان

القول تأويل نوع بنوع آخر انما يراد على الزجاجة اذا سلم حقيقة المفعول او لا ثم اورد بالمصدر هو بنوع من الهم يقول ان يزرع الناس  
مفعولا فهو داخل في المصدر بهذا الطريق ۱۱ تخفف ۱۲ قوله فان قيل كما ان اللام للتعليل او وانما تعرض لوجه تخصيص اللام بهما لم تعرض  
لوجه تخصيص في في الفصول فيه لان ودخل المفعول لكثرة لانها ثلثة ودخل المفعول في قليلة وهي الباء وحدها فتكون بمنزلة  
العدم ۱۳ تخفف ۱۴ كافي قوله عليه السلام ان امرأة هذا الحديث تخفف وكله مذكور في صحيح البخاري اى في هر صحبت حتى ماتت من الجوع  
فان لم تكن تطعمها ولا ترسلها فاكل من حشاش الارض وهي حشرات اهاب والعصاير ونحوها ۱۵ تخفف ۱۶ قوله اى يكون آه قال الرضى بعض  
الحاجة لا يشترط تشاركها في الفاعل به الذى يقوى في ظنى ذلك لان الاول اغلب انتهى ۱۷ تخفف ۱۸ قوله قلنا آه قال حجة عليه التحقيق قوله  
عند فها من باب وضع الظاهر موضع الضمير انما عبر عن التقدير بالتحسين على جريان الاصطلاح بالطلاق كلا اللفظين انتهى ۱۹ تخفف



إبقاء في النية أولا فلو اكتفى بارجاء الضمير المستكن في نحو إلى تقدير اللام يتوهم الواهم  
 أن الاستقاط عن اللفظ والبقاء في النية كليهما مشروطا بالشرط الآتية وليس كذلك  
 بل لبقاء أصله لا يحتاج إلى الشرط المفعول معه فإن قيل إن الضمير معه  
 لا يخلو أما راجع اللفظ إلى أو اللفظ المفعول فعلى الأول يلزم إضمار الحرف ويكون الشئ  
 مضمرا من خواص الاسم وعلى الثاني يلزم معية الشئ لنفسه وهو باطلا قلنا الضمير  
 راجع إلى لفظ اللفظ لكن الأمر موصولي بمعنى الذي والمفعول بمعنى فعل فيكون التقدير إلى  
 فعله فان قيل إن فعل مجهول يقتضي مفعول ما لم يسم فاعله فأي شئ  
 مفعول ما لم يسم فاعله في هذا التركيب قلنا إن مفعول ما لم يسم فاعله في هذا التركيب  
 لفظه فان قيل إن مفعول ما لم يسم فاعله من قبيل المرفوعات لفظه منصوص  
 قلنا نعم لكنه من قبيل الظرف في اللازم نصبها وتركها منصوبا جريا على ما هو عليه  
 الأكثر وإن وقع موقع المرفوع كما في قوله تعالى لقد نطقتم ببيتكم قيل في الجواب قوله  
 مفعول معه من قبيل قول الشاعر وقد حيل بين العير والشروان يعني

قوله فان قيل إن الضمير أول قول يرد على ما قال الاستاذان يحتمل الضمير هنا دون المفعول في المفعول فيه المفعول له تحصيل لا محذور  
 يرتفع بل يرجع إلى الفعل الأول بخلاف ما قال الشاعر لأنه قال قوله مفعول ما لم يسم فاعله اسند إليه المفعول له المقصود بالذات حال  
 معه وإنما لم يقرض لبيان حاله فيه بل لأنها بمنزلة فرفعها على قطعا بخلاف ما فهمه المحققين قلنا نعم إنما في معنى اللبيب أنه اسم  
 بيل التويز في قولك مناد دخل الجاني حكاية سبويه ذهب من معه قراءة بعضهم هذا إذ كثر من معي من قبلي وتسكين عينه غنم  
 لا ضرورة خلافا لسبويه اسميتها حينئذ بآية وقول النخاعة أنها حرف بالاجتماع مردود وتصل مضادة فتكون ظرفا لها ج ثلاثة معان أحدها  
 موضع الاجتماع ولهذا يجز بها عن الذات نحو الله معكم والثاني زمانية نحو جئكم مع العصر والثالث مرادف معناه وعليه القراءة وحكاية سبويه  
 السابقتين ومفرقة فتكون وتكون وقد جاءت ظرفا وهي في الماقر أو بمعنى جميعا عند ابن مالك هو خلاف قول ثعلب إذا قلت جاءوا جميعا  
 أحمل أن فعلها في وقت واحد وقتين إذا قلت جاءوا معا فالوقت واحد تستعمل للجماعة كما تستعمل الاثنين انتهى لخصاص المحققين قلنا في قوله  
 تعالى وفي البيضاء أي قطع صلحكم والبين من الماشد يستعمل في الفصل والموصل قيل هو ظرف اسند إليه الفعل على الاتساع والمعنى وقع القطع  
 بكم وتشبيهه قراءة نافع وغيره بالنصب على إضمار الفاعل لدلالة ما قبله عليه أقيم مقام موصوفه فاعله لقد قطع ما بينكم وقد قرئ به فافهم كذا  
 قال مولانا زواحي المحققين قلنا في الجواب قال مولانا عصام ومن السوء توجيه ثالث وهو أن مفعول به هو فاعل و  
 الظرف قائم مقام تقديره الذي فعل كائن محاسن مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما أنه خبر مجازا في نحو زيد في الدلالة انتهى أقول  
 مع قطع النظر عن المعنى إن كان الظرف مستقرا كان عالما في الضمير المستكن فيه من شرط الاعتماد على ما يعتمد عليه اسم الفاعل وهو ههنا  
 مستغنى كما هو الظاهر وأعله أشار إليه بقوله وفيه تامل فافهم المحققين حاشا دميته



كما ان المفعول ما لم يسم فاعله في هذا التركيب مصد الفعل المجعول بين طرفي جيل  
 التحيلولة كك مفعول ما لم يسم فاعله في المفعول معه مصد مفعول ومعه ظرف في الذا  
 فعل فعل بمصاحبه لكن الرأي الاول شريف جدا الموافقة التنزيل هو مذكور بعد  
 الواو لمصاحبه معمول فعل قافي الصدد ونحو استوك الماء والخشب آو في الوقوع نحو  
 كفاك وزيد ادرهم لفظا بان يكون الفعل مذكورا او مقدا في نظم الكلام او معنى بان يكون  
 الفعل مستفادا من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكلام فان قيل هذا التقيد  
 لا يكون مانعا عن خول لغيره لانه دخليه المعطوف في مثل هذا التركيب جاء في زيد وعمر  
 وضررت زيد وعمر لانه مذكور بعد الواو ومصاحبه معمول الفعل في الصدد ورو الوقوع  
 مع انه ليس مفعولا معه قلنا المراد بمصاحبه معمول فعل اشتراكه لمعول فعل في  
 الصدد والوقوع مع اتحاد الزمان نحو تتر وزيد او المكان نحو لو تركت الناقة وفصيلتها  
 لو ضعتها فان قيل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل لا يصح بل هو منصوب  
 بالواو كما نص عليه عبد القاهر في نواصب الاسم قلنا كلام المصنف بناء على مذهب  
 الجمهور والعامل فيه عند الجمهور هو الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع فان  
 قيل لم وضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا الواو موضع مع لكونها خصة بوضع  
 فان قيل كان الواو اخصر كذلك الفاء ايضا اخصر فلم يختار الواو على الفاء  
 قلنا ان اصل هذا الواو والفاء التي فيها معنى الجمعية فاسبب المعية فان كان  
 الفعل لفظا وجاز العطف فالوجه ان اى كون الاسم معطوفا وكون الاسم مفعولا معه  
 جائزان لانه ليس المانع من اعتبار الاحتمالين نحو جئت انا وزيد او زيد فان قيل

قوله والعامل فيه عند الجمهور آه وقال الكوفيون هو منصوب على الخلل فيكون العامل معنويا يعنى علام المعنوي خلاف الجمهور في الفاعل  
 كمالن العامل المعنوي للبتة التجر يدان المستبى عليك شئ فاصح الى الرضى في شرح قول المصنف وما وقع ظر فافلا كثر آه لعله يريد ان يثبت  
 وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كما قلت استوى الملو مصاحبه خشبة وكذا في غيره وقال عبد القاهر هو منصوب  
 بنفس الواو وقال الاخفش نصب الظروف وذلك ان الواو لم تقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف  
 فلا يحتمل النصب معنى المنصب ما بعد ما عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كان بمعنى غير اعراب نفس غير اعلم ان قوله هو مذكور جنس  
 وقوله بعد الواو اخرج المعولات كلها سوى الحال بالواو وكذا وضعت قوله لمصاحبه اخرج الى حال وقوله معمول فعل يخرج  
 من على وضعية كذا اقل مولانا ان الحق قول في وضعية مغلان للضمي فانه يجوز نصب المفعول عن تمام الاسم كالتميز والتخفة



هذه الحكم كما يجري في الفعل كذلك يجري في شبه الفعل فلم يخص الفعل بهذا الحكم قلنا  
 المراد بفعل الأمر الذي هو ال على التشديد وهو أمر من الفعل وشبهه فإن قيل  
 هذا الحكم منقوض بنحو ضربت زيداً أو عمراً الآن الفعل فيه لفظ والعطف جازعاً ثم إن  
 تعين فيه العطف قلنا المراد بجواز العطف عدم وجوبه وفي هذا المثال واجباً فإن قيل  
 هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيد الآن الفعل فيه لفظي جازعاً العطف مع از فيه تعين  
 التصرّب قلنا المراد بجواز العطف هذه المعنى أن لا يكون العطف اجباً ولا متنعاً والعطف في  
 هذا المثال متنع حاصل الجواب أن المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الإمكان  
 الخاص بالمقتضى لسلب لضرورة عن الجانبين ولا تعين التصرّب في لوجه سواه  
 نحو جئت وزيداً وإن كان الفعل معني وجاز العطف تعين العطف لئلا يلزم التحمل على  
 عمل العامل لمعني مع وجو العامل للفظ نحو ما لزيد وعمراً ولا تعين التصرّب إذ  
 لا وجه سواه نحو مالك وزيداً أو ما شأنك وعمراً وإنما امتنع العطف فيها أمّا في  
 الصورة الأولى فإن العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الجار متنع في كلامهم و أمّا  
 في الصورة الثانية فلأن مقصود المتكلم السؤال عن شأنه لا عن شأن المخاطب  
 وذات عمره ولو يجوز العطف كان السؤال عن شأن المخاطب في ذاته وهو خلاف  
 من مقصود المتكلم و أمّا كان الفعل في هذه الأمثلة معنوية لأن المعنى أي معنى  
 هذه الأمثلة المذكورة ما تضمنه فإن قيل إن دليل المصنف دليل على معنوية  
 الفعل والمدعى غير مذکور في كلام المصنف قلنا إن دليل المصنف دليل المدعى  
 المقدّر فيكون التقدير و أمّا حكماً بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة لأن المعنى

قوله الأمر الذي يجوز عليه إذا كان المراد من الفعل الأمر الذي ذكر كان فعل الحوى واختلف فيه لدلالة امر عليه فلا حاجة إلى قوله  
 أو معنى اللهم الآن يقال إنما قال ذلك تمهيداً وطولية للتفصيل فافهم **قوله** عدم وجوبه أي للرا من الجواز الإمكان الخاص **قوله**  
 في المثال واجب لأن الأصل في هذا الأمر والعطف وإنما يدل على التفصيل على المراد وهو الصاحبة وفي المثال المذكور  
 لا يمكن التفصيل بالنصب على الصاحبة لأن النصب بالعطف الذي هو الأصل في الظاهر كما قال مولانا عبد الرحمن **قوله** و أمّا آه  
 يقول أصحابنا إنهم إنما تمنع العطف فيها لأن العطف فيهم على الشيء لأن المقصود آه كما قال الشيخ لأن يتكلف غاية التكلف  
 ويقال المراد من الصورة الأولى العطف على الضمير والطلاق الأولى عليها تغليب من الصورة الثانية العطف على الظاهر فقدر **قوله** تحف



ما تصنع فان قيل هذا الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل في الامثلة  
 الثلاثة والدليل يدل على معنوية الفعل في المثالين الآخرين فقط قلنا ان عبارة المصنف  
 على تقدير المعطوف اي لان المعنى ما تصنع وما يماثله اي ما يصنع لما فرغ المصنف  
 عن بيان المفاعيل ثم عرج في بيان المحققات بما فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل  
 او المفعول به او كلاهما من حيث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من  
 ان يكون حقيقة او حكما فيذكر الهيئة احترز عن القيد لانه يبين ذات الشيء قلنا  
 اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتدأ في مثل هذه التراكيب  
 زيد العالم اخو لانه يبين الهيئة بغير الفاعل والمفعول فان قيل ان تعريف  
 الحال لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه صفة الفاعل والمفعول في هذا  
 التركيب جاء في رجل عالم ورأيت رجلا عالما لانهما ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول  
 قلنا قيد الهيئة مراد في التعريف اي الحال يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث انه  
 فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها يبين هيئة الفاعل والمفعول  
 لا من حيث انه فاعل ومفعول فان قيل ان تعريف الحال لا يكون جامعاً لافراد لانه  
 يخرج منه الحال في مثل ضرب زيد عمرا راكبين لانها تبين هيئةهما لا هيئة احدهما قلنا  
 كلمة او ههنا لمنع الخلو لانهم الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين فان قيل  
 ان تعريف الحال لا يكون جامعاً لافراد لانه يخرج منه الحال عن المفعول المطلق في مثل  
 ضربت الضرب شديداً او كذا الحال عن المفعول معه في مثل جئت وزيداً راكبين  
 وكذا الحال عن المضاف اليه في مثل قوله تعالى بَلْ تُبْشِرُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً قلنا المراد بالفاعل  
 والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيدخر فيه الحال عن المفعول المطلق لكونه بمعنى  
 احد الضرب شديداً او كذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا يخلو اما حصفاً  
 لمفعول لفعل في الصدد ورواها صاحب المفعول لفعل في الوقوع فان كان الاول فهو  
 بمعنى الفاعل وان كان الثاني فهو بمعنى المفعول وكذا الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف  
 فاعلاً او مفعولاً ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه



فإن قيل هذا منقوض بقوله تعالى أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فإن  
 مصبحين حال عن المضاف إليه اعني هؤلاء مع انه لا يصح حذف المضاف وإقامة  
 المضاف إليه مقامه أجيب عنه ان ههنا وان لم يصح حذف المضاف وإقامة  
 المضاف إليه مقام المضاف لكن المضاف جزء عن المضاف اليه الحال عن المضاف  
 اليه بعينه حال عن المضاف فإن قيل الحال ائما عن الفاعل وعن المفعول به  
 والدابر في هذا التركيب ليس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم أن قلنا الدابر في هذا  
 التركيب مفعول مالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في مقطوع الراجع الى الدابر لفظا  
 او معنى فالفاعل للفظي والمفعول للفظي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول  
 باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والمفوض اعم من ان يكون  
 حقيقة او حكما والفاعل المعنوي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار  
 المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكتاب مثل  
 ضربت زيدا قائما هذا مثال للفظي الملفوظ بالحقيقة فان فاعلية ناء المتكلم ومفعولية  
 زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان  
 حقيقة وزيد في الدار قائما هذا مثال للفظي الملفوظ بالحكي فان فاعلية الضمير  
 المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار المعنى الخارج  
 عنه والضمير المستكن ملفوظا حكما وهذا زيد قائما هذا مثال لمعنوي لان مفعولية  
 زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير التقدير والتصريح به في نظم الكلام  
 اعني شير وابنه المستفادين من هذا فإن قيل ينبغي ان يكون اشير وابنه مقدرين في نظم  
 الكلام فيكون هذا من قبيل الملفوظ بالحكي قلنا لو كان اشير وابنه مقدرين في نظم الكلام  
 لكان مقصود المتكلم هو الاجزاء بها عن نفسه والامر ليس كذلك بل مقصود المتكلم هو  
 على المشار اليه بالزيدية فعلم ان مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير وابنه الخارج  
 عن

الذي هو فاعل المفعول الذي خبره فعل وشبه فعل وظرف عند المفعول لرجوع الضمير  
 الذي هو فاعل المفعول اليه لئلا يبعد خلافه عن تصريحهم فاعل في التامل لوصول التحقيق في تحفه خادمية



عن منطوق الكلام المتبر بصحة وقوع القائل حالاً عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها  
 الفعل وشبهه او معناه فالفعل ظاهر لا حاجة الى تعريفه وشبهه الفعل ما يعمل على الفعل وهو  
 تركيبه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراد كل لانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر  
 لانها لا يعمل على الفعل ليس من تركيبه تأمل في معنى الفعل اذ هب ان مذهب المصنف ومذهب  
 قد ذهب المصنف ان العامل المعنى ما يكون له حصته في اللفظ سواء كان مقدراً في نظر الكلام او  
 او كان مستفاداً من فحوى الكلام ومذهب الشارح ان معنى الفعل ما يكون مستفاداً  
 من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظر الكلام فالعامل في مثل اضر بشيء  
 قائماً لفظي اتفاقاً والعامل في مثل هذا زيد قائماً معنوي اتفاقاً والعامل في مثل  
 زيد في الدار قائماً محل النزاع فعند المصنف العامل فيه معنوي وعند الشارح  
 العامل فيه لفظي وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض من الحال تقييد المحل  
 المنسوب الى ذي الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة وصاحبها معرفة  
 غالباً اي في غالب المواد لان ذال الحال محكوم عليه في الواقع والاصل في الحكم عليه  
 التعريف فان قيل ان قيد غالباً ينافي الشرطية لان الشرط يقتضي عدم مرجو ان  
 التكلف وقيد غالباً يقتضي جواز التكلف وبينهما منافاة قلنا ان غالباً ليس قيد  
 الشرط بل هو قيد الاشتراط لان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون  
 ذال الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني قيس فارساً او  
 مغنية عن التعريف مثل غنا المعرفة لاستغراقها معنى قوله تعالى فيها يفرق

س قوله ليس من تركيبه اقول كيف لا يكون من تركيبه ومعنى تركيبه منه ان يكون مأخوفاً من هيئة الفعل والظلال التي  
 على حروف الفعل ومادة ولا شك ان كل واحد منها كذلك ولهذا اشار اليه بقوله تأمل يرد عليه اذ خرج منها اسم الفعل انهم  
 قالوا انه داخل فيه ولو قيل لهدم دخوله فيه فعدم الدخول في معنى الفعل اي ظاهر لان معنى الفعل ما يكون مقدراً او مستبطاً من  
 فحوى الكلام على ما قال الاستاذ واسكت مثلاً ليس بقدر ولا مستبط من لفظه بل هو معناه كما قال مولانا عبد الرحمن  
 فافهم ثم قلنا ان غالباً ليس قيد شرطاً او ما قول الصواب ان يقال ان قول غالباً قيد لا شرط كون صاحبها  
 معرفة فقط كما قال الشارح ومثال لعل لا يخفى عليك من الصواب من السد التوفيق في كل باب ثم ختمه خاتمة







ذوي العقول الحار الوحي ليس منها قلنا المراد بالمراد بالبعث فان قيل البعث يحتاج الى الماء  
وهذه خاصة الله تعالى قلنا المراد بالبعث تخليقة بين المرسل وما يريد به ثم انصرف عبارة عن عدم تمام  
الشرب والذخال هو ان يشرب البعير ثم يرش من العطر المحفوظ يدخل بين البعيرين العطشان  
لشرب ما به فان قيل هذا المعنى يتصور في البعير الحار الوحي ارسل الا تنال البعير قلنا المراد  
بالذخال الذخال بالمعنى اللغوي هو نفس خول لبعض البعض ونقول ان عبارة الشاعر  
على هذا المعنى فيكون التقدير هذا على انقص من انقص الذخال فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها  
على جميع الاول والحال وذو الحال في الاصل المبتدأ والخبر المبتدأ اذا كان نكرة وجب  
تقديم الخبر عليه الثاني فلما لا يلتبس الحال بالصفة في حالة النصب اقا غير حال النصب  
فهي على حالة النصب طرأ الباب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاء رجل  
من بني تميم فارها لان ذو الحال فيه نكرة مع انه لا يقدم الحال عليه قلنا المراد بالنكرة  
النكرة المحضة وهذه نكرة محضصة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءني  
رجل وزيد اكبين لان ذو الحال فيه نكرة محضصة مع انه لا يقدم الحال عليها قلنا هذا الحكم  
فيما اذا لم يكن الحال مشتركاً بين المعرفة والنكرة وهذه الحال مشتركة بين المعرفة والنكرة

القول فان كان آه قال مولانا نور الحق بن علي ان يقال في الحال مفردا ولو كان جملة لوجب الواو دون التقديم بنحو جاءني رجل على  
نقطة سبقت انتهى قول لعل المصنف لم يرد هذا القيد لانه في صدر الحال المعرفة حيث قال فيما بعد وقد تكون جملة خبرية ١٢ اتخذه ١٥  
قوله والمبتدأ اذا كان نكرة وجب تقديم الخبر عليه اذ لم يخص ما اذا اخص فلا في الحال ما من الفاعل ليعرف النقول وكل منها يخص  
بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر قال مولانا عبد الغفور اللهم الان يقال في الحال حكم فلا يجدي تخصيص الحال بالقياس الى آخر انتهى  
وفي تحلف فان بالضرورة هو تخصيص الحكم عليه وتعليل شوبه باق وجه كان وهو حال بتقديم الفعل فلا حاجة الى تخصيص آخر ١٢ اتخذه ١٥  
قوله فخر لا آه لا يقال مع يلزم حال الكثير وهو الرفع والخبر على التقليل هو النصب لا النقول بالحال لهم على هذا الحمل من حكمه هو الفاعل من  
الالتباس مضطرب الاحوال على هذا واحد ونج سالم شكر الله سبحانه ١٢ اتخذه ١٥ قوله مشتركة آه قال مولانا نور الحق فان جملة لا كبير بنحو ركب  
راكب فلما شئنا اختصارا في الكلام تضمنها حال كل منها كانا حال من كل منها فيكون مشتركة قيل للحاجة الى هذا القيد لان الحال مشتركة فيهما  
جميعا من غير ان يكونا مجموع المعرفة والنكرة بل هي نكرة فقولنا نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة وفيه ان النقول يكون في الحال المشتركة مشتركة بين رجل  
ونيل كمن قال من البعير كما عرفت فلو كان صاحب الحال مجموع المعرفة والنكرة يكون النقول يكونها مشتركة البعيرين لا متباينين الكلام لغيره جاز  
تقديم الحال عليه بن تأخر عن الكلام من تخويفه لراكب بصار كقولنا فانه انتهى قول القائل مولانا انحصار الله والدين ١٢ اتخذه ١٥



ولا يتقدم على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ضعيف العمل فيعمل في المصنوع المتأخر لا في المصنوع  
 المتقدم فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب يد قائما كمر وقاعدة لا قائما  
 خارج زيد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي  
 قلنا هذه التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبار رين  
 مختلفين جاب يلا كلا واحد من الحالين الى صاحبهما بخلاف الظرف فان قيل ان قولنا بخلاف الظرف  
 لا يخلو اقامته بالضمير المستكن في تقدم الراجع الى الحال وبالعامل المعنوي في التقديم الاول  
 يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي  
 ثم الظرف لا يخلو اقامته بمر في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو من  
 المصنف فيجوز يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن مندرجا فيه كما هو من  
 الشارح فلزم الخ وجب عن البحث لا يختلف في تقديم الحال على العامل المعنوي في تقديم الظرف  
 عليه وعلى التقديم الثاني يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان الحال اقدم  
 على الظرف ثم الظرف لا يخلو اقامته بمر في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا كما هو  
 من المصنف فينبغي ان يقول الا الظرف للاختصاص وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح  
 فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما يقدم على الظرف كذلك يقدم على الفعل وشبهه  
 قلنا ان قولنا بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير متعلق في العامل المعنوي الباء

قوله فينبغي ان يقول الا الظرف للاختصاص وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح  
 على العامل المعنوي ولعل الاستاذ العالم لم يترس من الظاهر على الكرام ما تحفه **قوله** فينبغي ان يقول هذا الاعتراض برهني  
 الاحتمالات الاخر ايضا فايها في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المستثنى مستقلا فلا وان لم يكن حسن في نفسه لكنه حسن بالنسبة  
 الى الاختصاص المطلوب في المتن لا تحفه **قوله** والباء بمعنى مع والاختلاف في التسمية توطئة لجواب الاعتراض الذي سبق على ان  
 بالظرف باطل لتقديمه على غيره فانهم لم يترس من الاستاذ العالم للشيء الاول من الشئ الثاني مع ان جواب الباء عليه جواب لما اورد  
 على الاحتمالات الاخر مع هذا اختلاف مذهب المصنف وتفسير كلام القائل بالادنى به قائما قول لعلم يترس من هذا لما ذكر فينا برهني لان  
 تقديم الحال على المعنوي لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن بريان جوزني صورة وهو ان يكون الحال ظرفا للشيء المعنوي  
 ايضا كذا في كون ظرفا لشيء من هذا القبيل فليهم التبر للكرسيين اي الكرسيين فيمنع حال العالمين فانهم في خلاصة الحال كذا في قوله



مع والحق لا يعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي لا اتفاق  
 مع اختلاف في الظرف بحيث ان في الظرف من هذين مذهب سيوية ومنه لا يخش  
 قد هيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل في المعول  
 المتأخر في المعول المتقدم ومنه لا يخش ان الظرف لا يخلو اقامته على المبتدأ اولاً فانه  
 كان معتمداً على المبتدأ فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب اعتباره في  
 المعول المتأخر المتقدم وان لم يكن معتمداً على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه  
 ضعيف العمل في المعول المتأخر دون المتقدم او نقول ان قولنا لا يخلو الظرف متعلق بضمير  
 يتقدم والظرف غير متحرك في العامل المعنوي **وازلت** يلزم الخرج عن المبحث فنقول لا يلزم  
 الخرج عن المبحث لان الحاشية بالظرف بحيث لا ينفك عنه الظرفية فلما لم يجوز تقديم الحال على  
 العامل المعنوي فتوهم الوهم ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه فاجاب المصنف بقوله لا يخلو الظرف  
 او نقول ان قوله لا يخلو الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف من رتبة العامل المعنوي  
 وان قلنا يلزم تقديم الشيء على نفسه فنقول لا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان العامل  
 المعنوي على قسمين احدهما ظرف والاخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف  
 بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف فالحاصل انه  
 تقديم احد القسمين على الاخر لا تقديم الشيء على نفسه ولا على المجرور على الاصح اي  
 لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور سواء كان المجرور بالاضافة او مجرور بالجر فان كان المجرور  
 بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقاً لان الحال فرع ذي الحال وتابعة وذو الحال ههنا  
 متصلاً اليه تقديم المضاف اليه على المضاف مستقيم فكذا تقديم ما هو من متعلقاته مستقيم  
 بالطريق الاولى نحو جاءني مجروداً عن الشيا ب ضاربة زريد وان كان

١٥٤ قوله اتفاقاً اول كيف قلنا اتفاقاً مع ان الامم في شرح التيسير ان كانت الاضافة غير محضة فجاز تقديم  
 الحال على المضاف اليه نحو جاءني مجروداً بالسوق بالخضر لان الاضافة ليست بالانفصال فلا يتبعها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع ونحو  
 اوجيان محضة ١٥٥ قوله ولقد تقدم المضاف اليه على المضاف متصلاً بان الحال من المضاف مقدم على المضاف مع ان الفاعل يتقدم  
 عليه نحو راكبا زريداً جاب بان الفاعل من حيث انه من المضاف قبل الفصل واما متصلاً بالانفصال كذا قال مملوءاً من الحق



محروجا بحرف الجر ففيه مذهبان أصح وأصح فالمدح حب الأصح ان ههنا أيضا لا يتقدم  
الحال على ذي الحال لان الحال فرع ذي الحال تابعه وذو الحال ههنا محروج وتقدم للجر  
على الجار متنع فتقدير متعلقات المحرور على الجار متنع بالطريق الاولى والمذهب الغير  
الاصح انه يتقدم الحال عليه لان الحروف الجارة من معادات الفعل اللازم فكانها  
من بعض حروف الفعل وتقدم الحال على الفعل جائز فكذا اعلمها كما في قوله تعالى  
وما أرسلناك الا كافة للناس قلنا ان كافة حال عن كافة الخطاب التاء للبالغة  
او نقول ان كافة صفة مصدر محذوف فيكون التقدير وما أرسلناك الا رسالة  
كافة للناس او نقول انه مفعول مطلق لفعل محذوف اي وما أرسلناك الا ان  
تكف كافة للناس وكل ما دل على هيئة اي على بيان هيئة الفاعل والمفعول به سواء كان  
جامدا او مشتقا صح ان يقع حالا من الفاعل او من المفعول به لان الغرض من الحال  
بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالاشتقاق كذلك يحصل بالجوامد  
وهذا امر على من شرط الاشتقاق في الحال واول الجوامد بالاشتقاق مثل هذا البئر الطيب  
منه رطبا فالعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بئر امده هبان مذهب المحققين  
ومذهب العامة فمذهب المحققين ان العامل في بئر ايضا اطيب فان قيل  
ان اطيب اسم التفضيل وهو ضعيف العمل يحصل في المعنويات المتأخرة في التقديم  
قلنا نعم لكن هذا التقدير بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع عن شيء احد

١٤ قوله الحق هذا ذهب اليه سيويه اكثر البصريه تحته ١٥ وكذا في السج هذا ما ذهب اليه ابن كيسان على ما نقله ابن جرير والفراسي وابن جني وابن طهون وبعض الكوفيين تحته ١٦ ولما في قوله تعالى آه حيث ان كافة في الآية حال من للناس وقدم عليه التحضير  
١٧ قوله والتاء للباقة دفع دخل ظاهر قال ١٨ تحته ١٩ قوله لا تقول انه مفعول مطلق آه هذه تكلفات اما التكلف الاول  
فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى اكثر بعضهم في غير فعال وفعل مفعول اما التكلف الثاني والثالث نظائر فافهم تحته  
٢٠ قوله هذا بسر الطيب منه رطب اول ما هي من ثقل طلع ثم خذلان بالفتح ثم شجج بالتحريك ثم بسر بفتح الباء وقد تضمن ثم رطب ثم حر كذا في  
القاموس ٢١ تحته وقدم بسرا على اسم التفضيل دفع سوال تقريره ان العاقل الذي هو ضيف العمل اعني اسم التفضيل مستعمل  
في المفعول المقدم وذلك لا يجوز فلقد فتح الالتباس قدم بسرا على الطيب لانه لو قيل هذا الطيب منه بسرا رطباً يلزم الالتباس لانه  
لا يعلم ان العمل من المفضل هو بسرا من المفضل عليه هو رطباً ٢٢ كاتبه محمدي



حالات باعتبارین مختلفین وجب ان یلی کل واحد من الحالین الی ذی الحال ولا مشقة ان  
 بسر حال من المشار الیه باعتبار انه مفضل فیلی الی هذا و ربطا حال من المشار الیه  
 باعتبار انه مفضل علیه فیله الی منه فان قيل لما كان بسر احلا من المشار الیه باعتبار  
 انه مفضل منه الحیثیه انما تعتبر بعد اشارة فی اطیب فیمنه ان یكون بسر مؤخر عن  
 اطیب قلنا نعم لکن الضمیر فی مقابلة الظاهر کالعدم فاقیم الظاهر مقامه یلی الحال  
 الیه ومذهب العامة ان العامل فی بسر الاشارة والتنبیه المستفادین من هذا لکن  
 مذہبهم ضعیف من وجهین الاول ان الحال قید لعامل ذی الحال والبشریة  
 لیس قید الاشارة والتنبیه والثانی انه یجوز ان یقع موقع اسم الاشارة اسم صریح  
 لا یصح اعماله نحو تمزق فخلی بسر الطیبة طباً وقد تكون جملة خبریة اما کونها جملة لان الغرض **فلان**  
 من الحال بیان هیئة الفاعل والمفعول به وهو کما یحصل بالمفردات کذلک یحصل  
 بالجملة فاکونها خبریة **فلان** الحال مربوط بذا الحال والانشاء لا یقبل الربط فالاسمیة  
 متبسة بالواو والضمیر لان الجملة الاسمیة اكدت فی الاستقلال فلا بد فیها من  
 رابط قوی وهو الواو والضمیر معاً نحو جاء فی زید وهو راكب الواو وحدة لان الواو

سواء قال فان یل لما کان بسر آء حال لا اعتراض ان هذا لیس بمفضل لانه لیس بفاعل بل المفضل الضمیر المستکن فی اطیب و  
 حال الموجب ان الضمیر فی مقابلة الظاهر کالعدم فاقیم الظاهر الذی هو اسم الاشارة مقام الضمیر فی کون الحال بعده بلا فاصل و  
 فاقیم ما قبل ان الضمیر فی اطیب واسم الاشارة قبله فلا یقوم الظاهر مقامه **تخذه** قوله ومذهب العامة آء هذا ما ذهب الیه  
 ابو علی واتباعه **تخذه** قوله والبسر یس قید آء لانه یکن ان یکن المشار الیه التمر الیاس **تخذه** قوله نحو تمزق فخلی آء  
 لان المبتدأ لا یصل لانه جامد ولا یصل الی عمل لانه لیس فیہ شائبة من الفعل **تخذه** قوله فالاسمیة بالواو والضمیر آء انما ربطوا  
 الجملة الحالیة بالواو دون الجملة الی خبر المبتدأ فانه اکتفی فیها بالضمیر لان الحال تجزئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتجج بالاکثر **سواء**  
 فضل به بطرفه من الجملة الی اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط یعنی الواو الی اصلها الجمع لیوقن من اول الامر ان  
 الجملة لم تنسج علی الاستقلال اما خبر المبتدأ والصفة فالصفة فانها لا تنسج الا بالواو لان بالخبر تیزم الكلام وبالصفة تیزم جزء الكلام  
 والصفة لتبسیها للموصوف لفظاً وکونهما معنیة فیه کانهما من تمامه فاکتفی فی ثلثینها بالضمیر تجزئ فیدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل  
 لهما در فی اتصال وذلك برزقها بعد الا نحو ما حسبک اللواتی یخجل ما جاء فی رجل الا وهو فقیر واما الصلة فلا یعرض لها مثل هذا  
 فلان نری ابراً معصية بالواو کذا فی الرضی **تخذه** فادسیه.



يقم في اول الكلام وجوباً فيدل على الربط من اول لوهلة نحو كنت نبياً وادم بين الماء والطين او بالضمير على ضعف لان الضمير لا يقم في اول الكلام وجوباً فلا يدل على الربط من اول لوهلة نحو كنته فوه الى في المضارع المثبت بالضمير وحده لان المضارع للمثبت مشابه باسم الفاعل لفظاً ومعنى وهو متلبس بالضمير وحده فكان ايضاً متلبساً بالضمير وحده نحو جاءني زيد يسرع اي جاءني زيد سارع وما سواها بالواو والضمير او باحدهما بلا ضعف لان الجملة الفعلية ليست اكثرت في الاستقلال فلا تقتضى الربط بالقوة وهو الواو والضمير معاً مثال المضارع المنفي المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد وما يكلم غلامه ومثال المضارع المنفي المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما يكلم غلامه ومثال الماضي المثبت المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه ومثال ما كان بالضمير فقط نحو جاءني زيد قد خرج غلامه ومثال ما كان متلبساً بالواو فقط نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه ومثال الماضي المنفي المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد وما خرج غلامه والماضي المنفي المتلبس بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما خرج غلامه والماضي المنفي المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما خرج غلامه ولا بد في الماضي المثبت من لفظ قد اي من دخول لفظ قد ظاهراً نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او مقدراً نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه وقد في اصل وضع الواضع لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال لكن الماضي اذا وقع حالاً لا بد فيه من قد كيدل على تقريب زمان الماضي الى زمان عامل ذي الحال مجازاً ويجوز حذف العامل الى عامل الحال لقيام قرينة سواء كانت القرينة حالية او مقابلة مثال القرينة الحالية كقولك للسافر واشتد لى وقد كنت نبياً آه لا يقال ان الحال في هذا الحديث لم تبين شيئة الفاعل والمفعول به فلا يكون التبرين عاملاً لا نقول ان الحال قد تكون باعتبار متعلق ذي الحال كما ان الصفة قد تكون باعتبار متعلق الموصوف المعروف هو الاول ولان القول ان الحال تبين شيئة الفاعل لانه يفهم من هذه الحال كونه موصوفاً بان الادم بين الماء والطين وهو شيئة الفاعل كذا قال مولانا ابو بقاير رحمه الله قوله وللضاح آه العلم ان يشترط في الضاح الواقع ملاحظة من في الاستقبال قول كيت حكيم الله ان الضاح المثبت بالضمير وحده قد كسر في السورج ان يجب الواو قبل الضاح كونها داخل على ضاح مثبته كقولك لى وقد كنت نبياً آه



مهدى آى شراشد افاقرينة عليه حال المسافر مثال لقرينة المقابلة لقوله تعالى يَحْسَبُ  
الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْعَلَ عِظَامُهُ بِلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ اى بلى نجمها قادرين على ان  
 نسوى بنانه ويجب حذف عامل الحال فى المؤكدة اى فى الحال المؤكدة فالحال المؤكدة  
 لا تنفك عن صاحبها البناء والحال المتقل ما تنفك عن صاحبها غائباً فاز قيل  
 هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ وأولوا العلم  
 قائماً بالقسط لانه حال مؤكدة مع انه لا يحد عاملها قلنا المراد بالحال المؤكدة بعض  
 الأحوال المؤكدة مثل يد ابواه عطاى اى حقه فاز قيل ان احقه لا يخلو افا بفتح الهـ  
 أو بضمها فاز قلت بفتح الهـ فهو مضارع متكلم من الثلاثى المجرى لا يدل على المبالغة والمقصود  
 ههنا المبالغة وأن قلت بضم الهـ فهو مضارع متكلم من باب لا فعال يدل على الاحتقاق  
 لا على التحقيق والمقصود فى هذا المقام التحقيق دون الاحتقاق قلنا انه بفتح الهـ لكنه بمعنى  
 تحققة فهذا الجازى يى مع اتحاد اللفظ ونقول انه بضم الهـ لكنه بمعنى اثبتة فهذا  
 جاز لفظ مع اتحاد الباب شرطها اى شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة هو ان يكون  
 مقربة اى مؤكدة لمضمون اى لمدلول جملة اسمية التى هى المركبة من اجزاء التى ليست  
 صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فيحترز به عن الحال لذي يؤكد لبعض اجزاء الجملة نحو  
 قوله تعالى إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ولما قال اسمية فيحترز به عن الحال لذي يؤكد لمضمون  
 جملة فعلية نحو قوله تعالى شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فاز قيل هذه القاعدة منقوضة  
 بقوله تعالى لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لان الحال فيه مؤكدة لمضمون جملة اسمية مع انه لا يحد

لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ آه قال العلوى فان قيل قوله رسولاً انما يؤكد بعض اجزاء الجملة وهو الارسال افا يريد معناه النبوى  
 والاولا يريد به معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب او شريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى قلنا  
 فحينئذ يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعى فيؤكد ايضا على هذا التعديل بعض اجزاء الجملة فليتأمل انتهى اقول لما  
 كان المراد من الارسال الشرعى يكون اسناد الارسال الى اى الى الضمير البارز بلا فائدة جديدة وهذا كما ترى ولعل  
 اشار اليه بقوله فليتأمل ١٢ تَحْمِذٌ قَوْلُهُ تَعَالَى اللَّهُ شَهِدٌ قَائِمًا آه اقول هذا الم اجد فى القرآن على هذا النظم فتفكر

لعلك تجد ١٢ تَحْمِذٌ خَاتَمٌ



عام لها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تصح للعمل وهذه  
 الجزاء الثمانية للعلماء فيها الفتح واجباً عتياً القرينة وساد المسد اتماً القرينة فهي نصب  
 الممول واما ساد المسد فهو اقامة الممول مقام الممول التمييز ما يرفع الابهام المستقر  
 اى الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان قيل هذا التعريف  
 لا يكون مانعاً عن دخول الغير فيه لانه دخافية في مثل هذا التركيب فظهر منه اى ماله لانه  
 رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم ما فعل  
فان قيل المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً وقد اردت الابهام الوضع فيه هذا ليس  
 محاذوا في الجنا لا بد من القرينة فما القرينة لك ههنا قلنا القرينة ههنا قاعدة العلماء وان  
 الشئ اذا ذكر مطلقاً يصر الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضع فان قيل هذا التعريف  
 لا يكون مانعاً عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو آيت عينا تجار  
 لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخافية او صا الابهام نحو هذا  
 الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخافية عطف البيان  
 في مثل ابو حفص عم له رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا لا بد من  
 ما هو الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس من هذه  
 الحثية بل انشا من تعدد الوضع كما في المثال الاول ومن تعدد المستعمل فيه او من تعدد الموضوع  
 له على اختلاف الاله هذين كما في المثال الثاني او من تعدد الاشتراك كما في المثال الثالث عن ذاك في ذكر  
 الذات احتراز عن النعت والحال فانها يرضى الابهام عن الاله من هذا عن الذات او تحقيق المقام

له قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم قول دلابد ان يكون ذلك الاسم كلمة لا متاع تعريف التمييز خلافاً للكويتين  
 طرارة يتمكين بقول الرشيد بن شهاب شعشع رايتك لما ان عرفت وجوبها صدوت ولبت النفس يا قيس  
 عن عمرو بن دحل الجهور على الضرورة قال التوسط وبهذا خرج صفات الاسماء البهية نحو هذا الرجل قوله ما جنس قوله  
 يرفع يخرج الابهام دفاعة القيد الباقين يعلم من قول الاستاذ فاعلم له قوله اومن قوله  
 استعمل فيه هذا ناقض لما وقع في باب الوصف في قوله وانما التزم وصف باب هذا في اللام حيث قال هناك لى الابهام  
 الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع قد برر احتجافه خادمية.



ان الواضع ضم الرطل لنصف المزدول ابهام فيه من حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس  
والوصف فاذا اريد رفع الابهام من الجنس يقال رطلان يتافس في هذا بالتمييز واذا اريد رفع  
الابهام عن الوصف يقال مكيما مديتا بقدر ادنى فافس في النعت والحال المذكورة او مقدرة في الإشارة  
الى تقسيم التميز يعني ان التميز على قسمين احدهما ان يرفع الابهام عن ذات المذكورة نحو رطل  
زيتا وقسم يرفع الابهام عن ات مقدرة نحو طاب زيد ايا فهو في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد  
ابا فلاول يرفع الابهام عن مفعول مقدرا غالبا فبالفرد احتراز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة  
وبالمقدار احتراز عن غير المقدار المقدر ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما في قول الناظم  
سبحان من تو مقادير الاشياء ثلث است ووزن وتمد وفضع ست ثم قياس اما في العدد نحو عشرة ودرهم  
وميكاي بيان تميز عشرة في باب اطاء العدد واما في غير نحو طاب زيد ومنوا في معنى وعلى التمر مثلا زيد فان  
قيل التميز افع الابهام عن الذات والابهام في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير المقدرات فان  
قيل ان التميز افع الابهام عن المعنى الموضوع له والمقدرات ليست بمعاني موضوعات لها

قوله قسم بين الابهام عن ذات مقدرة اي عن ذات لا مذكورة ولا مقدرة بل يفهم من نحو الكلام نظاير وما قال الحافظ من  
انه لا خفاء في ان تاب زيد كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام نعم في اسناد الطيب الى زيد يحصل عند العقل لما اسند اليه  
الطيب في نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا لاير وما قال مولانا ابو البقاء من ان يكون طاب شيء منسوب الى زيد  
لا يقتضي تقدير لفظ شئ فيه الا ترى ان الحيوان الانسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير  
البعض فيه والمراد بنحو الحيوان الانسان القضايا الهللة فافهم **س** قوله طاب شيء منسوب الى زيد بما اعلم ان ما ذكره  
الاستاذ العلامة تقديره لا يقتضي المثال المذكور لانه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد  
رجلا بل المناسب فيه كفى شئ زيد اعطى بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقال كفى  
شئ منسوب الى زيد هو حليته وكذا في كفى زيد شهيد كفى شئ منسوب الى زيد هو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار  
صفة من صفاته كذا قال جمال الناظرين **س** قوله بالفرد احتراز آه فان قيل ان المثل في قولنا على التمر مثلها  
زيد لم يكن مغزا بهذا التفسير والمعمر جمل من امثلة فلم يصح قول الاستاذ قلنا ان المراد بالفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة  
فيكون المعنى ان الفرد ما يقابل النسبة في الجملة وفي شبهها وفي الصفات من حيث انه صفات وفي المادة المذكورة ليس الابهام  
في النسبة بل الابهام في ذات الصفات فيكون داخل في الفرد **س** تحفه







بالفاعل ويشبه تميزه بالمفعول **فان قيل** ان المفرد المقدار كما يتم بالاموال اربعة المذكورة  
 كذلك يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بحالة يستحيل معه الاضافة والاسم كما يستحيل  
 اضافته مع هذه الاموال اربعة المذكورة كذلك يستحيل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع الاسم  
 بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوباً على التمييز يقال عند الرازي **قلنا**  
 المراد بالمتعدي مطلق المتعدي المراد بالمفعول المتعدي الذي يشبه بالفاعل واللام ليس بها بالفاعل  
 لان الفاعل عقيب الفعل واللام مقلد على الاسم فيفرد ان كان جنساً وهو ما يشابه اجزاء  
 ويقع مجزاً عن التاء على القليل والكثير واخره لان المقصود من التثنية والجمعية هو ذلك  
 على كثرة الافراد والجنس كانه في الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية والجمعية الا ان  
 يقصد الانواع لان الجنس يدل على كثرة الافراد لكن لا يدل على كثرة الانواع فلا بد فيه  
 من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع **فان قيل** ان التمييز كما ينبغي ويجمع لقصد الانواع كذا  
 ينبغي ويجمع لقصد الاعداد فالوجه للمصنف ان يخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد  
 بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصية الكلية او الشخصية ويجمع في غير ذلك الاصل  
 الموافقة بغير التمييز والتمييز ان كان اي المفرد المقدار التام بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة فالمفرد  
 المقدار الى تميزه لا بالخصوص من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف  
**فان قيل** ان الظاهر من سياق الكلام ان الضمير في كان اجماع الى التمييز فيكون المعنى وان كان التمييز  
 صلباً بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة فيجوز ان يلزم الخروج عن المبحث لان المعنى

**له** قوله فيزدان كان جنساً اي تميز ما سوى العدد فلا يرد ان تميز العدد الاقل لا يزدان كان جنساً لم يقصد به الانواع ثلثها  
 استعماله على خلافه ومنه كذا المراد في قوله الا ان يقصد بالانواع والقرينة على هذه العناية حالة المعنى تميز العدد الى ما بعد فاعل وينبغي  
 ان يعلم ان هذا الحكم ليس مخصوصاً بهذا القسم من التمييز بل يجري في التمييز عن النسبة ايضا الا انه اكتفى بذكره هنا بالتبني على وجه التذكير  
 رد للاختصار **له** قوله وهو ما يشابه اجزائه وقع مجزاً عن التاء على التعليل والكثير يعني لم يكن لكل جزء اسم آخر يعني  
 سوى اسم الكل والجزء كاليد والرجل في اجزاء الانسان وذلك اذا كان له جزء هو الاكثر واذا لم يكن له جزء كالابوة فلا قيل لشكل  
 بالابوة لانه لا جزء له فالاولى للاقتصار على الموقع مجزاً عن التاء على التعليل والكثير ولا يخفى ان الاشكال وارد عليه ايضا اذا قلنا  
 والكثرة منتزعة عن الابوة فانهم كذا قال مولانا نور الحق **تحفه خادمية** -



في تنوين المفرد المقدار في تنوين التميز قلنا ان التميز كان اجماع الى المفرد المقدار الى التميز  
فلا يلزم الخروج عن المصداق لكنه مخالف من سياق الكلام فالاولى في الجواب ان يقال وان  
وجد التميز متبلسا بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما اتوا لاسم بهما اقتضى التميز فكان التميز  
متبلسا بهما حكما ولا احوال لم يتم بتنوين المفرد او بنون التثنية بل يتم بنون الجمع او بالاضافة  
فلا اى لا يجوز اضافة المفرد المقدار الى التميز اما في الاضافة فلهذا يلزم اضافة المضاف واما  
في نون الجمع فلانه جازان يضاف الى غير التميز فلو اضيف الى التميز لزم الالتباس في بعض الصور  
كما في عشرين رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا لاطراد الباب عن غير مقدر اذ اى  
يرفع الابهام عن مفرد غير مقدر نحو خاتمة حديد والنقص كذلك المقصود من التميز في الابهام  
وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف والقسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة ثابتة في جملة او  
ماضاهاها في شبه الجملة فان قيل فلهذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لان  
الاجمال يصعب بان القسم الثاني عن التميز يرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصيل يشعر بان  
القسم الثاني عن التميز يرفع الابهام عن نسبة في جملة او ماضاهاها قلنا الابهام في النسبة

قوله له كذا مخالف من سياق الكلام لان فيه فواة المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه لان قوله ثم ان كان بتنوين معطوف  
قوله في غير ان كان جسا والضمير فيه راجع الى الضمير في ان يكون المعطوف ايضا كذلك فاقبل فيه تحفه **قوله** لزم الالتباس  
في بعض الصور كما في عشرين رمضان فانه لا يعلم انه اريد اليوم العشرون من رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى التميز ام اريد عشرين  
رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى الغير قال مولانا عبد الغفور ان رمضان لو كان تميزا لكان نكرة ولو لم يكن تميزا لاحتل ان يكون  
علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما انتهى ما قول لان على تقدير العلمية يكون التميز منصرفا...  
غيره واليه اقول هذه مناقشة على الاشكالية ليس من اهل الكل فافهم ولا تكن من اهل الجدل **قوله** قلنا الابهام  
في طرف النسبة المراد بطرف النسبة ههنا اى في القسم الثاني من تميز الذات المقدرة لانها التي تقوم النسبة بها حقيقة وهو  
المتبادر عند كل متعلم ولا شك ان الابهام الذات المقدرة يوجب الابهام في النسبة التي قامت هي بها وكذلك رفع الابهام عن النسبة  
المذكورة يستلزم رفعه عن ليس المراد ان كل طرف نسبة في الابهام في النسبة وكذلك كل يرفع الابهام عن النسبة يستلزم رفعه  
عن طرفها فلا يروى ما دد على الحكمين بان الاول يقتضى بقوله لنا عندى ظل فان في طرفه نسبة الابهام به لاطل لا يوجب اى الى النسبة بان  
الثاني يقتضى بقوله لنا لاطل يتا بان رفع الابهام عن الطرف لا يوجب الرفع عن النسبة فان الابهام فيها باقية فافهم كذا قال مولانا في غير



يستلزم الإيهام في نفس النسبة ورفع الإيهام عن نفس النسبة يستلزم لرفع الإيهام عن طرفي النسبة لكن المصنف اقتصر على النسبة للتبني على أن المقابلة بين قسمي التميز ليست باعتبار تقدير الذات وذكره بل باعتبار الذات والنسبة فإن كان التميز دافع الإيهام عن الذات فهو القسم الأول سواء كانت الذات مذكورة مخوطة لزيداً أو مقدرة نحو نعم رجة وأن كان التميز دافع الإيهام عن النسبة فهو القسم الثاني سواء كانت الذات مذكورة مخوطة لزيداً نفساً أو مقدرة نحو طاب زيد أباي طاب في منسوبه لزيد أباي ثم اعلم أن النسبة على أربعة أقسام عين اضافي وعين غير اضافي وعرض اضافي وعرض غير اضافي فالعين الإضافي ما يكون قائماً بنفسه ويعتبر في مفهومه الإضافة إلى الغير كإب والعين غير الإضافي ما يكون قائماً بنفسه ولا يعتبر في مفهومه الإضافة إلى الغير كالنفس والدار والعرض الإضافي ما يكون قائماً بالغير ويعتبر في مفهومه الإضافة إلى الغير كالابوة والعرض غير الإضافي ما يكون قائماً بالغير ولا يعتبر في مفهومه الإضافة إلى الغير كالعلم وايضاً التميز عن النسبة باعتبار ما انتصب عنه على ثلاثة أقسام قسم خاص بالمنتصب عنه وقسم خاص بمعلقة وقسم صالح لها مثل طاب زيد نفساً هذا مثال الجملة والتميز فيه عين غير خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب أبا هذا مثال شبه الجملة والتميز فيه عين اضافي صالح لها فإن قيل لما كان التميز في المثال الأول خاصاً بالمنتصب عنه وفي الثاني صالحاً لها فالظاهر أن النفس خاص بالجملة والابوة بشبه الجملة قلنا لا فرق بين المثالين في التميز بحيث أن تميز الجملة كما يجري في الجملة كذلك يجري في شبه الجملة وتميز شبه الجملة كما يجري في شبه الجملة كذلك يجري في الجملة فها هذا ان المثالان في قوة أربعة امثلة وابوة وداراً وعلماً قوله ابوة وداراً وعلماً ناظر إلى كل واحد من المثالين غير مختص بالمثال الأخير فصالحاً لكل واحد من المثالين في قوة خمسة امثلة فازيل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بالمثال الواحد فالحجة تعدل الامثلة

قوله خاص بالمنتصب عنه وهذا علم ان زيد في طاب زيد نفساً ليس بالمنتصب عنه نعم ميم اي اخذ منه النسب لان انتصاب التميز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صار سبباً لانتصاب التميز لا بمعنى ان عامل في التميز وناصب له كتحققه خاوميم.



قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات بحيث ان النفس عين غير اضافي خاص  
 بالمنتصب عنه والاب عين اضافي صليح لها والابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي  
 والعلو عرض غير اضافي وهذه الثلاثة خاصة بمعلق ما انتصب عنه او في اضافة مثل العجبي  
 طلبة ابابوة ودارا وعلوا وتراه النفس لا تظهري التميز انت وبنه ديرة فارها فان قيل المثال  
 التوضيح المثل في التوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد  
 مثالين للتبني على ان التميز عن النسبة كما يكون <sup>ا</sup> كذلك يكون مشتقا فان قيل ان  
 العدة من النجاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال في قسم الاول فما الوجه للمصنف حيث  
 خالف عن صاحب المفصل قلنا ان الضمير في ديرة لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما  
 فالتميز ارفع الابهام عن نسبة الديرة فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتميز يرفع  
 الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر الى ايهام الضمير فصير  
 مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فصير مثالا للقسم الثاني ان كان اسما  
 ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له اي لما انتصب عنه ولتعلقه فان قيل  
 هذا ينقض بمثل نفسا في طاب زيد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه  
 لا يجوز ان يكون له ولتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراد بـ اسم الذات ان يصح  
 جعله لما انتصب عنه ولم يكن نصا فيما انتصب عنه والنفس نص في المنتصب عنه والا  
 اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لتعلقه اي خاص لتعلق ما انتصب عنه  
 فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنية

سأله قوله فالتميز يرفع الابهام آه اعلم ان هذا يصح في ان التميز قد يرفع الابهام عن مفرد غير تام بشئ من الاشياء التي ذكره  
 الاستاذ فيما سبق بل تام في نفسه وذلك في موضعين احدهما الضمير في مقام التعظيم والتعظيم على الاغلبية وهو الاكثر نحو يا له رجلا دياريا  
 قصته وثانيهما اسم الاشارة نحو ما آتانا الله بهذا امثلا فيمن قال انه تميز لا حال فانهم <sup>ا</sup> تحفه <sup>س</sup> قوله ولم يكن نصا في قول  
 اشارة الى ان المراد بقوله يصح الامكان الخاص فانه قد قال مولانا عصام وفيه نظرا لانه انما يحتاج الى التقييد في  
 القسمين لوجوب الصحة على الامكان العام ذلوعلى الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم  
 الثاني فلا وجه للصحة عن ظاهره انتهى <sup>ا</sup> قول المراد من القسم الثاني قول المصنف والافه لتعلقه <sup>ا</sup> تحفه خادمية



وجمعيته سواء كان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد أبا وطاب الزيد إن  
 أبوين وطاب لزيدون أبا أو لموافقة المعنى الذي كان ثابتاً في ما انتصب عنه نحو طاب زيد  
 أبا إذا أردت له أبا واحداً وطاب زيد أبوين إذا أردت له أباً واحداً وجداً وطاب زيد  
 أبا إذا أردت له أباً واحداً إلا أن لا يطابق إذا كان جنساً ووجهه مأمراً إلا أن يطابق أن يقصد  
 الأنواع ووجهه مأمراً إن كان صفة كانت له أي خاص بالمتصبع عنه لأن الصفة تقتضي  
 الموصوف والمذكور أولى بالموصوفية من المقدرفان قيل إن التمييز رفع الأبهام عن  
 الذات فكيف يكون صفة قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق فان قيل هذا ينقض  
 بنحو كنه زيد رجلاً لأنه جامد مع أنه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق  
 من أن يكون صريحاً أو تالياً فرجلاً وإن لم يكن مشتقاً صريحاً لكنه مشتق تالياً  
 فيكون التقدير كنه زيد كاملاً في الرجلية وطبقه أي مطابقة التميز مع ما انتصب عنه  
 في الأفراد والتثنية والجمعية والتذكير والتأنيث لأنه حامل لضمير ما انتصب عنه  
 فان قيل إن قوله وطبقه عطف على خبر كان محمول على اسم كان وهو هنا لا يصح  
 الحمل لأنه لزم حمل صرح الوصف على الذات قلنا الواو ليس للعطف بل بمعنى مع  
 أو نقول الواو للعطف المصداق بمعنى للفاعل فيكون المعنى كانت صفة له مطابقة له  
 واحتملت له الصفة المذكورة كالحالة استقامة المعنى على تقدير الحالية فان قيل لما كان  
 المعنى مستقيماً على التقديرين فما الوجه للمصنف حيث حكر على الحال على سبيل الاحتمال قلنا  
 لأن زيادة من يؤيد جهة التميز لأن من تزايد مع التميز لا مع الحال أو نقول إن مقصودنا  
 بالفرق سية لا أحد شيء آخر في حال الفردية ولا يتقدم على عامله إذا كان عاملاً اسماً جامداً

قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق يعني أنه يرفع الأبهام عن ذات لا عن وصف قل مولانا الزراري في تفسيره تأمل لأن  
 فارسان في التركيب يحتمل الحال اليفر فالفرق أنه حيث يرفع الأبهام عن الوصف وعند كونه تمييزاً يرفع عن الذات لا يخلو عن  
 نصف انتهى ١٢ تحفة ١٢ قوله لأن زيادة من يؤيد جهة التميز كما في قولهم عزيزين قائل يعني قوى هست وى توأما هست  
 وى ازروى كونه وى ١٢ تحفة ١٢ قوله إذا كان عاملاً سماه وكذا لا يتقدم إذا كان أفضل لتفصيل والصفة المشبهة أو كونه  
 المصدر أو ما فيه معنى الفعل ما ليس من الأسماء المتصلة به فتأمل فيما قال الأستاذ العلامة ١٢ تحفة خاوميه -



لان الجاهل ضعيف لعماله لانه مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل في المهور المتأخرة في المنفعة  
والاصح ان لا يتقدم على الفعل لان التميز عن النسبة فاعل في الحقيقة وتقدم الفاعل على الفعل  
متمم فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى وفجرنا الارض عيوننا الان عيوننا تميز  
عن النسبة وليس بفاعل بقوله لاهم امثلاً الا اناء ماء لان ماء تميز عن النسبة وليس بفاعل  
قلنا ان الفاعل امر من ان يكون فاعلاً لنفس الفعل مثل طاب زيد نفساً لانه في  
قوة قوله طاب نفس زيد او يكون فاعلاً لفعل بعد جعله لازماً كما في فجرنا الارض عيوننا  
لانه اذا انتقلت الى باب الافعال فيكون المعنى انفجر عيونها او بعد جعله متعدياً  
كما امثلاً الا اناء ماء لانه اذا انتقلت الى الثلاثي المجرد فيكون المعنى ملاء الماء فان قيل  
ان ماء في مثل هذا التركيب امثلاً الا اناء ماء فاعل مزج حيث قصد المتكلم من غير حاجة الى جعل  
الفعل متعدياً لان المتكلم لما قصد اسناد الامثلاً الى بعض متعلقاته لانه لو علم بسبل  
المجاز وقع فيه لاهام فلا حاجة الى تميزه بقوله ماء فهو في قوة قوله ملاه الماء كما في هذا التركيب  
زيد تجارة اي دبح تجارة زيد خلافاً للماضي والمبرز فانها يقولون يجوز تقديم التميز على الفعل لان  
الفعل قومي العمل فيعمل في المهور المتأخرة المتقدم كما في قول الشاعر شعرا فخر سلمي بالفرق جيبها  
وما كاد نفساً بالفرق تطيب المستثنى متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنى لا يخلو  
اما ان يعلم نحو له في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعاً او علم خروجه من المستثنى منه قبل  
الاستثناء قطعاً فان كان الاول فهو متصل وان كان الثاني فهو منقطع فان قيل  
له قوله لان التميز عن النسبة فاعل اه اقول قد سأل في هذا المقام شك وتفتت في كتب القبرين له كما شئت مولانا نور الحق  
والفاضل الطارقي ومولانا عبد الرحمن وغيرهما فلم يغيروا له ثم وجدت في حاشية جمال الناظرين وبينه بحيث لا يتصور الزيادة عليه  
فان اشتبهت فارجع اليه طالع اول القسطنطين المقام لارده ونقل عن سيوريه سائر المحققين وجه آخر في امتناع تقديم التميز على  
الفعل هو انه في المعنى فرع عن الفاعل لا يمتنع تحققه بدون الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع اجب اقول شكنا على  
الوجه ايضا وارجو قيل وجه ثالث في امتناع تقديم التميز على الفعل وهذا الوجه سالم وهو ان التميز كالنعت في الايضاح و  
النعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما شبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن جرون كذلك في التصريح شرح التوضيح ١٢ تحفه له قوله  
فان قيل هذه القاعدة منقوضة اه قال صاحب التوسط رحمه الله تعالى وشك في هذا محمول طرد الباب ١٢ تحفه -



ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان الشرط في التقسيم ان يكون للتقسيم  
 مشتركاً صادقاً على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك وان يصدق على كل قسم قلنا المفهوم  
 اعم من ان يكون حقيقة او اعتباراً فهنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتباراً اي ما يطاق  
 عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النجاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح  
 لان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم يعرفه قلنا ان المعلوماتية بهذا الوجه كاف لصحة  
 التقسيم فان قيل لما كان المعلوماتية بهذا الوجه كافياً لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف  
 حيث عرف كل قسم تعريفاً ملحداً قلنا ان لكل قسم احكاماً خاصة لا يمكن جعل اجزائها على كل واحد  
 من غير مفر كل واحد منها فلذا عرف كل قسم تعريفاً ملحداً فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعة  
 لفظاً اي سواء كان المتعد لفظاً نحو جاء القوم الازيد او تقديرنا نحو ما جاءني الازيد بالاولى  
 والمنقطع هو الاسم المذكور بعد ها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعة لان  
 الاخراج عن المتعد يقتضي العزل في المستقبل والمستثنى المنقطع غير اخراجي للمستثنى منه

لذلك لانه اعتباراً بغير المبدأ والمبدأ هو الذي وقيل ان يمنع اختلافها في الماهية وكون المستثنى مشتركاً لفظياً  
 بينها حقيقة المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها فخالف لما قبلها لفظاً او ثباتاً او مثالاً للقسامين بحسب المعنى اقول في الاول بل  
 الصواب فيما يفهم بما قال المصنف من ان الوجه انه مشترك لفظي بين متصل والمنقطع بدليل ان احدهما مخرج وهو فصل الذي يتميز عن الآخر  
 غير مخرج وافن يكونان حقيقتين مختلفتين فيكون لفظ المستثنى مشتركاً بينهما وتعرف المشترك بحيث يكون جامعاً للخصائص بالماهية  
 حاوية على جميع ذاتياتها غير متصور عند العقلاء كيف كان تعريفه بهذا الوجه لوجوب ان يكون موافقاً انتهى ينظر كيف ويلزم ما قال  
 ان لا يكون الحيوان والحكمة مثلاً مشتركاً معنواً بالنسبة الى الانسان والفرس الاسم والفعل لان الانسان ناطق والاسم غير متقرر  
 والفعل متقرر الى آخره قال وايضاً الاشتراك اللفظي خلاف الاصل فافهم دكن من التبصرين ولا تكن من الجاهلين **قوله**  
 ان المعلوماتية بهذا الوجه اقول الاول ان يقال انما لم يعرف لانه معلوم بهذا الوجه والمعلوماتية بهذا الوجه كان اتم وكل لا يخفى  
**قوله** هو المخرج عن متعده جزئية وهي التي تكون محمولة على المستثنى نحو ما جاءني احد الازيد جزئية وهي التي لا تكون محمولة  
 عليه كاشترت العبد الا نصفه **قوله** اي سواء كان المتعد آه وذلك ان تجعله تخصيصاً للمخرج لان المستثنى كما يكون مطلقاً يكون  
 محذوفاً عما جاء في القوم الا علم ان قوله المخرج جنس شامل لجميع المخرجات كالمخرج بالصفة عطف البيان ولكن غير بالوجه بل واخواتها  
 خرج كلها سوى المحذوف كذا في المخرج وفيما قال الشرح ان حيزاً بالمخرج جزئية المستثنى المتقطع نظر في اقل من اقل من المتقطع الى آخره تجنسه



ثم اعلم ان المستثنى على قسمين متصل ومنقطع وتفسيرها خلافا بين القاعدة والمحققين  
 فذهب العامة الى ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والمستثنى المنقطع  
 ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المتعد في مثال المستثنى المتصل قوله جاء في القوم  
 الازيد او المشهور في مثال المنقطع قوله جاء في القوم الاحرار ومن ذهب المحققين الى ان  
 المتصل ما يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعاً سواء كان المستثنى من  
 جنس المستثنى منه او لا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجاً عن المستثنى منه قبل الاستثناء  
 قطعاً سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه او لا والمختار عند المصنف ههنا المحققين  
 هو منصوب وجوباً اذا كان اى وقع بعد الا غير صفة في كلام موجب كان ما يخل نصب  
 المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية والبدل ههنا متمم لان  
 البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تكرير العامل ولا فان كررت  
 فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام  
 بقيد تام لينجز هذا القول قرأت الا يوماً كذا لان المستثنى فيه منصوب على الظرفية لا على  
 الاستثنائية قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان كلامنا في نصب المستثنى مطلقاً لا في نصبه على  
 الاستثنائية بدليل قول المصنف كان بعد خلا وعدا فان قيل وجب على المصنف  
 ان يقيد الكلام بقيد تام لينجز عن هذه القاعدة قوله قرأ الا يوم كذا لان المستثنى  
 فيه مرفوع لا منصوب قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان هذا المثال فرد من افراد  
 المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن هذه القسم بقرينة المقابلة او مقدماً على  
 المستثنى منه مثل جاء في الازيد القوم لان ما يخل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع  
 والنصب والجر على البدلية وههنا البدل متمم ولا يلزم تقديم البدل على المبدل منه هو لا يجوز  
 او منقطعاً نحو جاء في القوم الاحرار لان ما يخل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع  
 والنصب والجر على البدلية وهذا المثال لا يحتمل البدل لا بدال لغلط لكن بدال لغلط

١٤ قوله بعد الا غير صفة قيد به ومن لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلاً في المستثنى ثلاثين بل عنه كذا قال الشارح ١٢ تحفه  
 ١٥ قوله في كلام موجب باليسر يعني استقام تخفيض عند المازني خلافاً للجمهور فهو مندم موجب يجب النصب فيه ١٢ تحفه



فهنا استعمل بنى البدل لغلط على السهو الغفلة ومنه المستثنى المنقطع على الرؤيا القطا  
وبينها ما في الأكثر في أكثر الاستعمالات وهو استعمال الجحازيين ولما قال أكثر الاستعمالات  
احتراز عن أقل الاستعمالات وهو استعمال بنى قيم لان بنى المذموم بنى قيم على المستثنى المنقطع  
على قيمين قيم لهم فحذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح حذف  
المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففي الاول جواز البدلية وفي الثانيين  
الاستثنائية كما في قوله تعالى اعاصم اليوم من امر الله الا من رجم او كان بعد خلع وعدا نحو جاء  
القوم خلع زيدا وعدا زيدا الارض وعدا افعال والمستثنى بعدها مفعول به اعرابه النصب على  
المفعولية فان قيل ان نصب المستثنى بعد عدا مستقيم وبعد خلع غير مستقيم لان  
خلع فعل لازم وهو لا يعمل لنصب على المفعولية قلنا ان خلع وان كان فعلا لازما لكن يتعدى  
بواسطة حرف الجر كما في هذا التركيب خلع اليار من الانيس او نقول ان خلع من باب خلع  
الا يصال او نقول ان خلع متضمن لمعنى جاء وزجاء ومتعد بنفسه فكذلك خلع متعد  
بنفسه ايضا فان قيل ان دفع الاعتراض حصل بالوجه الاول فالحاجة الى زيادة  
الوجهين الاخيرين قلنا ان النجاة التزموا التضمن وحذف الا يصال ليؤكد مشابهة بالآ  
التي هي امر الباب فان قيل ان الضمير في خلع وعدا لا يخلو اما راجع الى المستثنى

قوله ثم يصح حذف المستثنى آه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك نحو ما جاء في احد الاحكام اذ انما يصح ان يقال ما جاء في  
الاحكام اذ انما يصح من الاحكام وخلافه خلافه نحو ما جاء في احد الاحكام اذ انما يصح من الاحكام ومنه قوله تعالى لا اعاصم اليوم  
آه فانه لا معنى ان يقال ليس الا من رجم الله فافهم ثم قلنا ان خلا وان كان فعلا آه اقول هذا ليس بجواب لان  
ما قال الاستاذ بل تقرير لما قاله من الاعتراض قد يروى لا تعقل باشد العياذ من الخطأ في كل باب ثم قلنا من باب  
حذف آه اعلم ان الفعل المتعدي بحرف الجر اذا حذف الحرف ويوصل الفعل الى مفعوله فيتعدي بنفسه ثم قلنا من باب  
الاول فالحاجة آه اقول هذا من بناء الفاسد على الفاسد ثم قلنا من باب مشابهة آه في ان يلى كل منها المستثنى  
كما لا يقال ثم قلنا من باب انا ما جاء آه اقول القوم اسم جمع ويجوز ارجاع ضمير المفرد المذكور اليه كما يسمي من الاستاذ  
ايضا في قول المصنف الناس مجزئون باعمالهم آه حيث يصح الضمير في كلمة الى الناس وهو مثل القوم فما المانع من ارجاع ضمير  
المفرد المذكور الى المستثنى منه ههنا قد برر ثم قلنا من باب خلع وعدا



أو إلى آخره في الأول لا يحج المطابقة بين الرابع المجرى وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا  
 الضمير في كلا وعد راجع إلى مصدر الفعل المذكور وإلى اسم فاعل لفعل المذكور وإلى البعض المطلق  
 من المستثنى منه فيكون التقدير جاء في القوم خلاصتهم أو خلا الجاني منهم أو خلا بعضهم  
 زيد أو خلا أعد القوم فإن قيل إن خلا وعد أفعال والمستثنى الواقع بعدها  
 مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولا بد في الجملة من الأعراب في الأعراب فها  
 قلنا إن أعرابها النصيب على الحالية فإن قيل الماضي إذا وقع حالا لا بد فيه من قد وليس  
 فيها لفظة قد قلنا إن لفظة قد فيها مقدر ولم يظهر ليؤكد مشابته بال التي هي أم الباب  
 في الأكثر ولما قال في الأكثر احتراز عن أقل الاستعمالات لأن على قول الاستعمالات كان المستثنى  
 بعد خلا وعد أجزء إلا أن خلا وعد خروج جارة وعلى الجارة تخرج المدخول وما خلا وما عدا  
 أي وأيضا المستثنى منصوب إذا وقع بعد نحو جاء في القوم ما خلا زيد أو ما عدا زيد لا ز ما خلا  
 وما عدا أفعال المستثنى الواقع بعدها مفعول به وأعراب المفعول به النصيب على المفعولية  
 ثم أعلم أن ما خلا وما عدا في محل النصيب أيضا على الظرفية وأما على الحالية فإن قيل  
 نصيب ما خلا وما عدا على الظرفية لا يصح لأن الظرف على قسمين مان ومكان وما خلا وما عدا  
 لا ظرف مان ولا مكان قلنا إن ظرفيتهما مجاز باعتبار المضارف لأن ما في ما خلا وما عدا مصدريّة  
 وما المصدريّة إذا دخل على الفعل كان الفعل ما ولا بالمصدر فيكونا زمانا ولا بمنع المصدر تقدير  
 الأوقات قبل المصداق شائع فيقول فيها وقت فيكون التقدير جاء في القوم وقت خلوتهم زيد أو  
 جاء في القوم وقت عدم مجيئهم زيد فإن قيل إن نصيب ما خلا وما عدا على الحالية لا يصح لأن الحال

التي هي الأصل في باب الاستثناء لا تخفى قوله أما على الظرفية ولم يتعرض الاستاذ للإعلام بهذا الاحتمال في خلا  
 وعد إلا أن مبنى الاحتمال على ما المصدريّة كما سبقين الاستاذ بعد سطر أو سطرين وهو هناك متفق فكذا ما ينسب عليه  
 قوله لأن ما في ما خلا وما عدا مصدريّة أوّل الأولى أن يقال مصدريّة بدون ما وقيل في ما خلا وما عدا زمان  
 فيجوز الجرح وهذا قول الجرحي والرعي والكسائي والفارسي وابن جني فعلى هذا ينبغي للمعترض أن يقول أو ما خلا وما عدا  
 على الأكثر كما قال في خلا وعد قتال فافهم ١٢ تخف حاد مته -



محمل علی و هو هنا لا یصح الحمل لانه یلزم حمل صر الوصف علی الذات و هو لا یجوز قلنا  
المصدر مبنی للفاعل فیكون التقدير جاءنی القوم خالیاً عما یجیهتم زیلاً و متجاوزاً عما یجیهتم زیلاً  
ولیس لا یكون ای و ایضاً المستثنی منصوباً اذا وقع بعدها نحو سبحی اهلک لا یكون بشری  
ولیس بشری الان لیس لا یكون من الافعال الناقصة و المستثنی بعدها خبر لا فعال  
الناقصة و خبرها من المنصوب فان قیل ان لیس لا یكون من الافعال الناقصة و الافعال  
الناقصة تقتضی الاسم الخبر فخرها لا اسم الواقع بعدها فما اسمها قلنا ان اسمها الضمیر  
المستکن فیها الراجع الی فاعل الفعل المذكور او الی البعض المطلق من المستثنی منه لکن یلزم اضرار  
اسمها فی باب الاستثناء لئلا یؤکد مشابھته بالاقوال البسیطة ثم اعلم ان لا یجوز التصرف فی هذه الافعال  
لانها واقعة موقوع الا وهو محمول لا یتصرف فیها فکذا ایما وقع موقعها و ایضاً استعملت هذه الافعال  
فی المستثنی المتصل بالغير المفرغ و یجوز فیہ النصیب علی الاستثنائية و یختار البديل فیما وقع بعده  
کلام موجب ذکر المستثنی منه نحو ما فعلوه الا قلیل و الا قلیل لانه لو حمل ما بعد الا علی البديل لاستحقاق  
الاعراب بالاصالة و لو حمل ما بعد الا علی المستثنی لاستحقاق الاعراب بالواسطة استحقاق  
الاعراب بالاصالة اولى من استحقاق الاعراب بالواسطة فان قیل البديل حکم بکسر العامل  
فانت لا تخلوا فاکثر العامل ولا فان کثر العامل یلزم فساد المعنی و لا یلزم المخالفة عن  
قاعدة البديل قلنا انا نقول بتکریر العامل لکن المراد بالاعمال صلا العامل بدون حر و النفي

۱۷ قول لیس لا یکن آء ذکر صاحب الوافی و ما بعد المعرفة محالان و بعد النكرة صفة و قیل لا محمل لهما و قال بعض شراحه قال  
ابن هشام و هذا من ذهب الجمهور فی جميع افعال الاستثناء و اذا ورثت هذا قائل فی قول الاستاذ فیما مر فی بیان اعراب خلا و هذا لا یصح  
۱۸ قولنا و الی البعض المطلق من المستثنی منه آء اقول لم یشترط للاحتمال الاول من الاحتمالات التي مررت فی خلا و هذا لان خبر الفاعل  
الناقصة تحمل علی اسمها و علی هذا الاحتمال لا یصح الحمل لانه یلزم حمل الذات علی الوصف و المعنی لا یتزاعی و هذا باطل لا یصح خلاصه  
۱۹ قوله ما فعلوه الا قلیل لانه لا یقال لو کان البديل مختاراً فی هذا المثال لفت لان البديل اذا کان نكرة البديل من معرفة  
فالفت واجب لانا نقول هذا حکم فی بدل الكل لا المطلق و هذا بدل البعض انما استغنی فیہ عن الضمیر البديل منه لان الاستثناء یفید  
ان المستثنی بعض من المستثنی منه علی ان هذه المسئلة مختلفة فیها و هذا صاحب الفصل الی عدم الوجه و الجمهور الی لا یصح خلاصه  
العامل لکن المراد آء اقول هذا التقدير لا یصح فی الجملة لغزوات المحرر استفاد من النفي و لا قد برء تحفه خادمية



فان قيل لا نسلم ان ما بعد لا لوجه على البدل لا يتحقق الاغراب بالاصالة لان البدل  
 قسم من التوابع والتوابع مستحق الاغراب بواسطة المتبوع قلنا المراد بالاصالة والتبعية  
 الاصالة والبدلية بالنظر الى قصد المتكلم لا شك ان البدل مقصود المتكلم والمستثنى  
 غير مقصود له ويعبر على حسب العوامل على حسب اقتضاء العوامل اذا كان المستثنى منه غير  
 مذكور لانه فرغ له العامل من المستثنى منه فلذلك سمي هذا القسم بالمستثنى المفرغ  
 قيل لما فرغ له العامل من المستثنى منه فينبغي ان يسمى بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ له  
 وهو غير الموجب لغيره فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على سبيل التموليد يدخل المستثنى في  
 المستثنى منه ثم اخرج بالامثلة ما ضرب في الازيد فان قيل هذا ينقض نحو قرأت الايوما كذا الا ان المستثنى  
 مفرغ عنه انه موجود في كلام موجب فانها المصنف بقوله الا ان يستقيم المعنى وهو صحة الحكم على  
 سبيل التموليد قرأت الايوما كذا الا انه ليس المراد بالايام جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع  
 والشهر السنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب لبعض  
 الضووك كذا لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب لبعض الضووك  
 ما لا يزيد فينبغي ان يشترط استقامة المعنى فيها قلنا الاعتبار للغالب والغالب في غير الضووك  
 استقامة المعنى وفي الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس في استقامة المعنى  
 تعلق الفعل ومخالفة واحدة منها كثير غالب واشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل  
 ومخالفة واحدة منها قليل نادر فان قيل كما يصح قرأت الايوما كذا اذا كان المراد بالايام ايام الاسبوع  
 والشهر السنة فينبغي ان يصح ضرب في الازيد اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق  
 بين هذين المثالين باعتبار وجود القرينة وعدم القرينة والقرينة بالفعل موجب في هذا التركيب  
 الايوما كذا الا في هذا التركيب ضرب في الازيد على تقدير وجود القرينة فيه لا شك في صحة

قوله قلنا المراد آه اقول بان المراد بالاصالة ان لا يكون كل عامل فيه بواسطة ويطبق آخره الى الوجه الا على تقدير البدلية  
 قد برهنته قوله والقرينة بالفعل موجود في هذا التركيب آه اقول لا يخفى على من له ذهن سليم ونهم مستقيم انه لا فرق  
 بين المثالين بان للقرينة في احدهما موجودة بالفعل دون الآخر كيف وان كان المراد بالقرينة امر العظام فهو متف  
 في كليهما وان كان امرا عقليا فهو موجود فيها ايضا فاعلم قد برهنته خادم



ومن ثمه ای لا یجل ان المستثنی المقتضی لا یوجد کلام موجب لحریم ما زال ید الاعمال  
لان النفي اذا دخل على النفي يفيد الایات فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات الاعلى  
صفة العلم وهذا المعنى فاسد لان صفات زيد بعضها مناقض لبعض فكيف تجمع شئ  
واحد فان قيل ينبغي ان یحمل صفات زيد على الصفات التي يمكن جمعها في شخص واحد  
ثريشني من جملة صفة العلم او یحمل على كل لصفتها مبالغة في نفي صفة العلم فعلى هذه  
التقديرين يرجع هذا المثال الى صوة استقامة المعنى قلنا على هذين التاويلين يرجع  
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صوة الاستقامة مع انه لو قيل به احد من الناس  
فان قيل قد تقر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذکوراً في کلام غير موجب فيه  
حوالاً للنصب واختيار البديل فهذا منقوض بمثل ما جاعني من احد الازيد ولا احد فيها  
الا عموماً وما زيد شيئاً الا شئ لا يعاب به لا المستثنى منه في هذه الامثلة مذکور في کلام غير  
موجب مع انه لا يختار فيها البديل لانه لو كان البديل مختاراً لكان المستثنى محملاً في المثال الاول  
ومنصوباً في المثالين الاخيرين مع انه مرفوع في الكل فاجب المصنف بقوله اذا تعذر  
البديل على اللفظ اي من جهة الحمل على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمله على المستثنى منه  
لان يعمل على المختار بقدر الامكان مثل ما جاء من احد الازيد لا احد فيها الا عموماً وما زيد شيئاً  
الا شئ لا يعاب به قوله لا يعاب به صفة شئ وانما وصف به لانه يلزم استثناء الشئ من نفسه فان  
قيل هذا الدليل انما يستقيم على النسخة التي وقع فيها هذا القيد لا يستقيم على النسخة التي لا يقع فيها  
هذا القيد لان على هذه النسخة ايضاً يلزم استثناء الشئ من نفسه قلنا ان على النسخة التي لا يقع  
فيها هذا القيد يلزم استثناء الشئ من نفسه لان المستثنى منه شئ مطلق سواء يزد عليه  
صفة من غير صفة الشئ او لا والمستثنى شئ لا يزد عليه صفة من غير صفة الشئ

قوله فحيثما انصب واختيار البديل لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى مترجماً من المستثنى منه اذ لو كان  
مترجماً نحو ما جاعني احد من كذا جالس الازيد لم يكن البديل مختاراً وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام  
القوم الازيد في جواب من قال ما قام القوم الازيد فان النصب ههنا اول ليطابق الجواب السؤال ولا موازنة على  
المصنف بالاهمال اذ كثير من القواعد بقيت منه مهملات في هذه الرسالة ۱۲ تحفة خاد مسير



لان من لا تزداد بعد الاثبات لان موضوعه الواضح لا يتفرق النفي والكلام بعد لا محذور  
وما ولا لا فانه ان عاملتين اي حال كونها عاملتين لانها علمتا بالنفي وقد انتقض النفي  
بالا فان قيل لاحد هذا المثال محال من الاعراب محال قريب هو نفيه بكلمة لا  
بعيد وهو رفعه بالا ابتداء فلم اعتبر واحمله على المحال لبعيد لا القريب قلنا ان محذور  
انما هو لعل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالانحلال فمحال لبعيد فانه لا دخل لعل  
لا فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الاشياء لان النفي ههنا ايضا منقوض  
بالامع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف بقوله بخلافه فليس  
شيئا الاشياء لانها علمت للفعلية لا للنفي فلا اثر اي التأثير لنقض معنى النفي اي لا تنقاض  
معنى النفي في بطلان علمها ببقاء الامر لعامله هو لاجله اي لامر هو الفعليه فان قيل  
ان نفي ليس لا ينفيك من فعلية ليس نفي ليس باطل فينفي ان يكون فعليته ايضا باطلا  
قلنا ان قوله ليس زيد شيئا الاشياء ما دل بقوله ما كان زيد شيئا الاشياء ومن ثم ادى  
لإجرائه ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس يد الاقاما وامتنع ما زيد الا  
قاما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلا عمل  
ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض اذا وقع بعد غير وسواء لانها مضاهية  
والمستثنى بعدها مضاهية اليه والمضاهي يعمل الجرح في المضاهية اليه ايضا المستثنى  
مجرد اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جرح وعمل الجحارة جرح المدخول في الاكثر وانما قال  
في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال الاقل لان حاشا فعل

١٤ قوله لان من وضعه قول الاولى ان يقال بلان من لا يتفرق النفي كما لا يخفى ويعلم ما قال الاستاذان المداين  
من الاستغراقية فلا يراد من قد يراد في المذهب عند الاخفش كما سمع في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ١٥ قوله  
لا تنقاض معنى النفي اه فياشارة الى ان المصدر مجهول ١٦ قوله لبقوله الامر العامة هي لاجلها من قبل يندرج في  
١٧ قوله وهو الفعليه دليل بحقوق علامة الافعال كماء التانيث وغير الرفع للبارز كقوله تعالى ليست النصارى  
على شيى وقوله تعالى ليسوا اسواء ١٨ تحفه خادمية ١٩ قوله والمضاهي ليل الجرح اى على نذهب سيرة  
وسمى تفصيلا في باب ان شاء الله تعالى ٢٠ تحفه خادمية -



والمستثنى بعد مفعولة اعرابه النصب عند عدم المانع واعراب غير فيه أى باب الاستثناء  
 كاعراب المستثنى بالأعلى التفصيل أى على التفصيل المذكور لأنه لما كان المستثنى محذورا بكلمة غير  
 نقل إليه اعراب المستثنى بكلمة غير صفة فى الأصل دلالة لها على ذات صفة موصوفة  
 بصفة المغايرة حمل على الاستثناء بطريق المجاز والعلاقة بينهما أن كل واحد منهما  
 مفيد مغايرة فابعد ما قبلها كما حملت الاعلى فى الصفة اذا كانت تابعة أى واقعة  
 لجمع أى بعد المتعد منكو غير محصور أو ما كونه بعد المتعد ليطابق حالها صفة حالها من  
 الاستثناء وما كونه منكو لأنه لو كان معروفا باللام لا يخلو أم لا استغراق أو للعهد فعلى  
 الأول لا يتعد المتصل وعلى الثانى فانت لا تخلو أو ان يشار باللام إلى الجماعة يكون المستثنى دخلا  
 فيه قطعا أو إلى الجماعة يكون المستثنى خارجا عنه قطعا فان كان لا فلا يتعد المتصل به وان كان  
 التالى فلا يتعد المنقطع والشرط لكون الاعمى غير تعدى قسمى الاستثناء أو ما كونه غير محصور  
 على قسمين أحدهما جنس مستغرق والثانى بعض معلوم العدم منه فعلى كل واحد من التقديرين  
 وجب دخول ما قبلها فلا يتعد ..... المستثنى المنفصل والشرط لكون الاعمى غير تعدى

**القول** مستثنى بعد مفعول بنامة ضمير لارج إلى المفعول فى الذهبى كما فى نعم رجلا أو إلى مصدر الفعل المذكور نحو ضرب القوم  
 عمرو حاشا زيد انصاه على الاول زد قوم عمرو وادعالتى كبرى كرمافيد را زدن عمرو وعنى همه قوم عمرو ورازند و  
 زيد زد ولى الثانى زد قوم عمرو وادعالتى كبرى كرمافيد را زدن عمرو وعنى همه قوم عمرو ورازند و  
**تحفة** قوله ما عراب غير فيه أى اعراب غير اذا شمل الاستثناء مثل اعراب المستثنى بالأعلى التفصيل أى كما ان المستثنى بالآخر  
 الصفة اذا كان فى كلام موجب لم يحز الا بالنصب فكذا ههنا لم يحز الا بالنصب تقول جاء فى القوم غير زيد بالنصب فقط وكما  
 ان اذا كان المستثنى بالانقطاع وجب النصب كذلك ههنا تقول جاء فى القوم غير حمار فافهم الباقية **تحفة** قوله  
 دخول ما بعد ما قبلها وفى هذا المقام شك ظاهر وهو ان المحصور فى الصورة الثابتة لا يجب ان يكون ما بعده دخلا فى  
 ما قبله وقد اورد مولانا محمد الرحمن ايضا بوجهين آخرين قريبين لما اوردنا فاجاب عنه ان المراد بالوجوب الوجوب  
 فى الجملة ولا شك انه متحقق فى الجملة أى فى صورة الاستثناء المتصل وذلك لان المقصود ههنا محذوف ففى تحذير الاستثناء  
 وبيان ان الاستثناء فيه ليس محلا على تقدير كونه محصورا انتهى لمخفا وعبارة النسخة الموجودة عندي هكذا وبيان ان  
 الاستثناء فيه محال لعل هذا هو من النسخ **تحفة خاوية**



قوله لا استثناء لتعذر الاستثناء عند وجوه هذه الشرائط نحو لو كان فيها إلهة الله لفقدت  
 فالواقعة بعد متعدد وهو إلهة والمتعدد منكور غير محمول فيكون لا بمعنى غير فيكون المعنى  
 لو كان فيها إلهة غير الله لفقدت وأيضاً في هذه الآية ما تم اخراج حمل الإلهة عن الاستثناء  
 لأنه لو حمل الإلهة عن الاستثناء لصار المعنى لو كان فيها إلهة مستثنى عنها الله لفقدت  
 وهذا لا يدل على إثبات الوحدة كمالا يخفى والمقصود إثبات وحدانية الله تعالى بما إذا كان  
 إلا بمعنى غير لأنه يدل على نفي غير الله ونفي غير الله يستلزم إثبات وحدانية الله تعالى  
 حمل الإلهة عن غير في غيره أي في غير جمع المنكورات الغير المحصورة لا استقامة الاستثناء وقد ثبت  
 أنه يجوز حمل الإلهة عن غير مع استقامة الاستثناء كما في قول الشاعر شعروا كل امرئ مفارقة  
 لعمرك لا الفرق ان : فالإلهة عن غيره ليرفع الفرقان قلنا هذا البيت محمول على  
 الشذوذ ولا اعتبار للشاذ على أن في هذا البيت شذوذ من آخره أحدها وصف الكل والمضاهية  
 المقصود وصف المضاهية كلمة كل للاحاطة والشمول والثاني أن يلزم الفصل بين الصفة والموصوف  
 بالخبر هو قليل وأعراب سقي وسواء النصيب على الظرفية لأنها في الأصل صفتان للمكان في قوله  
 تماماً ناسوتاً ثم أخذ الموصوفين أقيم الصفة مقام الموصوف فيصير بمعنى المكافئ على الأصح

قوله لتعذر الاستثناء وفيه نظر لأنه يقتضى القائل غلطان على دراهم الأدب فإنه يصح الاستثناء مع كونه ثابتاً  
 بجمع منكور غير محصور وتقولنا جاءني رجال عشرة لازيد بالرفع فإنه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعة لجمع منكور محصور  
 وتقولنا جاءني رجل لازيد بالرفع لأنه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه ثابتاً المفرد ويمكن الجواب عن الأول  
 بأن الدراهم محصورة في ثلثة شرعاً لأنها أقل مراتب الجمع وعن الثاني بأن الجمع المذكور غير محصور بالذات بل محصور بسبب  
 الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد المراد بالمحصورة المذكورة لذاته كالأعداد وعن الثالث بأننا لا ندعي أن كل مفرد جاز الاستثناء  
 عنه بل نقول إنما أخذ قيد الجمع لأنه إن كان مفرداً جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الأخير  
 نظر لأنه في بيان ضابطه تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقاً ولم يتعذر عند عدمها مطلقاً ويدل عليه تقييد حملها على غير  
 في الصفة بقوله إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور كذا في المتوسط والواقعة أقول في الجواب الثاني أيضاً نظر لأنه يلزم أن  
 يتعذر الاستثناء في نحو ما جاءني رجال لازيد إلا أن الرجال غير محصور بالذات بل بسبب توهين فيز النفي وهذا كما ترى  
 ثم قال والملم قال إذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعده لم يوجب شي من هذه الأبيات ١٢ تحفة خاوصية -



على الاصح احتراز عن هذا الجهم هو من هب الكوفيين فانهم يجوزون خروجها عن الظرفية  
ويتصرفون فيها رفعاً ونصباً وجراً كما في قول الشاعر شعراً صفحاً عن بني ذهل وقلنا القوم  
عنه لا يام ان يرجعن قوماً كالذي كانوا فلما صرح الشرفا مسمى هو عربان فلم يتوسل  
العدد ان تأم كما دانوا به خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائماً  
واحدة كما مر خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام فازيل لما كان امر خبرها كما مر  
خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديم الخبر  
على المبتدأ فخير هذه الافعال زكان معرفة فينبغي ان لا يجوز تقديم اسمها فاجاب المصنف  
بقوله ويتقدم اي خبر كان على اسم كان معرفة في حال كونه معرفة لا لالتباس بدفع  
بانحراف الاعراب فازيل هذه القاعدة منقوضة بمثل كان الفتى هذا لان خبر كان فيه  
مفترق مع انه لا يجوز تقديمه على اسم كان قلنا هذا الحكم فيما اذا كان الاعراب فيها او في  
احدها لفظياً والاعراب ههنا في الاول تقديرى وفي الثاني محلي وقد يحد عامله اي عامل خبر  
وهو نفس كان لان كان كثير الاستعمال من بين الاخوات فتقدير حذفه يسبق الذهن  
اليه مثل الناس فخير ثون باعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر والمراد به كل تركيب اذا كان  
تراسم وفاء تراسم ويجوز في مثلها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثاني اما  
نصب الاول فلانه خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات واما دفع الثاني فلانه

قوله كما في قول الشاعر حيث وقع سوى فاعل يتبين المصراع الاخير وهذا البيتان سهل بن شيان ومعناه عرض  
كرويه بوديم از بنی ذهل وگفته بودیم که قوم برادران هست قریب هست که روزی مراجع کنند این روزی قومی را چنانکه بودند  
پس چونکه ظاهر شد شرویدی از جانب قبیلہ بنی ذهل پس شام کرد آن لشتر و بدی که کمال وضع و ظهور داشت و باقی غایب  
مسای دشمنی و ظلم جزا دادیم بایشان را بسبب کارهای ایشان بچنان که جزا دادند ایشان را ۱۱ ۱۲ قوله خبر کان آه علم لم  
یذكر اسم کان فی الرفوعات قبل نظر الی بانه فاعل فلم یخرج الی ذكره ملحوظة بخلاف خبره فانه ليس من المفاعیل بل هو ملحق بها  
والحق ان اسمها ایضاً ملحق بالفاعل وليس بفاعل ولا لزم الكلام به كذا قال مولانا الزمخشري اقول ان سلمنا ان ملحق بالفاعل  
ایضاً وقدم فكره فی الرفوعات لعدم المخالفة من الفاعل ۱۱ ۱۲ كخفة ۱۱ قوله فی الاقسام آه قد سبق منا ومن الاستاذ  
معنى بالاقسام والشرائط والاحكام معنى الدخول فتذكر ولعلم ما سبق ایضاً فوائد القیود قد مر ۱۲ كخفة ۱۱ قوله قلنا  
هذا الحكم آه علم انه يعلم مما قاله الاستاذ العلامة انه لو اتى اعراب كلهم لا یجری فیہ هذا الحكم ایضاً نحو كان المعنى هذا ۱۲ كخفة خاد



خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعات فيكون التقدير ان كان عمل خير فجزاؤه  
 خير والثاني نصبها على ان خيرا في الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات  
 فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعها اما رفع الاول فله انه  
 اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف  
 وخبر المبتدأ المحذوف وايضا من المرفوعات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير  
 والرابع رفع الاول ونصب الثاني اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات  
 واما نصب الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان كان في عمله  
 خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرة ويجب  
 الحذف اي فحذف كان في مثل امانت منطلقا انطلقت اي لا زلت منطلقا انطلقت  
 ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وحذف كان للاختصاص وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل  
 فصلا ان امانت منطلقا ثم ادغم النون في الميم فصلا امانت منطلقا ففهمنا الحذف واجب اعتبارا  
 بوجوه القرينة وساد المسند اما القرينة فهو نصب المفعول اما ساد المسند فهو اقامة  
 ما مقام كان اسم ازواخواها هو المسند اليه بعد دخولها مثل از زيد اقام المنصوب  
 بلا التي لتنفى الجحش هو المسند اليه بعد دخولها يليه بانكره مضافا او مشبه بها اما الاولى امر

سأله قوله باعتبار قلة الحذف وكثرة اقول فالوجه الاول باقوى من اكل والرابع اضعف منه والثاني والثالث شيان كما  
 لا يخفى على اهل البيان لا تحفه **ط** قوله نصا ما منطلقا هذا على تقدير فتح الهززة واما على تقدير كسر الهززة فالتقدير ان كنت منطلقا  
 انطلقت فعل به ما عمل بالاول من غير فرق الحذف اللام اذا لام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا  
 التقدير فاي راده بلا حاجة لكن المصنف اقتصر على الاول لانه اشهر لان المصنف يميل الى سيبويه في اكثر المسائل وقال سيبويه لم يخرج  
 مع اما المكسورة واجاز المبرد ظهور كان في الصورتين على ان ما زلنا لا نحض منه وقال الكوفيون في الاول ان ان المصنف حتم  
 بعض ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء من المفتوحة شرطية قالوا سواسيان في قوله تعالى ان تفضل احدتهما اي فتح الهززة  
 وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط واما عند هم ايضا محض عن الفعل المحذوف ولان الذي قولهم البعد من الصواب كذا في الرضي  
 لا تحفه **ط** قوله هو المسند اليه اقول في هذا جمل شامل للمحذوف وغيره وقوله بعد دخلها فيها يخرج اسم لا اسم ان وغيرهما فانهم  
 قانه دقيق لا شمالا على اختصار حقيق **ط** تحفه خادميه لحافظ محمد شبيب ولايتي رحمه الله تعالى.



له وفي نسخة وجد العبارة هكذا ان اسم لا اظلم من المنصوب ولا اكثر منها بل هو اقرب منها فلان اعز المنصور بلا بخلاف سائر المنصورات فانها اكل من المنصورات

فلان لا ضعف العمل لا يعمل مع الفاصل واما النكرة فلان لا تنفي الجنس يقتضي الكثرة  
والتعريف يقتضي القلة وبينهما مضافاة واما الاضافاة وشبهها فلا تنافي من الخواص المعظمة  
المكبر للاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف فان قيل ما الوجه  
للمصحح قال المنصوب بلا ولم يقل اسم لا قلنا ان مدخول لا يكون منصوبا لا كليا وغالبا بل  
اجتاها فان قيل ان تعريف مدخول لا حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخوله انا الفائدة في ذكر  
هذا القول يليها نكرة اه قلنا نعم ان تعريف مدخول لا حصل بهذا القدر لكن من ادخل المنصوب  
في هذا المقام حد المنصوب فلان اذا دونه يليها نكرة مثلا اعلام رجل ظرف فيها ولا اختار  
درها لك فان كان اي المسند اليه مفردا بانتفاء الشرط الثالث فهو مبني على ما اي بالحرف  
والحركة ينصب به قبل دخول لا اما كونه مبنيا فلانه متضمن لمعنى من الاستغراقية والمتضمن  
لمعنى الحرف مبني فهو ايضا مبني انما تضمن معنى من الاستغراقية لانه وقع في جواب سؤال  
السائل الذي هو مشتمل على كلمة من المذكور في السؤال كالمعاني الجواب اما كونه مبنيا  
على الفتح فلهو اقلية الحركة البناءية مع الحركة الاعرابية وان كان معرفة بانتفاء الشرط  
الثاني او مفصولا بينه وبين لا بانتفاء الشرط الاول وجب الرفع اي فع المعمول التكرير  
اي تكرير اسم لا مثلا الاول نحو لا زيد الدار ولا عمر ومثال الثاني نحو لا في الدار جرد لا  
امرأة اما رفع الاول فلانه لما لم يظهر اثر لا في المعنى فوجب فيه الرفع على الابتدائية واما  
التكرير الاول فيكون بجدة لما فات من الكثرة واما الرفع في الثاني فلان لا ضعف العمل  
فلا يحصل مع الفاصل واما التكرير الثاني فلطابقة الجواب مع السؤال فان قيل  
قد تقدم فيما سبق ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فهذه القاعدة  
منقوضة بقول الشاعر قضية لا ابا حنين لها لان اسم لا فيه معرفة  
له قوله قلنا ان مدخل آه اول ان علمت غرض هذا الجواب فلا يراد ان قيل بلحق تخذه له قوله مثل لا اعلام آه انما اورد  
مثالين لان الاول مثال للضاف والثاني مثال لشبه المضاف تخذه له قوله فان كان مفردا له آه ولا جارية مع لا ومع غيره  
في الاكثر كذا في الثاني تخذه له قوله وجب الرفع آه والتكرير واجاز البرود ابن كيسان الرفع بلا تكرير تخذه له قوله  
يقول الشاعر آه اول هذا ليس بشعر يعلم بالتقص في كتب الشفاء تخذه له خادوميه



مع انه لا يكون مرفوعاً ولا مكرراً اذ جاز بالمصنف بقوله ومثل قضية لا ابا حسن لها مقاول  
 بتاويل لنكرة باعتبار الوجهين الاول والآخر المارة محولة على هذا المضاف اى قضية  
 ولا مثل اى حسن لها لان لفظ المثل لتوخله في الاعام لا يغير بالاضافة واما الثانى فلان  
 ابا حسن كناية عن الوصف المشتهر حصه العلم به وهو الفصل بين الحق والباطل اى  
 قضية ولا في فصل لها وفي مثل التحول لا قوة الا بالثبوت اوجه المراد بمثل هذا التركيب  
 كل تركيب رفيه لا على سبيل لعطف وعقيب كل واحد نكرة مفردة بلا فاصلة فتحملها على  
 ان لا فى الموضوعين لفظ الجنس اسمها نكرة مفردة بلا فاصل اسم لا اذا كان كذلك وهو  
 على الفتح وفتح الاول ونصب الثانى اما فتح الاول فلان الاول النفى الجنس اسمها نكرة مفردة  
 بلا فاصلة واما نصب الثانى فلان الثانى زائدة لتأكيد النفى واسمها معطوف على المحل  
 القريب للاول ومحل القريب للاول لنصب فهو ايضا منصوب وفتح الاول ورفعه اى فم الثانى  
 اما فتح الاول فلما رفع اما رفع الثانى فلان الثانى زائدة لتأكيد النفى واسمها معطوف على  
 المحل البعيد الاول محله البعيد محل الرفع على الابتداء فهو ايضا مرفوع ورفعهما معاً مطابقة للجواز  
 مع السؤال ويجوز في هذه الوجوه الاربعة المذكورة عطف الجملة على الجملة على ان كل واحد  
 منها خبر على محله عطف المفرد على المفرد على ان يكون لها خبر واحد ورفع الاول على ضعف  
 وفتح الثانى اما رفع الاول فلان الاول بمعنى ليس واسم لا التى بمعنى ليس مرفوع فهو  
 ايضا مرفوع واما ضعفه فلان على لا بمعنى ليس قليل اما فتح الثانى فلان الثانى

الاول لا محل له معنى لا محل عن المعينة الاربعة والافعة على الطاعة الابدية قال اهل اللغة المحل الحركة معناه لا  
 حركة ولا استطاعة للعبد الانسانية الله تعالى ٨٢ قوله خمسة اوجه يجب ما يدخل في التلفظ لا بحسب جوه الحركات  
 فانها اذا دخلت من هذه الخمسة ترفع الى اكثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعها اربعة اوجه احدها ان يكون لالتقى الجنس طغاة  
 عن العمل وثانيها ان تكون بمعنى ليس الثالث ان تكون بمعنى ليس في الاول زائدة في الثانى والرابع ان تكون في الاول للبترية  
 والثانى زائدة للوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثانى ثلثة اوجه احدها ان يكون الرفع محملاً على موضع اسم للبترية وثانيها  
 ان يكون لا بمعنى ليس والثالث ان يكون للبترية طغاة عن العمل للوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثانى اثنان احدهما  
 ان يكون الاول بمعنى ليس وثانيها ان يكون للبترية طغاة وللوجه الرابع وهو فتحها ايضا اثنان احدهما ان يكون لالتقى كل منهما  
 لفتى الجنس وثانيها ان يكون في الثانى زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظر الى لفظها ٨٣ تحفه خامسة -



لنفى الجنس اسمها نكرة مفردة بلا فاصل اسم لا اذا كان كذلك فهو مبنى على الفتح وتعين في  
 هذا الوجه عطف الجملة على الجملة ولا يجوز عطف المفرد على المفرد والالزم كون الاسم التوا  
 مرفوعاً ومنصوباً وهو محال وايضاً يحتمل ان يكون في الاول لا نفاء عمل لا بالتكرار لان المنع  
 لصحة النفاء عمل لا تكرر فقط وهو موجود هنا وفي هذا الوجه كما يجوز عطف الجملة على الجملة  
 كذلك يجوز عطف المفرد على المفرد واذا دخلت الهزة اي هزة الاستفهام على لا التي تنفي الجنس  
 لم يتغير العملي بتأثير لا في مدخوله امر اباء وبناء لان العامل لا يتغير عليه دخول كلمات  
 الاستفهام فان غير معناه ومعناها الاستفهام نحو الارجل في الدار والعرج في الدار  
 او القتي في الدار اشربه فان قيل هذه القلة منقوضة بقول الشاعر **الادجل جزاء الله**  
**خير** لان ههنا تغير عمل لا عن البناء الى الاعراب قلنا ان لا هذه ليست تنفي الجنس حتى دخل  
 عليه هزة الاستفهام بل هي حرف موضوع للتخصيص اسه فان قيل حرف التخصيص  
 على الافعال وادخل على الاسم قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظاً او قدراً وادخل على اللفظ

**١** قوله كذلك يجوز آه فيانه يلزم تارة والثانية على ما ذكرنا من ان لا ينفك عن قوله وادخلت الهزة آه لرا  
 كان عمل لا يتغير بدخول الجار فكان ان يتوهم منه ههنا بدخول الهزة ايضا فيغير فترض به وايضا قد يتوهم انه قد مر في باب الاستثناء  
 انه اذا بطل المنفى بطل العمل ههنا قد بطل لانه ليس المعنى في الاء والاضداد على نفي الملاء والنزول فترض به **٢** قوله ومعناه  
 الاستفهام آه ايراده كلمة ما ههنا كما ايراده في نحو هذا الشيء اما شجرة ما حجر فلما قال الفاضل اللاري من ان ظاهر عبارة  
 المصنف المحصر في الثلاثة لكن لا يخصص فيها الجواز ان يلحق التقرير والاختار والتوزيع انتهى كلامه فافهم من يعرف الرجل الحق  
 لا الحق بالرجال **٣** تحفة **٤** قوله يقول الشاعر آه هذا البيت عجزه ع يدل على محصلة البيت وهو وصفه رجل  
 وقوله جزاء الله حيلة دعائية معترضة بين الصفة والموصوف والمحصلة بكسر الصاد الهيلة الشدة المرأة التي تحصل ثواب  
 العبد اي تجعله حاصلاً لتخرج منه الذهب وبيت من البيوت وخبره ذكر بعد هذا البيت وهو قوله ترجل قمتي وقمتي  
 وتعطيني الامانة ما بقيت **٥** كان الشاعر يقول على سبيل اللجانبة هذا محصل ما قال مولانا عبد الرحيم الصفى نوري ومعناه  
 بالفلسفة آياست رجل بدهضاي تعالى اوجراي خير جنين رجل كه دالت كنداين رجل برزن كه كنداين  
 شانه سرار او قامت كنداين زن دغاذه من دبهه آن زن شخت برست وفجور خود تا كه زنده باشم من **٦**  
 تحفة خادمية لحافظ محمد شبيب رحمه الله تعالى -



لكنه تقدير افكوز التقدير الا تردني رجلا جزاءه او نقول عن اصل الاعتراض ان  
 لاهذه لينة الجنس خلت عليها همزة الاستفهام لكن النصب والتنوين لضرورة الشعر  
 اعتبارا لنعته المبنى اي اسم لا للمبنى بالفتح الاول مفرغ ايلية مبنى على الفتح من حيث حمل  
 النعت على المنقول للاتحاد والاتصال بينهما او توجهه من النفع الى النعت حقيقة لان  
 النفع اذا توجه الى المقيد ينفى القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبنى مبنى على الفتح ثم جى  
 بنعت لا يجوز فائدة مثل لاماء بارد امع انه يصدق عليه نه نعت المبنى الاول مفرغ  
 يليه قلنا المراد بالمبنى في قوله ونعت المبنى ما يبنى على الفتح بالاتصال لا بالتبعية فانه  
 المذكور سابقا وباردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر لوجوهنا  
 للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعربان لاصل في التوابع تبعيتها  
 للمتبوعا كما في الاعراب دون البناء رفعا اي جملة على المحل البعيد الاول نصبا اي جملة على  
 المحل القريب الاول نحو لا رجل ظريف في ظرفا والاي ان لم يكن النعت هكذا اولا  
 رفعا اي جملة على المحل البعيد الاول ونصبا اي جملة على المحل القريب الاول لا يجوز فيه البناء  
 لان فوات الشرط يستلزم لفوات الشرط والعطف على اللفظ اي على لفظ اسم لا والمحل  
 على محل اسم لا جازم لا يجوز فيه البناء لوجوه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالحرف العطف  
 وللغاية بين المعطوف والمعطوف عليه الذات فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل  
 الاغلام لك والفرس لك الفرس معطوف على اسم لامع انه تعين فيه الرفع قلنا الاول بالمعطوف  
 المعطوف النكرة وهذا المعطوف معرفة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل  
 الحول لاقوة الابا لله لان المعطوف فيه نكرة مع انه يجوز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف  
 النكرة ما يكون بلا تكرير لا وهذا مع تكرير لا واما البواق من التوابع فلا يوجد بالتصريح

١٠ قوله ونعت المبنى وما نعت النصب فينصب على راي ابن بريان ويرفع على راي الاكثر ومنهم ابن الملك  
 ١١ قوله فانه المذكور الخ اي فان المبنى على النعت بالاتصال مذكور سابقا وهو قول الجمهور فان كان مفرغا فهو مبنى على آه ١٢ تحفة  
 ١٣ قوله فلا يوجد آه اقول كيف يحكم بالقطع بعدم بعدان التصريح من النفاة مع انه قال الاندلسي كذلك كذا في بعض  
 شرح الالفية قد بر ١٢ تحفة خادمية -



من النجاة قال المولى عبد الحكيم ان حكم باقي التوابع كحكم توابع للتأكد المفرد المعرفة  
مثل لا ابنت وابنا وابن فان قيل انك تقول ان اسم لا اذا كان يليه نكرة فهو مبنى  
على الفتح فهذه القاعدة منقوضة بقوله لهؤلاء ابائهم ولا غلامى له لان اسم لا فيه  
عليه نكرة انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا ابائهم ولا غلامى له جازم وانه  
والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يقع بعد اسم لا لام الاضافة ويجرى عليه احكام  
المضاهى وهو اثبات الالف في الاول وفتح النون في الثاني تشبيها الى اسم لا بالمضاف  
لمشاركته اسم لا في هذين التركيبين له اى بالمضاف الى اصل معناه وهو الاختصاص  
ومن ثم اى لا اجل جواز هذين التركيبين لمشاركة غير المضاف مع المضاف لم يجز لا ايا  
فيها فان الاختصاص المفهوم من اضافة الالف الى شئ انما هو بسبب ابوة الاب له الشئ وهذا  
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الذكر وليس بمصدا لفساد المعنى بتقدير الاضافة  
لان المعنى المراد بهذين التركيبين نفى ثبوت جنس الاب لرجع الضمير المحرور بالاستقلال من غير  
حاجة الى تقدير الخبر هذه المعنى على تقدير الاضافة فاسد باعتبار الوجهين اما الاول  
فلاز هذا المعنى بتقدير الاضافة لا يفيد من غير حاجة الى تقدير الخبر فلا معنى له  
التركيبين على تقدير الاضافة لا اياه ولا غلاميه موجودان والثاني ان المقصود نفى  
ثبوت جنس الاب لجنس لغلामين للضمير المحرور لا نفى ثبوت الاب بالمعلوم وغلामيه  
المعلومين خلافا لسيبويه فان هذين التركيبين عند جازان فانه مضاهية حقيقة  
لانه يفيد مفادا لضافة وهو الاختصاص اما اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه  
لتأكيد اللام المقد ومجذ فلى اسم لا كثيرا في مثل لا عليك اى لا بأس عليك

قوله لا ابنت وابنا وابن بالنسب الرفع في قول الفروق بهام بن غالب يصف مروان بن الحكم فابنه عبد الملك وتما  
شعر الاب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وازواجه يعني ليست از جنس بيد و ليست از جنس ليس مثل مروان  
يسرى وقتى كه هر يك از مروان و ليسر ش بزرگى را در راه دانار خود ساخته اند يعنى بزرگ از اعطای ایشان ظاهر  
يشود ۲ تحفه ۳ قوله لا نفى ثبوت الاب بالمعلوم لان الاضافة تفيد التعريف مع المضاف اليه المعرفة ۲ تحفه ۳  
قوله واما اقحام اللام آه دفع دخل ظاهر و الاقحام ايراد اللفظ في انظم وعدم ايراده في المعنى ۲ تحفه خا ومية



والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كان خبرا مذكورا فيه لانه لو كان خبرا محذورا فلا يجوز حذف اسم لا يلزم الاجاز فان قيل على هذا يلزم الاجاز في مثل قولهم لا يزيدون الحاف ولا يصلح اسما ولا خبرا قلنا الحاف اسمي بمعنى المثل فجاز ان يكون اسما والخبر محذورا اي لا مثله موجودا ان يكون خبرا ولا اسم محذورا اي لا احد كزيد خبرا ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد خولها وهي اي خبرية خبرا وكذا اسمية ما قاولا لغة اهل اللحن واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقص النفي بـ لا نحو ما زيد لا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل اهل اي عمل ما في هذه الصكوات في الاول فلان ما ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصلا واقا في الثاني فلان عمل بالنفي وقد انتقص بالا واقا في الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعملان مع تغير الترتيب واذا عطف عليه اي على خبرها بموجبه بـ عاطف هو مفيد لا يجازا لرفع اي حكم المعطوف الرفع لان العاطف الذي هو مفيد لا يجازا مثل لاني انتقاص النفي نحو ما زيد مقيم باسما ولو كزمت

## الخبرات

هو اي جنس الجور يدل عليه الخبر ورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس من قبيل دلالة الجمع على المفرد ما اي اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل شمال الموضوع على الصفة لاهن قبيل شمال الكل على الجز على علم المضاف اليها اي على علامة كون الشيء مضافا اليه اعني قوله وهي لغة اهل الحجاز والمذكور في المفردات لان شدة الخلاف تظهر هناك اظن ان لاث في قوله تعالى لان حين عناص هي هذه ليست وردت بناء تانيث الملة ولا العمل الا في حين بخلف الاسم وهو الغالب لا يحدف الخبر على الاقل كقراءة بعضهم برفع حين وهذا ذهب سيوري وقد اخش انهما غير عالمين والنصب بعد ما يتقدير ليعمل والرفع مبتدأ محذوف الخبر ومن عيسى جواز الجز بها متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وعن ابى جسيمة التاء من جلة حين اي جز من حين وهو لغة في حين اقول يبطل هذا القول رسم لصنف قتال لا تحذف طولا الخبر ورات اما انما اتى بصيغة الجمع اما الموافقة اخويه والتعدد والجور وايضا الجور بالاضافة اللفظية والجور بالحروف الاصلية والزيادة كل منها على اقسام فقوله ما جنس شامل للرفع والنصب قوله شتمل على علم المضاف اليخرج بغير الجور والمراد بالمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه فلا يرد جمع المؤنث السالم في حالة النصب وكذا التشبيه وجمع المذكر السالم في حاليتها لان اشتمالها على علامة للمضاف اليه من حيث انها مضاف اليها



الكثرة في المفردات وفي الجمع المؤنث السالم والفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء النعتية  
وفي التثنيات وفي الجمع المذكر السالم المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف  
المجر فلفظا نحو مرتزب زيدا او تقدير انحو غلام زيد فان قيل ان المصنف قصد الاختصاص  
فينبغي ان يقول المجر وكل اسم نسب اليه شيء بواسطة اه قلنا هذا انما يرد لو كان بين  
المجر والمضاف اليه ترادف والامر ليس كذلك بل المجر ورعام والمضاف اليه خاص لان  
المجر ودرج والمجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول بالاضافة  
اللفظية بتقدير يحرف المجر وجمع انه ليس بمضاف اليه فان قيل ان تعريف المضاف اليه  
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه في مثل قوله تعالى يُؤْتِيهِمُ الصِّدْقَ قلنا  
صدقهم لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا وتاويا فالجمله وان لم تكن  
اسما صريحا لكنها اسم تاويلا بتقدير يران الناصبة المصدرية فالتقدير هذا يؤتيهم الصديقين  
صديقيهم فان قيل ان تقدير يران يختص بالمواضع الست وهذا الموضع ليس منها  
قلنا ان تلك المواضع مواضع مشهورة وكثيرا ما تقدر ان في غيرها كما في قول الشاعر  
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ستعرف قدره ان فتح فاه فان قيل ان تعريف المضاف اليه  
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول  
بالاضافة اللفظية بتقدير يحرف قلنا الظاهر من كلام المصنف في المتن من التصريح في الشعر  
هذان الاضافة التي تقسم الى اللفظية والمعنوية انما هي الاضافة التي هي بتقدير يحرف

لانه قد ورد المضاف اليه كل اسم انما بالظاهر من غير تخصيص على المراد لا احتمال انما زاد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه  
المذكور ولا يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالبدن خيلا ان المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه  
حقيقة كذا قال الفاضل اللاري اعلم ان في حال المضاف اليه خلافا فذهب سيبويه الى ان العامل هو المضاف وهو الاصح لانه  
الضمير به والضمير لا يتصل الا بما له وذهب الزجاج الى ان عامله معنى اللام وذهب السهيلي والبيهقي الى ان عامله الاضافة وذهب  
ابن الباش الى انه حرف مقدر ناب عنه المضاف كما في التصريح بقوله كل اسم جنس شامل لجميع الاسماء وقوله نسب اليه شيء  
خرج به بالمعنى اليه شيء وقوله بواسطة حرف المجر خرج به المرفوع والمجر وورد قوله مراد به المفعول فيه والمفعول به ١٢ تحف  
١٣ وقد كان في قول الشاعر قد تم تحقيقه في بحث البدأ والخبر فذكر ١٤ تحفه خاومية -



قسم الشيء لا يخالف عن المقسم لكن مشأ خطأ هذا البعض من المصنف لم يبين تقدير  
 الحرف في الاضافة اللفظية لاني المتن ولا في الشرح ان تكلف بعضهم اضافة اسم الفاعل الى  
 بتقدير اللام نحو ضارب يداى ضار لزيد في اضافة صفة المشبهة الى فاعل بتقدير من  
 البناءية نحو حيز الوجه اى حسن من حيث الوجه فان قيل هذا في الحقيقة تخصيص فكيف  
 يصح قول المصنف ان الاضافة اللفظية لا تفيد التخصيص قلنا هذا التخصيص حصل قبل  
 الاضافة لا بالاضافة فان قيل ان تعريف المضاف اليه يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل  
 فيه المفعول فيه مثل هذا التركيب تمت يوم الجمعة لان اليوم اسم نسبي اليه شئ بواسطة  
 حرف الجر وهو مع انه ليس مضافا اليه فانما المصنف بقوله مراد اى حال كون حرف الجر مرادا  
 من حيث العمل بايقا لا اثر في التقدير اى تقدير حرف الجر بشرطه اى لتقدير حرف الجر ان يكون  
 المضافا له لا خصصا من ازم للاضافة بالاسم والتعريف والتخصيص والتخفيف لانه لو كان المضافا  
 وجب التلطف بحرف الجر لا يصلح لغيره الى المفعول بحرف الجر تنوينه اى منسوخا منه تنوينه او ما يقوم  
 مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين وما يقوم مقامه واجب

نحو تقدير

١٩

١٩ قوله فاجاب المصنف ان لفظ ال ان يقول ان اردت غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيها ظاهر ايضا انت مقرر بتقدير حرف  
 الجر فيها وكل مقدر مراد معنى اذا معنى له الا اذا كان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس في الحكم الملقوطة حيث لم يجز ما المقدر  
 في الاضافة مراد لى علم وهو الجواب كان كائنا قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرد بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما ذكرت  
 من عدم العرب بانه ما اختلف آخروه ونقص الى العدد كما الزمهم ان كان المضاف اليه مجردا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف  
 اليه حتى اذا عرفت حقيقة جريد ذلك كما قلت في الفاعل انما اخذه يعرف فيرفع ثم جعلت في حكم معرفة حقيقة محتاجة الى  
 مجرد اذ معنى مراد اى ما ذكرنا باقيا علمه اى الجرد بعبارة الرضى اقول حيا الله التوفيق انا نحتاج الى الشئ الثاني فاعنى  
 حال كون ذلك الحرف مراد من حيث العمل بالبناء الاثر ولا يلزم بالزمت من المدح لان بتأثير الجهات يدفع العددان كل الجرد  
 والعنوان قيل في دفعه ان التعريف لفظي والاحترار عن العدد انما يجب في التعريف الحقيقي المقصود من تحصيل معرفة غير حاصله فاعنى  
 ٢٠ اخذه اى منسوخا منه او اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اى الزوال من باب ذكر الملزوم وادارة اللازم  
 ويحتمل التفسير فلا يراد ما قيل من العبارة محمول على القلب ان المعنى مجردا هو عن تنوينه وقد يحذف المضاف من تاء التانيث  
 نحو قوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكاة وهو ساعى عند الجهود وقياسى عند الفقر ١١ تحفه خادمية



تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعد ها والاضافة توجب الاتصال ولا متراج فلما اراد النحاة  
الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذو  
من الاولى علامة تمام الكلمة وامتوها بالثانية وهي اى الاضافة بتقدير فخر الجبر على قيمه  
معنوية ولفظية ووجه الضبط ان المضاف لا يخلو اما صفة حاملة في المضاف اليه الاضافة  
اولا فالاولى لفظية والثاني معنوية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة اى كوز المضاف غير صفة  
مضافة الى معمولها يعنى لا يكون المضاف صفة اصلا كغلام زهيد او يكون صفة لكن لا يكون عالما في  
المضاف اليه ككافى كرم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون خبر  
والخبر محمول على المبتدأ وهما لا يصح الحمل لانه يلزم حمل خبر الوصف على الذات وهو لا يجوز  
قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ المحذوف هو علامتها وهذا المبتدأ مفعول  
جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون التقدير فالمعنوية علامتها المزمع اى الاضافة المعنوية  
اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه ذلك عند جنس المضاف وطره واما بمعنى من جنس المضاف واما بمعنى في ظرف  
وجه المحطر للمضاف اليه لا يخلو اما ظرف للمضاف الاول او بمعنى في نحو خبر اليوم وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف  
فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضاف والمضاف اليه نسبة التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة  
عموم وخصوص مزوجه فالاول هو الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد الثاني متنع لعدم الفائدة في الاضافة  
مثل اميت واسد وجب منع وان كان الثالث فايضا لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص  
بالعكس فان كان الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد ان كان الثاني فهو متنع لعدم الفائدة  
في الاضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايضا لا يخلو اما ان يكون للمضاف اكل بالنسبة الى المضاف  
او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتم  
وان كان الثاني فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والملا يكون المضاف اكل بالنسبة الى المضاف اليه

لذلك انى آه فان للمعنى معمول لا ذليل معنى على ان كريم كريم في المصر بل معنى ان كريم اضاف الى بلده بانه مسكنه او غير من  
الزاع البلاسات وان اشتهت زيادة التحقيق فارجع الى حاشية جمال الناظرين لا تحذف قولنا المضاف اليه وجاز ان يراى  
من كلمة الوقت او الاضافة ويجوز ان يكون موصولة او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف اليه  
في جنس المضاف نظره في كلام الشارح رسامة فلا يراى قيل ان الادة المضاف اليه من كلمة لما فيه العقل من الكلام معنى مجب الذوق كذا قال



هذا ان يكون المضاف الى متخذ من المضاف والمراد يكون المضاف الى المضاف الى المضاف هذا ان  
 يكون المضاف متخذا من المضاف اليه وهو اى الاضافة بمعنى في قليل استعمال العرب فلما  
 ردها اكثر الحاجة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى قوله ضرب اليوم بمعنى ضربها اختصارا  
 باليوم بملازمة وقوعه فيه فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصح في الاضافة بمعنى  
 من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن  
 لما كان الاضافة بمعنى في قليلة في استعمال العرب ردها الى الاضافة بمعنى اللام لتقليل  
 الاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثير في كلامهم فلم يردوها الى الاضافة بمعنى اللام بل الاولى  
 ان تجعل قسما على نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية

١٥ قوله وتفيد آه اعلم ان المضاف كتب احد عشر امرا من اللسان اليه ثلثة منها ما قل المعنى والرابع ازالة القبح او التجوز  
 كمررت بالرجل الحسن الوجهان رفع قبح الكلام فخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز  
 باجرانك وصف القاصر مجرى المتعدي والخامس تذكير للثبوت كقول الشاعر شعر انازة لعقل كسوف بطوح الهوى عقل  
 عاصي الهوى يزعا وتويزا حيث قال كسوف ولم يقل كسوفة مع تانيث المبتدأ يعنى بدشنا في عقل پوشيد است  
 بسبب طاعت كرون خواش نفس وعقل كسيكه مخالفت كنفه خواش نفس است زياده ميشود از حيثيت نور بخشيدن  
 ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قيريت من المحسنين والسادس تانيث المذكور كقوله قطعت بعض اصابهم  
 وقراءة قوله تعالى يلقطه بعض السياره وشرط هذه السلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستثناء عنه فلا يجوز ان  
 زيد جاء وفلام هند جادت والسايع الطرية كقوله تعالى تاني آكلها كل حين والثامن للصيغة نحو قوله تعالى ويستعمل الذين  
 ظلموا اى متقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق يتقلبون والتاسع وجوب التقدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ في الكلام  
 من عندك والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيدا فيمن اعرب والاكثر البناء والحادى عشر للبناء وذلك في ثلثة ابواب احدها ان  
 يكون المضاف مبهما كغير مثل وودن دهن كقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون والباب الثاني ان يكون المضاف  
 زائدا مبهما والمضاف كقوله تعالى من خشي يوفى اذ فتح يوم والباب الثالث ان يكون المضاف زائدا مبهما والمضاف مبهما مطلقا كقول  
 الشاعر شعر على حين عاتت الشيب على اصبى به قلت المالح والشيب مانع بلع حين كلمة على بمعنى في وثانيا للتسليم كما قيل  
 ومعناه وقتي كمرؤش كرم پيري را بر نابود كردن باجهت كودكي وسيل بنا داني وكفتم آيا موشيارني شوم اوستى وفعلت محال  
 سفيدى موى پيري باز دارند است شخص از تركش قبل وان كان المضاف فعلا مفعلا او جملة اسمية فقال البصريون يجب اللزوم  
 واصلح هذا البناء ومنه قراءة نافع يوصي نفع الصديقين بفتح اليرم هذا المفعول في معنى البيت فلاحظ فاد من لاندن الادب في هذا



تعريفاً أي تعريف المضاف مع المعرفة أي مع المضاف إليه المعرفة لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية وضعت لمعنوية المضاف ومعهوديته لأن نسبة الشيء إلى أمر معين يفيد تعيين المنسوب لا ترى أن الفعل نسبي فاعل معين لا يفيد تعيين الفعل فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بعلام زيد من غير إشارة إلى معين لها إضافة معنوية والمضاف إليه معرفة مع أنها لا تفيد تعريفات المضاف قلنا إن حال الإضافة كحال اللام لأن اللام في الأصل وضعه الواضع للتعين وقد لا يقصد به التعين فكذلك الإضافة في الأصل وضعه الواضع للتعين وقد لا يقصد به التعين فلا تخرج من أداة التعريف فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل زيد غير زيد لأنها إضافة معنوية والمضاف إليه معرفة مع أنها لا تفيد تعريف المضاف قلنا هذا الحكم في غير غير ومثل لأنها لتوغلها في الإبهام لا يعرفان بالإضافة إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك إذا كان للمضاف إليه مثل شتمهم بمثله في شيء من الأشياء كما لعلم الشجاعة فقل له جاء مثلك وتخصيصاً مع النكرة أي تفيد الإضافة المعنوية تخصيص المضاف مع المضاف إليه النكرة لأن التخصيص عبارة عن تقليل الشرح كما ولا شك أن الغلام قبل الإضافة إلى الرجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام المرأة فلما أضيف إلى الرجل خرج عنه غلام المرأة وشرطها بتجريد المضاف من التعريف لأن المضاف لو لم يكن مجرداً عن التعريف فالمضاف إليه لا يخلو أماً معرفة وأما نكرة فعلى الأول يلزم

له قوله الحكم آه أقول الأولى أن يقال هذا الحكم في غير غير ومثل وغيرهما من البهيم لأن حكم النظم والشبه السوي والبين بينهما أيضاً كذلك ثم تحذف له قوله تجريد المضاف فإن كان اللام حذف لانه وإن كان علماً لكرهان يحيل واحد من جملة من مسمى بذلك اللفظ ولا يجوز في سائر المعارف من الفهمات والمبهات لتعذر تشكيكها وعندي أن يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفها من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ولذلك أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى يجوز صدق يجوز ذلك إن لم يكن في الدنيا إلا ما واحد كذا في الرضى وقال البعض شرط المضاف تجريده عن حرف التعريف لأن التعريف مطلقاً ذكر في العباب ولا بد في الإضافة المعنوية أن تجرد المضاف عن حرف التعريف فعل هذا يجوز زيداً مثلاً بلا قبح ١٢ تحفه خا وميته -



تحصیل الحاصل علی الثانی یلزم طلباً لدی مع حصول الاقوی فان قیل ان تجرید  
 المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف وتلبس المضاف بالتعریف  
 غیر لازم قلنا ان التجرید یعنی التجرد والخلو سواء كان نكرة بنفسه او يكون نكرة بتجرید  
 النج المعلوم ونقول ان فی عبارة المصنف تقدیراً فیكون التقدير شرطها بتجرید  
 المضاف من التعریف اذا كان المضاف معرفة فان قیل هذه القاعدة منقوضة  
 بمثل قولهم الثلاثة الاثواب الخمسة الدراهم المائة الدینار لانها اضافة معنویة مع  
 ان المضاف فیہ غیر مجرد من التعریف فاجاب المصنف بقوله وما اجابته

الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف  
 الى معدودة ضعیف قیاساً واستعمالاً اما قیاساً فلانه یلزم تحصیل الحاصل واما  
 استعمالاً فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو قول ذی الرمة شعس

ایا منزلی سلمی سلام علیکم

هل لا من الالاتی مضین رواج

وهل يرجع التسليم او يكشف العی

ثلاث الاثانی والديار البلاقع

فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول النبي صلى الله عليه وسلم بالالف  
 الدینار لانه اضافة معنویة مع ان المضاف غیر مجرد عن التعریف قلنا هذا التركيب  
 محمول على البدل دون الاضافة فان قیل لا فرق بين الاضافة المعرفة وجعل المعرفة  
 علماً فی لزوم تعريف المرف كما فی قوله النجم الصق والثرياد ابن عباس فما وجه  
 ان اضافة المعرفة لا يجوز وجعل المعرفة علماً يجوز قلنا لان سلم ان فی هذه  
 الامثلة لزوم تعريف المرف بل فيه زوال التعريف وهو التعريف الحاصل

قوله وهو قول ذی الرمة ای منزلی آه واسم غیلان بن عتبة ومعناه ایاة منزل سلمی سلام بر شما آیاز ما نهائی

که گذشته اند باز می گردند و جواب می دهد سلام کردن مرا با آنکه ظاهر و بطرف می کند راه بنزد آن محبوب و بزرگ

و گدیان و خبا نهایی خالی از اهل خود است خاتمه الحاق فظ محمد شعیب رحمه الله تعالی

قوله ثلاث الاثانی الاثنانی جمع الثغیة هی واحد من الاسماء الثلاث التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع

بلقع یعنی الخالی کما حواشی مشرح مولانا الجابی قدس سره ۱۲ کاتب غنی عنه وعن والیدیہ



باللام والاضافة وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية واللفظية ان يكون المضاف مضافا الى  
 مضافا مثل ضارب يد هذا من قبيل مضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة  
 الصفة المشبهة الى فاعله لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا التعريف لا التخصيص سواء كان في جانب المضاف  
 او في جانب المضاف اليه اقل التخفيف في جانب المضاف فمعرفة التنوين او ما يقو مقامه في التنوين والجمع واما  
 التخفيف في جانب المضاف اليه الضمير استتاده في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية  
 مفيدة الفائدة في اللفظ والمعنى الاضافة اللفظية مفيدة الفائدة في اللفظ والمعنى قلنا ان في الاضافة  
 المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالا في اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فرتب عليه

قوله وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية وههنا خدشة ظاهرة وهي ان يمتثل في الاضافة ايضا اشار  
 لمزيد الشرح الى دفعه بقوله وما حصل ان العلم لما كانت وضعا ثانيا ازال مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن  
 وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلما اضيف الى المعرفة لاقت الى اجتماع التعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد  
 صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت لمعرفة المضاف وضعا ثانيا بالمرية ذلك ان تقول في الفرق بين  
 الامثلة المذكورة وادضافة المعرفة الى المعرفة بان في الامثلة تحصيل تعريف هو اعلى مرتبة مما هو حاصل قبل العملية بخلاف  
 الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلما اضيف المعرفة باللام او العلم كان طلبا للادنى وهو مستنكر في  
 بادى الراى فانهم ولا يتجه عليه ايضا ما قيل انه يتجه على جواب انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ الفائدة في  
 ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فانهم كذا قال مولانا نور الحق اقول كيف قال مولانا  
 المذكور ان التعريف الحاصلة بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيوري ان تعريف المضاف مثل  
 المضاف اليه والمبرود ان قال بالاقتضية من المضاف اليه لكن لا يلزم منه الاقتضية من الاقسام كلها فتأمل // تحفة  
 قوله ان يكون المضاف صفة آه والمراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والنسب بشرط عرف في اعمالها  
 وبالمعول الفاعل والمفعول به واما اضافة اسم التفضيل فعنوية محضة عند الاكثر خلافا لابن السراج والفارسي والى البقاوة  
 الكوفيين جماعة من المتأخرين كالخزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسب الى سيوري قال انه ابيح دليل قلمهم مرتب على  
 افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فان النكرة خرج ذلك على البديل فيكون من بدل المعنى من النكرة  
 قال في ذلك بطلان البديل بالمشق قيل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل اما اضافة الصفة محضة عند الاكثر خلافا لابن  
 وابن بري وابن الطراوة دليل بغيره بالمعرفة بخلافه ان جدي بك الشيداني عاذا به فوصف بجدي بالمعرفة اى الشديدة



فائدة لفظية وايضا حصل الاتصال في المعنى فرتب عليه فائدة معنوية وفي الاضافة اللفظية  
 بين المضاف والمضاف اليه انفصال في اللفظ مع الاتصال في المعنى فلما اضيف حصل الاتصال  
 في اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية فقط ومن ثمه اى لاجل ان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف  
 في اللفظ فقط لا التعريف ولا التخصيص جازم ردت برجل حسن الوجه وامتنع من مزيد  
 حسن الوجه لان الاضافة اللفظية لو كان مفيداً للتعريف لامتنع الاول وجاز الثاني اقاماً  
 امتناع الاول فلانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة وهذا لا يجوز واما جواز الثاني فلانه يلزم  
 توصيف المعرفة بالمعرفة وهو لا يجوز فان قيل ان المشار اليه بثمة امثلة حصول التخفيف وانتفاء  
التعريف والتخصيص فينبغي ان يكون لهذه الامثلة دخل في هذا التعريف والامر ليس  
كذلك لان انتفاء التخصيص لا دخل له في هذا التعريف قلنا نعم ان المشار اليه  
بثمة امثلة لكن جاز ان يكون هذا التعريف باعتبار بعض الامور او نقول ان هذا  
التخصيص حصل قبل الاضافة لانه حصل بالاضافة وجاز الضارب بزيد الضارب بزيد  
فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بخلاف نوني التثنية والجمع  
وامتنع الضارب بزيد لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ فقط وهو غير حاصل  
ههنا لان التثنية سقط باللام دون الاضافة فان قيل الواجب على المصنف ان يقدم هذا  
التقديم على التقديم الاول باعتبار الوجهين الاول ااصله مذكور صريحاً واصل الاول  
مفهوم ضمناً والمذكور مقدم على المفهوم والثاني ان ااصله مفرد واصل الاول مركب والمفرد  
مقدم على المركب قلنا نعم لكن اخرة لكثرة لواحقه خلافاً للفراء فانه يقول ان نحو الفاء  
زيد جائز لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا لان التثنية  
سقطت بالاضافة واللام عقب عن الاضافة قلنا ان القول بتأخير اللام المقدم حسناً  
خلاف الظاهر ثم استدال لفراً بوجه اخر وهو الضارب بزيد جائز بدليل شعر  
الاغشى وهو قوله ع الواهب المائة الهجان وعبد هاه فان قوله وعبد هاه بالجر  
معطوف على المائة فصارت المعنى بطريق العطف هكذا الواهب وعبد هاه فهو من قبيل الضارب  
زيد وهو جائز فينبغي ان يكون الضارب زيد ايضاً جائزاً فاجاب المصنف



بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعندها: يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف  
لا فائدة الاضافة اللفظية التخييف في اللفظ وهو غير حاصل ههنا لان التوزيع سقط باللام  
لا بالاضافة لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه شوب المصادرة على المطلوب لان اقتناع الضارب  
زيد موقوف بضعفه هذا الاستدلال بضعفه هذا الاستدلال موقوف على ضعف الدليل لكن  
هو دليل على اقتناع الضارب زيد فالاولى في الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف  
اذ لا تصرح فيه على جر عبد هابل بجوان يكون منصوبا ومعطوفا على محرم المائة على انه مفعول  
معه اوله وكثيرا ما يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في ربشاة وسخلة كما  
وتمام البيت هذا شعر الواهب المائة الهجان عبد هابل: عودا يزجي خلفها اطفالها: قال  
قيل ان اضافة العبد الى الهجان لا يصح لان العبد يضاف الى المالك لا الى غيره قلنا  
الملاحبة العبد راعيتها ونقول الملاحبة العبد عبد حقيقة لكن اضافة الى الهجان باعتبار ادنى  
مناسبة وهوانه قائم بخدمتها كما ان العبد قائم بخدمة المولى ثم استدلال لفراء بوجه خرو  
ان الضارب يذبحا نروحمول على الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله انما جازا الضارب  
الرجل حملا على المختار اى على الوجه المختار الحسن الوجه والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما  
صفة ومحلى باللام والمضاف اليه اسم جنس محلى باللام بخلاف الضارب زيد لا المضاف

قوله وضعف آه قيل الاول ان يكون من التضعيف يعني مفعول النفساء فلم يكن موصوفا به يستدل به حينئذ لا يتوجه  
المصادرة لا يخفى ان هذا التوجيه يتوقف على نقل التضعيف من المفعول الى قصد المعنى لكان ينقل من احد هم حتى يتم الرد  
على القول كما قال مولانا نور الحق ٢٢ تخف ٢٢ قوله لان فيه شوب المصادرة آه المصادرة على ربعة اضرب على ما قالوا احذروا  
ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل الثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون  
موقوفا عليه لجزء الدليل والكل باطل لا سيما على الدور الباطل وانما قال لان فيه شوب المصادرة لان استواء الاقسام المذكورة  
ويحتمل ان يكون قول الاستاذ لان آه دليلا على انه فيه شوب المصادرة لا عينها وان يكون دليلا للتركيب فانهم قد تبرأوا تخف  
قوله وتام البيت آه هو لا عشى فاسمه ميمون بن قيس معناه كسى كخشنده است صد شتر سفيد را با شبان  
وخدام آن شتران در حالتى كه آن شتران تازه زائیده اند در حالتى كه مى رانند آن شبان در پشت آن  
شتران بجای آن شتران را ٢٢ تخف ٢٢ خاومیه.



فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس باسم الجنس ثم استدال لفراء بوجه آخر هو ان الضار  
زيد جائز ومحمول على الضاربك فاجاب المصنف بقوله جاز الضاربك وشبهه وهو  
الضار والضرارية فيمن ايجي قول من قال انه اي الضارب في الضاربك مضاعفا على ضاربك ولا  
القاعدة هي انهم اذا ارادوا اتصال اسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام بمفعولها وكانت  
الحال زمفعولا تها مضمرة فالنحاة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف ضاربك وبذلك  
تخفيف بالاضافة فلما جاء ضاربك بالتخفيف حملوا عليه لضاربك العلاقة بينهما انهما من باب واحد  
والمضافين هما صفة والمضاف اليه ضمير متصل والتونين فيهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة بخلاف  
الضارب زيد لان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس بضمير فان قيل ما الدليل على  
ان التونين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط  
التونين في ضاربك بالاضافة لتصووا ولا ضاربك كما يتصووا ولا ضاربك زيد او لم يتصووا  
هذا فعلم ان التونين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون  
ضاربك في الاصل ضارب اياك ثم سقط التونين بالاضافة وابدلت المنفصل  
بالم متصل فصار ضاربك لاز فيه غاية التخفيف قلنا ان التخفيف في الاضافة اللفظية  
على قسمين احدهما في جانب المضاف وتانيهما في جانب المضاف اليه اما في جانب المضاف فيجذف  
التونين وما يقوم مقامه اما في جانب المضاف اليه فيجذف الضمير واستنداره في الصفة اما ابدل

قوله بلا تخفيف لان التخييف حصل بفرا اتصال الضمير بالتخفيف قلنا لان فيه نهاية التخفيف او لوجود التخفيفين في  
في جانب المضاف بجذف التونين في جانب المضاف اليه بابدال المتصل بالتخفيف قلنا لان فيه نهاية التخفيف او لوجود التخفيفين في  
فليس منها آه لتأمل ان يقول المحرر المذكور ممنوع كيف وان سلم هذا المحرر فينبغي ان يحصر فائدة الاضافة اللفظية في التخفيف وذلك  
ترى لانهم مصرحون بان الاضافة اللفظية كما تفيد ما ذكره لك تفيد رفع القبح نحو الرجل الحسن الوجه بحجر الوجه بانه لو رفع الوجه  
على التشبيه بالمفعول بل لم يزل هو الصفة واجزاء وصف الفعل القاصر اللازم مجرى التعدي وكلاهما قبيح فاذا جبرته اى الوجه تقيست  
عنها فافهم فالاولى في الجواب ان ليعا انه لا يجوز الا انفصال بالتعدي المتصل وذلك التعدي في عدة مواضع وليس هذا منها فكيف  
يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربك اياك اعلم ان خلاف الفراء في اللغات فقط ام في المنكرات ايضا ذكر في الرضى ان السيراني  
نقل عن في المنكر ايضا نحو الضاربك بل ذكر في التوضيح ان الفراء وافق الجمهور في المنكر لاقتناع اضافة المعرفة الى المنكر فتدبر



المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمول على ضارب زيد او العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولاً على ضارب زيد فلم يبق الفائدة في اشتراط التخييف ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوف فهلان لكل واحد من التركيب التوحييف والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوحييف على الاتحاد بين الصفة والموصوف ومبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه بينهما منافاة فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع بجانب الغربي وصلوة الاولى وبقرة الحقاء فان في كل واحدة من هذه التراكيب ضيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فلما المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع بجانب الغربي وصلوة الاولى وبقرة الحقاء متاؤل بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير جهة في الرابع فيكون تقدير مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقرة الجهة الحقاء فلو قدر هذه الامور في نظر الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفاً والمضاف اليه لا يكون صفة ولوحدة هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصوفاً وان كان للمضاف اليه صفة فان قيل هذه التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي

قوله ولا يضاف موصوف الى صفة آه اي على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون تمسكين بالامثلة المذكورة كتحفة  
قوله وبقرة الحقاء قال الجرجاني ان فاطمة الزهراء كانت تحب هذه البقرة فكان بعض الجاهل من الكفرة يقولون لهذه البقرة بقرة الحقاء بالنسبة اليها رضي الله عنها فعلى هذا المكين مثلاً لما نحن فيه تحفة  
آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امته محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبريل عليه السلام عليه وسلم فعلم تقدير الساعة الاحسن ان يقرب من اول ساعة فرضت الصلوة فيها تحفة  
المضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدرة قوله وان كان آه اقول في هذا المقام اختلاج كما لا يخفى على صاحب العلاج قال الصواب ان يقال الشارح في هذا لا يراد بوجه واحد هو ان الجامع ليس بصفتاً بل هو ان كان المقادير التي هي المقادير فمقدرة



لا توصف المكان بالغربي قلنا ان المكان على قسمين المكان الكل والمكان الجزء فالمراد  
 بالمكان ههنا المكان الجزء وهو لا يغير الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان  
 الجزء فحينئذ لا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا ان هذه الاضافة اضافة  
 بيانية فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها فهذه  
 القاعدة منقوضة بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد  
 وثياب اخلاق ثم قدمت الصفة على الموصوف واذيف الصفة الى موصوفها مع انه غير جائز  
 فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاؤل بحيث انهم لما  
 حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد بقى الصفة بلا موصوف واستعمال الصفة بلا موصوف  
 لا يجوز في كلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتية وجعلوها منزلة سائر الاجناس ثم اضافوا الى  
 شئ هو موصوف في الواقع للبيان التخصيص فصار من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا  
 حال اخلاق ثياب لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه العموم والخصوص كليث واسد  
 وحبس منع لعدم الفاتحة في الاضافة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى  
 الاخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة بكل الداهم وعين الشئ لانه من قبيل اضافة  
 احد المتساويين الى الاخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله بخلاف كل الداهم  
 وعين الشئ فانه اى المضاف في هذين التركيبين يختص اى يصير خاصا بسبب  
 الاضافة حاصله انه لا نسلم ان هذه اضافة احد المتساويين الى الاخر بل من  
 قبيل اضافة العام الى الخاص فان قيل ان الامر في الشئ لو كان  
 ٥١ قوله جرد قطيفة آه الجرد خورده شده از كهنلى و فرسودگى و القطيفة مبرانه كه انا بر شتم ساخته مى شود مثل الطرس  
 و اخلاق جمع خلق بمعنى كهنه ١٢ تحفه خاوميه الحافظ محمد شبيب رحمة الله تعالى  
 ٥٢ قوله ولا يضاف اسم مماثل آه اراد بالماثلة في العموم ان يكون مدلولها كليين اتحاد افرادها سواء كانا متساويين  
 كليث واسد و متساويين كالانسان والناطق وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولها شخصا واحدا كسيد كرز اعلم  
 ان المصنف ترك بيان عدم اضافة الخاص الى العام ولعله اعتمد على فهم الناظرين لان مدفعتها اظهر  
 تحفه خاوميه



للعهد فاعية العين من الشئ ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعية العين عن الشئ مشكلة  
 قلنا لو كان اللفظ في الشئ للجنس فاعية العين عن الشئ ظاهران المراد بالعين ما هو قائم  
 بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشئ ما هو موجود في  
 الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرف الى المعرف وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح  
 فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يبقى على عموم سواء كان معرفا او كسرا  
 فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجزى فهذا القاعدة منقوضة  
 على سعيد كذا لان السعيد والكرا اسمان للمسمى الواحد اضيفا حدهما الى الآخر مع انه غير  
 جازم فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كذا متبادل بان المراد بالاول مدلول والمراد  
 بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاء في مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام  
 الخاص من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذ اضيف الاسم الصحيح والمحقق اليه  
 المتكلم كسرا اخر لان اللفظ يقيض كسرا ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في اخره حرف علة  
 به ما في اخره حرف علة ما قبلها ساكن كذا لو وظيفي وانما كان ملحقا بالصحيح في العلة بعد السكون  
 قوله من الشئ مشكلة لان الشئ اذا لم يكن المراد منه مفردا وذهنيا او خارجيا يكون على طبقة المفهومات العامة الشاملة  
 لجميع المفهومات الكلية والجزئية كيف وقد اتفقوا ان اهم المفهومات انما هو الشئ متناول كل ما يعلم ويخبر عنه سواء كان موحدا  
 او متعددا ما يمكن او متغايرا لهذا يقال لا فرد لمفهوم لا شئ لانه متناول لا خارجا لا استواء الشئ بجميع المفهومات الذي هو نقيضه و  
 اجتماع النقيضين محال وهذا هو المقرر عند اهل اللغة وارباب الحقل وجملة من كتبهم ولو سلم ان لفظ العين بمعنى الذات ايضا يكون  
 مساويا لفظا ليعين القول بان العين اهم من الشئ وما يقال ان الشئ بمعنى الموجود كما مر منافذ ذكرنا كون اللام للجنس  
 عليه يكون اخفى من العين فهو اصطلاح جديد من المتكلمين غير معتبر في الاستعمال لا ينبغي ان يكون مدار كلامهم عليه وقلنا  
 عصام وما يزيل به الخفاء ان لام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اهم يصدق على فرد الطبيعة  
 والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها اقول اذا لم يصدق على نفسها يلزم سلب الشئ عن نفسه هو محال ايضا  
 يلزم صدق نقيضه عليه لا متناع ارتفاع النقيضين ايضا يلزم خلاف ما قرر عندهم من ان الشئ اهم المفهومات يصدق  
 على كل مفهوم حتى على نفسه ونقيضه ثم قال وان اريد الطبيعة من حيث هي في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى  
 الطبيعة من حيث هي انتهى وفيه ايضا ما مل فافهم كلام الاستاذ العظام تحفة خادمية لفاظ محمد شبيب



العله بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة فكذلك  
 بعد السكون والياء مفتوحة للحنة أو ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذا اصل  
 في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لا يلزم الابتداء بالسكن حقيقة او حكما  
 والاصل في الحركات الفتح للحنة وان كان آخرها ثابت لعدم موجب لا نقلا في هذا  
 ثقلها لغير التثنية أي لغير الف التثنية ياء لحصول امساكة بياء المتكلم أما الف  
 التثنية فلا تثقل تفاقا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت  
 اجتماع المثليين فيما هو كاللمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واو قبلت ادغمت  
 لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة ولاولى منهما ساكنة قبلت الواو ياء  
 وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء أي ياء المتكلم في الصواتر الثلاثة للسالكين  
 أي للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحريك واختير الفتح للحنة وأما  
 الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فاسخى وابتى بلازة المحذوف بمجمل  
 المحذوف نسيا منسيا و اجاز المبرد اسخى وابتى بالردة والقلب لا دغام ما في الالب  
 فبدليل قول الشاعر وابتى مالك ذو الجاز بداره ولا تخم محمول على الالب قلنا هذا  
 يخالف عن القياس واستعمال لفصحاء على انه يجوز ان يكون ابتى جمع اب اصله  
 ابين ثم سقطت النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصارت ابى

سأله قوله فذيل آه وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى فمن تبع هدى على قراءة بعض ۱۲ تخف سأل قوله تحت آه وقد علمنا  
 بـ الالف في قراءة نافع وكسر بـ بعد ما في قراءة الأعمش والحسن بن مطر في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر  
 السالم عليه قراءة حمزة وماتت بمصححي تكسر الياء كذا في شرح الوافي ۱۲ تخف سأل قوله وابتى هذا عجز البيت وصددع  
 قدرا أحلك ذا الجاز قد آرى بـ لم ليم قائم والشاعر يخاطب نفسه ومعناه حكم خداوندی که این صفت دلد که مغلوب  
 نمیشود قرار داد ترا ای نفس در ذالجاز یعنی در باره تحقیق که گمان می کنم قسم به پدرم که نیست از برای تو صفا المجاز خانه  
 که صلاحیت داشته باشد از برای تو ای نفس ولاتق باشد شان ترا ای نفس ۱۲ تخف سأل قوله يجوز ان يكون آه قال  
 مولانا نورالحق انت خير بان شرط هذا الجمع ان يكون علما لا يعقل الالب ليس كذلك فكيف يصح عمله على هذا المعنى انتهى وبش هذا  
 ذكر في شرح الوافي واجاب عنه ان العرب قد علمت العلم الذي يجمع بهذا الجمع انتهى ۱۲ تخف خادمية.



كافي قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا بكين وقد ينابا لا بينا: وتقول حمى حقى بلا رة  
المحذوف بجعله نسياناً ويقال لى فى الفوق بالزة والقلب لا دخام فى الاكتر اى فى  
الاستعمال الاكثر وفى فى بعضها اى فى بعض الاستعمال بابقاء الميم المعوضة واذا قطعت  
هذه الائمة الخمسة عن الاضافة قلاخ واث وحم وهن وفو بالحركات الثلاثة فى الفاء و  
الفاء انضم منها اى من الضمة والكسرة تخفة الفتحة وجاء حم مثلي بلا رة المحذوف  
ودلو بالرة فقط وخب بالرة والقلب بالهزة وعصا بالرة والقلب بالالف مطلقا سواء كان  
مضافا او غير وجاء هن مثلي بلا رة المحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذلك ايضا  
الى مضمونه وضع الواضع وصلة التوصيف لشيء باسم الجنس الضمير لا يقع اسم الجنس  
فان قيل ان ذلك لا يضاف الى مضمون ذلك لا يضاف الى اسم الاشارة والعلل الموصول فينبغي ان  
يقول ذلك لا يضاف الى غير اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان هذه  
الائمة الخمسة احكاما خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى المصنف اضافة ذوالى الضمير مطلقا  
لانها هذه الاحكام الخاصة فان قيل انك قلت ان ذولا يضاف الى مضمون فهذه القاعدة  
منقوضة بقول الشاعر انا يعبر ذولا للفضل من الناس ذولا لا ذولا يضاف الى مضمون فهذه  
قلنا هذا شا لا اعتبار له ولا يقطع اى ذولا لا يضاف الى ذولا لان ذولا وضع الواضع صلة لتوصيف الشيء باسم  
قوله كافي قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وقد ينابا لا بينا: وتقول حمى حقى بلا رة  
المحذوف بجعله نسياناً ويقال لى فى الفوق بالزة والقلب لا دخام فى الاكتر اى فى  
الاستعمال الاكثر وفى فى بعضها اى فى بعض الاستعمال بابقاء الميم المعوضة واذا قطعت  
هذه الائمة الخمسة عن الاضافة قلاخ واث وحم وهن وفو بالحركات الثلاثة فى الفاء و  
الفاء انضم منها اى من الضمة والكسرة تخفة الفتحة وجاء حم مثلي بلا رة المحذوف  
ودلو بالرة فقط وخب بالرة والقلب بالهزة وعصا بالرة والقلب بالالف مطلقا سواء كان  
مضافا او غير وجاء هن مثلي بلا رة المحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذلك ايضا  
الى مضمونه وضع الواضع وصلة التوصيف لشيء باسم الجنس الضمير لا يقع اسم الجنس  
فان قيل ان ذلك لا يضاف الى مضمون ذلك لا يضاف الى اسم الاشارة والعلل الموصول فينبغي ان  
يقول ذلك لا يضاف الى غير اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان هذه  
الائمة الخمسة احكاما خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى المصنف اضافة ذوالى الضمير مطلقا  
لانها هذه الاحكام الخاصة فان قيل انك قلت ان ذولا يضاف الى مضمون فهذه القاعدة  
منقوضة بقول الشاعر انا يعبر ذولا للفضل من الناس ذولا لا ذولا يضاف الى مضمون فهذه  
قلنا هذا شا لا اعتبار له ولا يقطع اى ذولا لا يضاف الى ذولا لان ذولا وضع الواضع صلة لتوصيف الشيء باسم  
قوله كافي قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وقد ينابا لا بينا: وتقول حمى حقى بلا رة  
المحذوف بجعله نسياناً ويقال لى فى الفوق بالزة والقلب لا دخام فى الاكتر اى فى  
الاستعمال الاكثر وفى فى بعضها اى فى بعض الاستعمال بابقاء الميم المعوضة واذا قطعت  
هذه الائمة الخمسة عن الاضافة قلاخ واث وحم وهن وفو بالحركات الثلاثة فى الفاء و  
الفاء انضم منها اى من الضمة والكسرة تخفة الفتحة وجاء حم مثلي بلا رة المحذوف  
ودلو بالرة فقط وخب بالرة والقلب بالهزة وعصا بالرة والقلب بالالف مطلقا سواء كان  
مضافا او غير وجاء هن مثلي بلا رة المحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذلك ايضا  
الى مضمونه وضع الواضع وصلة التوصيف لشيء باسم الجنس الضمير لا يقع اسم الجنس  
فان قيل ان ذلك لا يضاف الى مضمون ذلك لا يضاف الى اسم الاشارة والعلل الموصول فينبغي ان  
يقول ذلك لا يضاف الى غير اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان هذه  
الائمة الخمسة احكاما خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى المصنف اضافة ذوالى الضمير مطلقا  
لانها هذه الاحكام الخاصة فان قيل انك قلت ان ذولا يضاف الى مضمون فهذه القاعدة  
منقوضة بقول الشاعر انا يعبر ذولا للفضل من الناس ذولا لا ذولا يضاف الى مضمون فهذه  
قلنا هذا شا لا اعتبار له ولا يقطع اى ذولا لا يضاف الى ذولا لان ذولا وضع الواضع صلة لتوصيف الشيء باسم



وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة لما فرغ المصنف من بيان الاسماء المستحقه للاعراب  
بالاصالة شرع في بيان الاسماء المستحقه للاعراب بالواسطة فقال التوابع اى جنس التابع ثم  
اعلم ان التوابع خمسة النعت التاكيد وعطف البيان والبدل والمعطوف ووجه القبط  
ان المقصود بالنسبة لا يخلو اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل ان كان الثاني  
فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت في متبوعه او تقريرا او توضيحا  
فالاول نعت في الثاني تاكيد الثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف كل  
ثاني اى كل متأخر متى لو حطم مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه باعراب سابقه اى متلبس  
بجنس اعراب سابقه من جهة واحدة شخصية فان قيل ان التوابع جمع تابع التابع علوزن  
فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فاعل فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل  
على قسمين صفتى واسمى فالصفتى لا تجمع على هذه الصيغة والاسمى يجمع التابع على اسمى لا صفة  
ولهذا يجمع كاهل على كواهل فان قيل هذه التعريف لا يكون جامعلا فرادة لانه خرج منه  
التابع الفاعل والحق في نحو ان ات وضرب ضربت كان الثاني ليس معروفا ههنا باعراب سابقه قلنا ان

الاول كل ثان آه اى ثان تبة فلا يرد الثاني من الاخبار والاحوال وغيره لا فقط كل ثان جنس شامل للحدود وغيره وقوله  
باعراب سابقه خرج به خبر كان وخبر ان وغيرهما وقوله من جهة واحدة خرج بالمفعول الثاني من باب ظنت واعطيت وغيرهما  
تخذه قوله فالصفتى لا تجمع على هذه الصيغة اقول كيف جزم الاستاذ ان الصفتى لا تجمع على هذه الصيغة مع انهم صرح بان  
الفاعل الصفتى على قسمين صفة العاقل وغير العاقل الاول لا يجمع على هذا الوزن والثاني يجمع عليه قياسا كصواهل وشواهل  
وطواهل وغيرهما لا يحد ولا يحصى فتدبر اعلم ان في عامل التوابع تفصيلا اما الصفة والتاكيد وعطف البيان فيها ثلثة اقوال قلنا  
سببها العامل فيها هو عامل المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما في المبتدأ والخبر وهو كونه تابعة وقال بعضهم ان عامل  
الثاني مقدم من جنس الاول فاما البدل فالاخفش والرواني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدم من جنس الاول  
وهو سببويه والسيراني والزمخشري المعبر ان العامل في البدل وهو العامل في البدل منه واما عطف النسق فيه ايضا  
ثلثة اقوال قال سببويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدم  
من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل  
في الثاني غير الاول فانه عند من قال العامل فيها هو الاول فافهم ان هذا الخلاف في ما يروى الاطلاع على ذلك الفرق خارج ليس بمختص



كلامنا في توابع المرفوعات والمنصوبات والمجذورات التي هي من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع  
الفعل في الحرف لا يندرج فيه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراده لانه يخرج منه  
التابع الثاني والثالث والرابع فصاعداً لانه ليس بثان بالنسبة الى المتبوع قلنا المراد  
بالثاني كل متأخر اذا لوحظ مع متبوعه كان في المرتبة الثانية منه فان قيل لما كان  
الثاني معرباً باعراب سابقه يكون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب السابق جنس اعراب  
السابق لا عين اعراب السابق فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً عن دخول غيرية لانه  
يخرج فيه المفعول الثاني من باب ظننت واخطيت لانه ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحد  
وهو المفعولية قلنا المراد بالجهة الواحدة الوحدة الشخصية لا النوعية وهم هنا نوعي لان ظننت من  
حيث انه يقتضيه مضموناً فيه يعمل في الاول من حيث انه يقتضيه مضموناً يعمل في الثاني واعطيت  
من حيث انه يقتضيه اخذاً يعمل في الاول من حيث انه يقتضيه الماخو يعمل في الثاني فان قيل هذا  
التعريف لا يكون جامعاً لافراده لانه يخرج منه التابع الذي يكون الاعراب فيها ما وفي احدهما  
تقدير ثانياً ومحلياً لان الثاني لا يكون معرباً باعراب السابق قلنا ان الاعراب المعتبر في هذا  
التعريف بالنسبة الى السابق واللاحق اعم من ان يكون لفظاً او تقديرًا او محلاً فان قيل  
ان التوابع جمع والجمع انما يتصور في الافراد وكلمة كل لاحاطة الافراد فعلى هذا يلزم  
تعريف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود في الحقيقة جنس التابع بناء على  
ان اللام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية ويراد به الجنس المحدود مدخول كلمة كل وكلمة  
كل ليست جزء من التعريف فيكون التقدير بالتابع ثان باعرابك فان قيل لما لم يكن  
كلمة كل جزء من التعريف فما الفائدة في ايرادها قلنا انما اوردناها لمحض التصريح على طرد  
التعريف النعتي تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً اي دلالة مطلقة غير مقيدة  
بمادة من المواد قوله النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في  
سائر النعت قد مر على سائر التوابع كذا في اكثر استعماله في كلامهم وادفرت تابعة اذ يشع في الاعراب والافراد والتشبيه وغيره  
وسطلع عليها ما عظم فائدة واكثر بياناً ١٢ تحفه سطر قوله على معنى في متبوعه وان كان باعتبار المتعلق فلا يرد ان يخرج  
من هذا التعريف النعت بحال متعلقه فامل ١٣ تحفه بخادميه -



متبوعه احتراز عن باقي التوابع وقوله مطلقا اورد لئلا يرد الاعتراض على ليله في  
 مثل العجينة زيد علمه على المعطوف في مثل العجينة زيد علمه على التاكيد في مثل جاء في القوم كلهم  
 لان دلالة هذه التوابع على حصول معنى في متبوعاتها انما الخصوصية موادها وانما  
 توحيده في المنقوص المعرفة كزيد الظريف او تخصيص المنقوص المنكر كرجل عالم وقد يكون  
 لمجرد التاء نحو بسم الله الرحمن الرحيم والذم نحو اعدو بالله من الشيطان الرجيم والتاكيد  
 نحو نفخة واحدة لان التاء في نفخة للوحدة وهذه الوحدة تأكيد لتلك ولا فصل اي  
 فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير لان الغرض من النعت لالة على المعنى الذي  
 هو ثابت في متبوعه وهذا كما يحصل بالمشتقات كذلك يحصل بالجوامد اذا كان وضع  
 اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عما في  
 جميع الاستعمالات مثل قمى وذو مال فان تيمنا يدلح ائما على ذات منسوبة الى قبيلة  
 بنى تميم وذو مال يدلح ائما على ذات صاحب مال وخصوصا اي في بعض الاستعمالات  
 مثل مرت برجل اي رجل فاي رجل في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في متبوعه  
 وهو الكمال في الرجلية فيصير وقوعه نعتا واي رجل في قوله اي رجل عند الايدل  
 على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وبهذا الرجل فان هذا في هذا التركيب يدل  
 على قوله وقائمة آه والغرض الاصل من ايراد هذا القول بيان الفرق بين النعت لان كلامها يدل على معنى في غير معنى  
 ليس الغرض من النعت ثبوت الشيء للشيء بل تخصيص او توضيح الى غير ذلك ان حصل الفرق بينهما بالتعريفين لكن من ثانيا استبان ان  
 فلا يرد ان هذا ليس من وظائف النحوي بل وظائف علم المعاني فانهم اتخذوا قوله توضيح او تخصيص التوضيح في اصطلاحهم  
 عن رفع الاشتراك الحاصل في المعارف والتخصيص عبارة عن تقييد الاشتراك الحاصل في النكرات اما بحسب التحقيق  
 والواقع فلا فرق كما ذهب اليه علماء المعاني ومن اراد تفصيل فليس يرجع الى الطول وغيره من كتب هذا الفن اتخذوا  
 قولهم والتاكيد وقد يكون لكشف الماهية نحو جسم الطويل العريض العيين والفرق بين التوكيد والكاشفة ان الاول مقرر  
 والكاشفة موصوفة مفسرة والفرق بين الايضاح والتقرير ظاهر فاعلم ان قوله ولا فصل آه ولما كان غالب  
 مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى استضعف سبويه نحو مرت برجل مد  
 وصفا وتا ولو غير المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل آه ۱۲ اتخذوا



على ذات صيغة والرجل يدل على تعيين الذات المبهمة وهذا التعيين معنى ثابت في الذات  
المبهمة فيصير وقوعه نعتا والرجل في هذا التركيب جاء في الرجل لا يدل على هذا المعنى  
فلا يصير وقوعه نعتا وبزيد هذا فان هذا في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في زيد  
وهو كونه مشارا اليه بلاشارة الحسية فيصير وقوعه نعتا لزيد هذا في مثل هذا التركيب  
هذا ازيد لا يدل على هذا المعنى فلا يصير وقوعه نعتا وتوصيف النكرة بالجملة الخبرية لا المعرفية  
لان الجملة مزجشة هي في قوة النكرة والنكرة لا تقع صفة للمعرفة وانما توصف النكرة  
بالجملة الخبرية اما بالجملة فلان الغرض من النعت هي الدلالة على معنى هو ثابت في مبتدئ  
وهذا الغرض يحصل بالمفرد اذ لك يحصل بالجملة واما بالخبرية فلان النعت مربوط  
بلمنعوت والانشاء لا يقبل الربط الا بتاويل بعيد ويلزم الضمير لان الجملة مستقلة  
بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يجيء الا بعبارة وتوصف بحال الموصوف والصفة  
بحال الموصوف ما يكون المعنى النعتي ثابتا للمنعوت حقيقة بلا فرض الفارض واعتبار  
المعتبر وبحال متعلقة بالصفة بحال متعلقه ما يكون المعنى النعتي ثابتا للمنعوت حقيقة  
وللمنعوت اعتبار المحمودة برجل حسن غلامه فالاول يتبعه اي يتبع مبتدئ في عشرة  
امولكنه يوجد في كل تركيب اربعة منها المناقاة البعض البعض في الاعراب فعا ونصب  
وجزا والتعريف والتكثير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان قيل  
هذه القاعدة منقوضة برجل صلب وامرأة صلب ورجل حريم وامرأة حريم ورجل علامة  
وامرأة علامة لانه صفة بحاله ولم يتبع النعت متبوعه في التذكير والتانيث قلنا  
هذا الحكم في الصفة التي لا يستلحق فيها المذكر والمؤنث ولا صفة مؤنث جارية على المذكر  
والثاني في الخمسة الاول لكن يوجد في كل تركيب اثنان منها المناقاة البعض البعض في  
الباقى كالفعل اي في الخمسة الباقية كالفعل لانه يشبه بالفعل والفعل اذا اسند  
سلك قوله فلان النعت مربوط اي معنى ان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة وهذا في الجملة  
الانشائية لا يتصور ان الصفة سلك قوله المناقاة البعض اي مثلا لو وجد من الاول الرفع فلا يوجد النصب والجر للمناقاة الظاهرة  
بينها وكذا لو وجد من الثاني التعريف فلا يوجد التكثير للمناقاة فلم يوجد الا اثنان ٢٢ تحسنه خاد ميسر.



الى الظاهر كان مفرداً ابداً واذا اسند الى ضمير يثنى بتثنيته ويجمع بجمعته اذا اسند  
 الى الظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل او الى ضمير المؤنث مطلقاً فيثنى تانيث الفعل واجب واذا  
 اسند الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث مع الفصل ففيه تحيير بين التثنية  
 فان والتانيث فان قيل فوجه الفرق بين القسم الاول والثاني ان القسم الاول يتبع منعوت  
 في عشرة امور والثاني يتبع منعوت في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قلنا ان التبعية في  
 الخمسة الاول بناء على ما جرت عليه في الخمسة الباقي بناء على ما اسند اليه ما جرت عليه  
 والمسند اليه في القسم الاول احد هو المنعوت فالنعت يتبع منعوت في عشرة امور وفي القسم  
 الثاني ما جرت عليه غير من المسند اليه فان ما جرت عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق  
 فالنعت يتبع منعوت في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل من ثمة اي لا جاز ان التبعية في  
 الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانة لانه بمنزلة يقعد غلمانة وضعف  
 قاعدون غلمانة لانه بمنزلة يقعدون غلمانة والحق علامة التثنية والجمع بالفعل المسند  
 الظاهر ضعيف لانه جمع الفاعلين في الظاهر فان قيل ان جمع الفاعلين متنع فينبغي ان  
 يمنع هذا التركيب فليحكم بالضعف قلنا نعم لكن جواز الاحتمال وجه اخر وهو يخرج الالف  
 والواو عن الاسمية الى الحرفية ويكونان حرفين والذين على تثنية الفاعل وجمعته ويكون  
 الفاعل ضميراً او الظاهر مبتدأً او يكون الظاهر مبتدأً والصفة خبراً مقدماً عليه  
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة على وقوع غلمانة لانه جمع بجمعية الفاعل فاجاب المصنف  
 بقوله ويجوز وقوع غلمانة لانه جمع بجمع التكسير فخرج عن موازنة الفعل ومنه  
 فلا يجري عليه احكام الفعل والضمير لا يوصفان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف  
 قوله او يكون الظاهر مبتدأً او قول سليم من ملاحظة كلام الاستاذ من قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانة الى هذا ان المثال  
 الاخير يجري في يقعدون غلمانة مع انه صرح فيما سبق في قولهم او كان الخبر فعلاً له وجب تقديمه لوجوب تقديم الخبر مطلقاً اي  
 كان مفرداً او مثني او مجزوعاً اللهم الا ان يقال هذا مبني على مذاهب من لا يوجب تقديم المبتدأ على الخبر في صيغة التثنية والجمع وقد است  
 في هذا المقام من له شهرة بهذا الفن في الانام فلم يقع عليه الباب من التمهيد للعلام فانهم عمل بالمديقات الى ذروة السنام ۱۲  
 تحفة خادمية اي ملا صاحب بختة وهي قرية من قرى العوات ۱۲ منه -



المعارف فلا حاجة فيها الى التوضيح وضمير الفاعل محمول عليها طرد الباب كذا الوصف للماتح  
والذات و غيرها محمول عليها طرد الباب ولا يوصف به لان الصفة كذا ان يدل على معنى ثانيا  
في متبوع والضمير يدل على الذات فقط لا على قيام المعنى بها والموصوفوا حصل مساو ولا  
يلزم القضية المقصود من غيره فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان بالناطق  
في مثل الحيوان الناطق لان الموضوع هنا ليس اخصا مساويا بل هو اعم قلنا المراد  
بالخصوص المساواة بالخصوص المساواة في التعريف والعلومية لا في ما صد عليه ثم اعلم  
ان اعرف المعارف المضمرة ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم ذواللام والموصوفات بينهما  
المساواة ومن ثمه اى لا جاز ان الشرط في الموضوع ان يكون اخصا ومساويا لم يوصف  
ذواللام بالامتثال هو الموصول وذواللام الاخر اوبالمضاف اليه مثله لان تعريف المضاف مساو  
لتعريف المضاف اليه وانقص بناء على اختلاف المذهبين فان قيل انك قلت ان  
الشرط في الموضوع ان يكون اخصا ومساويا فعلى هذا ينبغي ان يجوز توصيف اسم الاشياء  
باسم الاشارة الاخر لان بينهما مساواة مع انهم التزموا وصفا بهذا اللفظ فكما ان المصنف

قوله والضمير مال آه يعني ان وضع الضمير للذوات الشخصية لا المعنى قائم بذات مبهمة وما يتوهم من دلالة على  
هذا المعنى حين يوجه الى المشتق هو دلالة المراجع دون المراجع والفرق بين فلا يرد واحد من ان الضمير المراجع الى المفهوم  
المشتق في معنى الوصفية قيل ويمكن ان يجاب عنه بان ما نسب اليه ليس في معنى الوصفية فعمل على قول يمكن ان يقال ان نعت  
مادل على معنى في المتبع مطلقا بالخصوصية مادة دون ان تكون دلالة الضمير على ذلك المعنى مختص بكون مرجح مشتقا للمجرى واليه  
التركيبية كذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفكر في قول للمصنف اذا كان وضع لضمير المعنى عمدا او خصوصيا فاني نفهم منه  
منا ان لما قال مولانا المذكور ان الضمير قوله ان عرف المعارف آه هذا منقول عن سيدي عليه جمهر النجاة لم يبين  
الاستناد المضاف الى احد ما مع انه لا بد من بيانه فذهب سيدي الى ان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه واما  
عند البروت تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه هذا يقتضي القياس فهو غلام رجل الطريق صفة الغلام عند سيدي  
وبدل عند البروت منه فذهب الكوفيين الى ان اللفظ تعلم ثم انهم ثم ذواللام وهذا من كيسان للادول المضمرة ثم يعلم ثم اسم الاشارة ثم  
ذواللام ثم الموصول وهذا في السلسل اعرافا اسم الاشارة ثم المضمرة ثم ذواللام قال ما من ذلك عرفها فاني نفهم ثم اعلم ان خاص و  
انهم الخاطب جعلها في درجة واحدة ثم ضمير الضمير السالم من الابهام ثم الاشارة الى المنادي ثم الموصول ذواللام بالمعنى بسبب المضاف اليه



بقوله وانما التزم صفتاً بهذا اللام للاهتام اي للاهتمام الواقع في هذا الباب بحسب  
 اصل لوضع المقضى لبيان الجنس فاذا ريد رفع الاهتام عن الجنس فاما ان ترفع الاهتام  
 بالمضاد وباسم الاشارة او بتلك اللام فعلى الاول يلزم الاستعارة من المستعير وعلى  
 الثاني لا يتصور رفع الاهتام عن الغير لان اسم الاشارة مبهم في نفسه فكيف يرفع الاهتام  
 عن الغير فتعين ذواللام بالضرورة ومن ثمه اى لاجل ان التزم صفتاً بهذا  
 بذى اللام لرفع الاهتام ضعف مرت بهذا الابهام لان البياض لا يختص بجنس  
 جنس فلا يتبين به جنس المبهم وحسن مرت بهذا العالم لان العلم يختص بالانسان  
 بل هو غالب في الرجال العطف في المعطوف تابع مقصوداً بالنسبة مع متبوعه فقولنا تابع  
 جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصوداً بالنسبة احتراز عن غير البدل قوله مع متبوعه احتراز  
 عن البدل فان قيل العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل  
 لانه يلزم حمل الذات على صفة الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بالعطف المعطوف فان قيل  
 هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراد لانه يخرج منه المعطوف بلا وبل ولكن ادوا واما وان كان  
 المقصود مع هذه الحروف واحد الامر بين اى التابع او المتبوع لاكلها قلنا المراد بكون المتبوع  
 مقصوداً ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع بكون التابع مقصوداً ان لا يكون متفرعاً على المتبوع ولا  
 شوا ان المعطوف المعطوف عليه بهذه الحروف الستة كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويتوسط بينه وبين  
 متبوعه احد الحروف العشرة وسواء اى تفصيل الحرف العشرة في بحث الحرف مثلاً قام زيد وعمر فان  
 قيل ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فالحاجة الى ذكر قوله يتوسط الحرف قلنا انما اذا  
 قوله يتوسط الزيادة التوضيح فان قيل المقصود من التعريف هو الجمعية والمنعقة وهما يحصلان  
 بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه فالحاجة الى قولنا تابع مقصوداً بالنسبة

قلنا لان البياض آه اقول هذا اذا قطع النظر عن اللام ولو خط المدخل اما لو خط اللام ففيه خفاء لعل لا يخفى على العقلاء  
 فافهم ولا تكن من اهل الهولوه تحفه قلنا قوله للراية يعنى ان المصدر مبنى للفعول يقول فعلى هذا يعنى ان يكون فيها مراد  
 في الكل للمصدرية على ما قاله فيقال السخوت والمبدل والتوكيد معطوف البيان وهذا كما ترى خصوصاً في الاول والاخر  
 دعوى العلية فيما سوى العطف تخصيصاً لا تخصيصاً بالمرجع واعلم الحق عند الاول والاخر ١٢ تحفه خادمية.



مع متبوعه قلنا لو اكتفى بهذا القدر وهو قوله تابع يتوسط الخ لم يكن التعريف ناقصاً  
 دخول لغيره لانه خلاف فيه الصفا المتوسط بينهما وبين متبوعها احد حروف العشرة  
 كما في قوله جاء في زيد العالم والشاعر الديب فان قيل العاطف هو يتوسط بين الصفة  
 والموصول بين الصفا قلنا ان توسط حرف العاطف بين الشئين لا يلزم ان يكون  
 عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصوداً بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة  
 في حد المعطوف فان قيل ان الحرف المتوسط بين الصفة والموصوف تدل على معنى العطف  
 وهو الجمعية والترتيب فجعلها عاطفة في غير الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة  
 بين الصفة والموصوف ليس لارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه قلنا بين المعطوف  
 والمعطوف عليه مفارقة بالذات بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات فكيف يكون احدهما عين  
 الآخر اذا عطف على اريد العطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل  
 كالجزم من الفعل لفظاً ومعنى فلو عطف عليه بـ لا تأكيد بمنفصل لزم العطف على بعض حروف الكلمة  
 وهو باطل فان قيل لما اكد بمنفصل فالعطف لا يخلو اما على المؤكد او على المؤكد فعلى  
 الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني تأكيد لا عطف قلنا لما اكد بمنفصل فالعطف على المؤكد  
 ولا يلزم المحذور المذكور لانه خرج من صرافة الاتصال بواسطة التأكيد نحو ضربت انا  
 وزيد الا ان يقع فصل بين الضمير المعطوف فيجوز تركه او ترك التأكيد بمنفصل لان طول الكلام يحجب  
 بوجه الفصل فاحسن الاختصاص بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العاطف نحو ضربت اليوم وزيد  
 او كان بعده كما في قوله تعالى ما أشركنا ولا آباءنا وقوله يحيى ترك فيه اشارة الى جواز تأكيد بالمنفصل مع  
 وجوه الفصل كما في قوله تعالى فليكنوا فيهم والفاكون واذا عطف على الضمير المحجور داعية الخافض لان  
 الاتصال بين المحجور والجمد راشد من الاتصال الذي بين الفعل والفاعل فلما لم يحجز العطف على الضمير  
سلك قوله الداء الظاهر من قوله الاجوب هو مخالف للقبيلتين البصريين والكوفيين لان البصريين يجوزونه بل تأكيد  
 لكن مع النسخ والكوفيين بلا فتح اقول على تقدير صحة هذه الرواية عند اللغويين ان قيمة المراد بالاجوب الاجوب الاستحسان  
 فلم يخالف البصريين لا يقال يابي عن هذه الامادة ما ذكره في بحث المفعول من انه انما المحجور المعطوف تعيين المنصب لانا نقول  
 من اول قوله اكد عن الاجوب الى الاستحسان فلا يبالى ان ياتى قبل قوله تعيين المنصب عما هو الظاهر وهو الاجوب الاستحسانى



المرفوع المتصل بلا تأكيد منفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الخافض  
فان قيل ينبغي ان يؤكد أولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس المحرور ضمير  
منفصل حتى يؤكد به أولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغي ان يستعار المرفوع  
للمحرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له فذلك المحرور دلالة استعارة الاعلى  
للأدنى فان قيل ينبغي ان يكتب بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر  
في جواز ترك التأكيد بالمنفصل لا يكون للمحرور ضمير منفصل فحيث يمكن التأكيد  
بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مرت بك يزيد فان قيل لما عيد الخافض المعطوف  
فحيث لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المحرور فقط واعادة  
الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين  
على معول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف محمور بالاول والثاني كالعديم مع  
بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ البين لا يضاف الا الى المتعد او نقول ان  
المعطوف محمور وبالتالي كافي الحرف الجارة الزائدة نحو كيف بالله فان قيل لما لا يجوز  
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير  
المحرور بلا إعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تأكيد ضمير المرفوع المتصل بالابدال منبذ  
تأكيد بالمنفصل ايضا لا يجوز تأكيد ضمير المحرور والابدال منه بلا إعادة الخافض  
المؤكد عين المؤكد البديل قائل مبدل منه او بعضه او متعلقة والغلط نادرا فما  
ليسا باجنتين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بئس والمعطوف  
اذ المعطوف يغير المعطوف عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التأكيد  
بالمنفصل في صفة المرفوع واعادة الجار في صفة المحرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه  
فيما لا يجوز ويتم في حق الاحوال لعارضة المعطوف عليه ما قبله بشرط ان لا يكون ما  
له قوله لا بد لان الفعل حمدة والمحرور فضيلة **س** قوله عطف الرب على الفرد وهو باطل اه اقول ظاهر كلام  
الاستاذ تسليم لا غير من وهو باطل كيف ويلزم من ان عطف المرفوع باللام على المكروه بالعكس فغير من المركبات الناقصة  
وهذا كما ترى على انهم جوزوا عطف الجملة التي بها محل من الاخر على المرفوع بالعكس فكيف يمكن ما ذكره الاستاذ في قوله **س**



يقتضيها منتفياً في المعطوف فان قيل لا نسلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه  
 ربما يكون المعطوف مبتدئاً والمعطوف عليه معرباً او بالعكس ويكون المعطوف مفعولاً والمعطوف  
 عليه نكرة او بالعكس او يكون المعطوف مفعولاً والمعطوف عليه تشبیهً ونسخاً او بالعكس **او**  
 قلنا الاحوال على قسمين قسم عارض للمعطوف عليه عما قبله قسم عارض لمن  
 حيث نفسه فالمعطوف في حكم المعطوف عليه الاحوال لعارضة له عما قبله في الاحوال  
 العارضة له من حيث نفسه وهذه الاحوال من قبيل القسم الثاني **فان قيل ان**  
**القاعدة منقوضة** بمثل يا رجل الحادثة فان الحادثة معطوف على الرجل وليس في حكم من  
 تجريد عن اللام قلنا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له عما قبله بشرط  
 ان لا يكون ما يقتضيها منتفياً في المعطوف وههنا المقتضى لتجريد اللام نحو احوال النداء هو  
 منتفٍ في المعطوف **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بمثل رب شاة وسخلة ههنا فان  
 سخلتها معطوف على شاة وليس في حكمه لان رب يقتضى ان يكون مدخولها نكرة ومخلة ههنا  
 معرفة بالاضافة قلنا ان سخلتها ماول بتا ويل النكرة لقصد عدم التعيين اي رب شاة  
 وسخلة لها **او نقول** ان سخلتها محمولة على نكرة الضمير اي رب شاة وسخلة شاة فان  
 قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل يا زيد وعمر **لأن** عمر معطوف على زيد وهو في حكمه  
 في البناء على الضمة والبناء من الاحوال الذاتية لا من الاحوال العارضة قلنا  
 المعطوف في حكم المعطوف عليه الاحوال العارضة لا في الاحوال الذاتية اذ لم يكن المعطوف  
 مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه في المعطوف في حكم  
 المعطوف عليه في مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف عليه في كون كل واحد  
 مفعول معرفة فلان لك امتنع بناء المعطوف في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل

**لأن** قصد عدم التحسين بناء على ان الاضافة للعهد الذي لا يخفى **لأن** ولما اقول آه وفيه نظر وجه ان الضمير انما  
 يكون نكرة اذ لم يكن له مرجع يعود اليه اما اذا كان له مرجع فلا وجه للتشكيك وضمير سخلتها عائدا الى الشاة فلا يكون كضمير رب رجلا قال  
 الشيخ انما اثر كلمة نكرة اذ لم يرجع اليه بضمير محدد بخلافه في قوله يا زيد وعمر **لأن** عمر معطوف على زيد وهو في حكمه  
 اليه فالضمير معرفة فلما قلت رب جل كريم اخبرني عن هذا الكلام في رب شاة وسخلة ههنا



زید ومن ثمه ای من اجل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع له مجزئ في ما زيد  
بقائم اوقائما ولا ذاهبا غير الا الرفع ای دفع ذاهبا لو كان منصوبا او مجزئا لو كان  
معطوفا على قائم اوقائما وهو لا يصح لان في المعطوف عليه ضمير اراجعا الى اسم ما والمعطوف  
خال عن الضمير واما ان يقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم ان يطير فيغضب زيد  
الذي بان في يطير ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير  
فاجاب المصنف بقوله انا جاز الذي يطير فيغضب زيد الذي بان لا فاء السببية ای لكون  
معناها السببية لا للعطف فلا يرد النقض على تلك القاعدة او نقول ان معناها السببية  
مع العطف لكنها تحمل الجملتين بكلمة واحدة فيكتبه بالرابط في الاول او نقول ان العائد  
ههنا مقد فكون المعنى الذي يطير فيغضب زيد يطير انه الذي بان اذا عطف ای اذا  
زيد العطف على عاملين مختلفين ای على معمولي عاملين مختلفين لم يجز لان الواو  
فخرعة ضعيف العمل لا يقوم مقام عاملين مختلفين ای لا يتوسط في وصول اثر  
عاملين مختلفين الى معمولين مختلفين فان قيل عبارة المصنف لا يؤدي ما هو  
المراد لان مراده عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين لا على نقل العاملین قلنا  
عبارة المصنف محمولة على حذف المضائق قدירה واذا عطف على معمولي عاملين  
مختلفين او نقول المراد بالعاملين معمولين من قبيل ذكر لا اثر واردة المؤثرات ونقول  
المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنى اللغوي وهو امالة الاسمين نحو العاملین بان يجزئ معموليهما  
خلاف الفراء فانه يجوز هذا العطف بدليل قولهم ما كل سوداء تمر وبضياء شحمية

قوله والمسطون آه فيه ان يمكن ان يقدر في هذا التركيب مثل عنده اذ في دارة كما قال في بحث شريطة التفسير في  
تركيب زيد قام وعمر اكرمه اذ مقدر بعنده اذ في دارة فلا مانع من ان يكون معطوفا على الخبر واجيب بان عدم جواز  
النصب الخبر على تقدير عدم التقدير واما اذا كان مقدرا فلا فاصل فيه التحفة خادمية لحاظ محمد شبيب  
قوله فانه آه اعلم انه اذا وقع فصل بين العاطف والمسطون المجزئ نحو زيد في الدار وعمر الهجرة فلا يجوز هذا اجماعا  
منهم فلا بد ان يقال خلافا للفراء ان لم تقع الفصل بين العاطف والمسطون المجزئ التحفة خادمية قوله بالآلة  
نبيضاء معطوفة على سوداء والعامل فيها كل وشحمية معطوفة على التمرة والعامل فيها ما بها التحفة



وبدل ليل قول الشاعر شعراً كلاً أمراً تحسب إن امرءاً وثقاً بالليل نارا: قلنا  
 هذان المثالان مقتصران على مورد السماع على مذهب الجهمي وأعلى حذف العوامل بناء على  
 مذهب سيبويه إلا في نحو في الدار زيد والحجر عمر والمعاد بمثل هذا التركيب كل تركيب كان الجهمي  
 مقدماً في نجاة المعطوف والمعطوف عليه لأن هذا العطف مسموع في كلام العرب على خلاف  
 القياس فاقصر عمله على مورد السماع خلافاً لسبويه فإنه لا يجوز هذا العطف أيضاً لأن الواو  
 حرف علة ضعيف العمل فلا يقيم مقام العالمين المختلفين أي لا يتوسط في وصول التأكيد  
 تابع يقرر أمر المتبوع أي حال المتبوع وشأنه في النسبة أي كونه منسوباً أو منسوباً إليه أو  
 التمثول أي في شمول المتبوع لأفراد قوله تابع جنساً من اللواحق كلها وقوله يقرر أمر المتبوع يختار  
 عن باقي التوابع أعلم أن الغرض من جميع الفاظ التأكيد أقادف ضم الغفلة عن السامع أو  
 ظنه بالمتكلم الغلط أو دفع ظنه بالمتكلم مجازاً أو دفع ظنه بالمتكلم تخصيصاً وهو لفظ ومعنى  
 ووجه الضبط أن التأكيد لا يخلو إما بتكرير اللفظ الأول لفظاً ومعنى فقط أو باللفظ  
 والثاني معنوياً فاللفظي تكرير لفظاً ولا يملك اللفظ الأول نحو جاءني زيد زيد ويجري في  
 الألفاظ كلها فإن قيل الظاهر أن الضمير يجري راجع إلى التأكيد اللفظي الاصطلاح التأكيد

سأله قوله وبديل قول الشاعر كل أمراً تحسب إن امرءاً وثقاً بالليل نارا: قلنا  
 غيره عليه يعني أي لكان مكنى بمردي راجعاً إلى دراسته وهرتش افروخته رادشبهه أن آتش حقیقی است که  
 بجبهت راهنمائی و همان دگر شدگان می افروزند یعنی گمان می کنی که هر شخصی که صورت مردوار و مرد کامل است در آن  
 بلکه چنین نیست و گمان می کنی هر آتش که برافروخته شده است رشب آتش بلکه آتش نیست که برای هیتا همان افروخته شده است  
 ١٢ تخف قوله وعلى حذف العوامل قال مولانا نور الحق ونجها من باب العطف على معمولي عال احد فليعلم انتهى ١٢ تخف قوله  
 سأل قوله ويجري الخ أعلم أن التوكيد أتماستقل يجوز الابتداء به الوقف عليه أو غير مستقل فغير مستقل ان كان على حرف واحد  
 يتكرر تكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت وضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده  
 نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الغير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي  
 تكرير الغير المنصوب المتصل التكرير بالنصب المنفصل المرفوع المنفصل نحو ضربته اياه هو واما المستقل فتكريره بلا فصل يجوز زيد  
 زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهما بالآخر قه هو كما في قوله كذا قال مولانا عبد الغفور ١٢ تخف خاد مسير.



الاصطلاح لا يجري في الافعال والحروف والمركبات فكيف يصح قوله في الالفاظ كلها  
 قلنا ان الضمير في يجري راجع الى التاكيد اللغوي هو التكرير مطلقا لكن هذا الجواب  
 ضعيف لانه يلزم الخروج عن البحث لان البحث في التاكيد اللفظي لا اصطلاح في  
 التاكيد اللغوي فلا ولي في الجواب ان يقال ان الضمير في يجري راجع الى التاكيد اللفظي  
 الاصطلاح والمراد بالالفاظ الالفاظ السماعية فان قيل البعض من الالفاظ اجمع واكثر الخوا  
 مع ان التاكيد اللفظي الاصطلاح لا يجري فيها قلنا المراد بالالفاظ الالفاظ السماعية ما كان قريبا  
 على هذا يلزم الجواز في جهة المناد وهو باطل المعنى بالفاظ محصورة في نفسه عينه وكلامه  
 وكلمه وجمعهم واكثرهم واكثرهم واعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف في ما قيل  
 لا معنى لهذه الكلمة الثلاثة في حال افراد مثل حسن وبن واذ ذكرت مع اجمع فهي بمعنى  
 اجمع وقيل لها معنى في حال افراد لان اكتم مشتق من قولهم حول كقيم اي تارة واكثر  
 بالصاد المهملة مشتق من قولهم يصم العرق اي سال وبالصاد الموحدة من قولهم يصم  
 اي روى واكثر مشتق من البتم هو طول العنق مع شدة معززة ويمكن استنباطها من  
 خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتأمل لصادق فالاولان يعلمان من حيث  
 الاستعمال باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم  
 وانفسهن والثاني للمثنى تقول كلاهما وكلاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في  
 كله وكلاهما وكلهم كلهن والصيغ في البواقي تقول اجمع جمعهم اجمعون جمع لا يؤكده  
 بكل واجمع الاذ واجزا لان كل يدل على الكلية واجمع على الجمعية وهما لا يتحققان  
 قوله لا يجري اه لا يخفى ان معنى هذا القول كيف ولم يوجد اثره في الكتب المعتمدة بل يوجد حكمه في نسخة خادمية  
 قوله غير ان لغز موضع اتصال الحسن بالصدر في نسخة قوله مناسبات اه اما مناسبة الكسب بمعنى الثام للمعنى التاكيد  
 فظاهر لانه ايضا عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنى السيلان او الري فلان السيلان لا يكون الا بالكثرة  
 والغلبة وهو مناسب للمعنى التاكيد لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الري عبارة عن تمام  
 الشرب وهو مناسب تمام الافراد عدم بقاء فرد من الحكم واما مناسبة البتم وهو طول العنق مع شدة مغرفة فان الشدة  
 تناسب الاعادة لان فيها ايضا شدة باعتبار تمام الافراد كما قال جمال الناظرين في نسخة خادمية



الافى ذى الاجزاء فان قيل كما يؤكد بها ذى اجزاء فكذلك يؤكد بها ذى افراد فالمستحيل  
ان يقال ذى اجزاء وافراد قلنا المراد بذكر الاجزاء ذى متعدد والمتعدا اعم من الاجزاء  
والافراد ونقول ان ذى الاجزاء يصدق على ذى الافراد ايضا لان الكل مالم يلاحظ  
افراده بجمعيته ولم تصر اجزاء له لا يصح تأكيد الكل بكل واحد اجمعه واذا لاحظت افراده بجمعيته  
فهو ذى اجزاء يصح افتراقها حقا وحكما ليكون التأكيد بكل واحد اجمعه مفيدا لفائدة مثل  
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله لانه لا يصح افتراق اجزائه  
في الجمية لاحتمال لاحكام واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس العين الكاى او لا  
بمنفصل لان الضمير لو لم يؤكد منفصل لا لبس التأكيد بالفاعل في صورة المستكن  
في مثل زيد اكرم في هو نفسه والبارز محمول على المستكن طرأ الباب فحضر ببيت انت  
نفسك واكرم واخواه اتباع اجمعه لانه ادل منها على المقصود وهو الجمية فلا يتقدم اى  
اكرم واخواه لانه يلزم تقديم التابع عليه اى على المتبوع وذكرها ذو ضعيف لعدم ظهور  
كلها على المعنى الجمية وايضا لزم ذكر التابع بدون المتبوع البديل تابع مقصود بانسب  
المتبوع دونه اى دون المتبوع قوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصود احتراز  
عن غير المقصود وقوله دونه احتراز عن المعطوف ان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا

١٥ قوله المراد بذكر الاجزاء قال مولانا حصام لا يصح ذكر الافراد لانه لا يفيد مجازا في الانسان كلمة من غير جهة يراى به  
الاثاث فتداف من اصل قول المصنف ذى اجزاء بتاويله ذو متعدد والسر ان كان اذ اجزاء ١٢ تحفة خاوميه  
١٦ قوله ونقول ان ذى الاجزاء يصدق على ذى الافراد ايضا اقول يعلم من كلام الاستاذ العلامة ان ههنا شيان  
فى الاجزاء وذل الافراد لكن يصدق ذى الاجزاء على ذى الافراد وليس كذلك لان ذى الافراد بعد الملاحظة المذكورة ليس  
ذى الاجزاء وان كان المراد قبل الملاحظة فبطلان ظاهر لتباين الظاهر بينهما اللهم الا ان يقال المراد ان ذى الاجزاء يصدق  
على ذى الافراد بعد الملاحظة المذكورة والطلاق ذى الاجزاء عليه باعتبار ما كان قائل ١٢ تحفة خاوميه  
١٧ اى لا يكون النسبة الى البتة مقصودة ابتداء بنسبة نسب اليه بل تكون النسبة الى توطئة وتهدئة  
لنسبة الى التابع سواء كان مانسب اليه سندا او غير مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ١٢

شرح مولانا الجامي رحمه الله تعالى



عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوب بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوع قلنا  
ان متبوعه مقصود ابتداء لكن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوب فكلاهما  
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي وقع بعد  
الامثل ما قام احد الازيد فانه ليس مقصودا بنسبة ما نسب الي المتبوع قلنا  
ما نسب الي المتبوع ههنا القيام ونسبة القيام بعينه مقصود الى التابع لكن في الاول  
سليتا وفي الثاني ايجابيا والنسبة الماخوذة في تعريف البدل اعم من ان يكون سلبيا او  
ايجابيا وهو اي البدل على اربعة اقسام بدل الكل والبعض والاشتغال والغلط ووجه  
الضبط ان البدل والمبدل منه لا يخلو اما ان يكون بينهما ملازمة او لا الثاني البدل الغلط  
والاول لا يخلو اما ان يكون البدل كل مبدل منه او جزؤه او يكون احدهما مشتملا  
على الآخر فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض الثالث بدل الاشتغال فالاول مدلول  
مدلول الاول فان قيل فعلى هذا لا يحصل لفرق بين بدل الكل وعطف البيان  
مدلول الثاني في عطف البيان مدلول الاول قلنا الفرق ثابت لانه لو كان المقصود  
بالحكم الاول والثاني لا يضر الاول فهو عطف البيان ولو كان المقصود بالحكم الثاني  
والاول توطية للثاني فهو بدل الكل فان قيل لا نسلم ان المبدل منه ليس بمقصود  
لانه وان لم يكن مقصودا اصالة لكنه مقصود توطية قلنا المراد بالمقصود المقصود  
الاصلي والثاني جزؤه والثالث بينة وبين الاول ملازمة بغيرها اي بغير الكلية  
والجزئية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخوله فيه البدل  
الغلطي مثل ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا احماة لان بينهما ملازمة بغير الكلية  
والجزئية وهو المالكية والملوكية قلنا المراد بالملازمة ملازمة توجب نسبتها  
الى المتبوع النسبة الى التابع اجمالا وتبعاً فان قيل هذا التعريف لا يكون  
جامعا لفراده لانه خرج منه بدل الاشتغال في مثل نظرت الى القمر فلكه لان بينهما  
ملازمة من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك قلنا معنى قولنا بغيرها  
ان لا يكون البدل كل مبدل منه وههنا ليس كذلك بل بدل كل المبدل منه جزؤه



فان قيل لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل مركزه قلنا هذا مناقشة في المثال  
والمناقشة في المثال متضمن لان المثال توضيح المثل فيكون فيه مجرد الفرض يمكن ان يوجد  
له مثال اخر مثل آيت درجة الاسد برجه فان قيل ما الوجه للصنفين ثم يجر  
هذا القسم قسما خاصا من البديل ولو سمي بديل الكل من البعض قلنا انما يجعله قسما  
خاصا لقلته وندرته بالعدم وقوعه في كلام العرب فان قيل لا نسلم انه لو يقع في كلامهم يرفع  
كما في المثال المذكور قلنا هذا المثال لا يلزم كذا ان مصنوعا للاسم وحيا والرايم انقصه اليه

سأقول والرابع ان المقصد اليه بعد ان طلعت بغير العلم ان صاحب التوضيح جعل هذا القسم قسما من القسم الرابع  
المسمى بالمباين ولم يذكره للمع والشيخ الرضي جعله مقصدا قال هذا الذي يسمى بديل الخلط على ثلاثة اقسام اما بدو وهو ان  
تذكر المبدل منه عن قصد تعدد توهمك فالحال لكون الثاني اجنبيا وهو مستعمل لشدة كثرة المباينة والتفنن في الفصاحة وشرط  
ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بركا كذا ان كنت مستعملا للذكر انجم تخلط نفسك وترى انك لم تقصد في  
الاول التشبيه بالبدر وكذا قولك بدر شمس وقال في التفسير قال ابن عصفور هذا النوع مختلف فيه فقيل بدين  
وقيل محطوف حذف عاطفة قال في المحاشي وهو الواو لابل لانه لا يثبت حذوها انتهى اما غلط ميرج محقق وصاحب التوضيح  
يسمى هذا القسم بديل الخلط كما اذا روت مثلا ان تقول جاءني حمار فبعتك لسانك الى رجل ثم تداركت الخلط فقلت جاء  
ما نسيان وصاحب التوضيح يوافقه في هذه التسمية وهو ان تعدد كرا هو غلط ولا يستغنى لسانك الى ذكره لكن يبنى المقصود  
ولا يبنى الخلط الصرف والابل النسيان في كلام الفصحاء والصادر عن رغبة وفطنة فلا يكون في شعرا صلا وان وقع  
في كلام فقه الاخراب من الامل المخلوط فيه ومعنى بديل الخلط البديل الذي كان سبب الايمان به الخلط في ذكر البديل منه  
لان يكون البديل هو الخلط وبديل لكل من الكل بحسب موافقة المتبوع في الافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتانيث  
فقط لاني التثنية والتذكير والابال الاخر فلا يلزم موافقتها للبديل منه في الافراد والتذكير وفردتها ايضا انتهى عبارة  
الرضي مع زيادة ومعنى كلام المع والرابع يحصل بان المقصد اليه انه لان حذف حرف الجر مع ان وان قياس فلا يلزم ان  
على البديل الخلط لا الجمع والمراد بالغير البديل منه والمتم يتلفظ به لان البديل منه حين ذكر لم يذكر بحسب كونه مبدلا منه او مستوفيا  
بل بحسب كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم البديل منها على ان الاقسام المذكورة في الاسم كما هو الظاهر ولاني  
الفضل فلا يجرى من الاقسام الابدل اكل اذا كان الفصل الثاني راجعا في البيان على الاول كقول مع متي تاتي انك تعلم ذلنا  
في ديارنا فان قوله لم من الاسم وهو النزول بديل من تاتي تحفة غامضة حافظ محمد شيب ولايتي رحمه الله تعالى -







اخوہ و مضمین نحو الزیدون لقیمہ آیات مختلفین بان یكون المبدل منه ظاہر  
والمبدل ضمیرا نحو اخوہ ضربت زیدا ایاء او بالعکس نحو اخوہ ضربته زیدا  
یبدل ظاہر من مضمین بدل الکل لا من الغائب لان ضمیر المتکلم والمخاطب اقوی  
واخصر دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منه ما بدل الکل یلزم انقصیه المقصود  
من غیر المقصود مع اتحاد مدلولیہما نحو ضربته زیدا

### عطف البیان

تابع غیر صفة یوضیح مقبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله غیر صفة  
احتراز عن النعت وقوله یوضیح مقبوعه احتراز عن باقی التوابع مثل شعر أشم بالله  
أبو حفص عمر: ما من ثقیب ولا ذریة اغفر له اللهم ان كان فجوة وفصله ای فرق  
عطف البیان من البدل لفظا ای من حیث الاحکام اللفظیة واقم فی مثل شعر  
انا بن التارک البکری بشر: علیه الطیر ترقبه وقوعا والمراد به کل ترکیب

۱ قولہ لا یبدل آخفا فالأخفش فانه جوزه لانه سمع عن بعضهم مررت بی السکین و مررت علیک الکریم ۲  
۲ قولہ لفظا اما الفرق المعنوی فهو ان المقصود فی عطف البیان هو الاول ویرد علیه الحكم فی البدل مع الشان  
والحكم مائر علیه ویفزع علی هذا الفرق مانعه بعض الشاخصین من انه قال بعض النحویین فی الفرق بینة و بین البدل انه  
لو قال زدجک بنی فاطمة وكان اسمها عائشة فانه علی تقدير عطف البیان مع النکاح لان الخلط وقع فیما یس المقصود  
بالنسبة و علی تقدير البدل لم یصح اذا الخلط وقع فیما هو المقصود بالنسبة ۳ تخافیه لحافظ محمد شعیب لایستی رحمہ اللہ لقا  
۳ قولہ شعر آه ذال بیت لمراد الاسدی وقصتان رجلا من بنی اسد جمع بشر بن عمر بن زید البکری ولم یعرف  
جاءه فافتر المراد یجرحه کاذبا و علیہ متعلق بقوله وقوعا المنصوب علی تحلیل کما قبل او علی الحالیة من فاعل ترقبه فهو جمع  
واقع یحیی الواقع والطیر جمع طائر و هو مبتدأ و ترقبه خبره والجملة حال من البکری ای انا بن الذی ترک البشر الذی هو  
من قبيلة کبره یث تنظر الطیران تقع علیہ لانی جملة جراحة قرب من الموت فالطیر تنظر و متناه بالفارسی منهم یسر  
اسفغان کہے کہ داگد زندہ است مرد منسوب بقبيلة کبر بن دائل را کہ اسم آن مرد بشر است و حالیکہ انتظار می کشند  
مرغان مردان را بگفت آنکہ واقع شوند بر او و بخورند گوشت او یا آنکہ مرغان انتظار می کنند مردان او را و حالیکہ انتظار  
اند بالا سر او ۴ تخافیه خاومیه لحافظ محمد شعیب باجوری ولایستی رحمہ اللہ لقا



اذا وقع عطف البيان للمعرب باللام المضى اليه الصفة المعربة باللام فهنا عطف البيان بجائز  
والبدل لا يجوز لان البدل في حكم تكرير العامل فلو كرر العامل صام من قبيل الضار بغير  
وهو ممتنع فكذا هذا والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب فاجعله عطف البيان كالحكمه  
غير ما جعله بدلا فيستدل صورة النداء ايضا لكن التوجيه الاول ظهر الثاني افيد

قوله الاول اظهر الثاني افيد اما كون الاول اظهر فلانه المتبادر من قوله انا ابن آءه واما كون الثاني افيد  
فلشبهه صورة النداء ايضا ولما كان لنا ان نشرع في بحث المبنيات فغلبني الموانع والعوائق فاجتبتني  
في زاوية البوارق وكتب القلم بنان البيانات خصوصاً وصول خبر احوال الشفيق وخلص  
الوشيق من هذه الدار المملوءة بالكدورات الى الدار الذي ينادى فيه بسلام مولاي  
اليمن خير حساب من عزيز ذي انتقام وهو مجيب الدعوات  
غياث الدين جبل الله تعالى وجهه ناصر يوم الدين و  
وصول الخبر المذكور في تاليف هذه الكلمات  
تحفة خاوميه لمولانا  
الحافظ محمد شعيب  
الولائي  
حميد به

فأعلم ان مرادى بالاستاذ العلامة والشايع في انشاء البيان مولانا نور الدين عبد الرحمن  
المخلص بالملاجا مي قدس سره قد تم دقت عشاء الثالث والعشرين من شعبان هذه الحاشية  
المسماة بالتحفة الخاوميه للحافظ محمد شعيب الباجوري الكابلي من تلامذة الشايع البارع ومن تلامذة  
مولانا الحاج الحافظ المولوي محمد عبد الحى الكوي غفر الله تعالى له



## بحث المبنيات

المبنى ما اى اسم تاسيبنى الاصل اى مناسبة مؤثرة في منع الاعراب فان قيل الماخوذ في تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول وهو باطل قلنا هذا التعريف بالنظر الى من يعلم ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعلم ماهية الاسم المبنى لانه لو لم يعلم ماهية المبنى على الاطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز فان قيل تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول لغريفه لانه دخليه غير المضارع لمشايمته بالماضى في وقوعه صفة للتكرار قلنا ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول لغريفه لانه دخليه غير المنصرف لانه مشابه بالماضى في وجوه الفريتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الاعراب وهذه المناسبة ليست كذلك فان قيل المراد بالمناسبة لا يخلو اقامطلق المناسبة المناسبة الخاصة فعمل الاول لزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقا في اصطلاح النحاة في بحث المبنيات كان نصا فيما صرح به صاحب المفصل هو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته بين الاصل كمشابهة اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف في الاحتياج وقد تحصل باعتبار تضمنه معنى مبنى الاصل كتضمن اسماء الاستفهام والشرط المعنى حرف الاستفهام الشرط وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الاصل كترال وترال الواقعين موقع اترك وانزل وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنى الاصل كخفا وطمار المشابهتين بترال ونزال الواقعين موقع اترك وانزل قد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنى الاصل كزيد في يازيد الواقعين موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرفية الخطابية وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الاصل كيوم في يوم ينقم الصادقين وجد فهم اعلم انه لا بد في هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمجاورة والمماثلة والمشاركة فالمشابهة عبادة عن اشتراك الشئين وصف هو لا زواحد ومشهور به احد هما كمشابهة الرجل الشجاع بالاسد في الشجاعة فانها لازمة الاسد مشهور



بما الاسد المناسبة عبارة عن اشتراك الشئين في الوصف لا لفرقهما سواء كان  
 احدهما مشهورا به كالشجاعة أولا كالحق والنجاسة عبارة عن اشتراك الشئين في الخسر  
 كشركة الانسان بالفهر في الحيوانية والمثالة عبارة عن اشتراك الشئين في  
 النوع كشركة زيد بعمره في الانسانية والمشكلة عبارة عن اشتراك الشئين في  
<sup>المصنوع</sup> صورة كشركة الاسد المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الخارج او قم غير مركب  
 مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فان قيل المبنى مقابل المعرب الماخوذ في  
 تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف المبنى بالمشابهة رعاية للمقابلة  
 قلنا المراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة فان قيل  
 تعريف المبنى لا يكون مانعا من دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر  
 من التركيب لتركيب مع العامل هما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما مضمون  
 وتركيب المضمون مع اللفظ محال قلنا المراد بالتركيب لتركيب مع غيره سواء كان عاملا  
 او غيره ولا شك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان قيل هذا التعريف  
 لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه فلا يزيد لانه ايضا مركب مع غير قلنا المراد  
 بالتركيب لتركيب الذي يتحقق معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او احد الامرين  
 فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذان الامران اعني المناسبة وعدم التركيب كقولهم  
 قلنا ان كلمة او ههنا لم يخلو لاسم الجهر فان قيل ان كلمة او مشتركة بين هذين  
 المعنيين وفي ايراد احد المعنيين المشترك لا بد من القرينة فالقرينة قلنا القرينة هي  
 المقابلة بين المبنى والمعرب لان المقبر في مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعبر  
 مفهوم المبنى انتفاء الامرين سواء كان مضافا او بانتفاء احدهما فان قيل لا وجه للمصنف  
 حيث غير ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبنى تقديمهما وتأخيرا قلنا انما غير  
 ايتلا التقديم ما مفهومه وجودي لشرف الوجود على عدم وحكمه اي الاثر المرتب على  
 بناء المبنى ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل وان اختلف بغير اختلاف العوامل  
 مثل جاء في رجل منور ايت رجلا منا ومهرت برجل مني والقابلية اي القابلية للمبنى



من حيث حركات أخرى وسكون أخرى ضم وفتح وكسر للحركات الثلاثة وقفل للسكون  
 كما هو مذاهب المصريين والكوفيين لا يفصلون بين القاب لمبنى والعرب فيستعملون  
 القاب لمبنى في المضرب وبالعكس فإن قيل إضافة القاب إلى المبنى لا يصح لأن  
 هذه القاب لقابها هو عارض للمبنى أعني الحركات السكون قلنا إن إضافة القاب  
 إلى المبنى إضافة بحال متعلقه لا بحاله فإن قيل لا نسلم هذه القاب للحركات  
 المبنى لأنها تستعمل في الحركات البنائية كذلك تستعمل في الحركات الاعرابية بدليل  
 قول المصنف بالضمه رفعا والضمه نصبا والكسر جرأ قلنا إن للقب معنيين لقب  
 بمعنى خاص لقب بمعنى عام فاللقب بالمعنى الخاص ما يكون الخصوص من الجانبين  
 واللقب بالمعنى العام ما يكون الخصوص من جانب المقبر فقط فالمراد باللقب ههنا المعنى الثاني  
 يعني أن الحركات البنائية لا يعبر عنها إلا هذه القاب وهذه القاب كما يعبر بها عن  
 الحركات البنائية كذلك يعبر بها عن الحركات الاعرابية وهي المضمرة واسماء الإشارة  
 والموصولات والمكبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف فإن  
 قيل المبنى مذكو الضمير الراجع اليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع  
 قلنا إن تأنيث الضمير باعتبار الخبر فإن قيل كما أن جميع الظروف ليس من المبنيات  
 كذلك جميع اسماء الإشارة ليست من المبنيات لأن ذان وذين معربان عند البعض  
 فينبغي أن يقيد هابقيده البعض قلنا لا اعتبار بخلاف البعض فإن قيل  
 كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات  
 أو وإنه معربة بالاتفاق فينبغي أن يقيد هابقيده البعض قلنا إن اعرابها مختص ببعض  
 الأحوال هي أن لا يحد فصل صلتها فلا اعتبار له فكثر الابواب ابوابا ثمانية في بيان  
 اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منهما من علة البناء لأن الأصل في اسماء الاعراب إذا كان  
 مبنيا فلا بد من علتين أخريين أحد ما علة البناء على الحركة فإن الأصل في البناء  
 السكون الآخر الحركة الممينة أحدهما أن الاسم المبنى المبحوث عنه في اصطلاح الفقهاء  
 على ثمانية أنواع بالاستقراء المضمرة واسماء الإشارة أه ووجه الضبط أن علة



بناء المبنى لا يخلو أمّا عدم التركيب أمّا ما سبته بمبنى الاصل فالاول هو الاصل فان  
 بعضها غير مركبة كغاق وبعضها وان كان مركبا لكنها حكاية عنها والثاني أمّا ان يكون  
 بالماضي او الامر الحاضر او الحرف فالاول هو اسماء الافعال والثاني أمّا ان يكون مناسبا  
 بالحرف من حيث المعنى فان كان الاول فهي الكنايات مثل كذا او غير ذلك مما  
 يكون موضوعا بوضع الحرف مثل قد ومنذ وعن وعلى وان كان الثاني فايضا لا يخلو  
 ان يكون متضمنا للمعنى الحرفي أمّا ان يكون مناسبا بالحرف في الاحتياج فان كان الاول فهي  
 المكبات ان كان الثاني فالمحتج اليه لا يخلو أمّا ان يكون جملة حقيقة او حكما او لا فان كان  
 الاول فهي الموصولات وان كان الثاني فذلك المحتج اليه لا يخلو أمّا ان يكون مذكورا او  
 غير مذكور فان كان الثاني فهي الظرف وان كان الاول فالمحتاج اليه فيه لا يخلو أمّا ان يكون  
 اشارة حسيّة او قرينة الغيبة او الخطاب او الكلام فالاول سماء الاشارة والثاني المضمرا  
 فان قيل ان عد ذكر الخبرية من القسم الذي يناسب بالحرف مستقيم لكن عدكم  
 الاستفهامية من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب بالحرف من حيث الصورة  
 فكذا من حيث المعنى لتضمنه معنى الاستفهام قلنا الانفصال بين هذه الابواب الثمانية  
 من قبيل منع الخلول من قبيل منع الجمع فان قيل عدكم الخبرية والاستفهامية من  
 القسم المناسب بالحرف من حيث لصلو يستقيم لكن عدكم كيت وذيت وكذا من هذا القسم  
 لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف قلنا هذا التقسيم بالنظر الى هذه الابواب  
 والاصل في الكنايات هو كمال الاستفهامية والخبرية فان قيل ان الظرف من  
 القسم الذي يكون المحتج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الى قبل وبعده بالنظر الى اذ وحيث  
 لان المحتج اليه هو المضاف اليه وهو المذكور اعني الجملة قلنا المضاف اليه لها في  
 الحقيقة مضمون الجملة وهو غير بل المذكور هو الجملة وهي ليست مضافة اليها  
 في الحقيقة المضمرة ما اى اسم وضع لتكلم مخاطب فان قيل ان تعريف المضمرة المتكلم  
 والمخاطب لا يكون مانعا عن دخول غيرهما لانه دخرا فيه لفظ المتكلم عليه في الاول ودخل  
 لفظ المخاطب عليه في الثاني قلنا ان قيد الحيثية مراد في التعريف يعنى ضمير المتكلم



ما وضع لتكلم من حيث انه متكلم بحكي عن نفسه وضمير الخطاب وضع لخطاب من حيث  
 انه مخاطب بهذا اللفظ توجه اليه الخطاب و غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما  
 التقدم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا حقيقة سواء كان مقننا حقيقة كما في ضرب  
 زيد علامة او حكما كما في ضرب علامة زيد والتقدم المعنوي ما لا يكون المقدم مذكورا  
 من حيث اللفظ بل من حيث المعنى سواء كان المعنى مفهوما من لفظ بعينه كما في قوله تعالى  
 هو اقرب للتقوى او مفهوما من سياق الكلام كما في قوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما  
 الشد من التقدم الحكمي ما لا يكون المقدم مذكورا الا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى  
 بل هو مفرد من تعظيما لقصته كما في قوله تعالى قل هو الله احد وهو متصل ومنفصل  
 لانه اما يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخرى او لا الاول متصل والثاني منفصل والمنفصل  
 هو المستقل بنفسه يعني لا يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخرى والمتصل غير مستقل  
 بنفسه يعني يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخرى فان قيل تقسيم الضمير الى المتصل و  
 المنفصل تقسيم بعد تقسيم المتكلم الخطاب والغائب هو تحصيل الحاصل وذا باطل  
 قلنا ان التقسيم الاول في الضمير بالنظر الى مرجعية هذا التقسيم بالنظر الى ما قبله فلا يلزم  
 الحاصل وهو مرفوع ومنصوب مجرور لان عامله اقام مقصده الرفع او النصب او الجر الاول مرفوع  
 والثاني منصوب والثالث مجرور فان قيل ان تقسيم الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور تقسيم  
 بعد تقسيم هو تحصيل الحاصل هو باطل قلنا ان التقسيم الاول بالنظر الى مرجعية الثاني  
 بالنظر الى ما قبله وهذا التقسيم باعتبار الاعراب فان قيل ان تقسيم الضمير المرفوع  
 والمنصوب والمجرور لا يهمل هذه الاقسام اسم المفعول والضمير مبني قلنا ان التقسيم  
 الى هذه الاقسام لقيامه مقام الظاهر لذي هو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فالاول ان  
 اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل اي كل واحد منهما والثالث اي المجرور متصل  
 فقط فذلك خمسة انواع اي المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل  
 والمجرور المتصل فقط اعلم ان القياس يقتضي ان يكون لكل واحد من ضمير المتكلم  
 والخطاب الفاش ستة فيصير مجموع الضمائر تسعين لفظا دالة على تسعين معاني







مثال الجہر والمتصل بطریق التصريف هذا غلامى غلامنا غلامك فلامكا الخ والنالك  
 كالحاء فالرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والجہر ويستتر لان ضمير المرفوع المتصل كالحاء  
 من الفعل فيستتر فيه لدلالة الفعل عليه في الماضي للغائب الغائبة وفي المضارع  
 المتكلم مطلقا سواء كان المتكلم واحدا او مع الغير والمخاطب الغائب والغائبة وفي  
 الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم التفضيل  
 مفعلا او متعلقا وجمعا مذكرا او مؤنثا فان قيل ينبغي ان يكون الالف في ضاربان والواو  
 في ضاربين لئلا يتغير بدخول العوامل لان الضمير لا يتغير بدخول العوامل لهما يتغير  
 فعلم ان الالف في ضاربان والواو في ضاربون ليسا بضميرين بل الضمير مستتر فيهما ولا  
 يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان ضم الضمير لا يجاز ولا اختصارا والمتصل اختصارا  
 المنفصل ذلك بالتقديم على عامله لان الاتصال مما يكون باخر العامل باو او با  
 لغرض لا يفوت الغرض المطلوب على تقدير الاتصال وبالحسن لا الاتصال انما يكون  
 بالملفوظ لا بالحدوث اذ ليس له وجود في اللفظ او يكون العامل معنويا لان الاتصال  
 انما يكون بالملفوظ لا بالمعنى اذ ليس له وجود في اللفظ او حرفا والضمير مرفوع لان  
 الضمير المرفوع قوى والحرف ضعيف واتصال لقوى بالضعيف خلاف لغتهم او بكونه  
 مستندا اليه صفة جرت على غير من هو له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم  
 الالتباس في بعض الصوك كما في زيد عمر ضاربه هو وحمل عليه لا التباس في طر الباب  
فان قيل على تقدير الاتصال يلزم الالتباس ايضا لان هو مثلا كما يصح لزيد كذلك  
 يصح لعمرو قلنا ان بتقدير الاتصال لا يلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمير على  
 خلاف القياس علم ان مرجه ايضا خلاف القياس وهو البعيد مثلا يا لك ضربت  
 مثال لتقدير الضمير على العامل فاضربك الا انما مثال لفصل الغرض هو التخصيم  
 ههنا واياك والشر مثال لفصل العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون  
 العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربتة هو مثال  
 الضمير الذي اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فان قيل هذا المثال



انما يستقيم اذا كان هي فاعلا لصفة ولا امر ليس كذلك اذ يجوز ان يكون تأكيد للضمير  
المستكن في الصفة على التأكيد لا زبد ليل قولهم نحن الزيدون ضاربوه نحن  
قلنا ان العدة من النخاة الزمخشري هو صاحب الكشاف حكاه عنه ضاربهم نحن  
فعلوان هي فاعل لا تأكيد فان قيل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثل صورة  
عدم الالتباس فيها قلنا انما اختارها لثبت الحكم في صورة الالتباس بالطريق الأولى  
واذا اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعا اذ لو كان احدهما مرفوعا يجيب الاتصال  
في الضمير الثاني لان ضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه لو تحقق الفصل بين  
الفعل والضمير الثاني فان كان احدهما اعرف قد مته فلك الخيار في الثاني ان  
شئت اوردته متصلا نظر الى لفظ الاول نحو اعطيتك از شئت اوردته منفصلا  
نظرا الى معنى الاول نحو اعطيتك اياه وضربك وضربي اياك والاى وان لم يكن  
احدهما اعرف او كان اعرف لكن ما قدمته فهو منفصل ما في الاول فلئلا يلزم  
الترجيح بتقدير واحد المتلين على الاخر في الكلمة الواحدة حكيا واما في الثاني  
فلئلا يلزم تقدير الاضعف على الاقوى في الكلمة الواحدة حكما نحو اعطيته اياه  
او اعطيته اياك والمختار في خبر باب كان الانفصال اى انفصال الضمير لان  
خبر كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لكون عاملا معنويا  
وايضا يشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمير المفعول واجب الاتصال  
فهذهما الاتصال والانفصال جائزان لكن لا انفصال مختار على الاتصال لان  
رعاية الاصل أولى من رعاية المشابهة مثل زيد قائم وكنت اياه والاكثر لولا  
انت الى آخره يعني ان الأكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لان ما بعد لولا  
مبتدأ محذوف والخبر والمبتدأ واجب الانفصال لكون عاملا معنويا وعسيت  
الى آخره لان ما بعد عسى فاعله والفاعل واجب الاتصال قد جاء لولا  
وعساك الى آخرها اعلم ان في لولا وعساك مذهبين مذهب لا خفض  
ومذهب ميبويه فمذهب لا خفض ان ما بعد لولا ضمير مجرى وروى في



موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض مذهب سيبويه ان لولا في هذا  
 المقام حرف جر وما بعده ضمير مجرور وقع في موقعه وما بعده عن ضمير منصوب  
 عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعن محمول على لعل لتقاربهما في المعنى عند  
 سيبويه وما بعده ضمير منصوب وقع في موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف في  
 المحمول سيبويه تصرف في العامل نون الوقاية مع الياء اي مع ياء المتكلم لازمة  
 في الماضي لتقارب الماضي من الكسرة التي هي اختصار المختص بالاسم لهذا سميت هذا  
 النون نون الوقاية وفي المضارع عريان نون الاعراب لتقارب المضارع ايضاً عن  
 تلك الكسرة فان قيل هذا ينقض بكسرة تضرب بين لاها كسرة في آخر الفعل وهو  
 قلنا ان هذه الياء ضمير الفاعل وهو كالجاء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكماً  
 فان قيل هذا ينقض بكسرة كثر يكي الدين كثر أدقل الحق لان هذه الكسرة في  
 آخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الكسرة بعارض لقاء الساكنين والعوارض لا تعتبر  
 وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها خير بين لا تيان والترك اما الاتيان  
 فلمحافظة الحركات البنائية في غير لدن ولحفاظة السكون في لدن واما الترك  
 فلئلا يلزم اجتماع النونات ولو كان حكماً كما في لعل وكيت محمول على خواتها ونحوها  
 في ليت لانه مانع في ذاتها والحمل على خواتها خلاف لاصل ومن وعن وقد  
 وقط للمحافظة على السكون الذي هو اصل في البناء مع قلة الحرف وعكسها لعل  
 لنقل لتضعيف طول اللفظ وكثرة الحرف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل  
 العوامل بعد ما صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والثنائية  
 والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والتخاطب والفيبة رعاية للمطابقة بين  
 الراجح مرجعه ويسمى فصلاً ليفصل بين كونه نقلاً وخبراً فيما يصلح لها ثم اتسم  
 فادخل فيما لا التباس فيه طرأ الباب نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب و  
 شرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس والالتباس انما  
 يلزم عند تعريف الخبر او افعال من كذا الالتحاق بالمعرفة في اصناع دخول اللام به



مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له اى لا محل للفصل من الاعراب عند التحليل  
 لا تحرف اورد على صورة الضمير والحرف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب  
 يجعله مبتداً وما بعده خبره اى يستعمله بحيث يحكم النخاة بكونه مبتداً وما بعده  
 خبره والافعال العربية لا يعرف المبتدأ والخبر لكن يعلم النحوى من اعراب ما بعده  
 فان كان اعراب ما بعده رفعا فهو مبتدأ وان كان اعراب ما بعده نصبا فهو ضمير  
 الفصل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا والقصة  
 اذا كان مؤنثا لان الجملة المذكورة بعد لا تخلو اقا ان تبين حال المذكر فقط او المؤنث  
 فقط او كليهما فالاول ضمير الشأن نحو هو زيد قائم والثاني ضمير القصة نحو هي هند  
 قائمة والثالث اقا ان يكون العدة فيها مذكرا او مؤنثا فالاول ضمير الشأن نحو هو  
 ضرب يد هند او الثاني القصة نحو هي ضربت هند زيد اقا ان قيل  
 ان معنى قبل ويتقدم واحد فنذكر قبل بعد يتقدم مستند لا فائدة فيه  
 قلنا ايراد لفظ قبل بعد يتقدم لتأكيد معنى يتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه  
 غير معهود او نقول ان معنى يتقدم هذا انه يقع من غير سبق مرجع ضمير غائب  
 وهذا المعنى اعم بحسب المفهوم من ان يكون قبل بالجملة او بعد ها ان المراد  
 ما يكون قبل الجملة فلذا اقيده بقوله قبل الجملة فان قيل ان قوله يسمى ضمير الشأن  
 والقصة صفة ضمير الغائب والاصل في الصفات الاحتراز فينبغي ان يكون هذا  
 القيد داخلا في بيان هذه القاعدة قلنا ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة جملة  
 معترضة اوردت لبيان الواقع وليست داخلة في بيان هذه القاعدة لان  
 هذا الحكم ثابت مطلقا سواء وقعت هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك  
 قوله يفسر بالجملة بعد فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشأن هو زيد  
 قائم لانه ضمير غائب قم قبل الجملة مفسر بالجملة ولا يكون ضمير الشأن قلنا  
 لما حلت التقديم على ما ذكرنا لم ينقض لقاعدة بقوله الشأن هو زيد قائم لان  
 مرجعه مذكور سابقا ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبانرا على حسب العوام لان



عامله اما ان يكون صالحا للاتصال ولا الثاني منفصل والاقل ان يكون قابل  
الاستتار او لا فالاول مستتر والثاني باخر مثل هو زيد قائم وكان زيد قائما وانه زيد  
قائم وحذفه منصوبا ضعيفا اما جوارده فلو قوعه على صو الفضلة اما ضعفة فلانه  
خذ الضمير المراد ببلاد ليل عليه كافي قول الشاعر شعر ان من يدخل الكنيسة يوما  
يلق فيها جاذرا وطلباء الامم ان اذا خفت فانه لازم كافي قوله تعالى واخذ عوهم  
از الحديده رب العالمين لان اعمال المذكورة بعد تخفيفها موجود في سعة الكلام كافي قوله تعالى  
وازل كلالنا ليوفيتهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها غير موجود في سعة الكلام  
ففرضوا عملها في ضمير الشأن المقدرة لا يلزم زيادة الفرع على الاصل فان قيل  
زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسوة في الظاهر اعمال المفتوحة في المقدر  
قلنا دام العمل في الضمير اقوى من العمل في الظاهر احيانا اسماء الاشارة  
ما وضع لمشار اليه اى وضع للمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء حقيقة  
او حكما فلما قيد الاشارة بالحسية لم يرد النقص على ضمير الغائب اللام الذي لا يراها  
وضعا لمشار اليه اشارة ذهنية لاحسية وتعمير الحسية عن الحقيقة والحكمى لا يرد  
النقص بمثل قول تعالى ذلكم الله ربكم لانه لزيا في التمكن ذهن المؤمنين نازلا بمنزلة  
المحسوس فان قيل المشار اليه ما خرج من الاشارة والمبدأ مرعى في المشتق فحينئذ يلزم  
تعريف الشئ بنفسه وهو دور قلنا الاشارة المأخوذة في المحسوس واد اصطلاح في الحد  
لفوت تغير الجهة وان دفع الدروهي المذكر فان قيل ان للمذكور حال عزذا والحال  
انما يكون عز الفاعل والمفعول واليس احلا منها قلنا ان اذا فاعل للفعل المعنوي المفهوم  
من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمشاة ذان وذين فان قيل ان ذان وذين معطوف  
على ذان ولمشاة حال عنه فحينئذ يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو باطل  
قلنا نعم لكنه قدم عليه لقرب الضمير الى مرجعه فان قيل ان قوله هو مبتدأ ودام معطوف  
عليه كل واحد منهما خبر للمبتدأ فحينئذ يلزم حمل الجزء على الكل الواحد على المتعدد  
وهو باطل قلنا ان افع مع ما عطف عليه خبر عن المبتدأ بطريق تقديم العطف على الربط



وللمؤنث تأوذي قيل تأصل في لغات المؤنث فانه لم يثن منها الا هو وقيل  
 هذا اصل لكونها بازاء ذال الذي كوفي في ان يناسبها وقيل هما اصلان للقوا باصا لهما  
 قد منها على ساثر لغات المؤنث وقى وته وذه وهي وذهي لمتناه تان تين فان  
 قيل اختلاف ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل فهي معرفة فلا يعبر عن  
 من المبتدأ قلنا ليس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل ان تان موضوعا  
 لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور وتووعها على صورة المعرب  
 اتفاقا لا لقصد لاعراب لوجو علة البناء فيها كما في باقيها ولجمعها أولا عمدا وقصرا  
 ويلحقها اي يدخل على اوائل اسماء الاشارة على سبيل اللحق والعرض حرف التنبيه  
 للتنبيه على المشار اليه قبل التلظ به فان قيل اللحق ذكر الشئ في آخر الشئ وحر  
 التنبيه مقدم على اسم الاشارة فكيف يصح قوله ويلحقها حرف التنبيه قلنا المراد  
 باللحق الدخول في اوائلها لكون اطلاق اللحق عليها اشارة الى عروضاها ويتصل  
 اي باوآخرها فخر الخطاب للتنبيه على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمعة  
 والتذكير والتانيث وهي خمسة في خمسة اي مضمرة في خمسة انواع اسماء الاشارة  
 فتكون اي الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرين هي الاولى  
 ذكر وذانك الى ذكر وذو كذلك البواقي ويقال في القريبين قلة الحروف على قلة  
 المسافة وذلك للبعد لان كثرة الحرف يدل على كثرة المسافة وذلك للتوسط لان  
 متوسطة بين ذلك وذا فيدل على توسط المسافة فان قيل ان المناسبات بعيد  
 عن المتوسط رعاية للمطابقة بين الوضع التبع قلنا نعم لكن اخر المتوسط طار التوسط  
 لا يتحقق الا بعد تصو الطرفين فان قيل لم ذكر هذا الحكم على صيغة المجهول مع ان صيغة  
 المجهول خلاف الاصل قلنا لما رأى المصنف كثرة استعمال كلمة هذه الكلمات الثلاثة مقام  
 الاخرين لم يأخذ هذا الفرق مذ به بل حاله الى غير ذلك وتانك وذا انك مشددين  
 واو لا في مثل ذلك في افاة البعد وتال وتانك وذا انك محققين واو لا في غير اللام  
 للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب اما شدة



وهنا وهناك فليس كان خاصة فلا يستعمل في الزمان لا مجازا للتشبيه كما في قوله تعالى  
هَذَا الَّذِي كَفَرَ اللَّهُ الْحَقُّ فَإِنْ قِيلَ مَا الْوَجْهَ لِلْمُصَنِّفِ مِنْ تَقْلِيدِ هَذَا الْحُكْمِ بِكَلِمَةِ أَفَّا  
قُلْنَا للتشبيه على أن هذا الحكم متفق عليه عند المصنف وغيره الموصول  
فلا يتم جزء الإصلة وعائداً فإن قيل الموصول مأخوذ من الصلة والمبدأ  
في المشتق فيجوز يلزم تعريفاً شق بنفسه وهو دور قلنا الصلة المأخوذة في المحدث  
اصطلاحاً وفي الحد لغوي فلا دور فإن قيل هذه العبارة لا تؤدي ما هو المراد  
لأن المراد نفى التام عن الجزئية وهذه العبارة مشعر بنفي الجزئية من التام قلنا إن  
جزء منصوب على التميز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنى هذه الموصولة  
يكون جزءاً تاماً الإصلة وعائداً ونقول إن لا يتم بمعنى لا يصير هو من الأفعال الناقصة  
وجزء خبر موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول فلا يصير جزءاً تاماً الإصلة  
وعائداً المراد بالجزء التام فلا يحتاج في كونه جزءاً أولاً ينحل إليه المركب ولا إلى انضمام  
آخر كالمبتدأ والخبر الفاعل والمفعول غيرها وهذا رتبة على الرضى حيث قال المراد بالجزء  
التام ما يكون ركناً من الكلام كالمسند المسند إليه لا غيرها من الفضلات فإن قيل  
ما الوجه للمصنف حيث نفى الجزء التام لا الجزء المطلق قلنا الموصول مع الصلة  
جزء تام من المركب فيكون الموصول جزء الجزء وجزء الشيء وإن لم يكن جزء  
تاماً لكنه جزء ناقص فإن قيل إن معرفة الصلة موقوف على الموصول في الواقع  
أعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائداً فلو عرف الموصول بها لزم  
الدور قلنا المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور فإن قيل  
المعنى اللغوي مجازاً بالنسبة إلى المعنى الاصطلاحي لا بدق المجاز من القرينة وما القرينة  
ههنا على إرادة المعنى اللغوي قلنا القرينة على قوله عائداً فإنه لو أريد بها معناها  
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدكاً لأنه لا خراج مثلاً إذ حيث ليس لها صلة اصطلاحاً  
أو نقول عن اعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يمكن أن يعرف  
الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول يقال الصلة جملة متصلة بأسير لا يتم



الأمم هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فاز قيل فاعلى هذا يلزم استدراك قوله وعادة لانه ما خفي في مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحاً بما علم ضمناً بلغة في الاحتراز عن مثل ذوات حيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنى عام بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد منها خبرية فقط والعائد اعم من ان يكون ضمير الوغيرة ولا يكون بحسب الواقع الا ضميراً او الضمير اعم من ان يكون راجعاً الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعاً الى الموصول فاشارة المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة ببيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مرتبطة بالموصول الانشائية لا تقبل الربط والعائد ضميره للربط بين الصلة والموصول واللام في الالف اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولية يشبه اللام الحرفية في الصور فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفرد اصوة عملاً بالشبه الحقيقية في اى الموصولات الذى للمفرد المذكور واللقى للمفرد المؤنث واللدان واللتان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجاء الاول لثنى المذكور والثاني لثنى المؤنث والاول مشترك بين جمع المذكور والمؤنث لكن استعماله في جمع المذكور اشهر والذين هو لجمع المذكور خاصة واللاتى واللام واللاى مشتركة بين جمع المذكور والمؤنث لكن استعماله في جمع المؤنث اشهر اللاتى واللواتى لجمع المؤنث خاصة وجاء في اللاتى الاتى بحد الماء وابقاء الكسر على التاء وفي اللواتى اللواتى ف التاء والماء مقادير بمعنى الذى يستعمل في غير ذوى العقول غالباً وقد يستعمل في ذوى العقول ايضا نحو قوله تعالى والسماوات ما بنها ومن بمعنى الذى يستعمل في ذوى العقول غالباً وقد يستعمل في غير ذوى العقول ايضا كما في قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه وائى آية فالاولى بمعنى الذى للمذكور والثاني بمعنى الذى للمؤنث ذو الطائفة اى النسوة الى بنى طى كافي قول الشاعر لشعر فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو حفر ذو ذو طوىت اى اللقى حفرتها واللقى طويتها وذا بعد ما للاستفهام كما في قوله فاذا صنعت



ما الذي صنعت والالف واللام والعائد المفعول يجوز حذفه لانه فضلة وحذف  
 الفضلة جائز نحو قوله تعالى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيُمْسِكُهُ لِمَن يَشَاءُ فان قيل هذا  
 ينقض بقوله يَعْمَهُ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ لان العائد فيه مفعول لا يجوز حذفه قلنا المراد  
 بالعائد ما يكون راجعاً الى الموصول ههنا ليس كذلك فان قيل هذا ينقض بمثل  
 الذي ضربته في دانه لان العائد فيه مفعول اجم الى الموصول لا يجوز حذفه  
 قلنا العائد لمفعول يجوز حذفه اذ لم يوجد المانم وههنا وجد المانم وهو اجتماع  
 الضميرين في صلة واحدة اعلم ان النخاة وضعو ابا يسمون بالاجناب بالذي ضمهم  
 من وضعه قمرين المتعلمين فيما يتعلم في مسائل هذا الفن فقال المصنف  
 واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع الخبر ضميرها واخرته خبراً عنه فاذا  
 اخترت زيد من ضربت زيد اقلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في  
 الجملة الفعلية خاصة ليصم بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام  
 لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ولا يمكن اخذها الا من الجملة الفعلية فان قيل  
 هذا ينقض بنحو ليس يد قائماً لانه جملة فعلية ولا يصح الاخبار عن جزئها بالالف  
 واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفاً وليس فعل جامداً  
 فان قيل هذا ينقض بنحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد وان يقوم زيد وما يقوم  
 زيد لانها جمل فعلية وفعله متصرف لا يصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام  
 قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفاً وليس بمصدر لا يستفاد  
 معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثمة  
 اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار او امتنع الاخبار بالذي في ضمير  
 الشأن لانه واجب التقدير على الجملة فلو اخر عنه بالذي لفات التقدير  
 والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زيد  
 والعاقلة للزوم كون الضمير موصوفاً وصفة وهو باطل والمصدر والعامل  
 بدون المفعول نحو عجبت من ذوق القصار الثوب لانه يوقى الى



اعمال لضمير والضمير ليس بعامل الحال لان الحال واجب التذكير والضمير واجب  
التعريف فكيف يقع المعرفة موقع النكرة والضمير المستحق لغيرها والاسم المشترك عليه  
نحو زيد ضربت غلامه فلو اخبر عن غلامه يقال لذي زيد ضربته غلامه فالضمير في  
ضربته ان كان راجعا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان كان راجعا الى المبتدأ  
بقي الموصول بلا عائد وكل واحد منهما باطل والاسمية لا الحرفية موصوفة  
ما اشترت واستفهامية نحو ما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة  
سواء كان موصوفا بالمفرد نحو مرت بما يحب لك او بالجملة كافي قول الشاعر  
ربما تكرر النفوس من الامور له فرجة كحل لعقال وتامة بمعنى شئ منك عنداني على  
معنى عند سيويه نحو قوله تعالى فغابني وصفة نحو اضر يضربا قدامك ومثال  
الموصولة نحو اكرمت من جاءك ومثال الاستفهامية نحو من غلامك ومثال  
الشرطية نحو من تضرب ضرب مثال الموصوفين نحو قول الشاعر شعري كفي بنا فضلا  
علي من غيرنا حب النبي محمد ايانا الا في التامة والصفة واي اية كمن في  
ثبوت الامور الاربعة الا في التامة والصفة مثال الموصولة نحو اضر يضرب  
لقيت ومثال الاستفهامية نحو ايهما اخول ومثال الشرطية قوله تعالى ايا ما  
تدعوا فله الاسماء الحسنی ومثال الموصوفة نحو ايهما الرجل فان قيل  
ان اي يجيء صفة كافي قوله مرت برجل في رجل فكيف يصير تشبيهه بمن وهو  
صفة اصلا قلنا ان اي الواقعة صفة في الاصل استفهامية لكن نقلت عن معنى  
الاستفهام الى معنى الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهي كل من  
اي واية معربة وحدها لا لزومة الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد مخرج  
الاسم المتمكن فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف  
صد رصرتها نحو قوله تعالى ثم لنزعهن من كل شعبة اثم اسد على الرحمن عتيا  
وانما بنيت لزيادة الاحتياج الاول الاحتياج الى نفس الصلة والاخر الاحتياج الى  
الصلة وبنيت على الصفة تشبيها بالغايات فان قيل ان اي الموصوفة ايضا مبنية



فلم يستثن بناء ما قلنا ان بناء ما ذكر في باب المنادى بان كل ما وقع منادى معرفة فهو مبنى فلاحاجة الى ذكره ثانيا في ماذا صنعت وجها واحدا ما لا يجوز رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف فيكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة مفعول والآخر اى شئ وجوابه نصب على انه مفعول به لفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب في الثاني رفع الجواب لكن لم يتعرض المصنف له لفوات المطابقة بين الجواب والسؤال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اذ بمعنى التضمين واو بمعنى التوحيه لانهما بمعنى المضارع مع انهما من قبيل اسماء الافعال قلنا ان ا ف في الاصل بمعنى تضمينت واو بمعنى توجهت لكن عبر عنهما بالمضارع الحالي لان معناهما على الانشاء والحال انشيا بالانشاء مثا رويد زيد اى امله وهما اذ اى بعد فان قيل لم قدم مثال اسم فعل بمعنى الامر على مثال اسم فعل بمعنى الماضى قلنا انما قدم لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر والغرة للتكاثر فان قيل لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي فالباغت عليهم حيث جعلوها من قبيل اسماء الافعال قلنا ان الحامل عليهم ان الفعل كلمة دل على معنى في نفسها مقترن باحد لازمة الثلاثة وهي لا تدل على هذا المعنى بائد على صيغة الماضى الامر لكن هذا الجواب ضعيف لان العرب لم يلفظوا بلفظة صيغة ولم يخطر ببالهم لفظ اسكت واسم فالحق في الجواب ان يقال ان الحامل عليهم ان صيغتها مخالفة لصيغة الافعال يتصرف فيها تصرف الاسماء لا يتصرف فيها تصرف الافعال ولهذا قال ما كان بمعنى الامر والماضى ولم يقل ما كان معناه الامر والماضى فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخلف فيه ضارب في مثل زيد ضاربا مكررا دل على الماضى فينبغي ان يكون اسم الفعل وليكن ذلك قلنا المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل الوضع وهذه الدلالة بعارض القرينة والعوارض لا تعتبر فعلا اى ما يؤذن بفعل الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرى قياسا كذا في معنى انزل انا سيئو هذا الحكم مطرد في



الثلاثي الجرد فان قيل هذه القاعدة منقوضة على قوائم وتعاكلا فملا يبيحان  
 بمعنى قوموا قلنا المراد بلا طراد الكثرة فان قيل لما كان المراد بلا طراد الكثرة  
 فكيف يصح نسبة القياس اليه قلنا ان نسبة القياس اليه ايضا للكثرة وفعلا مصدا  
 معرفة كجها ربح الفجرة قال الشارح الرضوي ما وجدنا دليلا قاطعا على تعريف المصدر  
 تانيته قلنا لا يلزم من عدم وجد انك عدم الوجود في نفس الامر صفة مثل يا  
 فساق بمعنى يا فاسقة مبنى لما بهته له عدلا وزنة اما زنة فظاهر اما عدلا فلان  
 فعال بمعنى الامر معدل من الامر الفعلي للمبالغة فان قيل ان كون اسماء الافعال  
 معدولة من الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه لان المعدول لا يخرج بسبب العدل  
 عن نوعه فكيف يخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الى الاسم قلنا ان الدليل عليه موجود  
 هو المبالغة لكثرة الجواب ضعيف لان المبالغة موجودة في جميع اسماء الافعال ولو قيل  
 بعد لها الحد فالاولى في الجواب ان يقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شك ان الاشتقاق  
 يخرج الشيء عن نوعه وفعال علم الاعميان مؤنثا لقطام وغلاب مبنى في النسخ المشابهة  
 للفعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في قيم لعدم علة البناء ذاتها على فعال بمعنى الامر  
 وزنة خلاف الاصل الا ما كان في آخره راء نحو حضار لان الراء في ثقل الكون في اخرج  
 كالمكر فاختر فيه البناء لان السلوك بطريقة واحدة اسهل من السلوك بطرق مختلفة  
 الاصوات كل لفظ حكم به صوتا وصوت به اليها ثم فالاول كغاق حكاه عن صوت  
 الغراب الثاني كثر لان اخاه البعير فان قيل ان تعريف الاصوات لا يكون جامعاً لافراد  
 لانه خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدية فقط مشاواها للتجويد ايضا  
 خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدية ومن المصدية الى اسم فعل  
 كصه بمعنى اسكتوه بمعنى امنعوا ايضا خرج منه الصوت الذي يجري على لسان الانسان  
 عند عرض المعنى له كقول المتنم والمتجدي عند عرض الندامة والتجويد قلنا ان  
 الاصوات الجارية على لسان الانسان على قسمين منقولة وغير منقولة والمنقولة لا يخلو  
 اما منقولة الى المصادر فقط او منقولة الى المضارع ومن المصدا الى اسماء الافعال فالاول



داخل في باب سماء الافعال فلو خرجا عن تعريف الاصوات الاضيق فيه غير المنقولة على  
 ثلاثة اقسام قسم يجري على لسان الانسان تشبيهاً بصوت الغير وقسم يجري على لسان الانسان  
 للبهائم وقسم يجري على لسان الانسان عند عرض المعنى له فلما كان القسم الاول  
 ملحقين بالاسماء المبنية مع تعلقها بالغير فهذا القسم الثالث مما لم يكن متعلقاً  
 بالغير يكون ملحقاً بالاسماء المبنية بالطريق الاولى اعلم ان علة بناء الاصوات  
 عدم التركيب في الاسماء المحدودة فان قيل لما كان علة بناء الاصوات عدم  
 التركيب مع غيره فعلى هذا لو كان مركباً مع غير كان معرباً اذا قلت قال زيد عند التعجب  
 اذ قال عند صوت الغراب قلنا هي في هذه الحالة ايضاً مبنية لا من حيث انها اصوات  
 بل من حيث انها حكاية عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا يدل على المعنى باعتبار اصلها  
 فان قيل لما لم يكن الاصوات دالة على معنى باعتبار اصلها الوضع فلم تكن اسماء  
 فلم ذكرها في باب الاسماء المبنية قلنا ان ذكرها في باب اسماء المبنية لاجرائها مجرماً  
 واخذها حكمها المركبات كل اسم ركب من الكلمتين ليس بينهما نسبة فان  
 قيل تعريف المركبات لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه مثل سيوية لا مركبة  
 من كلمة وصوتها من الكلمتين قلنا المراد بالكلمتين اعم من كونها حقيقة او حكماً  
 فان قيل المتبادر من الكلمتين ما هو مركب من الاسمين من فعل واسم فحينئذ  
 خرج من تعريف المركبات ما هو مركب من الفعلين او حرفين مختلفين قلنا المراد بالكلمتين  
 اعم من كونها اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين فان قيل تعريف المركبات لا يكون  
 جامعاً لافراده لانه خرج منه المركب التعدادي كخمس عشرة لان بين جزئيه نسبة العطف  
 قلنا المراد بالنسبة ما هو غير نسبة العطف لكن هذا الجواب ضعيف لان النسبة نكرة وقعت  
 في سياق النفي والنكرة الواقعة في سياق النفي عامة واردة الخصوم مع قرينة العموم  
 اصعب من خوط القتاد فالاولى ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهوم من ظاهر هيعة  
 تركيب حد الكلمتين مع الاخر فان تضمن الثاني حرفاً بنياً اما الاول فلو وقع آخر  
 في وسط الكلمة ووسط الكلمة ليس محلاً للاعراب واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف



خمسة عشر وحاد عشر واخواتها فاقبل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال  
 واحد فالحاجة ليراد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتبني على ان بناء هذه  
 المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عددا مركبا مع العشرة او صيغة اسم الفاعل  
 المشتق منه فان قيل لا نسلم ان الجزء الثاني في حاد عشر متضمن معنى الحرف والاي لم  
 فساد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحاد عشر  
 وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة لكن يتضمن معنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه  
 لان حاد عشر مشتق من احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقة الا انني عشر فانه  
 لا يبقى فيها الجزء ان بل الاول معرب يشبهه بالمضيا في سقوط النون الاعرابي الثاني مبنى  
 لتضمنه معنى الحرف والا اي ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لعدم علة العدم فيه  
 التضمن بمعنى الحرف كعلبك وبني الاول لو وقع الحرف في وسط الكلمة في الاصح احتراز عن  
 لغتين اخريين احدهما اعراب الجزئين معا وازدادة الاول والثاني مع منه صارتا وثانيهما  
 اعراب الجزئين معا وازدادة الاول والثاني مع صارتا الثاني الكنايات جمع كناية وهي  
 في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه  
 لغرض من الاغراض كالاهام على السامع كقولك جاء في فلان وانت تريد ان قل  
 الكنايات مبتدأ او كذا خبره والخبر مجهول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل  
 الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يمكن به المعنى المصدر فان قيل  
 ان تعريف الكنايات لا يكون جامعلا فزادة لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه  
 معر قلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو افا بعض  
 او بعض معين فقل الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول  
 لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقرينة عليه  
 اصطلاح النجاة لانهم اصطلموا في بار المبتدأ ان يريد ابراهيم ذلك البعض المعين لذلك لم يقل  
 بعض الكنايات كما قال بعض لظرف فان قيل ببحث الشيء موقوف على معنى نفس الشيء والمصنف  
 لم يفر الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشيء اذا كان بين افراد



مفهوم مشترك ونقول التعريف انما يكون لشيء اذا كان افراد متعددة متكررة  
غير محصورة وافراد الكنايات المعدودة من المبنيات محصورة كبناءؤها لكونها موضوعة  
بوضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليه كلابنائها  
لكونها مركبة من كاذب التشبيه واسم الإشارة فصاعداً المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كـ  
وبقي باصل البناء للعد وكيت ذيت اللحد وبناءها لان كل واحد منهما كلمة واقعة  
موقع الجملة التي هي مزجت هي لا تستحق اعراباً ولا بناءً فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز  
خلق عنها راجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات كايتر وانما  
بئلا انه مركب من كاذب التشبيه ولفظ اي فصاعداً المجموع كلمة واحدة بمعنى كـ الخبرية فصاعداً  
كأنه اسم مبني على السكون مثل كـ فان قيل لما كان بعض من الكنايات كايتر فلم يلم  
بذكره المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تشبيهاً على ان مرتبته في البناء منخفضة عن غيرها  
فكم الاستفهامية ميزها منصوب مفرد لان كـ الاستفهامية كناية عن مطلق العدد  
فلما اعطى لها تميز العدد الاقل لعارضة تميز عدد الاكثرو لو اعطى لها تميز عدد الاكثراً لكان  
تميز عدد الاقل فاعطى لها تميز العدد الاوسط لان خير الامور اوسطها والخبرية هي  
مفرد لان كـ الخبرية كناية عن العدد الكثير وتميز العدد الكثير مجزوء مفرد فكنا تميزها  
لان العدد الكثير صريح في الكثرة وكـ الخبرية ليست كذلك فلا بد فيها من جمعية التميز  
ليكون هذا جبراً لما فات من الصراحة وقد تدخل من فيهما اي على تميز الاستفهامية  
والخبرية لان التميز للبيان كلمة من ايضاً للبيان فيهما مناسبة فان قيل ان دخول  
من في تميز كـ الخبرية مستقيم لموافقته اعراب التميز وفي تميز كـ الاستفهامية غير مستقيم  
لعدم موافقته اعراب التميز قلنا ان كـ في قوله تعالى سل بني اسرائيل كـ ايهم من اية بيانية  
يحمل كـ الاستفهامية والخبرية وعلى كل من التقديرين دخل من في ميزها ولها صد الكلام  
لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام هو يقتضي صد الكلام الخبرية تدل على انشاء الكثير  
فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية في كـ الخبرية  
لما فاتهما لان الخبر محتمل لصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما



الاختلاف الجبهة لان كونها خبرية باعتبارانه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كن اذاما  
 كونها انشائية فلا اعتبارا استكثار المتكلم وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرزا لانها اسماء  
 كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل لرفع والنصب والجرح فكن احكامها فكل ما بعد فعل  
 غير مشتغل عنه بضمير كان منصوبا مفعولا على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضيا  
 للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على  
 الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدية فهو منصوب  
 على المصدية لكن تعيينه لاحد المنصوبين يعلم من التمييز ان كان تميزه مفعولا فهو  
 منصوب على المفعولية نحو كمر رجلا ضربت وان كان تميزه ظرفا فهو منصوب على الظرفية  
 نحو كمر يومئذ وان كان تميزه مصدرا فهو منصوب على المصدية نحو كمر ضربة ضربت  
 وكل ما قبله حرف جزا او مضاف نحو در مثال حرف الجر بكم درهم اشتريت مثال المضاف  
 غلام كمر رجلا ضربت فان قيل لما كان مجرزا في الجرا والاضافة فان صد ارته  
 قلنا لما امتنع تقديم الجر ور على الحافصا والمجموع كلمة واحدة مستحقة للمصدر  
 والا فرفع مبتدأ ان لم يكن ظرفا لانه لو كان تميزه ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة  
 والجملة لا تصلح الابتداء نحو كمر رجلا اخوتك خبر ان كان ظرفا نحو كمر يومئذ سفره وكذلك  
 اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كمر الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة  
 المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع  
 هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث  
 ذاتها على ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو من وما واي واين وان  
 ومتى وقسم يختص بالشرط وهو اذ او قسم يختص بالاستفهام وهو كيف واين وهذه  
 الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجها لضبط هذه الاسماء  
 اما ظرفا واما غير ظرف فان كان ظرفا فيضلا يخلو اما متضمن لبعض الاستفهام واما  
 متضمن لبعض الشرط فان كان الاول يجري فيه الوجوه الثلاثة الجرح على الاضافة والنصب  
 على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل لرفع على الابتدائية لان الرفع



على الابتدائية مختص بغير الظروف وهذا القسم ظرفي وان كان متضمنا لمعنى الشرط  
 فيجري فيه الوجهان الجزئي على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع اصلا اى لا على  
 الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير  
 الظروف وهذا القسم ظرفي اما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان  
 مابعد مرفوعا على الابتدائية وما بعد فعل هو لا يصلح للابتدائية وان كان غير  
 فايضا لا يخلو اما لازم الاضافة او لا نحو اى واين ويجري فيه الوجه الاربعة الجزئي على  
 الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون مابعد غير ظرف والرفع  
 على الخبرية بشرط كون مابعد ظرفا والثاني نحو مزمعا ويجري فيه الوجه الثلاثة سواء  
 كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجزئي على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على  
 الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم  
 بظرف في مثل شعر كرمية لك يا جريرو خالة فدعاء قد حلبت على عشارى ثلاثة  
 اوجه والمراد بمثل هذه التركيب كل تركيب يحتمل كمال استفهامية والخبرية وفتنا التميز  
 وذكره فكذا هذه الوجه الثلاثة يحتمل ان تجرى في نفس كمالها الرفع على الابتدائية لو  
 تميزها مفكورا المعنى ثم لا يخلو اما ان يكون كمال استفهامية او كمال خبرية فعلى تقدير  
 كمال استفهامية يكون كرمية لك يا جريرو خالة له وعلى تقدير كمال خبرية يكون المعنى  
 كرمية لك يا جريرو خالة له والثاني النصب على الظرفية لو كان تميزها مفكورا المعنى  
 فعلى تقدير كمال استفهامية يكون المعنى لك يا جريرو خالة فدعاء كرمية قد حلبت على  
 عشارى وعلى تقدير الخبرية لك يا جريرو خالة فدعاء كرمية قد حلبت على عشارى  
 والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها مفكورا المعنى فعلى تقدير كمال  
 الاستفهامية يكون المعنى لك يا جريرو خالة فدعاء كرمية قد حلبت على  
 عشارى وعلى تقدير كمال خبرية يكون المعنى كرمية قد حلبت على عشارى ويحتمل ان تجرى  
 هذه الوجه الثلاثة في تميز كمالها الرفع على الابتدائية لو كان تميزها مفكورا  
 اعنى مرة او حلبة فيكون المعنى لك يا جريرو خالة فدعاء كرمية



على الاستفهامية او كمرّة على الخبرية قد حلت على عشاري الثاني نصبية لو كان  
تميزكم الاستفهامية فيكون المعنى كمرّة لك يا جريز الخ والثالث جرعة لو كان تميزكم  
الخبرية فيكون المعنى كمرّة لك يا جريز وخالة اه لكن التوجيه الاول ليق بما سبق  
لانه بناء على وجوه اعراب كم ووجوه اعرابها مذكورة فيما سبق فكانه تفرع على ما سبق  
بمخلاف التوجيه الثاني لان بناءه على حذف التميز وذكره وهو ليس بمذكور فيما سبق  
براهو مذكور فيما بعده فالايق تاخير هذا المثال من قول المصنف وقد يجذف في  
مثل كم مالك وكم ضربت فان قيل ان تعدية حلت بعلى لا يصح لا صلة حلت كلمة  
اللام لا كلمة على قلنا ان تعدية حلت بكلمة على لتضمنه معنى الثقل فان قيل الذم كما  
يحصل بهذا النوع من الخد كذا يحصل بنوع اخر فلم يخص هذا النوع قلنا انما خص  
هذا النوع من الخد لانه خدمة المواشي خدمة المواشي ابلغ في الذم من خدمة  
الاناس فان قيل الذم كما يحصل بجلب العشار كذا يحصل بجلب غير العشار فلم يخص  
العشار قلنا انما خصه لان في جلبها زيادة مشقة فان قيل الذم يحصل بذكر  
العمة فالحاجة الى ذكر الخالة قلنا ان في ذكر الخالة اشارة الى ان الة طر في الاب والام  
فان قيل الذم على تقدير كم الخبرية مستقيم على تقدير كم الاستفهامية غير مستقيم  
قلنا الذم على تقدير كم الخبرية على سبيل التحقيق وعلى تقدير كم الاستفهامية  
على سبيل التهم وقد يجذف في مثل كم مالك وكم ضربت والمراد به كل تركيب قامت فيه  
قرينة على حذف التميز ولا شك ان في هذين المثالين وجد القرينة على حذف التميز لانه  
اذا سئل عن كمية المال واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه  
او المخبر عنه كمية الداهم والدنانير فيكون التقدير كم دهما او كم دينار او كم درهم او  
كم دينار مالي وكذا اذا سئل عن كمية الضرب واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان  
المسئول عنه او المخبر عنه هي المراتب والضربات فيكون التقدير كم مرة او كم ضربة ضربت او  
كم مرة او كم ضربة ضربت فان قيل لو كان المصدا بيان النوع فالفرق بين المصديتين الظرفية  
ظاهر لو كان المصدا بيان العدد فالفرق بين المصديتين والظرفية مشكل قلنا الفرق بينهما ثابت



لأنه لو كان المقصود أو لا الزمان والحدث مقصوداً بالتم فهو ظرف ولو كان الأمر بالعكس فهو مصدر والظرف منها ما قطع عن الإضافة بمحذوف المضاف إليه عن اللفظ وبقائه في النية لأنه لو سقط عن النية لكان المضاف معرباً مع التنوين كما في قول الشاعر رب بعد كان خيراً من قبل : وهذا القسم من الظروف يسمى بالغايات لأن غاية الكلام كانت ما أضيفت هذه الظروف إليه فلما حذفت المضاف إليه صارت غاية وبنيت على الضمة أمناً وها فلما شابهتها بالحرف في الاحتياج وأما على الضم فتكون الضمة جيرة للنقصان كقوله تعالى في قوله تعالى لله الأمر من قبل ومن بعد وجاز في هذه الظروف على سبيل لقلة التنوين عوضاً عن المضاف إليه فتعرب كما في قول الشاعر شعر فساغ في الشراب وكنت قبلاً أكاد أخس بالماء الفرات وأجرى مجراه لا غير وليس غير في حذف المضاف إليه والبناء على الضمة لشبهه بالغايات وأما كان بعداً وليس لأن غير بعداً كثيراً استعمال وكثرة الاستعمال يقتضي التحفيف فحققوه بحذف المضاف إليه وحسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالإضافة ومنها حيث ولا يضاف إلا إلى جملة وإنما بنى على الضم كالفيايات لأنها غالباً الإضافة إلى الجملة والإضافة إلى الجملة كلاً إضافة لأن المضاف إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى مضمون الجملة وهو ليس مذكوراً وما هو مذكور في اللفظ فهو ليس مضافاً إليه فكانه قطع عن الإضافة حكماً فشاغته بالغايات في الإهام وهو مبني فكذا هذا أيضاً مبني في الأكثر في أكثر الاستعمالات وعلى الاستعمال الأقل يضاف إلى المفرد كما في قول الشاعر شعر أماري حيث سهيل طالعاً بنجم تضيء كالشهاب ساطعاً وعند إضافتها إلى المفرد يعرب به بعضهم لزوال حلة البناء وهي الإضافة إلى الجملة لكن الأشهر بقاءه على بناءه لشذوذ الإضافة إلى المفرد ومنها إذا بنيت لما ذكر في حيث وهي للمستقبل إن كانت داخلية على الماضي لأنها تستعمل لزمان من أزمنة المستقبل قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه والاستعمال دليل لوضع كما في قوله تعالى إذا الشمس



كُورَتْ وكذا في قولهم اذا طلعت الشمس من مغربها فان قيل اذا كما يستعمل في  
 المستقبل كذلك يستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى  
 اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا قلنا المراد باستعمالها في المستقبل  
 الاستعمال على سبيل لكثرة الاعلى سبيل الكلية وفيها معنى الشرط وهو ترتيب مضمون  
 جملة على مضمون جملة اخرى فلذلك اختير بعد ها الفعل لما سببه  
 بالشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم اتصالها في الشرط وقد تكون  
 للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعد ها للفرق بين اذا هنا وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ  
 غلبة وقوعه بعد ها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار  
 على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر فاذا قيل ان  
 اذا ظرف والظرف ما فعل فيه فعل وليس ههنا فعل وقع فيه قلنا ان العامل في  
 اذا ههنا معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنى عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة  
 عليه فان قيل الجملة الواقعة قبل اذا ههنا فعلية والجملة الواقعة بعدها اسمية  
 فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهو قليل قلنا هذه الفاء جزائية لا زافا قبلها  
 سبب لما بعد ها لا عاطفة او نقول انها للعطف بحسب المعنى فيكون المعنى  
 خرجت فاجأت زمان وقوف لسبع كما هو مذ هب الزجاج او مكان قول السبع  
 كما هو مذ هب البرد فيكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية ومنها اذا للماضي  
 وبنائها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحرف فان قيل ان اذا كما يكون  
 للماضي كذلك يكون للمستقبل كما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذا الغلام في اعناتهم  
 قلنا المراد بكونها للماضي على سبيل لغلبة الاعلى سبيل الكلية وقد يقع بعد ها  
 الجملتان لعدم اشتغالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية فان  
 قيل كما ان اذا تكون للمفاجأة كذلك اذا ايضا تكون للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد  
 قائم فلم يرد ذكر كونها للمفاجأة قلنا ان كونها للمفاجأة قليل غاية القلة فهو  
 في حكم العدم فلم يرد كره المصريح ومنها اين للمكان استفهاما وشرطا



ومق للزمان فيها وإيان للزمان استفهاماً وكيف الحال استفهاماً وبناء هذه الظروف  
 لتضمنها معنى حرف الشرط والاستفهام ومنها مذ ومُنذ بنيا لمشابهتهما مذ ومُنذ  
 الذين هما حرفان وهو مبني فكذا هذا ليعني أول المدة فليهما المفرد المفرد أو ما كونهما  
 مفردا فلان أول مدة الفعل لا يكون إلا أمراً واحداً لا شيئين لا شيئاً أو ما كونهما  
 معرفة فلانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول أول مدة الفعل لان أولية وقت ما  
 لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فإن قيل قد يقع بعدها المثنى نحو ما رايته مذ  
 يومان اللذان صاحبنا فيهما فكيف يصح قوله فليهما المفرد قلنا المفرد اعم من الحقيقة  
 والحكي فالحقيقة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة والحكي نحو ما رايته مذ يومن اللذان  
 صاحبنا فيهما لان اليومان ما دام لا يلاحظ أمراً واحداً لا يحكى عليه بأولية  
 المدة فإن قيل كما يقع بعدها المعرفة كذلك يقع بعدها النكرة نحو ما رايته  
 مذ يوم لقيتني فيه فكيف يصح قوله يقع بعدها المعرفة قلنا المعرفة اعم من ان يكون  
 حقيقة أم حكماً فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفة حقيقة لكنها في حكم المعرفة  
 وبمعنى جميع المدة فليهما المقصود أي الزمان الذي قصد ببيانها بالعدد أي حال  
 كونه متلبساً بالعدد المستغرق جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد  
 يقع بعدها المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك أو الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت  
 أو أن سواها كان مثقلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب أو مخففة نحو ما خرجت مذ  
 ذهبت فيقدر فان مضافاً إلى أحد هذه الامور يصح حمل ما بعدها عليها فكان  
 التقدير في نحو ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو أي كل واحد  
 من مذ ومنذ مبتدأ لأنها وان كانا نكرتين صولكنهما معرفتان معنى لانها بمعنى  
 أول المدة أو جميع المدة وخبرة ما بعده خلافاً للزجاج فانها عند خبر المبتدأ  
 والمبتدأ ما بعدها لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتداءية النكرة في مثل قوله  
 مذ يومان والخبر معرفة وذلك غير جائز فإن قيل لما كان كل واحد من مذ  
 ومنذ مبتدأ وخبر على اختلاف المذهبين فكيف يصح عدّها من الظروف



لان المبتدأ والخبر عدتان الظرف فضلة قلنا ان اطلاق الظرف عليها مجاز باعتبار انها  
 اسمان للزمان لانها يقعان طرفان في تراكيبهم ومنها الذي ولدن وقد جاء لذن ولدن  
 ولدن ولدن ولدن وبنائها ووضع بعضها ووضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بمعنى  
 عند والفرق بينهما انه يقال لمال عند زيد فيما يحضر عند وفيما في خزائنه ولا يقال  
 المال لذن زيد الا فيما يحضر عند ومنها قطر مع لغاته وبني لكون المخففة موضوعا  
 بوضع الحرف وحمل المشددة عليه للماضى المنفى والغرض منه استغراق النفي لجميع  
 الازمنة الماضية نحو ما رأيت قطاى ما رأيت في شئ من الازمنة الماضية ومنها عوض  
 للمستقبل المنفى وبنائها على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد  
 والغرض منه استغراق النفي لجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوضا ولا اراه في شئ  
 من الازمنة الآتية والظرف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح نحو قوله تعالى  
يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وقوله تعالى مِنْ خِزْيٍ مُّمْتَضٍ فانها لا تسبب  
 البناء من المضاف اليه هي الجملة ولو بواسطة كما في اذا واما على الفتح فلحقها ونحوها  
 لكونها اسما مستحقة للاعراب وكسب البناء من المضاف اليه غير واجب كذلك مثل  
 وغير مع ما وان ان لمشابهة الظرف المضافة الى الجملة نحو قياى مثل ما قام زيد مثل  
 ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قياى غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك  
 تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث معلومية ومعهودية بين  
 المتكلم والمخاطب في الخارج فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم  
 فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الجسمية فهو نكرة والمعرفة  
 ستة انواع بالاستقرار والمضمرات فانها موضوعات بازاء معين معينة مشخصة باعتبار  
 امر كل بحيث ان الواضع لاحظ اول مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا  
 وجعله لالة ملاحظة افراد ووضع لفظا نازا كل واحد من تلك الافراد فيها وضع  
 عام الموضوع لخاص الاملام سواء كان علم شخص كما اذا تصوم مفهوم زيد وهو الحيوان  
 الناطق مع هذا الشخص وضع لفظا ليد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية

لا تسبب  
 البناء  
 من المضاف  
 اليه هي الجملة



بين المتكلم المخاطب في الخارج أو علم جنس كما إذا تصوّم مفهوم الأسد وهو الحيوان المقتدر  
 ووضع لفظ اسامة بأزائه من حيث معلوميته ومعرفيته بين المتكلم المخاطب في  
 الخارج والمبهمان يعنى أسماء الإشارة والموصولات وإنما سميت <sup>بشأن</sup> لأنها أسماء الإشارة  
 من غير إشارة حتمية بهم والموصول من غير صلة بهم وفي هذا القسم أيضاً وضع  
 عام الموضوع له خاص ما عرف باللام سواء كانت اللام للجنس أو للاستغراق أو للعهد  
 فإن قيل لم قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخلت عليه اللام قلنا إنما قال ذلك  
 لئلا يدخل فيه ما دخل عليه اللام الزائد لتحسين اللفظ فإن قيل الميم أيضاً للتعريف  
 فلم يجعل مدخوله قسماً على وحدة من المعارف قلنا الميم يدل من اللام فلا يعد  
 مدخوله قسماً على وحدة من المعارف النداء نحو يا رجل إذا قصد به معين والمضمار  
 إلى أحد أي أحد الأمور المذكورة معنى أي بالاضافة المعنوية لا بالاضافة اللفظية لأن الاضافة  
 اللفظية لا تفيد التعريف فإن قيل إن بعضاً من الأمور المذكورة المنادى والاضافة إلى  
 المنادى متنع قلنا إن صحة الاضافة إلى أحد هلا يتلزم صحتها بالنسبة إلى كل واحد منها  
 فإن قيل كان الواجب على المصنف أن يقول المضمار إلى المعرفة ليدخل فيه المضاف إلى  
 للمضاف في معرفة مثل غلام أبيك قلنا الاضافة إلى أحد الأمور المذكورة أعم من أن يكون  
 بالذات أو بالواسطة فإن قيل إن لفظ غير ومثل مضافان إلى هذه الأمور ولم يعرف  
 بالاضافة فكيف يطرأ هذا الحكم قلنا هذا الحكم في غير مثلها لا في غيرها في الإبهام  
 لا يعرف بالاضافة العلم وضع لشيء بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد ثم اعلم أن العلم  
 على ثلاثة أقسام كنية ولقب ومخبر لأن العلم لا يخلو إما مصدق بالابن أو الام أو الابن أو البنت  
 أو لا فإن كان الأول فهو كنية والثاني أيضاً لا يخلو إما قصد به مدح أو ذم أو لا فالأول والقب والثاني  
 محض فإن قيل لم خص العلم بالتعريف من بين سائر المعارف قلنا إن تعريفها بالإشارة  
 والمضمرات والموصولات مذكورة فيما سبق فلا حاجة إلى تعريفها ثانياً ومعنى المضاف  
 إلى أحد الأمور المذكورة ظاهرة والمعرف باللام والنداء مستغنيين عن التعريف  
 وتعريف العلم غير مذكور لا ظاهر ولا مستغن فلذا انحصر العلم بالتعريف وإن قيل تعريف العلم



لا يكون جامعاً لافراد كلانه خرج منه العلم الذي تعين لفرغ غلبة استعمال فيه لعدم  
الوضع فيه قلنا الوضع اعم من الحقيقة والحكمي فهذا العلم وان لم يكن موضوعاً بوضع  
حقيقة لكنه موضوع بوضع حكمي لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة وضع الوضع  
واعرفها المضمير المتكلم بعد وقوع الالتباس فيه ثم المخاطبة يعرض الالتباس  
اليه في بعض الاحيان عند تعدد المخاطبة ثم الغائب ولم يذكره لانه علم مزايع فيه المتكلم  
والمخاطبة ادون منها فان قيل لم يثنى التفاوت بين اصناف المضمرات  
ولم يبين التفاوت بين سائر المعارف قلنا لا تفاوت بين اصناف سائر المعارف  
غير ان هذا المضائق احد لكون تفاوته يعلم من المضائق اليه والنكرة ما وضع لشي لا يعينه  
لا من حيث معلومية ومعهودية ذلك الشيء بين المتكلم والمخاطبة في الخارج فقولنا وضع  
شيء شامل للمعرفة والنكرة ويقول لا يعينه خرجت المعرفة اسماء العدد فان  
قيل ان اسماء العدد اتما معربة واما مبنية فالاول داخل في المعربات والثاني  
داخل في المبنيات فما الوجه للمصنف حيث افرد هاتين الكلمتين قلنا انما افرد هاتين الكلمتين  
لان لها احكاماً خاصة ليست لغيرها ما وضع لكثرة احاد الاشياء فلا يشاء عبارة عن المصلحة  
واحادها عبارة عن كل واحد منها وكثرة احادها عبارة عن مرتبة واقعة في جواب سوال  
السائل بكم والالفاظ الدالة على تلك الكمية اسماء العدد وعلم من هذا التحقيق ان  
الواحد لا يشارداً في تعريف العدد في اصطلاح النحاة وان لم يكونا داخلين في  
اصطلاح اهل الحساب فان قيل ان التعريف لا يكون مانعاً عن دخول لغيره في دخول  
فيه جل وجعل من وثمان وذرعة وذرعا لانها ايضا تدل على كية احاد الاشياء  
قلنا ان الموضوع له اسماء العدد كية احاد الاشياء فقط وهذه الالفاظ تدل  
على الكية مع الجسمية اصولها اي اصول اسماء العدد التي يشتق منها باقيها اما بالحاق  
علامة التانيث او بالسقاطها او بالتثنية او بالجمعية او بالتركيب اضافة او امتزاجاً  
او عطفاً اثنا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والفقولاي في استعمال  
الاعداد واحد واثان في المذكر واحدة واثان وثمان في المؤنث على ما هو



القياس وثلاثة الى عشرة للمذكور بالتاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث  
الى عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بين المذكور والمؤنث فان قيل الفرق يحصل  
بالعكس فلم لم يعكس قلنا انما لم يمكن العكس لان المذكور سبق في الاعتبار احد عشر  
واثنى عشر في المذكور تذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات فلان  
والجزء الاول في المفردات بالقياس فكذلك ههنا واما تذكير الجزء الثاني فلموافقة  
بالجزء الثاني في سائر المركبات واحد عشر واثنى عشر وثنا عشر للمؤنث بتأنيث  
الجزءين اما تأنيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول في المفردات  
بالقياس فكذلك ههنا واما تأنيث الجزء الثاني فلموافقة بالجزء الثاني في سائر المركبات  
ثلاثة عشر التسعة عشر للمذكور بتأنيث الجزء الاول وتذكير الثاني اما تأنيث الاول  
فلان المركبات فرع المفردات الجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس فكذلك  
ههنا واما تذكير الثاني فلان لا يجتمع علامتا التأنيث فيما هو كالجملة الواحدة فان قيل  
قد نوقض باحد عشر لاجتماع علامتا التأنيث فيه قلنا المراد بالعلامتين كونهما  
من جنس واحد ههنا ليس كذلك فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثنا عشر  
لان العلامتين فيه من جنس واحد هو جائز قلنا المراد بالعلامتين ما يكون من جنس  
واحد ومحض التأنيث والتاء في تنبديل عن الياء فان قيل ينقض باثنى عشر  
لان العلامتين فيه من جنس واحد ومحض للتأنيث قلنا اثنى عشر محمول على ثنا  
عشر وثلاث عشر الى قسم عشر للمؤنث بتذكير الجزء الاول وتأنيث الثاني اما تذكير  
الاول فلان المركبات فرع المفردات الجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس  
كذلك ههنا واما تأنيث الثاني فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس في بعض  
الاول وتميم تكسر الشين في المؤنث لئلا يلزم توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب المجازي  
ليكونها لان التوالي يدفع بالسكون مع الخفة وعشرون واخواتها فيها للمذكور  
والمؤنث من غير فرق لانك ان اردت الفرق فلا تخلو اما ترد العلامة قبل النوازل  
فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثاني يلزم



اجراء العلامة على كلمة اخر حقيقة وهو لا يجوز واحد وعشرون للمذكر واحد وعشرون  
 للمؤنث ثم بالمعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اى عطف  
 العقود على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقى من الادنى الى الاعلى الى تسعة وتسعين  
 ومائة والف ومائتان الفان فيها اى فى المذكور والمؤنث من غير فرق لان المائة و  
 الالف مشابهاتان بالعقود فى اشتغالها علم ان البعد فلم يفرق فى العقود بين المذكور  
 والمؤنث فكذا اهمنا ثم بالمعطف بعطف الزوائد عليها او عطفها على الزوائد  
 اما عطفها على الزوائد فللترقى من الادنى الى الاعلى واما عطف الزوائد عليها  
 لان العد الكثير ثقل من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمالان للتحفة على ما تقدم  
 اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لموافقة  
 باخر الجزء الاول من سائر المركبات وجاز اسكانها لثقل المركب بالتركيب شذوذها  
 بفتح النون لان الفتح لا يدل على لياء المحذوفة فالاليق بحذف الياء بقاء الكسرة  
 وميز ثلثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعه نحو ثلثة رهط لان  
 العد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف فنحذف الاء لاضافة فيه  
 للتخفيف والمضاف يعمل الجرح فى المضاف اليه اما كونه محققا فليطابق العد بالمعدود  
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثمائة لانه عد اقل مع انه ليس بتميزه  
 مجموعا فاجاب المصنف بقوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مائتا و  
 مئتين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكور السالم والثانى فى صورة  
 جمع المؤنث السالم فلو جمع التميز على الاول لزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث فيما  
 هو كالكلمة الواحدة وهو لا يجوز ولو جمع التميز على الثانى فالتميز اخذ العادة بعد ما هو  
 فى صورة الجمع المذكور السالم فايراده بعد ما هو فى صورة الجمع المؤنث مستكراه فى كلامهم  
 وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه لان ما يجر نصب التميز  
 بناء على التميز هو الجرح على الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما فى العقود فلانك وان  
 اضيفت فلا تخلو اما تسقطونها بالاضافة او لا فالاول باطل لانه هذه النون ليست

تغيير

فلان

فلان



او تقدير حقيقة او حكما لعقربا بالحرف الرابع في حكم تاء التانيث والمذكور في الاى  
 لم يوجد فيه علامة التانيث لالفاظا ولا تقديرا ولا حقيقة ولا حكما وعلامة التانيث  
 والالف مقصورة او معددة وهو اى التانيث على قسمين حقيقى ولفظى بالحقيقة ما بانزائه  
 ذكر من الحيوان كامرأة وناقاة واللفظى بخلافه اى ليس بانزائه ذكر من الحيوان انا تبيل  
 تانيثه منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقدير كظلمة وعين  
 اعلم ان بين اللفظى والتقديرى مباعدة وكذا بين الحقيقى واللفظى بالمعنى الثانى مباعدة  
 وبين اللفظى بالمعنى الاول وبين الحقيقى عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع كامرأة  
 وناقاة ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الاول كظلمة ومادة الافتراق في جانب  
 الحقيقى كهند وكذا بين التقدير والحقيقى عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما  
 كهند ومادة الافتراق في جانب التقدير كعين ومادة الافتراق في جانب الحقيقى  
 كامرأة وناقاة وكذا بين اللفظى بالمعنى الاول واللفظى بالمعنى الثانى عموم وخصوص  
 من وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الاول  
 كامرأة وناقاة وكذا بين اللفظى بالمعنى الاول واللفظى بالمعنى الثانى عموم وخصوص  
 من وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الاول كامرأة  
 وناقاة ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الثانى كعين وكذا بين التقدير واللفظى  
 بالمعنى الثانى عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما كعين ومادة الافتراق في  
 جانب التقدير كهند ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الثانى كظلمة واذا اسند  
 الفعل فبالهاء اى وجبتا يث لفعل لا يذ ان بتانيثا لفاعل من اول لوهلة فان قيل  
 هذا ينقض بضم اليوم امرأة لان الفعل مسند الى المؤنث لم يجبتا يث قلنا المراد بالانثى  
 الاسناد بالاصالة وهذا ابا بواسطة فان قيل هذا ينقض بضم الشمس لان الفعل  
 للمؤنث بالاصالة ولم يجبتا يث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقيقى والشمس مؤنث  
 غير حقيقى كما اشار اليه المصنف بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار وحكم  
 ظاهر الجمع غير المذكور السالم مطلقا سواء كان الواحد مؤنثا او مؤنثا او مذكرا او ذكرا



حكم ظاهر غير الحقيقة لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وضمير العاقلين غير المذكر السالم  
فعلت فعلوا آتافعلت فلاز الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وآتافعلوا فلاز الواو مفتوح  
لهذا النوع من الجمع ضمير النساء والايام فعلت فعلن آتافعلت في النساء لان الجمع  
بتاويل الجماعة مؤنث وآتافعلن فيها فلان النون موضوع لهذا النوع من الجمع والايام  
محول على النساء وهذا من هب الشارح وقال شارح الرضى ان فعلت في الايام لان الجمع  
بتاويل الجماعة مؤنث وفعلن فيها لان النون موضوع لجمع غير العقلاء والنساء محمول  
على الايام لنقصان عقولهن المتن ما لحق آخره اي آخر مفردة الفوايد مفتوح  
ما قبلها ونون مكسوة ليدل على الحقوق وحده او اللاحق وحده او اللاحق مع ملحق  
على ان مع مثله من جنسه آتافعلت مفتوح ما قبلها لتلايتبس بالجمع في حالة  
النصب بالجر فان قيل الالتباس يدفع بالعكس ايضا فلم يعكس قلنا انما  
لم يعكس لان التثنية كثيرة والفتحة خفيفة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعاادل والجمع  
قليل والكثرة ثقيلة فاعطى الثقيلة للقليل رعاية للتعاادل وانما قال ونون مكسوة  
لتلا يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع اي فتحة ما قبلها والالف في حكم الفتحة فتح  
النون وآتافعلت بالنصب بالجر فمحول على صورة الرفع فان قيل تعريف المتن  
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفرد لان حقوق الزوائد انما يكون  
باخر المفرد لا باخر المتن قلنا العبارة محمول على حذف المضاف اي المتن ما لحق  
مفردة الفالح او نقول ان عبارة المصم محمول على حذف عبارة اخرا بعد قوله  
ونون مكسوة مع لواحقه فان قيل ان الحقوق يشمل على حقوق النون ايضا  
مع انه لا يدل على ان معه مثله من جنسه قلنا لان سلم انه لا يدل على هذا المعنى  
تغليب بل يدل عليه ان سلم انه لا يدل عليه فنسبة الدلالة اليه تغليباً لانه اذا دل امران  
تغليب من الامور الثلاثة على الشيء فنسبة الدلالة اليها تغليباً فان قيل ينبغي ان يكون  
المراد بالمثل المثل في الوحدة والجنسية فلا حاجة الى قوله من جنسه قلنا  
المراد بالمثل لا يخلو اما مثل في الوحدة فقط او مثل في الجنسية فقط فان اريد له ما خرج



نون الجهم المذكور السالم حتى تسقط بالاضافة والثاني ايضا باطل لانه النون على  
 صونون الجهم المذكور السالم فينبغي ان تسقط بالاضافة فاستمع الاضافة بالكلية  
 وآما في المركبات لتلايلزمر جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا  
 ينقض بخمسة عشر لانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع انه جاء قافا  
 المضنا اليه فيه غير التميز فلم يكن امتزاجه للمضامثل متراج التميز مع الميز فان  
 قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة  
 واحدة والمضنا اليه فيه تميز قلنا ان ثلثمائة امرأة مجموع مائة امرأة حمل الكل على  
 الجزء وآما افراده فلانه لما كان منصوبا فاضلة فاختير فيه الافراد لتقليل الفضلة  
 وميز مائة والفي ثنتيها وجميعه اى جمع الالف مخفوض مفر د آقا كونه مخفوضا فلان المائة  
 والالف مشاهتان بالاحاد في الاصلالة وتميز مجموع فيكون تميزها ايضا مجزوا وآما كونه  
 مفر د لانها في جانب الكثرة والاحاد في جانب القلة وتميز الاحاد مجموع فيكون تميزها مفر د  
 رعاية للتعادل اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا اى اللفظ الدال عليه ذكر جماعة  
 النساء اذا عبرت بلفظ شخص بالانكس كجماعة الرجال اذا عبرت بلفظ نفس فوجهان  
 اى في العدد وجهان التذكير والتانيث أحدهما بالنظر الى اللفظ والاخر بالنظر الى المعنى  
 ولا يميز واحدة اثنا استثناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لا فادته النص  
 المقصود بالعد دلان المقصود من العدد هي الدلالة على الكمية وتميزها يدل عليها مع  
 الجنسية فان قيل في عبارة المصنف تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر  
 بعدم تميزها وقوله استثناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزها قلنا ان لها وجدا للتمييز  
 وقصده قوله ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر الواحد والاثنان مع تميزها او نقول  
 انه لا تميز لها والمردب التميز في قوله استثناء بلفظ التميز هو الشيء الصالح للتمييز بقدر  
 ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم في تميز الواحد وغيره لا يستقيم  
 مستقيم في تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفر د اقلنا لما التزموا اى النفاة  
 جمعية التميز في ما نرا الاحاد اعتبروا في ما لا يتصور الجمعية فيه ما هو اقرب اليها



وهو الاثنيتة او نقول المراد بالتميز جوهر الحروف المصورة بمهيئة خاصة قابلة  
للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد  
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين اعلم ان اسم الفاعل من  
اسماء العدد من واحد الى عشر لا استعماله طريقان طريقة بياض التصدير وطريقة بيان الحال  
اما طريقة بياض التصدير فهو جعل العدد الاقل من مشتق منه بواحد يجعله مزيد  
الواحد وعلامته ان يبدأ من الثاني لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون  
مصدرا له يضاف الى الادي لا المساوي والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز  
من الضرة لان اسم الفاعل لا يجي من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة  
وقم موصوفه فيها وعلامته ان يبدأ به من الواحد لكن يا اول لو احد بالاول والثاني  
الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوي والفوق لا الى الادي لئلا يلزم الكذب  
ويجوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة ونقول في المفرد من  
المتعدد باعتبار تصديره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير باعتبار  
حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحاد عشر والحادية  
عشر والثاني عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشر ومن ثمة اي من  
اجل اختلاف الاعتبارين قيل في الاول ثالث اثنين اي مصدرا لثلاثة من ثلثتها  
وفي الثاني ثالث ثلاثة اي احد هالكن اطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثلاثة  
ونقول حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني على الثاني خاصة  
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادي احد عشر يحذف  
الحزب الثاني من المركب الاول اكفاء بذكره في المركب الثاني التاسع تسعة عشر فنقول  
الاول لا تنفام علة البناء فيه وهو وقوعه في وسط الكلمة المذكور والمؤنث  
فان قيل لم قدم المذكور على المؤنث قلنا افا قدم المذكور لاصالته فان  
قيل ينبغي ان يقدم في التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودي وتعريف  
المذكور وجودي اشرف من العدمي المؤنث فانه علامة التانيش لفظا كأمرة

الثالثة



الآخر لو اريد كلاهما لزم عموم المشترك فلا بد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة ان  
 هذا ان يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا لا يصح تشنية الاسم باعتبار  
 معنيين مختلفين فلا يقال قروءان اذا اريد به الطهر والحيض بل ايراد به الطهر  
 او الحيضان فان قيل هذا ينقض بـ لا بـ في القومين لان هذه تشنية الاسم  
 باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز قلنا جائز ان يسمى الام باسم الاب يا ولـ الاب  
 المسمى بـ لا بـ بعدة ثني بـ لا بـ وكذا حال القومين فان قيل ينبغي ان يعتبر هذا  
 التأويل في مثل لقروءان من غير حاجة الى اعتبار التشنية قلنا كلامنا في عدم صحة  
 التشنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظي واما مع اعتبار المفهوم فلا شك في صحة التشنية  
 فالمقصود ان كان الفهم عن الواو اي منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون في الاصل واو  
 ثم قلبت الفاكصا او حكما بان يكون مجهول الاصل لم يعمل فيه كالي وهو ثلاثي قلبت واو  
 رعاية للاصل حقيقة او حكما ونخفة الثلاثي والا اي وان لم يكن منقلبا عن الواو  
 بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون في الاصل ياء ثم قلبت الفاكصا او حكما بان كان  
 مجهول الاصل وقديميل فيه كتي او كان زائدا على ثلاثة احرف فبالياء رعاية للاصل  
 حقيقة او حكما والتخفيف فيما زاد على ثلاثة احرف الممدود ان كانت همزة صليبة  
 اي لا زائدا ولا منقلبا عن الاصل ولا عن الزائد تثبت لاصالها كقروءان كانت  
 للتانيث قلبت واو لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين  
 الالفين الواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا  
 للتانيث بل تكون للاحقاق كالياء او منقلبة عن واو ياء اصليتين كما في كساء ورداء  
 فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو واما ثبوتها فلان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة  
 عن واو ياء هاء في الاصل وفي الصورة الثانية منقلبة عن الواو الياء اصليتين  
 فتشابهت همزة قروء وفيه اثبات فكذلك ايضا اثبات وقلبها بالواو فلان عين الهمزة  
 في الصورتين ليست باصلية فتشابهت همزة حمراء وفيها قلب فكذلك ايضا قلب فان  
 قيل ان عبارة المصنف يشعربانه لا يجوز في راء الراء اعان بالهمزة او



رة او ان بالو او مع ان المشهور ايان بالياء فينبغي ان يقول فوجهان بغير كلام العهد  
 يكون كناية عن اثبات الهزة وردّها الى الاصل بلا اشارة الى الوجهين المذكورين  
 كما هو المتبادر من اللام قلنا قد تصفحت كتب لثقة كالمفصل والمفتاح واللباب فما  
 وجدت فيها اثرًا مما حكموا به من اشتهاه لكن وقع في شرح الرضوي انه تقلب المبدلة ياء  
 سواء كان اصله واو او ياء ويحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقيامها مقام النون  
 يوجب تمام الكلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج بينهما  
 منافاة فان قيل قد تقرر فيما بينهم ان الاسم المتلبس بتاء التانيث لا يحذف  
 تاءه عند التثنية فهذا يتقضى بخصيان والبيان لان مفردهما متلبس بتاء التانيث  
 اعني الخصية والالية مع انه حذف تاءها في المثني فلجواب المصنف بقوله  
 وحذف تاء التانيث في خصيان البيان على خلاف القياس لان كل واحد من الخصيتين  
 والاليتين لشدة اتصال حدما بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الآخر  
 بمنزلة المفرد وايراد التاء في حشو المفرد باطل او نقول ان خصيان تشبيهة بخص  
 واليان تشبيهة الى وان كان غير مشهور فان قيل ينبغي للمصنف ان يكتب بالعطف  
 ويقال ويحذف نونه بالاضافة وتاء التانيث في خصيان واليان لانه اختصار دل  
 على المراد وخير الكلام ما قل ودل قلنا ان حذف النون قاعدة مستمرة فلم يأت في  
 بيانها بالمضارع المجهول المفيد للاستمرار وحذف التاء وقع على خلاف القياس  
 في مادة مخصوصة فاتي في بيانه بالماضي المجهول المفيد للتقليل لمجموع ما دل  
 على احاطة مقصود بحرف مفردة بتغير ما في اى نوع من التغيرات سواء كان بزيادة  
 كرجال وينقصان كطلبة او باختلاف الحركات والسكنات حقيقة كأُسْدٍ او حَكَا  
 كقُلِّلٍ لان ضمته اذا فرضت كضمة قُلِّلٍ يكون مفردًا او اذا فرضت كضمة أُسْدٍ  
 يكون جمعًا وانما عبر الشارع عن كلمة ما بالاسم اشارة الى ان التثنية والجمعية  
 يختصان بالاسم فان قيل هذا يتقضى بتثنية الفعل جمعه قلنا ان تشبيه الفعل  
 وجمعه باقتدار الفاعل والفاعل اسم فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعًا



عن دخول لغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق في نحو قوله تعالى اِنَّ الْاِنْسَانَ لِرَبِّهِ  
 لَكَنُورٌ لانه دل على ايجاد قلنا المراد بالدلالة على جملة ايجاد وهذا الدلالة على  
 سبيل الافراد فان قيل ان تعريف الجعم لا يكون مانعا عن دخول لغير ايضا لانه  
 دخل فيه لفظ الكل الذي مضاف الى المعنى فنحو كل لقوم او كل للناس لانه يدل  
 على جملة ايجاد قلنا المراد بالدلالة على جملة ايجاد التي في ضمن ذلك الاسم  
 والدلالة ههنا حاصلة من المضاف اليه فقوله ما دل على ايجاد جنس يشتمل الجعم  
 واسم الجعم واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس ان لم يدل على الاطلاق وضعا  
 لكن يدل عليها استعمالا ثم اسم الجنس لا يخلو اذ ان يكون المقصود به الماهية  
 او الافراد فان كان المقصود الماهية فهو خارج بقوله مقصودة وان كان المقصود  
 به الافراد فهو خارج بقوله بحر ومفردة اذ ليس له مفرد وكذا اخرج به اسم الجعم  
 واسم العدد اذ ليس لها مفرد فتوهم ركب ليس بجعم على الاصح بل الاول اسم جنس  
 والثاني اسم جعم والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثني وضعا بخلاف  
 اسم الجعم لانه لا يقع على الواحد والاثني وضعا فان قيل هذه القاعدة  
 منقوضة على لفظة كل لانه اسم الجنس مع انه لا يدل على الكلمة والكلمتين <sup>انما</sup>  
 قلنا المراد بالدلالة على جملة ايجاد بحسب صلا الوضع ولا شك انه دل عليها بحسب  
 الوضع ولكن عدم الدلالة بعارض لا استعمال العوارض اعتبارا ونقول يجوز  
 ان يكون الكلام اسم جعم ونحو ذلك لانه لا يخلو لان التعريف المأخوذ في تعريف الجعم اعم من الحقيقة <sup>الحقيقة</sup>  
 وههنا وان لم يوجد الحقيقة لكن الحكمي موجود بحيث انه اذا فرضت ضمة كضمة اسم  
 فهو جمع واذا فرضت ضمة قفل فهو مفرد وهو اى الجعم على قسمين صحيح ومكسر  
 لان مفردة اقسامها عز التغير او لا فالاول جمع سالم والثاني جمع مكسر فالصحيح المذكور <sup>انما</sup>  
 ولو ثبت فالصحيح المذكور ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسوة ما قبلها ونحو  
 مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لتقل الواو والضمة ليدل على اللوحدة واللاحق  
 وحدة واللاحق مع ملحقه على ان معه اكثر منه فان قيل ازاكثر



اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل لفعل في المفضل عليه لا كثرة في الواحد  
قلنا ثبوت اصل الفعل عم من ان يكون حقيقة او اعتبارا وهما وان لم يكن حقيقة لكنه  
اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخرة ياء قبلها كسرة  
حذفت بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للتحفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل قاضون  
وان كان اخرة مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا ليدل  
على حذف الالف مثل مصطفىون وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع  
الصحيح المذكور فان قيل ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله مذكر خبره والخبر محمول  
على المبتدأ وهما لا يصلح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله  
فمن كرم اول بالكون فيلزم حمل الوصف على الوصف وهو جائز فان قيل ان توصيف  
العلم بالعقل لا يصح لان مدار توصيف الشئ بالمشق قيام مبدأ ذلك المشتوبه لك  
الشئ والعقل ليس قائما بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعقل باعتبار مسماه والعقل  
قائم به ان كان اسما اى اسما ذاتيا فمذكور علم يعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع  
لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكور الذى يعقل اشرف الجموع لصحة بناء  
الواحد فيه والعلم المذكور الذى يعقل اشرف من الاسماء فاعطى الاشرف للاشرف  
فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله فمن كرم يخرج عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو  
سلمى وورقاء اسمى رجلين قلنا المراد بالمذكور ما يكون مخرج التاء ملفوظا او  
مقدرة فخرج عنه نحو طلحة ودخل فيه ورقاء وسلمى وشرطه اى الاسم الذى اريد  
جمعيته بجمع المذكور السالم ان كان صفة اى اسما صفتيا فمذكور يعقل لان جمع المذكور  
السالم اشرف الجموع وهذه الصفة اشرف من الصفات فاعطى الاشرف للاشرف  
رعاية للناسبة وان لا يكون افعال فعلا مثل امرهم راء لان افعال فعلى جمع على هذا الجمع  
كافضلون فلو جمع افعال فعلا على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعال لتفضيل وبين  
افعال الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغي ان يعكس  
قلنا لا يمكن العكس لان افعال لتفضيل اصل بالنسبة الى افعال لصفة لانه كامل



في الدلالة على معنى الوصفية وان لا يكون فعلاً مثل سكران سكرى لا زفعلان  
 فعلانة جمع على هذا الجسم فلو جمع فعلان فعلى على هذا الجسم لزم الالتباس بين  
 جمع فعلان فعلى وفعلان فعلانة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فيجب  
 ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان فعلان فعلانة اصل بالنسبة الى فعلان  
 فعلى لان الفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء وهي موضوعه للفرق ولا مستويًا  
 فيه اى في الوصفية كرم المؤنث مثل جريح وصبوفانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث  
 لم يحسن ان يجمع جمعًا مخصوصًا بأحد هابل يجمع جمعًا يستويان فيه ولا بتاء التانيث  
 مثل علامة لتلايلزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث في كلمة واحدة حكما ولو حدث  
 التاء لزم اللبس ويجذف فونه لما مر في نون التثنية فان قيل هذه القاعدة  
 منقوضة على سنين وارضين لان السنين جمع سنة وارضين جمع ارض مع انها  
 ليست علمًا ومذكرا يعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شد نحو سنين وارضين  
 لا منقضاء التذكير والعقل المؤنث ملحق اخر الفوتاء وشرطه ان كان صفة  
 وله مذكر ان يكون مذكرا جمع بالواو والنون لتلايلزم مرتبة الفرع على الاصل  
 وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجرد اعز تاء التانيث كما نض لان المتلبس بالتاء جمع  
 على هذا الجسم فلو كان مجرد عن التاء جمعًا على هذا الجسم لزم الالتباس الاجم مطلقا لان  
 جمع المؤنث السالم في اسم ذات المؤنث سماعي لا قياسي ولا يقاس به غير جمع التاكس  
 ما تغير بناء واحدة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول غير لانه دخل فيه  
 الجسم السالم لانه تغير فيه بناء واحدة بل هو الزوائد قلنا المراد بالتغير التغير في نفس  
 المفرد واموره الداخلة فيه فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه  
 دخل فيه مثل مصطفى لان تغير بناء واحدة من حيث نفسه واموره الداخلة قلنا  
 المراد بالتغير ما يكون لحصول الجمعية وهذا التغير انما جاء بعد حصول الجمعية فان  
 قيل لما كان المراد بالتغير ههنا التغير في نفس المفرد واموره الداخلة فتوهم الواهم  
 ان المراد بالتغير المذكور في تعريف مطلق الجسم ايضا تغير في نفس المفرد



واموره الداخلة فحينئذ خرج الجمع السال عن تعريف مطلق الجمع قلنا المراد  
 بالتعريف المأخوذ في تعريف مطلق الجمع مطلق التعريف كما دل عليه بالابهامية المفيدة  
 للمعركين افراس جمع القلة كأفعل ي يكون على وزن أفعل كأفلس  
 جمع فليس أفعالي جمع يكون على وزن أفعال كأفرايس جمع فرس أفعلة كأفغفة  
 جمع رغيف فعله كغلة جمع غلام والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والفرق بينهما  
 أن جمع القلة ما يطلق من ثلاثة إلى عشرة وجمع كثرة ما يطلق من ثلاثة أو من  
 عشرة إلى ما لا نهاية له المصدر راسم الحث الجارى على الفعل المراد بالحث  
 معنى قاتل بالغير سواء كان صدر منه كالضرب والمشى أو لا كالطول القصير معنى  
 جريانه على الفعل ن يحى بعد اشتقاق الفعل منه لتأكيد الفعل ولبيان نوعه  
 أو عدده وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس مثل الخروج أخرجوا استخرجوا استخرجوا  
 ويعمل عمل فعله يعنى أن كان المصدر للفعل لا يلزم فيعمل عمل الرفع في الفاعل  
 فقط نحو عجبتني قيام زيد وأن كان المصدر للفعل متعدى فيعمل عمل الرفع  
 في الفاعل وعمل لنصب في المفعول نحو عجبتني ضرب زيد عمرا فاضيا أو غيرا لأن عمله  
 لمناسبة الاشتقاق لا للشأمة فلذا الرى شرط فيه الزمان إذا لم يكن  
 مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لأن المصدر في حين العمل بتأويل  
 أن مع الفعل وان موصول حرفي ومابعة صلته وتقديم الصلة على الموصول  
 متنع فكذا تقديم ما هو من معمولها بالطريق الأولى ولا يضمن فيه لأنه لا ضمير  
 في المفرد لا ضمير في المثنى والجموع قياسا على المفرد فيلزم اجتماع التثنيتين  
 والجمعين أحدهما بالنظر إلى المصدر والآخر بالنظر إلى الفاعل فان قيل  
 أن اجتماع التثنيتين والجمعين جائز في تثنية الأفعال وجمعها قلنا  
 أن تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل وهو اسم لا يلزم ذكر الفاعل لأن النسبة  
 إلى فاعل ما غير مأخوذة في مفهوم المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه عليه ويجوز  
 إضافته إلى الفاعل وقد يضاف إلى المفعول لأن إضافة المصدر إلى الفاعل



كاسناد الفعل الى الفاعل وازافة المصدر الى المفعول كاسناد الفعل الى المفعول  
 والاول حقيقة والثاني مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى من حمله على المجاز واعماله  
 باللام قليل لان المصدر في حين العمل بتأويله مع الفعل دخول اللام على  
 الفعل فمتنع فينبغي ان يمتنع على المصدر المأول فيمكنهم جوزه واذ كان الفرق بين نفس  
 الشئ والمأول بالشئ كما في قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالشئ فان كان مطلقا  
 ولم يجز فعله حذف فاما جازا فالعمل بالفعل الملايلزم اعمال الضعيف مع وجود القوى  
 وان كان بدلا منه اى بحيث حذف فعله حذف فاما جازا واقيم المصدر بمقامه فوجها  
 اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنيابة وقيل اعمال المصدر للمصدية واعمال  
 المصدية للنيابة فان قيل لم فصل بين قسمي المصدر اعني ما يكون مفعولا  
 وما لا يكون كذلك بالجمله المعترضة بل المناسب ان يذكر قسمي المصدر اولا متواليين  
 وذكر احكامها عقيبا قلنا انما فصل بين قسمي المصدر بالجمله المعترضة لان عمل  
 المصدر في القسم الاول ظهر اكثر فلو اخر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين  
 على السواء اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمز قام به بمعنى الحدث وقوله  
 ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة  
 واسم التفضيل وقوله لمز قام به احتراز عن اسم المفعول واسم التفضيل اما الاحتراز  
 عن اسم المفعول فظاهر اما الاحتراز عن اسم التفضيل فلازم الموضوع لاسم الفاعل من  
 قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضيل من قام به مع الزيادة وقوله بمعنى الحدث واحتراز  
 عن الصفة المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراد لان خرج منه  
 صيغة المبالغة لان الموضوع له لصيغة المبالغة ايض من قام به مع الزيادة قلنا  
 لو خرجت صيغة المبالغة عن اسم الفاعل لا ضير فيه لجواز ان المصنف التزم الخروج  
 باعتبار الوجهين اما الاول فلان صيغ اسم الفاعل محصورة في اوزان مخصوصة  
 وصيغة المبالغة ليست على هذه الاوزان واما الثاني فلانه جعل احكام صيغة المبالغة  
 مثل احكام اسم الفاعل مثل الشئ غير الشئ لاجل صيغته من الثلاثي على فاعل



ومن غیره علی صیغه المضارع بمیم مضمون وکسر ما قبل الآخر نحو مدخل ومستخرج  
 فیعمل عمل فعله یعنی ان کان اسم الفاعل للفعل لازماً یعمل عمل الرفع فی الفاعل  
 فقط نحو زید قائم ابوه وان کان اسم الفاعل للفعل متعدی یعمل عمل الرفع فی الفاعل  
 ویعمل عمل النصب فی المفعول نحو زید ضارب ابوه عمر بشرط معنی الحال والاستقبال  
 لان عملہ لشبهہ بالمضارع وهو یحیی بمعنی الحال والاستقبال فیلزم ان لا ینحالی فیہ فان  
 قیل هذا ینقض بقوله تعالى وکلہم باسط ذراعیہ بالوَصِید لان اسم الفاعل فیہ  
 عامل مع انه لیس بمعنی الحال والاستقبال بل هو ہنہا بمعنی الماضي قلنا المراد  
 بالحال الاستقبال اعم من ان یشککاً او حکایة وھنہا حکایة فان باسط ہنہا  
 وان کان ماضیاً لکن المراد حکایة الحال والاعتماد علی صاحبہ یعنی ان یشککاً ما قبلہ  
 مبتدأ وهو خبرہ او ما قبلہ موصوفاً وهو صفته او ما قبلہ موصوفاً وهو صلتہ او ما قبلہ  
 ذالحال هو حال لان الاصل فی العمل لفعل لانه وضع للعمل فاسواء یعمل المشاہدۃ  
 بہ والفعل معتمد علی الفاعل فینبغ ان یعتمد شہدہ علی صاحبہ بالطریق الاولی لئلا ینزل  
 حرقاً زیادۃ الفرع علی الاصل والہزۃ او ما لان شرف النفی والاستفہام لا تدخلان الاعلی  
 الفعل غالباً فلما دخلتا علی اسم الفاعل قوتاً مشابہة بالفعل وان کان الماضي جیت  
 الاضافة معنی ای اضافة معنویۃ لا اضافة لفظیۃ لفوار شرط الاضافة اللفظیۃ وهو  
 اضافة العامل الی المفعول خلافاً للکسانی فان عندہ لا یجب اضافتہ اصلاً بل یعمل مطلقاً  
 سواء کان بمعنی الماضي او الحال والاستقبال کما فی قوله تعالى وکلہم باسط ذراعیہ  
 بالوَصِید وان سلم ان الاضافة واجبۃ لانسلاکہ مضاف بالاضافة المعنویۃ بل هو  
 مضاف بالاضافة اللفظیۃ لانہا من قبیل اضافة الصفة الی معمولها وجوابہ فامراً نقلاً  
 فان قیل هذا ینقض بمثل زید معطى عمر درهماً اسم لان معطى اسم الفاعل  
 بمعنی الماضي ویعمل عمل النصب بالمفعولیۃ فی درهماً فاجاب المص بقوله  
 فان کان لہ معمول آخر ففعل مقدراً نحو زید معطى عمر درهماً اسم فان  
 دخلت اللام استوی الجمیع لان اسم الفاعل فعل فی الحقیقۃ لکن عدل عن



صيغة الفعل الى صيغة الاسم كراهم دخول الامر على لفاعل ما وضع منه للبالغة  
 كضرب ضرب مضراب وعليه وحذر مثله اى مثل اسم الفاعل لذى ليس  
 فيه مبالغة لانه وان فات فيه المشابهة اللفظية لكن الزيادة في المعنى  
 قائم مقام ما من المناسبة اللفظية والمتشابهة لمجموع مثله اى مثل المفرد من اسم الفاعل  
 لانه لا يتطرق خلل الى صيغة المفرد بلحق الزوائد ويجوز حذف النون مع  
 العمل والتعريف للتخفيف لطول الصلة بالنون فحذف فيها النون للتخفيف نحو  
 قوله تعالى مُتَقِي الصَّلَاة اسم المفعول ما اشتق من فعل لمزوق وقع عليه فقوله  
 ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره وقوله وقع عليه يخرج ما عدل المحدود  
 وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل  
 الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول المستخرج وامر في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل  
 نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او أمس الصفة المشبهة باسم الفاعل  
 في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتأنيث ما اشتق من فعل لا نزم لمن  
 قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم  
 المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لا نزم احتراز عن اسم الفاعل  
 والمفعول متعديين وقوله لمن قام به على معنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل  
 للفعل لا نزم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لفرازة لانه خرج منه رجم  
 مشتق من رجم بكسر العين لانه ليس بلا نزم قلنا المراد باللا نزم اعم من ان يكون  
 اللا نزم ابتداءً او عند الاشتقاق فرجم بكسر العين وان لم يكن لازماً ابتداءً لكنه  
 لا نزم بعد نقله الى رجم بضم العين فرجم مشتق من رجم بكسر العين بعد نقله الى رجم  
 بضم العين فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول لغيره لانه دخل فيه  
 ضام وطالق لانها بمعنى الثبوت قلنا انهما في الاصل للحدوث لكن عرض لهما  
 الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر بصيغتها مخالفة لصيغة اسم  
 الفاعل على حسب السماع قوله على حسب السماع منصوب على الحالية



عن الضمير المستكن في مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون المعنى حال كون الصيغة  
 كاشفة على قد رسموع غير متجا وزعنه أو منصوب على المصدرية فيكون المعنى  
 مخالفة كاشفة على قد رسموع غير متجا وزعنه فإن قيل ان صيغة الصفة المشبهة  
 تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضاً مخالفة عن صيغة اسم المفعول  
 فلم يخص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف  
 خص مخالفتها للصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل كحسن  
 وضعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقاً فإن قيل المتبادر من الاطلاق  
 الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق  
 الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط  
 الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل  
 على اسم الفاعل والمفعول لا على غيرها وتقسيم مسائلها اي جعل الصفة المشبهة  
 قسمين بيان حكم كل واحد منها هذا ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها  
 ومعمولها اما مضاف او باللام او مجردة عنها فهذه ستة يعنى هذه الاقسام  
 ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول في كل واحد منها  
 مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر قسمًا فالرفع على الفاعلية  
 والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التميز في النكرة والجور على الإضافة  
 وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام قولنا حسن وجهه هذا امثال لصفة المجردة  
 عن اللام ومعمولها مضاف ثلاثة اي هذه امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف اعراب  
 معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة  
 ثلاثة حسن الوجه هذا امثال لصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضا  
 امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا حسن وجهه هذا امثال  
 الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلاثة  
 باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام



ومعولها مضاف فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبًا  
وجزا الحسن الوجه هذا مثال لصفة باللام ومعولها ايضا باللام فهو ايضا امثلة  
ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبًا وجزا الحسن وجه هذا مثال  
الصفة باللام ومعولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف  
الاعراب رفعا ونصبًا وجزا فان قيل لم تترك العاطف في امثلة الصفة المعرقة  
باللام قلنا انما تترك العاطف اشارة الى انه شرع في قسم اخر من الصفة المشبهة  
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة  
باللام فان قيل لم خالف المصنف التفصيل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام على  
الصفة المجردة عن اللام في الاجمال واخره في التفصيل قلنا الصفة التي باللام  
مفهومة وجودي والصفة المجردة عن اللام مفهومة عددي والوجود اشرف من العدد  
فلذا اقدمها في الاجمال ما تاخيرها في التفصيل فلاز اقسام الصفة المجردة عن اللام  
كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان قسمين منها متنعان  
كما قال لمصنف اثنان منها متنعان مثل الحسن وجهه لان فائدة الاضافة اللفظية  
هو التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه آقاني جانب المضاف فحذف التنوين وما  
يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع وآقاني جانب المضاف اليه فحذف الضمير  
وامتسار في الصفة ولم يوجد واحد من التخفيفين في هذا التركيب والحسن وجه  
لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير وامتسار في الصفة  
لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الى النكرة فتشابهت بعكس المعهود من الاضافة  
وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلف في حسن وجهه فالبصريون يجوزونه على قول  
فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه في هذه الصورة  
حصل التخفيف في جانب المضاف بحذف التنوين لكنه غير حاصلة في المضاف اليه  
لبقاء الضمير والكوفيون يجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف  
المطلق وهو حاصل في هذه الصورة والبواقي ما كان فيه ضمير واحد منها الحسن



مشمول علی ضمیر محتاج الیہ من غیر زیادة علی قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة  
الحسن الوجه بنصب المفعول وجرة وحسن الوجه بنصب المفعول بجره والحسن  
وجهها وحسن وجهها بنصب المفعول فیہا وحسن وجه بجر المفعول والحسن وجهہ  
وحسن وجهہ برفع المفعول فیہا وما کان فیہ ضمیران منہما حسن لا شمالہ علی  
ضمیر محتاج الیہ غیر احسن لان فیہ زیادة علی قدر الحاجة والحسن قیما حسن وجهہ  
والحسن وجهہ بنصب المفعول فیہا وما لا ضمیر فیہ قییم لعدم الرابط بین الصفة  
والموصوف والقییم اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهہ  
والحسن وجهہ برفع المفعول فیہا ومتی رفعت ای مفعول لصفة بہا فلا ضمیر فیہا  
لئلا یلزم تعدد الفاعل ثم المفعول لا یخلو اما فیہ ضمیر اول فان کان فیہ ضمیر فهو احسن  
والا فهو قییم فیہ کالفعل یعنی کان الفعل لا یشق ولا یجمع بتثنية الفاعل الظاهر جمعه  
کذلک الصفة لا یشق ولا یجمع بتثنية مفعولها وجمعه والافقیہا ضمیر الموصوف لیکون  
فاعلا لها ثم المفعول لا یخلو اما فیہ ضمیر اول فان کان فیہ ضمیر فهو حسن والا  
فهو احسن فتوینت وتثنی وتجمع بتأینت الموصوف وتثنية جمعه لان حال الصفة  
کحال لفعل الفاعل اذا سندا الی الضمیر فتوینت بتأینته وتثنی بتثنیته وتجمع بجمعیته  
واسما الفاعل والمفعول غیر المتعديین مثل لصفة فیما ذکر ای فیما ذکر من الاقسام الثانیة  
عشر فقوله غیر المتعديین احتراز عما اذا کانا متعديین فانه لا یجوز اضافتهما الیہما  
ولا نصبہما لئلا یلزم الالتباس بالمفعول فانک اذا قلت مثلا زید ضارب اباه  
وزید معطى اباه لم یعلم ان اباه فی المثال الاول مفعول الضارب وفاعلہ نصب  
تشیہا بالمفعول وفى المثال لثانی انه مفعول ثانٍ لمعطى او مفعول اول قییم مقام الفاعل  
ونصب تشبیہا بالمفعول والمفعول لثانی محذوف اسم التفضیل  
ما اشتق من فعل لموصوف بزیادة علی غیرہ فقوله ما اشتق من فعل جنس  
شامل للحد ودو غیرہ من اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة والظرف والآلة  
وقوله لموصوف احتراز عن الظرف والآلة لان المراد بالموصوف لذات المبهمة



ولا ايهام فيها وقوله بزيادة على غيره احتراز عن اسم الفاعل والمفعول والصفة  
المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول لغيره لانه دخل فيه  
زائد وفاضل وغالب لانها مشتقة من فعل موضوع للذات الموصوفة بزيادة  
على غيره قلنا المراد بالزيادة الزيادة في اصل ذلك الفعل تلك الاسماء تدل على  
مطلق الزيادة لا على زيادة في اصل ذلك الفعل هو أَفْعَلُ و فُعِلَ أَفْعُلُ للمذكر و فُعِلْ  
للمؤنث فان قيل ان اسم التفضيل لا ينحصر في أَفْعَلُ و فُعِلَ لانه يحكي من غيرهما  
نَحَوَانُصِرُ و نُصِرِي و أَضْرَبُ و ضُرِي الى غير ذلك قلنا المراد انحصاره فيها من  
حيث الصيغة لا من حيث المادة بل مادة يحكي من غير هذا اللفظ فان قيل هذا  
التعريف لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه خير وشر لانهما اسماء التفضيل وليسا  
على هذه الصيغة قلنا وزن افعالهم من ان يكون في الحال وفي الاصل فهنا  
وان لم يكن في الحال لكنه في الاصل وتطرق له تغيير بعارض لا علل وشرط ان  
يبني من الثلاثي المجرد يمكن بناء افعال منه لا زبناء افعال من غير الثلاثي المجرد مع  
حفاظة تمام الحروف متعذر مع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس ليس بليون  
ولا عيب لان مَتَمَّا افعال لغيره اي لغير افعال لتفضيل فلو اشتق اسم التفضيل ايضا يلزم  
الالتباس بين افعال لتفضيل و افعال لصفة فان قيل هذا الدليل انما يستقيم اذا  
كان زبناء افعال لصفة مقدما على بناء افعال لتفضيل ليس كذلك بل يجوز ان يكون بناء  
افعال التفضيل مقدما على بناء افعال لصفة قلنا بناء افعال لصفة مقدم على بناء  
افعال لتفضيل لان افعال لصفة يدل على مطلق الصفة و افعال لتفضيل يدل على  
مع الزيادة والمطلوب مقدم على المقيد فان قيل هذه القاعدة منقوضة باجمل وابله  
لانها مشتقان من الجمل والبلاهة وهما من العيوب قلنا المراد بالعيوب الظاهر  
وهما من العيوب الباطنة فان قيل على هذا ينبغي ان تصح اشتقاق احمق من حمق من غير  
شدوذ قلنا المراد بالعيوب الظاهر من ان يكون حقيقة او حكما وهما وان لم يكن  
العيوب ظاهرا حقيقة لكن ظاهرا حكما باعتبار ظهور اثاره كما حكى من هبنة من



تعلیق الخرزات والعظام والخيوط بعنقه وهو ذو حية طويلة مثلاً زيد افضل الناس  
 فان قصد اي اداء معنى التفضيل من غير اي غير الثلاثي المجرد توصل اليه بأشد  
 ونحو مثل هو اشد منه استعجاباً وبياضاً وعمى يعنى يبنى اسم التفضيل من فعل  
 يدل على الشدة والقوة وذكر مصدر الفعل لمتنع بعد على سبيل التميز واعطى هذه  
 الزيادة لان المصدر وقياسه اي قياس اسم التفضيل للفاعل اي اشتقاقه  
 للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لها بالقياس لكثرت الالتباس فاقصر على ما هو الاشراف  
 وهو الفاعل قد جاء للمفعول في مواضع عديدة نحو اعذر واشغل واشهر اعرف  
 ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مضافاً او بمن او معرفاً باللام لان الغرض من  
 اسم التفضيل تفضيل الموصوف على غيره فلا بد من ذكر ذلك الغير وهو لا يحصل  
 الا بهذه الامور الثلاثة اما بمن والاضافة فظاهر اما باللام فلانه يشار بها الى المعين  
 بتعيين المفضل عليه فلا يجوز زيد الا فضل من غير ويعنى لا يجوز الجمع بين الامرين  
 لئلا يكون كراحد ما لغوا فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقول لشاعر شعر  
 ولست بأكثر منهم حصي : وانما العزة للتاثر لانه جمع بين الامرين وهو غير جائز  
 قلنا ان من فيه بتعضية لا تفضيلية ولا زيد افضل يعنى لا يجوز الخلوعنهما لئلا  
 يفوت الغرض فان قيل هذه القاعدة منقوضة بالله اكبر لانه خالف عن الامور  
 الثلاثة مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله الا ان يعلم اي يجوز الخلوان علم  
 المفضل عليه بالقرينة فاذا اضيف الى اسم التفضيل فله معنيان عند الاضافة  
 احدهما وهو الاكثران تقصده الزيادة على من اضيف اليه فيشترط في استعمال اسم  
 بهذا المعنى ان يكون اي الموصوف بعضاً منهم اي من القوم يعنى يكون الموصوف  
 في المضاف اليه بحسب المفهوم وخارجاً بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض  
 من اسم التفضيل تفضيل الموصوف على من شاركه في المفهوم العام واما خروج  
 بحسب الارادة فلئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس  
 فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجهم باضافتهم اليه الثاني يقصد به



زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح أي إلى المضاف إليه الخاص فلا يشترط في استعماله  
 بهذا المعنى أن يكون موصوفه داخلًا في المضاف إليه بل يضاف إلى جماعة يكون  
 موصوفه داخلًا في الجماعة نحو محمد عليه الله عليه وسلم أفضل لقريش أيضًا يضاف  
 إلى جماعة لا يكون موصوفه داخلًا في الجماعة نحو يوسف عليه الله عليه وسلم أخوته أيضًا يضاف  
 إلى غير الجماعة نحو فزن عليه الله عليه وسلم فبنو يوسف عليه الله عليه وسلم أخوته ويجوز في الأول أي في  
 النوع الأول من نوعي اسم التفضيل لمضاف الأفراد لانه مشابه باسم التفضيل <sup>للمستعمل</sup>  
 بمن في ذكر المفضل عليه فيقر مثله المطابقة لمن هو أي اسم التفضيل صفة لانه  
 مشابه باسم التفضيل المعرف باللام في التعريف فيطابق مثله الثاني أي النوع الثاني  
 من نوعي اسم التفضيل لمضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والمغرب باللام  
 منه فلا بد من المطابقة لأصل هو المطابقة بين الصفة والموصوف عند عدم  
 المانع وهو ما تراج اسم التفضيل من التفضيلية حقيقة أو حكمًا والذي <sup>للمستعمل</sup> اسم التفضيل  
 المستعمل بمن مفرج ذكر لانه على تقدير لزوم المطابقة أمّا أن تورد العلامة قبل من  
 أو بعده فعل الأول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكمًا وهو يجوز وعلى الثاني يلزم  
 اجراء العلامة على كلمة آخر حقيقة وهو باطل ولا يعمل أي اسم التفضيل الرفع على  
 الفاعلية في مظهر أي في الاسم الظاهر علم أن عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل  
 الرفع وعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتيميز  
 أما عمل النصب على المفعولية فليس بواقع أصلاً لأن مفعول اسم التفضيل ليس إلا المفضل  
 عليه المفضل عليه إذا كان مذكوراً فاعرابه جرّ فإقيل أن هذه القاعدة منقوضة بقوله  
تَعْلَمُوا أَنَّمَا يُفَضِّلُ عَنْ سَبِيلِهِ لأن العلم اسم تفضيل وهو يعمل عمل النصب في مَنْ قلنا أن  
 مَنْ في هذا المثال مفعول الفعل محذوف وهو يعلم تقديره هو أعلم مَنْ كَرَّ وأجل يعلم مَنْ  
يُفَضِّلُ عَنْ سَبِيلِهِ وأما عمل النصب على الظرفية والحالية والتميز فواقع بلا شرط أما  
 في الظرف والحال فلانه يكفي لهما أدنى راحة من الفعل في اسم التفضيل معنى  
 الفخر وهو الاشتغال على لعنه الله نحو زيد احسن منك اليوم وأما في التميز فلا يميز



ينصب بما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل يتأد في اسم التفضيل معنى لفعل نحو زيد  
 افضل بآ وعل الرفع ايضا على قسمين عمل الرفع في الضمير وعمل الرفع في الظاهر اما العمل  
 في الضمير فواقع بلا شرط لان العمل في الضمير عمل في المقدر وهو اسم سهل فلا يحتاج  
 الى قوة العامل اما العمل في الظاهر فشرط بالشروط الثلاثة لان الاصل في العمل لفعل  
 لوضعه للعمل ما سواه انما يعمل لمشابهة اسم التفضيل المشبه بالفعل لانه ليس له  
 فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله فان قيل ينبغي ان يعمل اسم التفضيل الرفع في الاسم  
 الظاهر على الفاعلية لمشاботه باسم الفاعل في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث  
 والصفة المشبهة قلنا هذا لا يمكن لان الاصل في اسم التفضيل هو المستعمل من  
 وهو مفرد مذ كرايدا واما القسمان الاخيران فلا اعتبار لهما فان قيل ينبغي ان يعمل اسم  
 التفضيل الرفع على الفاعلية في الظاهر لانه وان فات مشابته اللفظية لكن الزيادة  
 في المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية كما في صيغ المبالغة قلنا الزيادة في اسم  
 التفضيل زيادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهة الاسمية ويضعف جهة  
 المشابهة بالفعل والزيادة في صيغ المبالغة مطلقة الزيادة الا اذا كان صفة في اللفظ الشيء  
 ليحصل له صاحبه يعتمد عليه هو المعنى لسبب ذلك الشيء ليحصل له اسم ظاهر  
 ويعرف فيه مفضل باعتبار الاول باعتبار التقيد بالشيء الاول على نفسه باعتبار غير اى  
 باعتبار تقيد غير الشيء الاول يعنى يكون المفضل المفضل عليه متحدين باللات  
 ومتغايرين بالاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلية المقضية للغايرة بين المفضل والمفضل  
 عليه منقيا اى اسم التفضيل بحرف النفي ليزيل لزيادة التفضيلية بحرف النفي ويبقى  
 اصل لفعل مثل ما رايت رجلا احسن عينه الكل منه في عيز زيد فاحسن اسم التفضيل  
 وهو في اللفظ صفة لرجل لانه جار عليه معرب باعرابه في المعنى صفة الكل لانه منته  
 الى الكل والكل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عيز زيد اسم التفضيل  
 منقيا بحرف النفي فان قيل لا نسلم ان الكل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه  
 باعتبار عيز زيد بل الامر بالعكس لان المقصود من كل عيز زيد لا مدح كل عين الرجل قلنا



ان المفضل المفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل  
مفضل عليه بحسب القصد والغاية فالكل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه  
باعتبار عين زيد بحسب اللفظ واما بحسب القصد والغاية فالامرياء لعكس المص نظر الى  
اللفظ لا الى القصد والغاية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت بحرف النفي  
ففي المساواة والدنوثة ثورالت المساواة بقريضة العرف لان المساواة ابيه لمقام المدح  
ففي الدنوثة فقط فصالح حسن اولان الزيادة والمساواة زالتا معاً بحرف النفي والعرفية  
على توجه حرف النفي الى نفي المرتبتين ففي الدنوثة فقط فصالح معنى حرفان قيل بل كان  
زوال الزيادة التفضيلية بحرف النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية  
فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رايت رجلاً افضل بؤ من  
زيد كما جاز في مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل  
عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية  
للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحرف النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى  
يعوّضه وهو عدم العمل في الظاهر في هذا المثال لمفضل المفضل عليه متغايران  
بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحرف النفي فبقى له قوة حتى يعوّضه  
وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً بالخبرية والحال  
مرفوعاً بالابتدائية فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر فاجاب  
المص بقوله مع انهم لو رفعوا اي احسن على خبر الكل على الابتدائية لفضلوا بين احسن  
ومموله باجنبي هو الكل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً بالابتدائية  
ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان الخبر عاقل في المبتدأ على مذمب البعض قلنا المراد بالعمول  
ليس مطلق الممول بل المراد به ممول اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل  
والخبر ليس عاملاً في المبتدأ من هذه الحيثية فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً  
بالخبرية والكل مرفوعاً بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ والخبر  
معاً كون العامل معنًى قلنا لا يخرجان عن الاجنبية بكونهما ممولين للعامل المعنًى



بل یخبر جان بان یكون احدهما عاملاً فی الآخر من حیث التفضيلية وهما ليس كذلك  
 فان قيل ينبغي ان یكون احسن مرفوعاً بالخبرية والحكم مرفوعاً بالابتدائية وقد قوله  
 منه فی عزیز زید علی الحل فلا یلزم الفصل بالاجنبی قلنا علی هذا التقدير ان لم یلزم  
 الفصل بالاجنبی لكن یلزم فيه تعقید من حیث اللفظ وهو الاضمار قبل الذکر <sup>والله</sup>  
 من حیث المعنی وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما یكون بالمسند <sup>الشیء</sup>  
 غیر مذکور فان قيل ينبغي ان یكون احسن مرفوعاً بالخبرية والحكم مرفوعاً بالابتدائية  
 ویكون التقدير هكذا اما رأیت رجلاً احسن عینه من الحكم هو فی عزیز زید فلا یلزم  
 الاضمار قبل لذكر قلنا علی هذا التقدير ایضاً یلزم الاضمار قبل الذکر بالنظر إلى الضمیر  
 المستكن فی احسن وراكته من حیث المعنی كما عرفت آنفاً ونقول فی الجواب من  
 الاعتراضین ان كلامنا فی المثال المشهور هو هذا ان التقدير ان لیس من قبیل المشهور <sup>واعلم</sup>  
 انه لما قرر مسألة الحكم مع بیان شرائطها ومعنیها ما یعبّر بها عن الوجود الذی یطابق  
 المقصود من غیر یأیة ونقصاً ازاد المصنف التنبیه علی ان التعبیر عنها كما كان بالمثال  
 المشهور كذلك یعبّر عنها بعبارة ین آخرین احدهما قصیر <sup>منه</sup> والاخر اقصر <sup>منه</sup> فقال ذلك وان  
 تقول فی اداء هذا المعنی ما رأیت رجلاً احسن عینه الحكم من عزیز زید قصیر <sup>منه</sup> الاول  
 بحذف الضمیر المجرور وكلمة فی ولو حذف لفظ احسن والتعبیر بعیز زید كان اخصوهم  
 ظهور المعنی المقصود فان قيل المقصود تفضیل حسن كحل عین الرجل علی حسن  
 كحل عزیز زید لا تفضیل حسن كحل عین الرجل علی ان زید قلنا المعنی المقصود ظاهر  
 بقربة ان المفضل والمفضل علیه من جنس واحد فان قيل ينبغي ان یكون هذا  
 المثال علی حذف المضار فیکون التقدير ما رأیت رجلاً احسن عینه الحكم من كحل عین  
 زید قلنا ان معناه الآن باق علی ما كان علیه قبله لان هذه العبارة علی حذف المضار والآفة  
 شرط عمل اسم التفضیل وهو الاتحاد الذی لا یقع <sup>في</sup> الحكم فان قدمت ای اسم التفضیل ذكر  
 العیز علی سبیل التشبیه <sup>التي</sup> الحكم فیها مفضل علیه قلت ما رأیت عزیز زید احسن فیها الحكم اصله  
 ما رأیت عینه احسن فیها الحكم منه عزیز زید فلما قدمت <sup>على</sup> اسم التفضیل ذكر العین علی سبیل التشبیه



اذ الكحل فيها مفضل عليه لا حاجة الى ذكر العين ثانياً فيكون التقدير ما رايت كعز زيد  
 احسن فيها الكحل فان قيل على هذا التقدير يلزم مساواة الشيء بالشيء في الوصف  
 وتفضيل الشيء على الشيء في ذلك الوصف بينهما منافاة قلنا المساواة بينهما في اصل <sup>التكلم</sup>  
 والزيادة في صفة الحسن فيكون تقدير ما رايت عينا مماثلة لعيز زيد في اصل التكلم المحصر  
 فيها الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً بالخبرية والكلام مرفوعاً بالابتدائية  
 وفي هذا المثال لا يلزم الفصل بلا جنوبي قلنا المختصر فرع المطول الرفع بالابتدائية  
 في المطول متنع فكذا في المختصر او نقول ان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة في  
 هذا المقام اعلم ان هذه التعبيرات الثلاثة كما تجرى في المثال المشهور وكذلك تجري  
 قول الشاعر كما اشار اليه المص بقوله مثل لا اري كواد السباع حين يظلم وادياً: اقارب  
 اما العبارة الطويلة وصديق البيت مع ما يليه فهذا امرت على وادي السباع لا اري: وادياً  
 اقل بركب منهم: في وادي السباع اتوه تآتية: واخوف الاما وفي الله سارياً: واما العبارة  
 القصيدة فمررت على وادي السباع ولا اري وادياً اقل به ركب من وادي السباع اتوه تآتية  
 اخوف الاما وفي الله سارياً واما العبارة الاقصر فولا اري كواد السباع حين يظلم وادياً  
 اقل به ركب اتوه تآتية واخوف الاما وفي الله سارياً فان قيل لم ترك المص صدر  
 البيت قلنا انما تركه ليكون مبتدئاً على ما هو مبدأ المماثلة فان قيل لم ترك المص  
 موصوف احسن في المثال المشهور وذكر في قول الشاعر مع ان كمال المماثلة في ذكر الموصوف  
 قلنا المص في بيان مقام الاختصار الاول في التشبيه ثانياً الفعل ما دل على معنى  
 في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن  
 الشيء او عن اللفظ او عن الفعل والحل باطل اما الاول فلانه ينقض بنحو ضرب  
 المنقوش في القطر اسكنه شيء دال على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وليس  
 بفعل واما الثاني فلانه ينقض بنحو ضرب زيد لانه لفظ دال على معنى في نفسه مقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة وليس بفعل بل لفعل جزء منه واما الثالث فلانه يلزم اخذ  
 المحدود في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لا عن الشيء ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا يلزم



شيء من المحذورات المذكورة فان قيل لما كان كلمة ما عبارة عن الكلمة فحينئذ لا يحصل  
 المطابقة بين الراجع والمرجع اليه بل المناسب يقول ما دلت قلنا ان تذكر  
 الضمير باعتبار التعبير اعني ما لا باعتبار المعبر عنه اعني الكلمة فان قيل المبتدأ  
 والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما فالناسيب ان يقول الفعل هو ما  
 دل قلنا هذا انما يريد لو كان ما موصولة وليس كذلك بل هي موصولة ليل تفسير  
 الشارح بالنكرة فان قيل ان الضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى  
 وعلى كلا التقديرين يلزم محذورنا على الاول فلان كلمة في الظرفية والظرفية على قسمين  
 زمان ومكان والكلمة ليست منهما وايضا لا يحصل لمطابقة بين الراجع والمرجع  
 واما على الثاني فلانه يلزم ظرفية الشيء لنفسه وايضا يلزم المخالفة بين التفصيل  
 والاجمال قلنا ان الضمير في نفسه راجع الى الكلمة وكلمة في نقلت عن الظرفية  
 بل صابغة الاعتبار كما في قولهم الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار ذاتها حكمها كذا  
 واما تذكر الضمير في نفسه بناء على لفظ الموصول اعني ما فان قيل على هذا يلزم  
 التناقض في عبارة الشارح لان تعبير ما بالنكرة يشعركونها موصولة وهذا الجواب يشعر  
 بكونها موصولة قلنا لا تناقض في عبارة الشارح بل تفسير ما بالنكرة بناء على قاعدة  
 كلية وهي ان ما الواقعة في محل المبتدأ يجوز موصوليتها وموصوفيتها للموصوليتها  
 اولى لان الاصل في المبتدأ التعريف والمعرفة لا يكون الاموصولة ما الواقعة في محل الخبر يجوز  
 موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوفيتها اولى لان الاصل في الخبر التنكير والنكرة  
 لا تكون الاموصولة ونقول عن اصل الاعتراض ان الضمير في نفسه راجع الى المفعول  
 يلزم ظرفية الشيء لنفسه لان كلمة في نقلت عن الظرفية وصار بمعنى الاعتبار كما عرفت  
 انفا وايضا لا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال لان كونه في نفس الكلمة وكونه  
 المعنى في نفس المعنى راجع الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قيل المراد بكون  
 المعنى في نفس الكلمة او في نفس المعنى لا يخلو اما المعنى المطابق او التام او الالزامي  
 او مطلق المعنى والكل باطل اما الاول فلان معناه المطابق ليس كائنا في نفسه لانه



مركب من النسبة والزمان الحشد والمركب من المستقل غير المستقل غير مستقل وآقا  
 الثاني فلازمنا التضمني اما نسبة واحد او زمان فالنسبة غير مستقل  
 والزمان وان كان مستقلا لكنه يلزم اقتران الزمان بالزمان والحشد وان كان  
 مستقلا ومقتربا باحدا لازمة الثلاثة لكن يلزم الترجيح بلا مرجح واما الثالث فلك  
 اخذ المعنى الاتزامي فهو في التعريفات واما الرابع فلان ما ورد على المطلق وان  
 على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد قلنا المراد بكونه المعنى  
 كونه مطلق المعنى ولا شك ان الفعل باعتبار معناه التضمني اعنى الحشد  
 مستقلا بالمفهومية وازلت ان الواحد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق  
 لا وجود له الا في ضمن المقيد فنقول ان كلامنا في الارادة لا في الوجود ولا شك ان  
 المطلق يراد به المقيد فازيل لما كان ما كونه المعنى في نفس الكلمة وكونه المعنى  
 في نفس المعنى الى امر واحد هو استقلال المفهومية فها متساويان كغيرهما الاول  
 على الثاني قلنا مرجح الاول على الثاني المطابقة بما سبق في وجه الحصر فان  
قيل تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسماء الافعال  
 لان معانيها مقترنة باحدا لازمة الثلاثة ولا يكون جامعا لافراد لانه خرج منه  
 الافعال المنسلخة لان معانيها غير مقترنة باحدا لازمة الثلاثة قلنا المراد بالاقتران  
 وعلمه بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غير مقترنة بحسب الوضع لكن  
 اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر والافعال المنسلخة مقترنة بحسب  
 الوضع لكن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر فازيل تعريف الفعل  
 لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المصطلح لان معناه مقترن باحدا لازمة  
 الثلاثة في نفس الامر قلنا المراد بالاقتران في الفهم في التحقيق فان قيل  
 التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسم الفاعل في مثل زيد يضارب امير  
 او الان او غدا لان معناه مقترن باحدا لازمة الثلاثة في الفهم قلنا المراد بالاقتران  
 الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال عليه لا على القرينة الخارجية وههنا



الاقتراح عن القرينة الخارجية فان قيل ان تعريف الفعل لا يكون جامعاً لافراده  
 لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بمقتضى الزمان  
 اعني الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترناً بالزمانين كان مقترناً بالزمان  
 الواحد بالطريق الاول لوجوه الواحد في الاثنين اولاه مقترن بحسب كل وضع  
 يوحد وان عرض لا اشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه خول قد لانها وضعت  
 في الاصل لتحقيق الفعل ولتقليله وما يختصان بالفعل كذا الفظ دال عليها مختص به  
 قد والسين وسولان الاول دال على الاستقبال لقريب الثاني دال على الاستقبال  
 البعيد وما يختصان بالفعل كذا الفظ دال عليها مختص به والجواز لا لبعضها وضعت  
 في الاصل لتفي الفعل كل واحد وما وبعضها لطلب كلام الامر او النهي عنه كلام النهي بعضه التعلية  
 الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحق تأنيث  
 عطف على قوله خول قد لا على قد كما يتوهم من الظاهر فلا يرد ان اضافة الخول الى الحق  
 لا يصح لان الحق نسبة بين اللاحق والمحقق ليس قابلاً للذكر في الاول والحق في الآخر  
 واما خص الحق تأنيثاً الثاني بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الابل بال  
 فاعل والفاعل لا يكون الا للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذا لا يكون  
 للصفة فينبغي ان تلحق بالصفات ايضاً قلنا الصفة مستغنية عنها الحق التأنيث المتحركة  
 الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احتراز عن المتحركة لانها مختصة  
 بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للتخفيف رعاية للتعاقد والساكنة  
 خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للتخفيف رعاية للتعاقد فان قيل هذا ينقض  
 بناء ضرباً لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت ساكنة في الاصل لا شك ان  
 التأنيث في ضرباً في الاصل ساكنة والحركة عارضة للحق الالف نحو تأنيث فعلت المراد  
 بناء فعلت الضمائر المتصلة بالبارزة المتحركة المرفوعة فدخلت في تأنيث فعلت ايضاً وذلك  
 لان هذه التأنيث ضمير الفاعل ولا تلحق الابل بالفاعل فاعل ما يكون للفعل فان  
 قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذا لا يكون لفرد قلنا نعم لكن خطف فرد ومنه واحد

الفظ الدال  
 الفظ الدال



نوعى الضمير تحريزاً عن لزوم تساوى الفهم والاصل فان قيل التساوى يدفع بمنع  
المستكن فلم يخصص لبارز بالمنع قلنا انما خصص لبارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر  
فهو اولى بالقيوم الماضى ما دل على زمان قبل زمانك فان قيل هذا التعريف  
لا يكون جامعاً لافراده ولا مانعاً عن دخول غير فيه اما عدم كونه جامعاً فلانه  
خروج منه الماضى الداخل عليه اداة الشرط نحو ان ضربت ضربت واما عدم كونه  
مانعاً فلانه دخل فيه المضارع المجزوم بل قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا  
شك ان الماضى الداخل عليه اداة الشرط دل على زمان قبل زمانك ان عرض اليه  
الاستقبال بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لا يدل على مان قبل زمانك بحسب الوضع  
وان عرض اليه المضى بعارض دخول لم فان قيل المتبادر من القبلية القبلية الزمانية  
فيستلزم للزمان زمان قلنا المراد بالقبلية القبلية الذاتية التى تكون بين اجزاء الزمان  
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على الزمان انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا يلزم للزمان  
زمان فان قيل هذا التعريف يصدق بمثل مسكانه دل على زمان قبل زمانك قلنا لا لزم  
بما الموصولة الفعل لا لفظ ولا شئ حتى يرد النقض مبنى على الفتح اما البناء فلعله وجوعلة  
الاعرابية هي عرض للمكان المعنوية عليه المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء على  
الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى البناء فلشابهته المضارع ووقوعه موقع الاسم  
واما البناء على الفتح فلكونه اخف الحركات فان قيل هذا ينقض بنحو عاود لانه ماضى  
ليس بمبنى على الفتح قلنا الفتح اعم من ان يكون لفظاً نحو ضربا وتقدير ان نحو ماضى  
الضمير المرفوع المتحرك فانه لو كان مع الضمير المرفوع المتحرك فهو مبنى على السكون لئلا  
يلزم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلية الواحدة حكماً والواو لانه لو كان  
مع الواو فهو مبنى على الضمة لفظاً كضربوا وتقدير اكرموا لان الواو يقتضى ضمة ما قبلها  
المضارع ما شبه الاسم بالحد حروف ثايت لوقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال  
كوقوع الاسم مشتركاً بين المعانى المتعددة وتخصيصه بواحد منى ما فى الحال والاستقبال  
كتخصيص احد من معانى المشترك بواحدة القرائن بالسبب وسوفان قيل خالف المصنف



عن تعریفات القوم وهی المضارع ما فی أوله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع  
 ما دل علی زمان یتربق قلنا انما خالف عن تعریفات القوم لان تعریف المصنف  
 علی وجه تسمیة المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة  
 المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعریفات القوم فانها لم تدل علی  
 المعنی فاهلوة للمتكلم مفرء والنون له اذا كان مع غیر لانها ما خوار من انا ونحن والتاء  
 للمخاطب مطلقا لان هذه التاء فی الاصل او الواو من منتهی المخارج والمتكلم منتهی  
 الكلام وبنینها مناسبة ثم قلبت الواو تاء لتلا یلزم اجتماع الواوات فی مثل او ووجل  
 فی حالة العطف للمؤنث والمؤنثین خبیة فان قیل لم یجعل المؤنث والمؤنثین بالیاء  
 كما فی امثلة الغائب المذكر قلنا لتلا یلزم الالتباس بین الغائب المذكر والمؤنث فان قیل  
 فعله هذا یلزم الالتباس بین الغائب المؤنث والمخاطب المذكر قلنا هذا الالتباس مرفوع  
 لان المخاطب محسوس فان قیل ان غیبة حال عن المؤنث والمؤنثین لا بد من المطابقة  
 بین الحال صاحبهما فی الافراد والتثنية والجمع التذكیر التانیث والمطابقة بینهما قلنا  
 ان غیبة ما قبل بتا ویل الغائب نظر الی المعنی المؤنث والمؤنثین اول قول ان العلة محمول  
 علی حد المضارعة وذو غیبة والیاء للغائب غیرها لان الباع من وسط المخارج والغائب واسط  
 بین المتكلم والمخاطب وبنینها مناسبة فان قیل ان قوله غیرها بدل عن الغائب لا یلزم التكرار  
 عن المعنی الا اذا وصفت بصفة مثل بالثانیة تامة كاذبة ولا صفة ههنا فكیف یحتمل  
 جعله بدلا عن الغائب قلنا ان الغیر وان لم یصر بالاضافة مفرء لكنه خرج بها عن التكرار  
 المفرء فهو قوة النكرة الموصولة اول قول ان غیرها بالنصب حال وهو الاولی لموافقة التام  
 وحرف المضارعة مضمومة فی الرباعی فان قیل هذا منقوض بنحو ینصرف ینصرف ینصرف  
 فانه رباعی وحرف المضارع مفتوحة قلنا المراد بالرباعی ما كان ماضیه علی اربعة  
 احرف سواء كانت اصلیه كد ح ج ز او لا كما فعل وفعل وفاعل واما الضمة فی باب الافعال  
 فلا یلتبس بمضارع الثلاثی المجرى واما الابواب الثلاثة الاخر فمحمولة علی طر الباب  
فان قیل حمل لقلیل علی الكثير اولى اذ المرکز فی القلیل فساد الالتباس وههنا

قوله

تجاء



في القليل فساد الالتباس فحصل لكثير عليه اولى من العكس مفتوحة فيما سواه لان  
 ما سواه كثير من حيث الاستعمال ومن حيث الحروف والكثرة يقتضون التخفيف فحققت باختلاف  
 الفتحة ولا يعرب من الفعل غير لعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عزم الضم المعاني  
 المقصورة او المشابهة التامة بالاسم اذ لم يتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث لانه  
 اذا اتصل به احد فونه يكون مبيثاً اتمافي الاول فلا غائلة الاتصال بنزلة جزم الكلمة  
 فلو دخل الاعراب قبلها يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة ولو دخل الاعراب عليها لم  
 اجراء الاعراب على كلمة اخرى حقيقة واقافي نون جمع المؤنث فلا غائلة لكون جمع مؤنث  
 في الماضي يقتضون ان يكون ما قبلها ساكناً كافي الماضي فان قيل الظاهر ان قوله  
 اذ لم يتصل به قبل قوله ولا يعرب من الفعل غير فيلزم ان يكون عدم اعراب الغير  
 مقيداً بعدم اتصال لنون وعند اتصال لنونين يكون الغير معرباً والامر ليس كذلك  
 بل غير المضارع لو يكن معرباً اصله قلنا ان قوله اذ لم يتصل قيد للمقيد لا للمذكور فيكون  
 التقدير ولا يعرب من الفعل غير بل يعرب المضارع اذ لم يتصل بخ ولا شك ان اعراب  
 المضارع مقيد بعدم اتصال لنون اعرابه رفع ونصب يشتركان الاسم في هذين النوعين  
 الاعراب وجزم يختص الجزم بالفعل كالجزم يختص بالاسم فالصحيح الجزم عن ضمير  
 للثنية والجم والمخاطب المؤنث بالضم في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والضم  
 في حالة الجزم مثل يضرب لن يضرب لو يضرب فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو قوله  
 ويبع ويخاف لانه ليس بصحيح مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالاصح  
 الصحيح في اصطلاح النحاة وهو ما لم يكن في اخره حركة وهذه الامثلة صحيحة بهذا المعنى  
 لذلك بالتالي وحذفها فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب تابع للجزم في الاسماء مثل يضرب ويضرب  
 وتضرب بين المعتل بالواو والياء بالفتحة تقدير لان الضمة ثقيلة على الواو والياء والفتحة لفظاً  
 لثقة الفتحة والخفة لان الجانم لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب بالحركة والمعتل بالالف بالفتحة  
 والفتحة تقدير لان الف ساكن وضع لا يقبل الحركة اصلاً لا ثقيلة ولا خفيفة والحذف  
 لان الجانم لم يجد الخ ويرتفع اذا تجر من الناصب الجانم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان في حامل



المضارع مذہب من مذہب الکوفین ومذہب البصرین فمذہب الکوفین هو التجرد  
 عن الناصب الجازم ومذہب البصرین هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع لوقوعه موقع  
 الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له اقوى اعراب الاسم فان قيل ان  
 المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذي يضرب يقوم الزيد ان قلنا  
 المضارع ههنا ايضا واقع موقع الاسم لان الذي يضرب في الاصل للمضارع هو يقوم  
 الزيد ان في الاصل قائمان الزيدان فان قيل كيف يقع يقوم مقام قائمان قائما  
 معربا لم حرف يقوم معرب بالحركة قلنا يكفينا وقوعه موقع الاسم ان كان الاغرام تقديرا  
 اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا فان قيل المضارع في نحو سيقوم زيد وسوف يقوم  
 زيد ليس واقع موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم  
 وحده فان قيل ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد قلنا  
 ان السين صا كما حذا جزاء الكلمة فان قيل هذه الجواب يستقيم في السين لاني سوف لانه  
 ليس جزء قلنا ان سوف في حكم السين فان قيل المضارع في كاد زيد مجي ليس واقعا  
 موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا الاصل خبر افعال لمقاربة الاسم انما عد عنه لما مجي  
 في باب افعال لمقاربة وينصب بان ولن واذن وكى وبان مقدرة بعد حتى ولا مركب ولا هم  
 المحو نحو ما كان الله ليعد بهم لان هذه الثلاثة حروف جارة وهي لا تدخل الاعلى الاسم  
 فلا بد من تقديره ان يجعل الفعل بتا ويل المصدة والفاء نحو زرنى فاكرمك والواو  
 نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانها عاطفتان واقعتان بعد الانشاء عطف الخبر  
 على الانشاء مجتمع فلا بد من تقديره ان ليأول الفعل بتا ويل المفرد وعطف على السابق  
 واو نحو لا لزمناك او تعطيني حتى لان او بمعنى الى او الا والاول من الحرف الجارة والثاني  
 من اداة الاستثناء وكلاهما مختصتان بالاسم فلا بد من تقديره ان المصدة لتجعل الفعل  
 بتا ويل المصدة ليصح دخول حرف الجر عليه الاستثناء عليه فان التي ينتصب بها المضارع  
 مثلا اريد ان تحسن الى مثال لنصب بالفتحة وان تصوموا خيرا لكم مثلا لنصب بحذف  
 النون فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان المضارع وقع



بعد أن مع أنه لا يكون منصوباً فاجاب المصنف بقوله والتي تقع بعد العلم المخففة من  
المتقلة وليست هذه لان المخففة من المتقلة دالة على تحقيق فينا العلم بخلاف  
ان الناصبة المصدرية فانها للطمع والرجاء فلا يناسب العلم نحو علمت ان سيقوم  
وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة  
الوقوع يلائم المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه يلائم ان المصدرية ولو  
مثل ان ابرخ ومغناها نفي المستقبل نفيًا مؤكداً الاموئدة والا يلزم الناقص في قوله تعالى  
لن ابرخ الارض حتى ياذن لي ابي لان لن يكون للتأيد حتى ياذن لي لانها فاذن  
اذ لم يعتمد بعدها على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها فهو في  
حكم المقدم عليها واذن ضعف العمل في المعقول المتأخر لا في المتقدم وكما في الفعل  
مستقبلاً لكونه جواباً وجزاءً وهما لا يمكن الا في المستقبل مثل اسلم اذن تدخل الجنة  
واذا وقعت بعد الواو والقاف فيها الوجهان النصب بناءً على ضعف الاعتماد بالعا  
والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفاً وكى مثل اسلمت في ادخل الجنة ومعناها  
السببية كسبية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور حتى اذا كان مستقبلاً بالنظر الى  
ما قبلها لان ان الناصبة المصدرية للطمع والرجاء هما لا يتصوان الا في المستقبل بمعنى  
او الى يكون نصاً في معنى حتى الحارة ويكون باعثاً على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل  
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله بالنظر  
الى زمان المتكلم ايضاً وكنت شريحته ادخل لبلد مثال حتى بمعنى كي او الى واستقبال  
المضارع بالنظر الى ما قبله اما بالنظر الى زمان التكلم فيحمل ان يكون ماضياً او حالاً او مستقبلاً  
واسير حته تغيب الشمس مثال حتى بمعنى كي او الى واستقبال المضارع بالنظر الى  
ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم ايضاً فان اردت الحال تحقيقاً او حكائية كانت  
ابتداءً اي لا يكون مرتبطة بما قبله ارتباطاً لفظاً من حيث الاعراب والمشاركة في العامل  
من حيث تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستأنف عما قبله فيجب السببية له  
سببية ما قبله لما بعده ليحصل الاتصال المعنوي ولان فوات الاتصال اللفظي مثل



مرض فلان حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيكر حتى ادخلها في الناقصة  
 لانها لو كان حرفا ابتداعا انقطع ما بعدها عما قبلها في الناقصة بلا خبر فيلزم فساد  
 المعنى واسيرت حتى تدخلها لانه لا يمكن سببية ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتى في  
 هذا المثال مشكوك الوجود وما بعدها مقطوع الوجود فلو كان ما بعدها سببا لما قبلها  
 يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب وهو محال فيجاء في التامة كان سيري  
 حتى ادخلها لانه التامة لا تقتضي الخبر فلو كان ما بعدها حتى منقطع عما قبلها لا يلزم  
 فساد المعنى ايهم سار حتى يدخلها لان السبب في هذا المقام متحقق الوجود لكن الشك في تعيين  
 الفاعل فلا يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب كلام ومثل اسلمت  
 لا دخل لجهة وكلام الجحود لا يترك في بعد نفى لكان مثل وما كان الله ليعذبهم فان  
 قيل لما كان الفعل بمعنى المصدة بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا ان هذه العبارة  
 على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله  
 ذات تعذيبهم او على تأويل المصدة باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء بشرطين  
 احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها هلاك العدو وعز الرفع الى النصيب للتخصيص على  
 السببية من حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى والثاني يكون قبلها امر او نهي او  
 استفهام او نفى او تمنى او عرض يبعد بتقديم الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة  
 على الجملة السابقة فان قيل كما ينصب المضارع بعد الامر النهي بان المقدرة كذلك  
 ينصب بعد دعاء نحو اللهم اغفر لي فان لا تؤخذ فاهلك قلنا ان الدعاء مندرج  
 في الامر النهي فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد النفي كذلك ينصب بعد  
 التخصيص نحو قوله تعالى لولا انزل عليه ملك لكانت زمعة نذيرا قلنا التخصيص  
 مندرج في النفي لاستلزامه نفى الفعل فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد  
 التمني كذلك ينصب بعد الترجي كما في قوله تعالى ابلغ الأسباب أسباب السموات  
 فانظر الى آله مؤمن قلنا الترجي مندرج في التمني فان قيل كما ينصب المضارع  
 بان المقدرة بعد هذه الاشياء كذلك ينصب بعد ونها كما في قول الشاعر



ان كان في الكلام  
 ان كان في الكلام

شعور ساترك منزلي بغير قيم؛ والجهاز فاستريحاً؛ قلنا هذا المحمول على ضرورة  
 الشعر والواو بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعد هـ لان العدل  
 عن الرفع الى النصب للتخصيص على المصاحبة حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى  
 وان يكون قبلها مثلاً ذلك في كون احد الاشياء الستة وامثلة الواو بينة لثمة الفاء بابل  
 الفاء بالواو بشرط معنى الى ان او الا ان فان قيل الظاهر من كلام المصنف ان ان  
 قوله بشرط معنى الى ان او الا ان داخل في مفهومها فيلزم من تقدير ان بعدا وتكرار  
 قلنا ان في قوله بشرط معنى الى ان او الا ان ليس من مفهوم الى ان او الا ان بل  
 المفهوم معها ان المقدرة بعد هـ والعاطفة اذا كان المعطوف عليه متصلاً بها فان قيل  
 الظاهر من الحر في العاطفة المذكورة سابقا ولا امر ليس كذلك بل كما يجري هذا الحكم فيها  
 كذلك في غيرها من الحر في العاطفة قلنا المراد بالحر في العاطفة مطلقها سواء كانت  
 مذكورة او غير مذكورة وانما قد ران بعد هـ بشرط كون المعطوف عليه متصلاً بها  
 لان عطف الجملة على مفرد متنع فلا بد من تقدير ان بعد هـ بالاول لفعل بالمصدر ويصح  
 عطف ما بعد هـ على ما قبلها مثل عجبني ضربك زيد او تشتم او فتشتم او تشتم تشتم  
 اى ضربك زيد او شتمك فان قيل ان قوله والعاطفة اما مرفوع معطوف على قوله  
 حتى اذا كان مستقبلاً او مجزئاً معطوف على قوله بان المقدرة بعد حتى فان كان الاول  
 فالمراد بالحر في العاطفة لا يخلو اما مطلقها او الحر في العاطفة المذكورة فعلى الاول  
 يلزم في التفصيل بيان ما لم يكن في الاجمال وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم ببعض  
 وليس الحكم مخصوصاً به ان كان الثاني فالواجب على المصنف ذكرها مرتين في الجملة او مرة  
 في التفصيل كسائر الحر في العاطفة قلنا انه مرفوع معطوف على حتى في قوله وحتى اذا  
 كان مستقبلاً لكن الحر في العاطفة على قسمين قسم تقدير ان بعد هـ بشرطين  
 احدهما الشرط المخصوص والثاني مشترك بينهما هذه الحر في العاطفة المذكورة وغيرها  
 وقسم غيرها تقدير ان بعد هـ الحر في العاطفة المذكورة بشرطين شرط مخصص  
 بها وشرط مشترك بينهما وبين غيرها فذكرها المصنف مرتين اولاً مع الشرط المخصص والثاني



مع الشرط المشترك بينهما وبين غيرها ويجوز اظهار أن مع لام كي واللام الزائدة والعا<sup>طفة</sup>  
 لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما تنقلب الفعل الى الاسم الصريح  
 وهو ان المصدرية واما لام الجحوظ فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان  
 وكذا حق لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم الصريح  
 واما حتى التي بمعنى الى فيجوز على الاول لان المعنى الاول غلب في التي يليها المضارع  
 واما الواو والفاء واما فلانها اقتضت نصباً بعد التنصيص على معنى السببية <sup>بمعنى</sup>  
 فصارت كعوامل لنصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب مع لا في اللام عليها التلايلزم  
 تو الى اللامين المتحركين هـ لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لَيْلًا يَلْعَنُ فَاذْقِلْ كَمَا يَقْدِرُ  
 ان في هذه المواضع كذلك تقدني غيرها نحو قول الشاعر تسمع بالمعيه خير من ان تراه  
 فلم خص المصنف تقديران فيها قلنا مراد المصنف تقديران في هذه المواضع مع  
 العمل تقديران في قول الشاعر من غير عمل فاز قيل كثيراً ما يقدر ان مع العمل في  
 غير هذه المواضع كما في قول الشاعر الا ايها اللائي احضر الوغي قلنا تقديران في هذا  
 المثال مع العمل شاذ لا اعتبار به ويجوز لم يلام الامر ولا النهي كالمجازاة وهي ان وهما  
 واذا ما وحيثما واين متى وما من اي واني فاز قيل كما ينجزم المضارع مع هذه الكلمات  
 كذلك ينجزم مع كيفاً واذا ظلم لم يذكرها في الجواز من وجهاً للمصنف بقوله واما كيفاً واذا شاذ  
 اما الشذوذ في كيفاً فلانه لم يحو الالحوال كما في قول القائل كيفاً تقرأ اقرأها ويتعد لاستواء قراءة  
 قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان هذه الكلمات انما ينجزم المضارع شاملاً لها  
 على معنى ان واما اذا فلا يشتمل على معنى ان لان ان للابها م اذا اللقطع بينهما منافاة وبان مقدرة  
 فلم تقلب المضارع ماضياً ونفيّاً لان معنى قوله لم يضرب زيد يعنى ماضياً ولمامثلها  
 ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف  
 يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان الميم الزائدة ثابت من باب الفعل ويختص  
 ايضاً به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين  
 العامل ومعموله ويختص ايضاً باستعمالها في التوقع اي ينتفى بها فعل توقع الناظر



وجوده في المستقبل لام الامر هي المطلوب بها الفعل فان قيل كما يحزم المضارع  
بلام الامر كذلك يحزم بلام الدعاء نحو ليغفر لنا الله قلنا لام الدعاء اخلا في الامر  
وهي مكسوة من جهين اما الاول فلما لا يلتبس بلام الابتداءية التأكيدية واما الثاني  
فلا تماشا به باللام المجازة في الاختصاص بل للامر المجازة مكسوة فهي ايضا مكسوة  
ولام النهي هي المطلوب بها الترتك وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول  
وسببية الثاني فان قيل از سببية الاول لا يستقيم مثل ان تكرمني الاز فقد كرمتك  
امس في مثل قول تعالى ان تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز  
الحكيم قلنا تقدير الجزاء في امثال هذه الجمل الشرطية واقامة علة مقامة فيكون  
التقدير ان تكرمني الان فقد اديت حقي لاني قد اكرمتك امس ان تعذبهم فلا تظلم  
في شيء لانهم عبادك وان تعذبهم فلا تعذب فانك انت العزيز الحكيم فان قيل ان  
كلم المجازاة لا تجعل لشيء سببا لشيء آخر فكيف يستقيم قولهم ان كلم المجازاة تجعل الفعل الاول  
سببا للثاني قلنا المراد بمجعلها لشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء وجعل كلم  
المجازاة دالة عليها بل المتكلم اعتبر ملزومية شيء لشيء سواء كان الشيء الاول سببا حقيقيا  
للثاني او لا كما في قوله ان تشمتني فاكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام الا كرام سببا  
حقيقيا لاذنه ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهر المكارم الاخلاق  
بمعنى انه من باب ان يصير الشتم لله هو سببا للاهانة عند الناس سببا لكرام عند ويسميان شرطا  
وجزا اما كون الاول شرطا لانه شرط التحقق الثاني واما كون الثالث جزاء لانه بناء على الاول كذا في قوله  
على الشرط فان كانا مضارعين او الاول فالحزم المضارع واجبه يتعلق بالجنام مع صلاحية  
المحل وان كان الثاني فالوجهان الحزم لانه يتعلق بالجنام مع صلاحية المحل والرفع لضعف  
سبب جيلولة الماضي الفعل بغير المعول وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا مثل قوله تعالى  
ان يشق فقد يسرنا له او معنى مثل قوله تعالى ان كان قبضت قد من قبل فصددت وهو  
من الكثرين اي فقد صدقت لم يحز الفاء لتحقيق تاثير نحو الشرط وهو قلب معنى الماضي  
المستقبل فلا يحتاج الى رابط اخر وهو الفاء فاذا قال بغيره احتد به عن الماضي لله هو ليس بقدر



فلان

فان ههنا دخول لفاء على الجزاء واجب لا زقد مقرة للماضى في المعنى ومنعت حرف الشرط  
عن التغير فلا بد من رابط آخر هو الفاء وان كان مضارعاً مثبتاً او ضمياً بلا فالوجه ان  
اي الايتان بالفاء وتركها آتاً الايتان بالفاء لان حرف الشرط لم يؤثر في المعنى كما يؤثر في  
معنى الماضى اما ترك الايتان فلان حرف الشرط يؤثر في المعنى حيث نصحت للاستقبال  
فيترك الفاء لوجوه التأثير من وجه وان لم يكن قوياً مثال الايتان بالفاء كقول تعالى  
وَمَنْ عَادَ يَتَّبِعْهُ اللَّهُ مِنْهُ وَمَثَل تراك الفاء مثل قوله تعالى اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ اَلْفٌ يَغْلِبُوا  
الْفَيْنِ وَالْآى وان لم يكن الجزاء ماضياً او مضارعاً ما ذكر ان الفاء لازمة لان الجزاء  
في غيرها اما ماضياً بقدا والجملة الاسمية او الامر والنهى او التمسى او العرض في جميع هذه  
المواضع لا تأثير لحرف الشرط فلا بد من رابط وهو الفاء ويجوز اذا مع الجملة الاسمية لان  
مضى اذا قريب لمعنى الفاء للتبعية على حد وامر بعد امر فيكون فيها معنى الفاء التقييدية كقول  
وَاِنْ يَصِبْهُمْ سَيْتَةٌ فَمَا قَدْ مَتَّيْدِيَهُمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ اى فمهرقنطون وان مقدرة  
اى يحجز المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض  
اذا قصد السببية اى قصد سببية ما قبلها لما بعد هذا لازمة الاشياء تدخل  
على الطلب والطلب غالباً يتعلق بمطلوب مرتب عليه فائدة ليكون ذلك المطلوب  
سبباً لها وهى سببية له والدال على السببية والمسببية ليس الا حرف الشرط فمحر الشرط  
ليس مل كوراً في اللفظ فعلام انه مقدرة نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل الجنة وامتنع  
لا تكفر تدخل النار خلافاً للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنه لارمعناه بحسب العبدان تكفر  
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبتة اما الامتناع عند الجمهور  
فلاز التقدير ان لا تكفر تدخل النار وهذا المعنى ظاهر الفضا فان قيل كثيراً ما يكون  
المضارع بعد الامر لم يكن محزوماً بان مقدرة كافي قوله تعالى فَمَنْ يَنْهَ عَنْهُ مِنْ لَدُنْكَ  
وَلْيَأْتِرِثْنِي وَقَوْلُهُ تَعَالَى ثُمَّ دَرَّهُمْ فِي جُحُومِهِمْ يَلْعَبُونَ وقول الشاعر شعس وقال  
رائد هم ارسوا نراولها فكل هتف لم يجرى بمقدار قلنا هذا الحكم فيمن اذ  
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يحجز قطعاً بل يجب رفعه اما بالوصفية كما



و

في المثال الاول وبالحال كما في المثال الثاني أو بالانتيان كما في المثال الثالث الامر  
 صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وفي بعض النسخ  
 مثال الامر فان قيل على هذا التقدير لا يكون التعريف لعين الامر بل هو تعريف للمثال  
 الامر المقصود تعريف عين الامر قلنا المراد بمثال الامر صيغة الامر بقربينة الاصطلاح  
 لانهم يذكر في الامثلة ويريدون بها الصيغ فان قيل لما كان المراد بالمثال الصيغة  
 فلم يختار الصيغة على الامر قلنا الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في  
 المعنى المصدرك فان ارد النعم على المقصود قوله صيغة يطلب بها الفعل جنس شامل لكل  
 امر غائباً كان او مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً وقوله عن الفاعل احتراز عن المجهول  
 مطلقاً وقوله المخاطب احتراز عن الغائب وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله  
 تعالى فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا وحكم آخر في الحقيقة عند البصريين الوقف البناء على  
 السكون واما بحسب الضمة حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب  
 وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم اعطى حكمه فان قيل  
 ان حكم المجزوم يختص بالمجزوم فكيف يوجد في آخر الامر حكم المجزوم ولم يخاصة الشيء  
 ما يوجد فيه لا يوجد فيه وايضاً يلزم حلول عرض احد في محلين مختلفين وهو محال  
 قلنا عبارة المصنف محمول على حذف المضاف فيكون التقدير وحكم آخره مثل حكم المجزوم  
 لا عين حكمه حتى يرد النقض فان كان بعد ساكن ليس برباعي المراد بالرباعي ما يكون  
 فيه اربعة احرز يدت همزة وصل ليتوصل بها الى لنطق بالساكن مضمومة اذ كان  
 بعدة ضمة لتلايلتس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتحة وايضاً لتلايلتس  
 بالخروج عن الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ومكسوة فيما سواه اقام في مكسوة العين فلتلا  
 يلتبس بالامر من باب الافعال على تقدير الفتحة وبالماضى المجهول من باب الافعال على  
 تقدير الضمة واما في مفتوح العين فلتلايلتس بالماضى المجهول من باب الافعال  
 على تقدير الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب على تقدير الضمة مثل اقل  
 واضرب اعلم وان كان رباعياً مفتوحة لان الهمزة ليست بوصلية بل



هذه الهزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجبة فها وهو اجتماع الهزتين في التكلم  
الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه فعل ما لم يسم فاعله فان قيل  
ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانها في طرق النقيض فكيف يضاف لحدها  
الى الآخر قلنا اضافة الفاعل الى المفعول لا دني ملائمة او على حذف المضاف الى  
فاعل فعله الواقع عليه يراد بها الموصول لفعل الذي لم يذكر فاعله فان قيل لما كان  
ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشيء الى نفسه  
قلنا اضافة الفعل اليه بياينة هو ما حذف فاعله اقيم المفعول مقامه لم يذكر  
هذا القيد ههنا الكفاء بذكره فيما سبق فان كان ماضيا فان قيل الظاهر ان الضمير  
في كان ارجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذي حذف ماضيا ضم  
اوله وكسر ما قبل اخره والفعل لا يصير مجهولا لا بعد ضم اوله وكسر ما قبل اخره فيجوز ضم المضموم  
قلنا ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذي اريد حذف فاعله كما في قوله تعالى اذا قرأت  
القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فيكون التقدير وان كان الفعل الذي اريد حذف  
فاعله الخ او نقول ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذي حذف فاعله بطريق المجاز  
باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله عليه لصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله  
وكسر ما قبله لان معناه غريب فاختره وذن غريب هو الخروج من الضمة الى الكسرة  
وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيجوز له وذن غريب ليدل غرابية اللفظ على غرابية  
المعنى فان قيل ان وذن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل  
على غرابية المعنى فلم لم يختاره قلنا ان وذن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان  
غريبا يدل على غرابية المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة في  
اختياره وتضم الثالث مع هزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب في  
الدرج والوقف والثاني مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل  
في تفعّل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة في تفاعل المضارع المعلوم من باب  
الفعللة في تفعّل خوفا للبس ومعتل العين الاضمة قيل وبيع

قوله  
فعل  
ما لم يسم  
فاعله



فان قيل هذا مقبوض بمثل طوى وروى فانه مقل العين ولا ينقلب العين فيه  
 الفأ قلنا المراد بمقتل العين ما يكون عينه معتلا فقط فانه لو كان لامه معتلا ايضاً  
 لا يعمل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين في المضارع فان قيل لا بد من قيد  
 آخر هو ان يكون مقتل العين منقلبة عينه الفأ لئلا يراد عليه مثل عور وصيكة لانه  
 مقتل العين فقط ولا يعمل عينه قلنا ان مقتل العين ينقلب العين فيه الفأ اذا لم يكن  
 ما قبلها في حكم السكون وفي عور ما قبلها في حكم السكون لانه من العيوب والاصول  
 في الافعال التي من العيوب هو المزيد لا المجرد فيكون ما قبلها في عور في حكم ما قبل عين  
 اعور واما صيغة فانه شاذ فان قيل لم يخص مقتل العين بالذكر مع ان حكمه  
 معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبنى للمفعول من  
 ماضيه اما الغموض فهو نقل لكثرة ما قبلها ثم ابدال الواو بالياء واما الاختلاف في  
 فاتي في لغات ثلاثة كما قال لمص فان قيل ان علة التخصيص بالذكر في الغموض  
 والاختلاف في هذه العلة متفية في المضارع المجهول فلم يخص مقتل العين منه بالذكر  
 قلنا انما خص مقتل العين من المضارع المجهول بالذكر للتبعية لماضي وجاء الاشتمام  
 وفي الاشتمام لاختلافات قال بعضهم هو ان تميل بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة  
 بعد هاء الواو قليلاً اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتين فقط مع  
 الفاء خالصاً وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خاصة بعدها ياء ساكنة والمراد بالاشتمام  
 في هذا الموضع الاشتمام بالمعنى الاول والغرض من الاشتمام الايدان بازاء الاصل في اوائل  
 هذه الحروف الضمة وجاء الواو ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من مقتل العين  
 من الثلاثي المجرد بابا خيرا وانقيد في مجي اللغات الثلاث كاختيار انقيد فيها مثل قيل  
 وبيع بلا تفاوت دون استخيرا وقيم لسكون ما قبل حركات العلة فيما في الاصل ان كان  
 مضارعاً ضم اوله وفتح ما قبل اخره لخفضه وثقل المضارع بالزيادة ومقتل العين ينقلب  
 العين فيه الفأ لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقيقة او حكماً المتعدى  
 وغير المتعدى فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق

المتعدى وغير المتعدى



فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول فيه الفعل الانفرادي فهم  
 موقوف على متعلقه وهو الفاعل قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتعلق بالفعل  
 فان قيل ان كل واحد من الزمان والمكان امر غير الفاعل يتعلق بالفعل اللازم  
 فالاشكال باق على حاله قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتوقف فهم الفعل عليه  
 وليس هو الا المفعول به فان قيل لم يخص المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق  
 بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة قلنا ان كل فعل لابد له من  
 فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام والصدق  
 او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به او مسند اليه لا يقال في  
 الاصطلاح انه متعلق فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كضرب غير المتعدى بخلافه  
 كقعد المتعدى الى واحد كضرب الى اثنين كاعطى والثلثة كما علم واذى وهما اصلان  
 في التعدية الى المقاعيل الثلاثة لانها كانت في الاصل متعديين الى المفعولين فلما ادخلت  
 عليها الهنزة زاد مفعول آخر وانبا ونبأ واخبر واخبر وحدث وهذه الافعال ليست  
 اصلا في التعدية الى المقاعيل لثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتغالها على معنى  
 اعلم وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت  
 في جواز الذكر والاقتضاء عليه الثاني والثالث كمفعول علمت في جواز ذكرهما  
 وحدث فهما معا افعال لقلوب انما سميت بافعال لقلوب لان جميعها يصدر من  
 القلب من الجوارح والاعضاء وتسمى افعال لشك واليقين ايضا لان بعضها للشك  
 وبعضها لليقين فان قيل ليس شئ منها للشك المقتضى للتساوي الطرفين فكيف  
 يصح تسميتها بافعال لشك قلنا المراد بالشك الظاهر على سبيل المجاز من قيل طلاق  
 العام على الخاص هي ظننت وحسبت وخلصت وهذه الثلاثة للشك وعلمت ورأيت  
 ووجدت وهذه الثلاثة لليقين وزعمت مشتركة بين اليقين تدخل  
 على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وانما دخلت هذه الافعال على الجملة  
 الاسمية لان الفعل لدخل على الجملة المقصود منه العمل في اجزائها وعلى الفعل في



جملة فعلية متعذرا قاني الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل في فعل آخر اما في الجزء الثاني  
فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولاً للفعل لزم توارد العاملين على معمول واحد  
وهو محال فتصيب الجزئين على انهما مفعولان لهما ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما  
ذكر الآخر لان مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض  
اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى ولا تحبوا  
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِمِآثِهِمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ فحذف بمثلهم الذي هو المفعول  
الاول ويقول الشاعر شعرا تخلنا على عزائك انا: طالما قد وثي بنا لا عد امر  
فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني قلنا المراد بعدم جواز الحذف لعدم الجواز  
بلا قرينة وفي هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف اعطيت فاز كلاً من  
المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وفحذف الفضلة جائز ومنها جواز الالغاء  
اذا توسطت وتأخرت لا استقلال الجزئين كلاماً تاماً على تقدير الالغاء جعلها مبتدأ  
وخبراً وجازاً عما لها ايضاً بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء  
في معنى الظرف بمعنى زيد ظننت قائماً زيدا قائم في ظني فان قيل كما يلغى عليها  
على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عليها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه  
وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولي ان وبين شئ ومصحوبها وبين المعطوف  
والمعطوف عليه فلم يخص الالغاء بالتوسط والتأخر قلنا مراد المصنف بالالغاء الالغاء  
على الجواز والالغاء في هذه الصلوات واجب فان قيل ان مطلق الالغاء من خصائصها  
فلم يخص هذا الالغاء الخاص بالذكر قلنا ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر شيوعه  
وكثرة وقوعه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك  
ام علمت وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد متعلق لان هذه الحروف الثلاثة قد تقع في  
صدر الجملة وضعافاً فتصبت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغييرها  
بنصب الجزئين فروعيت الحرف من حيث اللفظ وروعت الافعال من حيث المعنى  
ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقاً



ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني بل يقال ضربت نفسي ذلك لان الاصل  
ان يكون الفاعل مؤثرا والمفعول متاثرا والمؤثر يغير المتأثر لفظا ومعنى وهما متحدان معنى  
فلا بد من تغايرهما لفظا للحصول لمغايرة بقدر الامكان فان قيل ان الضمير في ضربت  
نفسى يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين  
ضمير المتكلم قلنا ان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كأنها غير لغوية مغايرة  
المضاف للمضاف اليه فصلا الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان فان قيل  
ان الدليل المذكور كما يجري في غير افعال لقلوب كذلك يجري فيها ايضا فان الفاعل  
والمفعول الاول في مثل علمتني منطلقا متحدا لفظا ومعنى فلا بد من مغايرتهما لفظا  
لحصول المغايرة بقدر الامكان قلنا ان مفعولها الاول ليس مفعولا به في الحقيقة بل مفعولا  
مضافا للجملة وهو ليس بضمير فلا يدرى الاشكال فان قيل فقد تبي وعدي قمتي ليسا من  
افعال لقلوب مع ان الفاعل والمفعول فيهما ضميران متصلان بشئ واحد قلنا انهما  
نقيضان وجد فيهما على وجه حمل النقيض على النقيض فان قيل ان الفاعل والمفعول ضميران  
لشئ واحد في مثل قول الشاعر نشعرم لقد راني للرفاه درية من عن يميني تارة ولها من  
وكذلك قول تعالى اني اراي اعصر خمرا مع انها ليسا من افعال لقلوب بل الاولى رؤية  
بصرية والثانية رؤية علمية قلنا ان رؤية البصرية والعلمية محمولة على رؤية  
القلبية ولبعضها معنى اخر فان قيل لا وجه للتخصيص بالبعض لكل واحد  
معنى اخر فان قلت جاء بمعنى صدر ذاخل وحسبت بمعنى صدر ذاحب وذهمت بمعنى كفلت  
قلت المراد بالمعنى الاخر المعنى الذي هو قريب الى المعنى الاول بحيث يمكن ان يتوهم

انه بهذه المعنى ايضا متعدا لمفعولين يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتممت  
وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى بمعنى ابصر ووجد بمعنى اصبت **الافعال الناقصة**  
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **فان قيل** هذه الافعال مشتملة على معازاة على  
ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال في الدوام والاستمرار في بعضها فكيف وضع لتقرير  
الفاعل على صفة فقط قلنا هذا التقرير هو العدة فيما وضعت هذه الافعال

الافعال الناقصة



لتمامه فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول لغير لانه دخل فيه  
 الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فاجاب شارح الرضى ان الصفة  
 مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدر و الصفة في الافعال  
 التامة عين مصدر فافترا واجاب الشارح باجوبة ثلثة حاصل **الاول**  
 ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير  
 لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيهما خرج عنها فخرج عن الحد  
 الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل **الثاني**  
 ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكل فصانعة موضوع لتقرير  
 الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي ولا شك ان كل جزئى تمام  
 الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة  
 منها وحاصل **الثالث** ان الامر في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع  
 ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير بالماضي ولا الصفات بخلاف  
 الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير بحسب كما عرفت فخرجت عن  
 حد ها وهى كان وصار واصبح وامسى واغنى وظل ويات واضر عاد وفدا واح  
 وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام وليس قد جاء من الافعال الناقصة لفظ  
 جاء كما في قول الشاعر ما جاء حاجتك ففى جاء الضمير المستكن الراجع الى الغرض  
فهو اسم حاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او في جاء الضمير المستكن الراجع الى ما فاسم  
وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر فقد كانه حورية ففى تعد ضمير مستكن راجع  
الى الشف هو اسمها وكانها حورية خبرها تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر مغناها فغنى  
صانعة الانتقال الاترالمرب عليه كوز الشئ فنتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية لغنى  
غنى اعطى الخبر هو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكنه فاعلا وتنصب الثاني لشبهه  
بالمفعول فوقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ما ضيا  
دائما مثل كان الله غفورا رحيما او متقطعا مثل كان يد فنيا فافتقر ويعنى صار



كقول الشاعر شهربيهما فقر المظي كائفاً قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها؛ أي صارت  
 فراخاً ويكون فيها ضمير الشأن كقول الشاعر شعر اذ امت كان الناس صنفان شامت  
 والاخر متين بالذي كنت اصنع: وتكون تامة بمعنى ثبت كقوله تعالى كن فيكون وزائدة  
 وهي التي وجودها وعد مهلا يخل بالمعنى الاصل كافي قوله تعالى كيف تكلم من  
 كان في المهدي صبياً فان قيل لذكر هذين القسمين مع انهما ليسا من الافعال  
 الناقصة قلنا انما ذكر استيفاء لجميع استعمالها وصلاً للانتقال اقامن صفة الى  
 صفة نحو صار زيد عالماً واقام من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خفياً وتامة  
 بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وعلامته ان يتبع كالي  
 صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو فان قيل لمزيد كونه تامة قلنا  
 ان كونه تامة قليل غاية القلة فالحق بالعدم فان قيل ان ال ورجع وارتد  
 واستحال تحوّل أيضاً بمعنى صار فلم لمزيد كره في الافعال الناقصة مثل ان يذغنيا اي  
 صار زيد غنيا ورجع زيد مقيماً اي صار زيد مقيماً وارتد بصيراً اي صار ربيعوب بصيراً وان  
 العداوة يستحيل مودة اي صارت العداوة مودة فيالك من لغني تحوّلن ابوسا:  
 اي صار ابوسا قلنا هذه الافعال ملحقة بصار فلم يذكروا الكفاء بصار واصبح وامسى  
 واضمحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما التي هي مدلول عليها لما ذكرنا اولاً عليها للصيغة  
 مثل اصبح زيد كاتباً اي حصل كتابته في وقت الصباح فان قيل ان كل فعل يدل  
 على اقتراز مضمون الجملة بوقته فلم يخص هذه الافعال لثلاثة بهذا الحكم قلنا المثل  
 بالاوقات ههنا الاوقات المدلول عليها بموادها بصورها بخلاف سائر الافعال  
 فانها تدل على اقتراز مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وبمعنى صار  
 نحو اصبح وامسى واضمحى زيد غنياً اي صار زيد غنياً وتكون تامة بمعنى دخول الفاعل في هذه  
 الاوقات تقول اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح وظل بات لاقتراز مضمون  
 الجملة بوقتها تقول ظل زيد سائر اي حصل سيرة في تمام النهار وبات زيد نائماً  
 اي حصل نومه في تمام الليل بمعنى صار نحو ظل الصبي بالغاً اي صار الصبي بالغاً



وبات الشاب شيخا فان قيل ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضا فحوطت مكان  
 كذا وبت بيتا طيبا فلم يذكرهما تامين قلنا لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في  
 حكم العدم فان قيل ان اضرع عاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها  
 في مقام التفصيل قلنا ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اي كائنة بمعنى صا وتامة  
 في مثل قولك اضرع عاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد اذا مضى في وقت الغدا وراح  
 زيد اذا مضى في وقت الراح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكونان ناقصة من وجه  
 دون وجه فذكرهما في مقام الاجمال نظر الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظر الى  
 كونها تامة وما زال ما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله فان  
 قيل ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده اذلى مثل ما زال الله غالبنا  
 ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا  
 اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته قلنا المراد بالثبوت لفاعلها من وقت  
 قابلية الفاعل لخبرها عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ما خوفي معاني هذه  
 الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الشوق فان  
 قيل ان اعتبار الاستمرار يستقيم معانيها للدلالة النفي عليه اما اعتبار الصلاحية القابلية  
 فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في العبارة قلنا ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا  
 لان العقل لا يقبل مادة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي  
 عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى  
 تَاللّٰهِ لَقَتُوْهُ تَذَكَّرُوْا يُوْسُفَ لَآءَنَآ يَدْخُلُ عَلَيْهِ اَدَاةُ النِّفْيِ قُلْنَا اِنْ حَرَفَ النِّفْيِ مَقْدَرُهَا  
 لَا تَقْتَضِي تَذَكُّرَ يُوْسُفَ وَمَادَامَ لَوْ قِيَّتْ اَمْرُ مِمْدَةِ ثُبُوْتِ خَبَرِهَا لَفَاعِلُهَا لَزِمَ اِنْ مَادَامَ  
 مَصْدَرِيَّةٌ فَيَكُوْنُ مَا بَعْدُهَا فِي تَاْوِيلِ الْمَصْدَرِ وَتَقْدِيرِ الْاَوْقَاتِ قَبْلَ الْمَصَادِرِ شَائِعٌ فَقَدْ  
 الْوَقْتُ قَبْلُهَا وَالْوَقْتُ ظَرْفٌ وَالظَّرْفُ فَضْلَةٌ وَغَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِالْاَفَادَةِ فَلَا زَيْدٌ مِنْ كَلَامٍ  
 قَبْلُهَا لِيُقِيْدَ فَاِنَّ تَامَةً كَمَا اِشَارَ اِلَيْهِ الْمَصْرُ بِقَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ اِحْتِيَاجُ اِلَى كَلَامٍ اَوْ حَوَالِ كَلَامٍ  
 الْمُسْتَقِلِّ لَآءَنَ ظَرْفُكَ مَادَامَ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرُهَا ظَرْفُ فَضْلَةٍ وَغَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِالْاَفَادَةِ



فلا بد من كلام آخر لحصول لفائدة وليس لنفي مضمون الجملة حالا لان معنى قوله ليس يد قائما  
اي ليس يد قائما الآن وقيل مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس قائما  
الآن وتارة بزمان الماضي كما في قول لقائل ليس خلق الله مثله تارة بزمان الاستقبال  
كما في قوله تعالى الايوم ياتيهم مصرهم فاعلمهم هذا في الاستعمال كلاهما في الوضع  
والوضع موجود في الحال لا في الماضي الاستقبال يجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها  
لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهو جائز فان قيل على هذا ينبغي ان يجوز تقديم  
نهما خبرها ولا على اسمها لانه ايضا تقديم المنصوب على المرفوع قلنا ان تقديم المنصوب على  
المرفوع جائز في ما كان عاملا قوتيا اعني الفاعل والعامل فهنا حرف فان قيل المراد  
بجواز التقديم لا يخلو اما بمعنى الامكان الخاص المقتضى لسلب الضرورة من الجانبين فهو  
منقوض بنحوكم كان مالا ونحو صاعدا وصدقا لان التقديم في الاول واجب والتأخير في  
الثاني واجب اما بمعنى الامكان العام المقتضى لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض  
بنحوكم كان مالا لان التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز بمعنى الامكان الخاص  
عند عدم مقتضى تقديمها وتأخيرها وفي المثال الاول وجد مقتضى التقديم هو الاستفهام  
وفي الثاني وجد مقتضى التأخير هو الالتباس لتقدير الالتباس ونقول العد عند  
ما يقتضي تقديمها وفي المثال المذكور وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وفي تقديمها عليها  
على ثلاثة اقسام يجوز تقديم اخبارها وهي من كان الى راح لان الفعل قوي العمل في المعول  
المتقدم المتأخر قسم لا يجوز وهو ما في اوله فانافية كانت ام مصدية اما في النافية فلا ينفي  
يقضى الصدارة فاز قدم الخبر على للفعل لقات صدارة النفي واما في المصدية فلا لاز المصدية  
ضعيف العمل فلا يعمل في المعول المتقدم خلافا لالتركيبا في غير ما دام لان النفي اذا دخل على  
النفي يفيد اثبات فصا بمنزلة كاز تقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا فان قيل  
از قوله خلافا لمفعول مطلق والشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل عليه من  
قيل اشتمال الكل على الجزء وليس ههنا فعل يشتمل معناه عليه قلنا الفعل ههنا مقدمي بخلاف  
هذا الحكم خلافا لالتركيبا فان الخلافا واقع ظاهرا من جانبها من جانب الجبهه وركا



يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضي ثبوت الفعل من الجانبين صريحا  
 والاخر التامان بخلاف باب التفاعل فانه يقتضي ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وقسم مختلف  
 فيه **فاز قيل** في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بين الفريقين لعنه البصريين  
 والكوفيين فالواجب على المصن ان يقول وقسم متخالف فيه لان باب التفاعل يقتضي  
 المشاركة في اصل الفعل من الجانبين صريحا قلنا لاقتعال ههنا بمعنى التفاعل هو  
 ليس ثم اعلم ان فيه مذهبين أحدهما ذهب الكوفيين والاخر مذهب  
 البصريين فمذهب البصريين ان تقديم خبر ليس على ليس جائز لان ليس مشابه  
 للفعل الذي يكون مصدرا مجر في النفي في الصواب فذهب الكوفيين ان تقديم خبر ليس على  
 ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون مصدرا مجر في النفي في المعنى افعال  
**المقاربة** ما وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل جاء وحصول  
 او اخذ افيه الدنو الرجائي ان يكون للتركيب ظن بقرب حصول الخبر للفاعل الدنو  
 الاخذى ان يكون للتركيب جزم بقرب حصول الخبر للفاعل مع شروعة الخبر فالاول عن  
 خبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع ان اما كونه مضارعا فلا عن معناه مقاربة <sup>شخص</sup>  
 الى فعل في الاستقبال ذلك لا يتصلوا الا في المضارع واما كونه مع ان فلان ان للطبع  
 والرجاء فيقوى بها معنى الترجي المقصود في عنى وهو غير منصرف لان عنى متضمن  
 لانشاء الطمع والانشاءات في الغلب من مع الحرف والحرف لا يتصرف فيها ثم في عنى استعمال  
 أحدهما ان يذكر بعد اسم ثم فعل مضارع مصدرا بان المصديقية والثاني ان يذكر بعد فعل مضارع  
 مصدرا بان فعل الاستعمال الاول كان عنى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثاني كان  
 عنى من الافعال التامة تقول على الاستعمال الاول عنى زيد ان يخرج فزيد اسم عنى ان يخرج  
 في محل لنصب خبر فيكون عنى ناقصة **فاز قيل** خبر عنى محمول على اسم عنى وههنا لا يصح  
 الحمل بعد صحة حمل الوصف على الذات قلنا هذه العبارة محمولة على تقدير المضارفا في جانب  
 الاسم اي عنى حال زيد الخرج وفي جانب الخبر اي عنى زيد الخرج وقيل ان المضارع مع ان مشابه  
 بالمفعول لا بمعناه الاصل فاب زيدان يخرج اي الخرج ثم نقل الى انشاء طمع فالمضارع مع ان



مان لم یبق علی المفعولیه فی صیغۃ الانشاء فهو مشابه بالمفعول الذی فی الخبر فکاد لم یبق  
 الجواب ان یقال المضارع فی محل الرفع بدل عما قبله بدلا لاشتمال الذی فیہ اجمال ثم  
 تفصیل وهو اوقع فی النفس علی هذین الاستعمالین عسی تأتیه وتقول فی الاستعمال الثانی  
 عسی ان یخرج زید فی هذا الاستعمال حتی لا یأتی بعد ما ان اسم عسی مشتق علی المنسوب  
 والمنسوب الیه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب ففی ناقصة وازاقتصر علی  
 من غیر قصد اقامته مقام الاسم الخبر یعنی قرب خروج زید فهو تأتیه والاحتمال الثالث  
 ان یکوز زید مرفوعا بانه اسم عسی و فی یخرج ضمیر الی زید و یخرج مع الضمیر فی محل  
 النصب بانه خبر عسی والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بین عسی و یخرج  
 فی زید فان عمل لثانی کان اسم عسی ما استکن فیہ من ضمیر زید وخبره ان یخرج وعلی  
 هذین الاستعمالین ناقصة وقد یحذف ان من خبر عسی لان عسی مشابه کاد وخبر  
 کاد مضارع بدون ان ف خبر عسی ایضا قد یکون بدون ان کافی قول لشاء شعیر  
 عسی اللهم الذی امسیت فیہ : یکون وراءه فرح قریب : والثانی کاد تقول  
 کاد زید یحیی وقد تدحیل ان علی خبر کاد لان کاد مشابه بعسی وخبر عسی مضارع مع  
 خبر کاد ایضا قد یکوز مضارعا مع ان کافی قول لشاء شعیر قد کاد من طول الی الی  
 واذا دخل النفی علی کاد فهو ای النفی الداخل علی کاد کالافعال ای کالنفی الداخل علی سائر  
 الافعال فی اغارة نفی المضمون علی الاصح وقیل یکون للاثبات مطلقا سواء کان فی الماضي  
 او فی المستقبل ما فی الماضي فبدلیل قوله تعالى وما کادوا یفعلون فالمراد منه اثبات  
 الفعل لا نفيه لئلا یکون مناقضا بقوله تعالى فذبحوها واما فی المضارع فبدلیل  
 خطیئة الشعراء قول ذی الرقة و بدلیل تسلیم ذی الرقة وتغیر ذی الرقة لم یکد بلکم  
 وهو هذا الیکد رسیلا هو من حبت مئة یدرج : واجیب عن الدلیل الاول ان  
 قوله تعا وما کادوا یفعلون یدل علی نفی الفعل فی الزمان وقوله تعا فذبحوها یدل علی  
 اثبات الفعل فی زمان اخر وانتفاء الفعل فی وقت اثباته فی وقت اخر یعد تناقضا واجیب  
 الدلیل الثانی بان قد تخطی بعض الفصحاء مخطی ذی الرقة وتسلیمه تغیر ذی الرقة لم یکد بلکم



وقال ان قول ذي الرمة مثل قوله لما لم يكذبوا ما الية وقيل يكون الماضي للآيات وفي المستقبل كالانفعال تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة شعر اذا غيرا لهما المحبتين لم يكذب رسيس الهو مزجت مية يبرح: والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كادوا وشك وهو مثل عسى وكاد في الاستعمال فعل التعجب ما وضع لا نشاء التعجب قال في بعض النسخ فعل التعجب نظرا الى ان التعريف انما يكون للجنس في بعض النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية نظرا الى نوعي صيغته وفي بعضها انفعال التعجب نظرا الى كثرة افرادها فان قيل التعريف انما يكون للجنس لا للنوع ولا للافراد فكيف يصح صيغة التثنية والجمع قلنا على كل تقدير التعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع فان قيل هذا التعريف لا يكون بغيره من دخول الغير لانه ظرفه مثله دتره فارسا واما لانه لفظ وضع لا نشاء التعجب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتى ير النقص فان قيل على هذا التقدير ينقض بقوله قالت الله من شاعر لا مثل عشرة لانه فعل وضع لا نشاء التعجب قلنا هذه الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها في التعجب بعارض الاستعمال العوارض لا تعبروا نقول ان فعل التعجب وضع لا نشاء التعجب فقط ولا يستعمل في غيره وما ذكره من مواد النقص في الدعاء وله صيغتان ما افعله اي احدهما ما تضمن له تركيبا فعلة فان قيل ان قوله ما افعله خبر مبتدأ محذوف اي احدهما ما افعله فالباء تشعربا ما افعله بصيغة التعجب وليس كذلك بل صيغة التعجب فعل لا ما افعله قلنا ان خبر مبتدأ محذوف ايضا المبتدأ وهو قوله صيغة الفعل الذي تضمنه ما افعله فان قيل ان تضمن فعل ما افعل فاعل الفاعل لا يكون الا اسما مفردا وما افعله جملة فكيف يكون فاعلا قلنا ان فاعل الفعل محذوف وهو لفظ تركيبا فاعل ما افعله انما هو الثاني ما يتضمن له تركيبا فعليه فان قيل لما كان افعل و افعل به من صيغ التعجب ينبغي ان يكون اكرم في اكرم زيد وعمرا واكم افعل في اكرم زيد من صيغ التعجب لانه ايضا على افعل و افعل قلنا ان ما افعل و افعل افعل من صيغ التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين اي بزيادة كلمة ما مع الضمير



في الاول بزيادة الجاء والمجرور في الثاني وهما غير متصرفين لانها لما نقلت الى معنى التعجب  
 جريا مجرى الامثال في الامثال لا يتصرف فكذلك لا يتصرف فيها مثل ما احسن زيد  
 واحسن زيد ولا يبينان الا ما يبنى منه افعال لتفصيل لمشابهة ما له من حيث ان كلا  
 منهما للتاكيد والمبالغة اما كون اسم التفضيل للتاكيد والمبالغة فلما فيه من الزيادة  
 في الفعل المستلزم لتقرير الفعل ففيه تأكيد وتقرير للفعل اما كون فعل التعجب  
 للمبالغة والتاكيد فلانه لا يتعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة ويتجاوز  
 حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المقدرة لتاكيد اصل لفعل تقريره وكذا  
 لا يبينان الا للفاعل كما سمى التفضيل فان قيل هذا ينقض بمثل ما اشتغل لطف  
 وما مقت الكذب لانه فعل تعجب بمعنى المفعول لان معنى الاول المشهور والمرغوب  
 ومعنى الثاني المسقوت المذكورة قلنا هذا اذا لا اعتبار له ويتوصل في الممتنع بمثل ما  
 اشد استنجا اشد باستنجا اى ينفى صيغة التعجب من الفعل لا يدل على شدة رقة  
 ويذكر مصد الفعل الممتنع على سبيل المفعول في الاول على سبيل الجاء والمجرور في الثاني  
 ولا يتصرف فيها بتقديم وتأخير لانها بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران  
 كما لا يغير الامثال فان قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير كما  
 بالعكس فلو اكتفى باحدهما لكفى قلنا ان ذكر التأخير انما هو للتاكيد لا للناسيل و  
 نقول ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكن ينفصل عنهما بالقصد  
 فكأنه اعتبر القصد ولا فصل اجاز الماذا في الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب  
 نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما ابتداء فان قيل ازا مبتدأ وابتداء خبر  
 والخبر محمول على المبتدأ وهما لا يصح الحمل بالالزم حمل لوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا  
 ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اى مبتدأ او على تقدير المضى اى ذوا ابتداء او على حد فياء  
 النسبة اى ابتداء ونكر بمعنى شيء لان النكرة مناسبة للتعجب والتعجب يكون في ما خفي  
 سببه عند سبويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش وما بعدها صلة  
 والموصول مع الصلة مبتدأ والخبر محذوف في الذي احسن زيد شئ عظيم به فاعل عند

يكون محذورا

زيد



صيويه فان قيل ان به مركب من الجاء المحرور فكيف يكون فاعلا قلنا المراد بمحرور  
 الباء فقط من قبيل ذكر الكل اربعة اجزاء فان قيل ان وصول الفعل الى الفاعل بالذات  
 فكيف يوصل بالباء قلنا الباء نائدة فان قيل لما كانت الباء نائدة ينبغي ان  
 يجوز حذفها قلنا الباء نائدة لازمة فلا تحذف الا اذا كان المتعجب منه ان مع  
 صلتها نحو ما احسن بالرجل ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير  
 في الفعل لئلا يلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاختصاص بالباء للتعدية على ان يكون  
 همزة احسن للصيغة لا للتعدية او نائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ففيه ضمير  
 فهو فاعله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فان قيل هذا  
 التعريف لا يكون مانعا عن دخول لغيره دخل فيه امدح واذم لانها ايضا لا تشك  
 مدح او ذم مع انها ليس من افعال المدح والذم قلنا المراد لهما ما وضعت لانشاء مدح  
 او ذم ومشهورة بهذا اللقب عند النحاة وهما وان كانا موضوعين لانشاء المدح او  
 الذم لكنهما ليسا بمشهورين بهذا اللقب عند من فهمنا نعم وبس فان قيل ان عداهما  
 من الافعال لا يصح لانه ليس فعل من الافعال بهذا الوز قلنا انهما في الاصل على  
 فعل يفتح الفاء وكسر العين ثم نقل كسر العين الى الفاء للتخفيف وهذه لغة مشهورة في لغات  
 اخر غير مشهورة وشرطهما ان يكون الفاعل مقربا باللام الذهني لان المقصود بهما المدح  
 او الذم المعلوم الذهني فينبغي ان يكون اللام ايضا ذهنيًا ليطابق الملفوظ للمقصود  
 نحو نعم الرجل ومضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب الرجل ومضمر اميزا بنكرة  
 منصوبة نحو نعم رجلا او بما مثل فتعاهي تامة بمعنى الشيء المعرف عند صيويه لكونه فاعلا  
 نعم وهي مخصوصة وبعد ذلك الخصوص لبيان الفاعل فان قيل المخصوص قد تقدم  
 على الفعل كما صرح به المفتاح قلنا ان بعدية المخصوص انما هو بحسب الغالب لا بحسب الكلية  
 وهو مبتدأ وما قبله خبره فان قيل الجملة الواقعة خبرا بد فيها من عائد الى المبتدأ ولا  
 ضمير فيها قلنا ان لام التعريف قائم مقام الضمير او خبر مبتدأ فخذ وضمير الرجل زيد  
 فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية



وشرطه مطابقة الفاعل للجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه  
 عبارة عن الفاعل بين المعبر والمعبر عنه المطابقة شرط فان قيل هذا ينقض بمثل نعم  
 الاسدي لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس قلنا المطابقة في الجنس اعم من ان يكون  
 حقيقيا مثل نعم الرجل زيد او تائليا مثل نعم الاسدي نعم الشجاع زيد فان قيل  
 هذا منقوض بمثل قوله تعالى بئس مثل لقوم الذين كذبوا لانه ليس مطابقة في  
 الافراد والجمعية فاجاب المصنف بقوله وبئس مثل لقوم الذين كذبوا وشبهه  
 متاول بتقدير مثل اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او يجعل الذي يصفه القوم  
 فحينئذ المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فان قيل هذا منقوض بمثل  
 قوله تعالى نعم العبداء وفنعلم الماهدون لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري  
 في هذه الافعال فاجاب بالمصنف بقوله وقد يحذف والمخصوص القرينة عليه مثل نعم العبد  
 اي ايوب والقرينة عليه سياق الآية فنعلم الماهدون اي نحن والقرينة عليه  
صد الآية وهو قوله تعالى والارض فرشتها فنعم الماهدون وقساء  
 مثل بئس في افاة الذم والاحكام والشرائط ومنها جذاذ فاعلة او لا يتغير جرائها  
 مجرى الامثلة التي لا يتغير فيها فان قيل لم فصله عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام  
 المذكورة قلنا انما فصله عن الاختصاص بالاحكام الخاصة فيما سلكا وبعد المخصوص لبيان الفاعل  
 وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين نعم من انه مبتدأ او خبر  
 مبتدأ محذوف فحذف ازيد على الفعل جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية  
 اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده قديرا وحال على وفق مخصوص في الافراد والتثنية  
 والجمع والتذكير والتانيث العامل في الحال التميز هو حجب جند فان قيل الاصل هو المظنة  
 بين الحال صاحبه وهو الفاعل والمخصوص فلما طاب الحال لمخصوص وز الفاعل وكذا  
 حال التميز قلنا نعم لكن لما تكن المطابقة مع الفاعل لعدم التميز فيه طاب الحال والتميز  
 لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ من بحث الفعل شرع في بحث الحرف فقال الحرف  
 ما دل على معنى في غير مخرج عليه ان الحرف لا يدل على معنى كاش في نفسه فكيف



يدل على معنى كائن في غيره وايضا لما كان الحرف في الاعلى معنى كائن في غيره كان ذلك المعنى معنى الغي لا معناه اجماعا على ان عبارة المقام محمولة على هذا المتعلق محل في معنى الباء السببية فيكون المعنى الحرف فادل على معنى متعلق بسبب غيره ثم الحرف اثنان وعشرون قسمًا لان الحرف لا تخلو اما عاملة او غير عاملة فالحرف في العاملة اما عاملة في الفعل وعاملة في الاسم فالعاملة للفعل ما ناصبة له او جامة فالناصبية اربعة كما في قول الناظم بيت ان لكن ليس كذا ان اين جازم مقدر يستقبل كذا اين جازم اتفناء والعاملة في الاسم لا تخلو اما عاملة في الاسم الواحد او في الاسمين فالعاملة في الاسم الواحد اما ناصبة الاسم او جامة له فاصبة ستة كما في قول الناظم بيت واديار ودميرة والناظم وامي هيا ناصب اسم انداء والجارة ثمانية عشر حرفا سميت بالحروف الجارة كما في قول الناظم بيت نوع اول بهذا حرف جر بود ميدان يقين: الز والعاملة في الاسمين اما رافعة للاول وناصبة للثاني او بالعكس فالاول ما ولا المشبهتين والثاني اما في موجب او في غير موجب فالاول الحروف المشبهة بالفعل هي ستة كما في قول الناظم بيت فان كان ليت لكن لعل: ناصب اسم انداء والثاني لا التي لنفي الجنس والحروف الغير العاملة خمسة عشر حرفا لانها اما مزدواخل لفعل فقط او مزدواخل الاسم فقط او غير مختصة باحدهما فالاول لا يخلو اما محلا ورودة اول لفعل واخر فان كان محل ورودة اول لفعل فايضا لا يخلو اما لتحقيق الفعل او تعليقه او تخفيفه فالاول حروف التوقع هي قد والثاني حروف الشرط وهي ان ولو واقا والثالث حروف التخصيص هي هلا والاول كو لا وتوما وان كان محل ورودة اخر الفعرا فايضا لا يخلو اما ان يكون لتأنيث الفعل ولتأكيد فالاول اياء التانيث والثاني نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة وان كان من دواخل الاسم فقط فهو التويز باقسامه تويز الترغم ان كان غير مختص بلحدهما فايضا لا يخلو اما ان يخلو المبني بسقوطة الالف والثاني حروف الزيادة وهي ان وان واولا ومن والياء واللام الاول ايضا لا يخلو اما دال على اشتراك ما بعدها لما قبلها اول الاول هي الحروف العاطفة العشرة كما في قول الناظم بيت ادنا ردم حتى الخ والثاني ايضا لا يخلو اما لا يفاظ المخاطب او لزجر المخاطب او لشك المتكلم او لا يجاب ما قبلها



ولتعيين المبهم أولنا ويل للمركب بالمفرد فالاول حروف التنبيه وهي ها واو اما والثاني  
حرف الزم وهو كلاً فقط والثالث حرف الاستفهام وهي هزة وهل الرابع حرف  
الايجاب وهي نعم وبلى وأي وأجل وجيز وإن والخامس حرفا التفسير وهما أي وأن  
والسادس حروف المصدر وهي ما وأن إن قوله من ثمه احتاج الى اسم او فعل  
حروف الجر ما وضع لا فضاء الفعل ومعناه المفاعلية يرد عليه ان معنى  
الافضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بلا اتصال في قول الشاعر اي ايصاله اجمع عنه  
ان معناه الوصول لما عدي بالباء صامغاة لا اتصال وقدم الجر في الجارة على سائرهما  
لانها كثيرة والعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف الجارة لانها تجر معاني الافعال  
الى مدخولها فلان اثرها جرم المدخول ثم الجر في الجارة على ثلاثة اقسام لانها افعال  
نقط وأما مشتركة بين الاسمية والخرافية وأما مشتركة بين الفعلية والخرافية  
فالاول احد عشر حرفاً والثاني خمسة حروف والثالث حروف قوله وهي من  
والى وحتى وفي والباء واللام ورب وادها يرد عليه ان عدها من الحروف الجارة  
لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رب التي فقد رجع الواو واجمع عنه  
ان عدها من الحروف الجارة بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله دوا والقسم وتاوة  
وعز على والكاف مذ ومنذ وحلا وعدا وحاشا فمنزلاً ابتداء اي لا ابتداء الغاية  
يرد عليه ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول شيء  
والغاية عبارة عن اخر الشيء فهما في طرفي النقيض في الاضافة لابد من المناسبة بين  
المضاد والمضاف اليه اجمع عنه المراد بالغاية المنة اطلاق الاسم الجزع على الكل او المنة  
بالغاية الغرض هو الفعل لانه مقصود الفاعل هم يطلقون الغاية على المقصود ولذا  
سمى الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتداء ان يصح ايراد  
الما وما يفيد فانه تعالى موضعها فالاول نحو ستر من البصرة الى الكوفة والثاني نحو اعوذ  
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التوجه اليه قوله او التبسين وعلامته  
وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان



والتبعض وعلامته وضع لفظ بعض في موضعه نحو اخذت من الدراهم اى بعض  
الدراهم وزائدة وهي التي لا يخل المعنى بسقوطها في غير الموجب نحو ما جاء في من احم  
خلاف الكوفيين ولا خفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم  
وقد كان من مطر فاجاب بقوله وقد كان من مطر وشبهه متأول بكونها للتبعض  
او للتبيين اى كان بعض مطرا وشئ من مطر وهو واربع على سبيل الحكاية والى  
للانتهاء اى لا انتهاء الغاية يرد عليه ان اضافة الانتهاء الى الغاية لا يصح لانه  
اضافة الشئ الى نفسه والاضافة نسبة تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه  
اجيب عن المراءى بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل فيكون من قبيل اضافة  
الجزء الى الكل والمراد بالغاية الفعل لان الغاية عبارة عن المقصود ولا شك ان الفعل  
مقصود الفاعل وبمعنى مع قليلا لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم اى مع  
أموالكم وحتى ذلك وبمعنى مع كثيرا نحو اكلت السمك حتى راسها اى مع رأسها  
ويختص بالظاهرة لانها لو دخلت على المضمر لتبطل الضمير المجرد بال منصوب بحوزة وقوعها به  
خلاف المبرر فانه جوز دخولها على الضمير استدلالا بما وقع في بعض اشعار العرب كما في قول  
الشاعر فتحناك يا ابن ابي زيادة لكر استدلالة ضعيف بوجوه الاول انه قياس  
خير الشعر على الشعر هو ضعيف لانه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره والثاني انه قليل  
والقليل في حكم العدم والثالث عدم معلومية صاحبه لذلك قال لشارح والجهد هو  
يحكمون بشذوذ في لظرفية اى لظرفية مدخولها حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا  
نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا لقوله تعالى لا تصلبكم في جذوة النخل اى على  
جذوة النخل والباء للاتصاف نحو مرت بزيد يريد عليه ان الباء في هذا المثال ليس  
لافادة لصوق المور بزيد لانك تقول مرت بزيد مع انه بينك وبين زيد مسافة بعيدة  
اجيب عنه ان هذا امثال للاتصاف المجازى اى مرت بمكان يقرب منه زيد  
من قبيل ذكر الحال والرجة المحل يرح عليه ان الاقتصار على مثال الاتصاف المجاز  
ليس على ما ينبغي تخفائه بل الاولى مثال الاتصاف الحقيقي نحو به داء كما لا يخفى



**اجمع عنه** ان ذكر مثال الا لصاق المجاز وترا الحقيقة لبقاء المجاز وظهور الحقيقة  
والاستعانة اي لجعل مدخوله معاونا للفاعل في صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم  
والمصاحبة اي لجعل ما بعده ما صاحباً لما قبلها في تعلق الفعل منهما نحو اشتريت  
الفرس بسرجه اي مع سرجه **يرد عليه** ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج كونه  
ملصقاً بالفرس هذا بعينه معنى الا لصاق فيلزم التكرار في عبارة المصنف **اجمع عنه**  
انه لا يستلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقاً به فان المصاحبة لا يستلزم  
الا لصاق بخلاف العكس فان الا لصاق يستلزم المصاحبة اذ لا يتصور الا لصاق بدون المصاحبة  
لان الخاص لا يتصور بدون العام والعام يتصور بدون الخاص هذا حاصل الزيادة  
والمقابلة اي لجعل مدخوله عوضاً عن شيء آخر نحو بعت هذا ابداً والتعدي اي  
لجعل الفعل للانتم متعة يات بضم منه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله نحو هبت بئر  
اي صيرته ذاهباً **يرد عليه** ان التعدي لا يختص بالباء لوجوهها في جميع الحروف  
**الجماع** **اجمع عنه** ان للتعدي معنيين أحدهما تضمين الفعل معنى التصيير ثانيهما  
ايصال لفعل المفعول فالمراد بالتعدي ههنا المعنى الاول هذا يختص بالباء  
والظرفية نحو جلست بالمسجد زائدة في الاستفهام والنفي قياساً لقوله قياساً مضمناً  
باعتبار الموضوع المحذوف اي زيادة قياسية ويحتمل التميز ايضا لاستقامة المعنى مثال  
الاستفهام نحو هل زيد بقائم وذكر مثال هل دون الهنرة لانها لا تزداد مع الهنرة قياساً  
فلا يقيم از زيد بقائم ومثال لنفي نحو ما زيد بقائم وفي غيرهما نحو بحسب ما زيد كقوله  
شهادة والقي بية والامر للاختصاص سواء كان الاختصاص بسبب الملك نحو المال لزيد  
او غير نحو الجمل للفرس لتعليل اي بيان عليه شيء لشيء سواء كانت هينة نحو ضرته  
للتأديب فان تأديبه علة غائية للضرب مقدم في الذهن ومؤخر في الوجود بينهما تفاوت  
اعتباراً لا حقيقة فان الضرب باعتبار انه مؤلم للضرب يسمى ضرباً باعتبار انه مؤلم  
للاخلاص الحسن في المضروب يسمى تأديباً او خارجية نحو خرجت لمخافتك وبمعنى مع القول  
نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر زائدة نحو رد وكلم بعض الذي تستعملون وبمعنى الواو



في القسم للتعبير نحو لا يؤخر الأجل ويستعمل في الأمور العظام لا في الأمور الخفيفة  
 لأن التعبير إنما يكون فيما هو عظيم الشأن لا فيما هو حقير الشأن رب التقليل لها صدر  
 الكلام لتدل على إنشاء التقليل من أول الأمر مختصة بنكرة موصوفة لأنها التقليل  
 نوع مبهم من الجنس هو يحصل بالنكرة فلا حاجة إلى المعرفة إلى موصوفة لتحقيق  
 التقليل الذي هو مدلول رب الشيء الموصوف اختر أقل من غير الموصوف يرد عليه  
 أن قوله حيوان ما يشيخ الحيوان فيه موصوف أي بالماشي مع أنه غير أقل من الحيوان  
 المطلق بل مسأوله أجيب عنه المراد بالقللة بحسب العقل لا في الوجود ولا شك أن  
الحيوان الماشي في نظر العقل قل من الحيوان المطلق ونقول أن هذا الدليل  
 فيما لم يكن المقيد مسأولاً للسطق وهذا المقيد مسأولاً للسطق على الأصح يرد على  
 المصنف لما كان رب الإنشاء التقليل صلاً فيكون في معنى التثنية مجازاً ضرورة لعدم  
 القائل بالاشتراك فالمناسب أن لا يحتاج في المعنى الأول إلى القرينة ويحتاج في  
 المعنى الثاني مع أن الأمر بالعكس أجيب عنه أنه في معنى التثنية مجازاً متعللاً في التقليل  
 حقيقة مجزئة والحقيقة المحققة محتججة إلى القرينة دون المجاز المتعارف فعلها ما فيها  
 للتقليل المحقق وذلك لا يتصور إلا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته محذوف غالباً  
 لوجود القرائن نحو رب رجل كريم في جواب من قال بمن لقيته يرد عليه نحو  
 قوله تعالى ربما يود الذين لأن فعلها مضارع لا ماضٍ أجيب عنه أنه وإن كان  
 مضارعاً لكنه نازل منزلة المحقق لكونه مقطوع الوجود في المستقبل لصدق الوعد  
 أو أنه بتقدير كان أي ربما كان يود الذين أه وإن كان فعلها ماضياً محضاً بما اذ لم يكن  
 مكفوفة بما وقد تدخل على ضمير مبهم ليس له مرجع معين يقصد الرجوع إليه أنه لا  
 مرجع له لأن كل ضمير لابد له من المرجع كما يدل عليه حدة فيزبنكرة منصوبة لرفع  
 الإهام عن ذلك الضمير والضمير مفر دمد كذا المقص من هذا الضمير الإهام المفرد  
 المذكور أدخل في الإهام فكان أولى من غير خلاف للكوفيين في مطابقة التميز لا الأصل  
 مطابقة التميز مع المميز وتلحقها ما قد دخل على الحمل لأنها بسبب نحو ما الكافة خرجت



عن العمل فلا يشترط ان يكون مدخولها صلتاً لعملها نحو ربما يؤد الذين كفروا  
يرد عليه ان نحو ربما ضربته بسيف صيقل لحقته بما الكافة ولم يخرجها عن العمل  
 اجماعه ما فيه زائدة لا كافة وادها تدخل على نكرة موصوفة لانها بمعنى  
 ربه وتدخل على نكرة موصوفة فكذا هذه نحو شعر بلدة ليس بها انيس الا اليها فيرد  
 اليها العيش يرد عليه ان سيبويه رغب في النجاة وهو قائل بكون هذا الواو للعطف  
 فكيف يصح القول بكونها جارة اجيب عنه ان المصنف في هذه الواو ذهب الى مذهب  
 الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها  
 لصيرورتها بمنزلة رب لان مذهب سيبويه محل الاعتراض هو ان كوز هذه الواو للعطف  
 ظاهر اذا كانت في وسط الكلام وانما اذا كانت في اول الكلام فلا بد له من تقدير المعطوف  
 عليه التقدير خلاف الاصل وادوا القسم انما يكون عند حذف الفعل لان الواو  
 اكثر استعمالاً في القسم فعند حذف الفعل يسبق الالف اليه يرد عليه ان الباء ايضاً  
 كثير الاستعمال في القسم فينبغي ان يلزم معها حذف الفعل كما يلزم مع الواو وليس كذلك  
 بل لباء انما يكون عند حذف الفعل وذكره اجيب عنه الواو اكثر استعمالاً من صلتها  
 لعنة الباء فلزم معها حذف الفعل وزال الباء للتفاوت الواقع بينهما في القلة والكثرة  
 وايضاً لو نجتمع الواو وذكر الفعل كما جاز حذفه لزم المساواة بين الاصل والفرع لغير السؤال  
 خطأ للواو عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين اعني غير السؤال المختصة بالظاهر  
 خطأ للفرع عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر يرد عليه ان خطأ الفرع  
 عن الاصل يحصل بتخصيصه بالضمير ايضاً فلم يخص الظاهر اجيب عنه انما خص الظاهر  
 للاتصال يرد عليه ان الظاهر اصل بالنسبة الى المضمرة الباء اصل بالنسبة الى الواو  
 فالأولى ان يختص الباء بالظاهر الواو بالمضمرة رعاية للتناسب اجيب عنه نعم في هذا الاختصاص  
 رعاية المناسبة لكن في العكس رعاية التعادل والتعادل ولو من المناسبة والتاء مثلها مختصة باسم  
 الله تعالى خطأ للفرع وهو التاء عن الاصل هو الواو وتخصيصها بمظهر لغير اسم الله فلم يخص اسم الله  
اجيب عنه انما خص اسم الله لانه اصل في باب القسم الباء اعم منهما في الجميع يرد عليه



ان اعمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضي استعماها  
 في عكوسها وليس كذلك لانها مستعملة في عكوسها ايضا لانها لو لم تستعمل في عكوسها  
 لا يصح الحكم بعمومها من الواو والباء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو  
 يقتضي استعماها في عكوسها وكوز الباء فمختصة بالاموال المذكورة يقتضي عدم استعماها  
 في عكوسها وهذا ليس لاتناقضا **اجيب عنه** المراد بالجميع جميع الاموال المذكورة وفيه  
 احتمالان احدهما جميع الاموال المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص  
 والاخر جميع الاموال المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول  
 لا الثاني والاعتراض لما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وانزجر النفي مثال  
 اللام والله لزيد قائم مثال زواله ان زيد القائم مثال لنفي والله ما زيد بقائم غير  
 مثل قول تعالى تالله تفتوؤ تذكرو يوسف لانه قسم لغير السؤال مع ان جوابه لم يصدر  
 باحد الحرفين الثلاثة فكيف يصح قول الشارح اى بجواب القسم الذى لغير السؤال باحد  
 الحرفين الثلاثة **اجيب عنه** ان جواب هذا القسم ايضا مصداق باحد الحرفين الثلاثة وهو  
 حرف النفي لكن النفي اعم من ان يكون لفظا وتقديرا وفي هذا المثال لنفي مقدر يعنى  
 تالله لا تفتوؤ تذكرو يوسف وقد يحذف جوابه اذا اعتراض اى توسط القسم بين اجزاء  
 الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد قائم والله لان  
 لان القسم مستغن عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل على جوابه وهى الجملة  
 يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية بمعنى الجواب فلم يسميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب  
**اجيب عنه** انما سميت بالدال عليه لابعينه لعدم اتصالها بعلامات جواب القسم  
 وعن المجاوزة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد على الاستعلاء نحو زيد على السطح  
 وقد تكونان اسمين يدخل من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليهما اى من  
 فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثل شئ وانما حكم بزيادة  
 الكاف وزائدة لان زيا ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى  
 وايضا المقصود فى المثال لان في مثل مثله لو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس



مثل مثله شيء وقيل المثل ان دون الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه  
لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس بشيء منها زائد لان الاعمال والى من الالهال  
وما قيل ان فيه نفي مثل مثله لان نفي مثله والمقصود نفي مثله فتقول ان نفي مثل المثل  
يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى  
المثل نضجك عن كالبز المنهم ويخص بالظاهر استثناء الضمير بدخول مثل  
ونحوه مذ ومنذ للزمان لا ابتداء في الماضي الظرفية في الحاضر يرد على المضارع ان يبين  
قوله تنا في ظاهره لان قوله مذ ومنذ للزمان يدل على انها موضوعان للزمان وقوله  
لا ابتداء يدل على انها موضوعان للابتداء اجيب انه لا تنافي بينهما لان معنى قوله  
ان مذ ومنذ للزمان اي انها موضوعان للزمان الماضي والحاضر ذلك الزمان  
مبدأ زمان الفعل المثبت والمعنى في صورة الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت  
او المنع في صورة الحاضر مثال الاول سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة  
كذا فان معناها ابتداء سفر وعقد رقيتي كانه هذه السنة الماضية وامتنع الازم مثال  
الحاضر كره بقول ما رايت مذ شهرا ومذ يومنا اي جميع مدة عد رقيتي هو هذا الشهر واليوم  
الحاضر عندنا ويحتمل ان يحصل الاول مثالا للابتداء ايضا بتقدير مضى اي ابتداء عد رقيتي  
دخول شهرنا والدخول عام صالم للابتداء يرد عليه ان هذين المثالين يكونان مثالين  
للظرفية لان الظرفية انما يكون في الحاضر جميع اجزاء الشهر اليوم ليست حاضرة عند  
التكلم بل بعضها وهو ما ان التكلم اجيب الحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا  
فجميع اجزائها وان لم تكن حاضرة حقيقة لكنها حاضرة اعتبارا يجعل التكلم حاضرا وان  
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان كان ما بعد ما منصوبا فهي افعال فذكرت  
في بار الاستثناء وان كان ما بعد ما مجرورا فهي خرجارة فذكرت هنا الحروف  
المشبهة بالفعل بفتا ومعه اما لفظا في الثلاثية والرابعة والادغام فتح  
الاول اما معنى فلازم معانيها معا الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة  
فانما سبب يعبر بصيغة جمع القلة اي الاحرف المشبهة بالفعل اجيب نعم لكن

المادة المشبهة بالفعل



لما عبروا عن الحر في الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه أيضا بصيغة  
جمع الكثرة طرأ الباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الآخر جائز نحو ثلثة قروم  
مع وجود الاقراء على ان هذه الحر وفي الوضعت مع فروعها الحاصلة بتخفيف فواتها  
ولغا لعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صيد الكلام  
لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سواء كان في بعكسها اي بعكس باقيها  
على حد المضاد والا يلزم بعكس الشيء من نفسه ومعنى العكس هنا يقتضي عدم  
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر لتكم  
الكلام راجع عليه ان تعلقه بشئ اخر لا يقتضي عدم صدورها الجواز ان تكون مقدر  
على متعلقها ايضا اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لا تبست بان المكسوف في الكتابة  
يرجع عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضا فلم يتعرض له  
اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انه لم يجر العكس  
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة كاحمله صا للتوسط اجيب  
ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل لعكس عليه يكون حمل الكلام على  
التاكيد التأسيس اولى من التاكيد ايضا لو حمل لعكس على المعنى الاخير لكان حمل الكلام  
على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضيه جواز دخولها في صيد الكلام وهو فاسد تلحقها  
ما الكافة فتلحق على الاصح تدخل على الافعال لانها خرجت عن العمل بسبب الكافة فلا  
يلزم ان يكون مدخولها صالحا لعلها فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملة في حكم المفرد  
يرد عليه ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله ان مع  
جملة آه اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعد ما باعتبار ما كان قبل دخولها عليها فمن  
وجب الكسر في موضع الحمل بالفهم في موضع المفرد فكسر ابتداء لكونه موضع جملة لان  
الكلمة بالمفرد ابطال لعدم افادتها فائدة تامة ولو فتحت لكان تكلما بالمفرد وبعد القول  
لان مقولة القول لا تكون الا جملة والموصولة لا تصلح للموصولة لا تكون الا جملة وفتحت  
فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفرد او مفعوله لان المفعول لا يكون الا مفرد او مبتدأ



لان المبتدأ لا يكون الاسما مفردا ومضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون لامفردا او قالوا ولا  
 انك لانه مبتدأ لان لولا اما امتناعية او تخصيضية وبعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف  
 الخبر المبتدأ لا يكون لامفردا او بعد لولا التخصيضية فاعل لفعل محذوف والفاعل لا يكون  
 الا اسما مفردا او لولا انك لانه فاعل لى بعد لولا الشرطية فاعل لفعل محذوف والفاعل  
 يكون الا اسما مفردا فان جاز التقدير ان جاز الامر ان مثل من يكرمني فاني اكرمه والمراد  
 به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط فهنا جواز الامر بين  
 الكسرة والفتحة اما الكسرة فلان ان المكسوة مع اسمها وخبرها جملة اسمية واقعة جزاء  
 الشرط واما الفتحة فلان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ما قبله بتا ويدا لمفرد مبتدأ  
 وخبر محذوف وذا وبالعكس اكرامى ثابت له او فخر اكرامى واذا انه عبد القفا واللاه  
 المراد به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها وقعت بعد اذ اللففاجاة فيجوز فيها الكسر  
 والفتح اما الكسر فلا فها مع اسمها وخبرها جملة اسمية وقعت بعد اذ اللففاجاة واما الفتح  
 فلا فها مع اسمها وخبرها بتا ويدا لمفرد مبتدأ محذوف والخبر اى اذا عبويته للقفاء واللاه ثابت  
 وتام البيت شعر كنت ادى زيد اكما قيل لسيده اذا انه عبد القفا واللاه هازم وشبهه  
 جملة اشباهه قولهم اول ما اقول فى احمد الله ان جعلت ما موصولة او موصوفة كان المعنى  
 اول مقولتى فحينئذ تعين الكسر لان مقول لقول لا يكون الا جملة وان جعلت مصدرة  
 كان المعنى اول قوالى في تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصداق الذى هو مع  
 ان المفتوحة ولذلك جاء العطف على اسم ان المكسوة لفظا وحكما بالرفع لان ان المكسوة  
 لا تتغير معنى الجملة فهي حكم العدم فاعتبر في اسمها الرفع المحل ودوز المفتوحة لانها تتغير  
 معنى الجملة فلم تكن حكم العدم فلم يعتبر في اسمها الرفع المحل ويشترط مضم الخبر لفظا او تقدير  
 لانه لو لم يقدم الخبر على المعطول لفظا ولا تقدير يلزم اجتماع العاطلين على اعراب واحد  
 وهو لا يجوز خلافا للكوفيين فان ان عندهم عامل في الاسم لا في الخبر فلا يلزم لجتماع العاملين  
 على اعراب واحد لا اثر لكونه مبنيا لان المحذوف والمذكور مشترك بين المعرب والمبنى خلافا للمبرد  
 الكسرى فاني مثل انك وزيد اذهبان فانها لم تعمل في الاسم بواسطة البناء فكانها لم تعمل



في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولكن كذلك لانه لا يتغير معنى الجملة  
 لا منغاة الاستدلال وهو لا ينافي المعنى الاصل كما لتأكيد لا ينافيه ولذلك دخلت  
 اللام مع المكسوة لان اللام لتأكيد معنى الجملة مثل ان المكسوة فلا ينافي ازاؤها  
 لان اللام لتأكيد معنى الجملة وان المفتوحة تتغيره وبينها تناف على الخبر على الاسم  
 اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما لان فيما على هذه الصو يلزم توالي حرفي التأكيد  
 ولا ابتداء يرد عليه لم اختاروا تقديم ان دوز اللام اجيب عنه انما اختاروا تقديمها  
 ترجيحاً للعامل على غير العامل في لكن ضعيف لانها وان لم يتغير معنى الجملة لكن لا ينافي  
 اللام مثل ان واقفا جوازه فبدليل قول الشاعر شعر عجاور السعدك باسعاد سعيد  
 ولكنني من صبرها العمد وتخفف ان المكسوة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال  
 فيلزمها اللام لتلايل التباس بان النافية في صو الالغاء واما صو الاعمال  
 فيحذف على صو الالغاء طر الباب يجوز دخولها على ما فعل من افعال المبتدأ الا ان  
 دخولها على المبتدأ والخبر فاما فات دخولها على المبتدأ والخبر فلا بد ان تدخل على ما  
 يدخل على المبتدأ والخبر عناية للاصل بقدر الامكان خلافاً للكوفيين التميميين  
 بقول الشاعر شعر بالله ربك ازقتلت نفساً وجبت عليك عقوبة المتعمد وتخفف  
 المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقد لتلايل ان اعمال المكسوة بعد التخفيف وجد سعة الكلام  
 نحو قولهم وان كلاً لما يكون فيهم واعمال المفتوحة بعد التخفيف لم يوجد سعة الكلام  
 ففرضوا اعمالها في ضمير شان مقد لتلايل ان زيات الفرع على الاصل نحو قولهم وان  
 دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين يرد عليه ان زيات الفرع على الاصل لا يزم لان اعمال  
 المكسوة في الظاهر اعمال المفتوحة في المقدار اجيب عنه ان دوام العمل في المقدار من العمل  
 في الظاهر اجاباً فتدخل على الجمل مطلقاً لتكون الجملة مفتوحة لضمير الشان وشذ اعمالها في  
 خبر كما في قول الشاعر شعر فلوانك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم انحل انت صديقي  
 ويلزمهم الفعل السين شو اوقدا وخرالنف لتلايل التباس بان الناصبة المصدية يرد عليه  
 ان هذا الدليل لا يستقيم في خرالنف لان خرالنف يجتمع مع كل منهما اجيب عنه بان



زيادة حرف ليس للالتباس بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة وأما الفارق بينهما  
 أما من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى أما من حيث اللفظ فلان الفعل المنفي بها إذا كان  
 منصوباً فهو المصدية والافى النافية وأما من حيث المعنى فان عنى به الاستقبال  
 في المخففة والافى المصدية ونوقض بكثير من المواضع منها قوله تعالى ان  
 تيسر للإنسان إلا ما سعى وأن يسيء أن يكون قد أقرّب أجله لرأى أن في هذين  
 المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل لم يوجد معها أحد الامور المذكورة  
أجيب عن از زيادة هذه الامور في الفعل المتصرف وهذه الافعال غير متصرف وكان  
 للتشبيه وتخفيفه على الافصح لفوات بعض جوه المشابهة بالفعل وهو فتح الآخر وقول  
 على الافصح احتراز عن غير الافصح كقول الشاعر ونحى مشرق اللون كأن ثدياً عجباً  
 ولكن الاستدراك ويتوسط بين كلامين متغايرين معنى لان الاستدراك لا يتصوب به  
 التغير ويخفف فيلغى لفوات مشابته بالفعل مشابته بالعاطف لفظاً ومعنى فاجريت  
 مجراها فان قيل ان المكنى المخففة ايضاً مشابهة بان النافية لفظاً فينبغي  
 ان تجرى مجراها بان تكون غير عاملة مثلها أجيب عن ان بينهما وان كانت المشابهة  
 اللفظية موجودة لكن المعنوية مفقودة واجراء الشيء مجرى الغير منى على كلا المشابهتين  
 ولم يوجد ليجو معها الواو وما قيل ان الواو دخل على المشددة لا على المخففة لانها حرف عطف  
 فلا يجوز دخولها على عطف آخر فرد بما حاصله ان هذه الواو ليست للعطف بل اعترافاً  
 كما اختاره الرضى وليت للتمنى الفنى طلب حصول الشيء على سبيل المحبة سواء كان  
 ممكن الوجوداً وممتنع الوجوداً مثال الاول ليت زيد قائماً ومثال الثانى ليت الشاب  
 وآجاز الفراء ليت زيد قائماً على ان ليت بمعنى اقمن وهو من افعال القلوب وهي ناصبة  
 للمفعولين تمسك بقوله يا ليت ايام الصبى راجعاً أجيب عن از راجعاً منصوب  
 على انه حال من الضمير المستكن خبرها المحذوف يعنى يا ليت ايام الصبى كائنة حال  
 كونها راجعاً وكل للترجى وهو توقع وجو امر بشرط ان يكون مكنى الوجود سواء كان  
 محبوباً نحو قواه تعالى لتعلمن تفعلون أو مكرهاً نحو لعل الساعة قريب يرد عليه



ان عدل من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحروف الجارة كما في قول  
 الشاعر لعل بي المغوار منك قريب فاجاب بقوله وشذ الحرف بها اي يعنى الحرف بكلمة  
 لعل شاذ لا اعتبار له وقد جيب ان الحرف فيه على سبيل الحكاية يعنى ان الشاعر  
 حكاه عما وقع مجرّداً في موضع آخر وقد جيب يحتمل ان يكون هذا الرجل مشهوراً  
 بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال لثلاث بالياء الحرف العاطفة  
 المعطف في اللغة الافالة وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه في الواو والفاء  
 وثمر حتى واو اما وام ولكن لا دبل فالاربعة الاول للجمع اي لا اشتراك المعطوف  
 والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب ولا لا اجتماعهما في  
 الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها يعنى  
 انه لا يفهم منه الترتيب انه ينافي الترتيب في نفس الامر والفاء للترتيب يعنى لتعلق  
 الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثمر مثلها اي مثل الفاء لكن  
 تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وثمر مثلها اي مثل الفاء  
 لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثمر واسطة بين الفاء وثمر ومعطوفها جزء قوي  
 او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفاً اي ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فيتغير  
 بسبب القوة والضعف عن الكل يصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل  
 جميع اجزاء الكل فخرمات الناس حتى الانبياء وقدم الحكم حتى المشاة فان قيل هذا  
 ينقض بنحو مت الباردة حتى الصبح لان الصبح ليس جزءاً من الباردة اصله قلنا الجزء اعم  
 من ان يكون حقيقة او حكماً فالصبح جزء الباردة حكماً لانه قريبها والقريب للشيء حكم ذلك  
 الشيء فاذا ما حل الامر بينهما اي للدلالة على الامر على التعيين يرد عليه له تعا ولا تطع  
 منهم اثم او كفوراً لان اذهبن الدلالة على الامر على احدهما اجيب عنه ان اذهبن  
 للدلالة على الامر على اصله لكن احدهما امرين مهم في سياق النفي نعم بسبب النفي او المتصلة  
 لارفة لهم الاستغناء يليها احد المستويين الاخر لهما بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم  
 لم يجز امريت زيداً ام عمر الان احد المستويين ان ولي ام لكن المستوي الاخر لا يلي الهنة



وقال سيبويه هذا حسن فيصير ازيد ارايت ام عمر الحسن وافصح قيل في الاعتراض  
 في عبارة المصنف ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المصنف في المشقة المشهورة  
 بعدم جواز هذا التركيب ترك وفي غير المشهورة بضعفة ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز  
 وبالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب ما كان جازما  
 وفيصحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائزا وقد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم  
 ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا لان السؤال عز التعيين فلا بد ان يكون  
 جوابها ايم كذلك ونعم لا لا يفيد ان التعيين فان قيل قد يجاب في كليهما ايم فلا ينحصر الجواب  
 في التعيين قلنا ان هذا الحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا بالنسبة الى جميع ما عداه فان قيل اعاد  
 اسم الاشارة يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا  
 الامر واحد قلنا المشار اليه بتمه في الموضعين امر واحد لكن لما كان مشتملا على شطرين  
 عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر جعلها في كل موضع اشارة الى شرط اخر لا يخلو عن سماحة  
 لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكاية حتى يشار الى كل منهما استقلا لا فان قيل كان الجواب  
 المصنف ان يعطف قوله كان جوابها اه على قوله لم يجز وقول كل حكم بشرط على طريق اللفظ  
 التشر لكان اخصر احسن اما الاخصرية فظاهرها الاخصنية فلان تكرار اسم الاشارة يومهم  
 ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول ليس كذلك فامل المنقطة كبل في الاعراض عن  
 الاول والهنر للشك في الثاني مثل انها لا بل ام شاة اي ليست بابل شاة او شى من زوا  
 قبل المعطو عليه لازمة مع اما للتنبيه على الشك من اول الامر جائزة مع اولان كلمة او  
 اك في الشك فلا يحتاج الى مؤكدا اخر فان قيل عدا من الحرف العاطفة لا يصح  
 لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطو عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو  
 كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف اجيب عن الاول اقا السابقة على  
 المعطو عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك من اول الامر واجيب عن الثاني ان الاول  
 الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطفها بعد ها على ما قبلها فلا يلزم  
 التكرار ولا دبل ولكن لاحدهما معينا اعلم ان كلمة لا تنفي الحكم من المعطو فقط



لا عن المعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عمر وكلمة باللاتخولو اما ان يكون بعد الاثبات او بعد  
 فان كان الاول فهي نظير الحكم عن المعطوف عليه المعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت  
 عنه نحو جاءني زيد بل عمر وقيل بل في هذا المعنى تقيض لا وان كان الثاني  
 ففيه خلافا فذهب بعضهم الى انها لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف  
 والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها لا تثبت الحكم المنفي عن  
 المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فمضى قولهم ما جاءني زيد  
 بل عمر على المذهب الاول ما جاءني عمر والمعطوف عليه عند الفريقين في حكم المسكوت عنه  
 ولكن لازمة للنفي فهو اما لطف المفرد على المفرد او لطف الجملة فان كان الاول فهي  
 نقيضة لا وان كان الثاني فهي نظيرة بل بعد النفي والاثبات جميعا وعلى كل من التقديرين  
 لازمة للنفي لان هذه المعاني لا يتصور منها الا مع حرف النفي حروف التنبيه  
 الاداء ما وها والغرض منها ايقاظ الغافلين على مضمون الجملة المصدرة بهذه الحروف  
 ولذا سميت حروف التنبيه حروف النداء اعمها لا فاستعمل النداء القريب  
 البعيد وايا وها للبعيد لان كثرة الحروف فتدل على كثرة المسافة واى والهمزة للقريب لان  
 قلة الحروف فتدل على قلة المسافة والمراد بالقريب ههنا ما عد البعيد فيدخل فيه  
 المتوسط ايضا حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجيز وان فتعم مقردة  
 لما سبقها ايجابا كان او نفيا استغناء ما كان او خبرا ولذلك لو قال نعم في جواب السئ  
 بربكم لكان كفا او بلى مختصة بايجاب النفي اى يبطل النفي السابق ويجعله ايجابا كما  
 في قوله تعالى السئ بربكم قالوا بلى اى ليس كذلك بل انت ربنا واى للاثبات بعد  
 الاستفهام اى غلب استغناء ما بعد الاستفهام وقد يحى للتصديق ويعني نعم ايضا  
 لكنه لم يتعرض لها لشد وذهابا ويلزمها القسم واجل وجيز وان لتصديق الخبر قد  
 تحيى ان تصديق الدعاء ايضا كما في قول ابن الزبير لمن قال لعز الله ناقة حلتين  
 اليك ان وراكبها وقد تحيى بعد الاستفهام ايضا كما في قول الشاعر  
 ليت شعري هل للحب شفاء من جوى جفن ان اللقاء

حروف التنبيه  
 حروف النداء  
 حروف الجواب

مفعلة ابن الزبير



في زيادة

لكنه لم يتعرض لها لشد وذهاب حروف الزيادة ومعنى زيادتها انه لا يختل اصل المعنى بسقوطها لانها كالأداة لها في كلام العرب بل لها فوائد في كلام العرب اقلية واما معنوية اما اللفظية فهي تحيين اللفظ واما المعنوية فهي لتأكيد ولا تعدت عبثا وذلك لا يجوز في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الله تعالى ان وان ولا من والباء واللام فان بكسر الهزة تزداد في ثلاثة مواضع اشار اليه بقوله مع ما النافية نحو ما ان رایت زيدا وقلت مع ما المصدكية نحو انظر ما ان جلس القاضي لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهزة ايضا تزداد في المواضع الثلاثة كما اشار اليه بقوله مع ما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت مع ما نحو نحو كان ظبية تعطوا الى ناضر السلح فامع اذا ومتى واي واين ان شرط اي ان شرطاً حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها مستعمل شرط او غير شرط وزياد ما فيها مختصة بحال شرطية نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى فاذ هب اذهب وايتاما تدعو اقله الاسماء الحسنة وايتما تجلس اجلس واكثرين من البشر احد او بعض حر والجر نحو فيما رحمت من الله وقلت مع المضاد نحو غضبت من غير ما جرهم لامع الواو بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمر فان قيل قد يزداد لا بعد الواو من غير النفي اجماعه بان النفي اعم من ان يكون لفظا او معنى فان كلمة غير يفهم منه معنى النفي وان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وقلت قبل اقسام نحو قوله تعالى لا اقسيم بيوم القيمة وشدت مع المضاعف في بيدل حورسك وما شعر ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها ثانيا حروف التفسير اي وهي لتفسير كل مبهم مفردا كان او جملة نحو جاءني رجل زيدا وقطع رزقه اى مات وان وهي مختصة بما في معنى القول اي يفسر بها مفعول مقدا لفعل في معنى القول نحو قوله تعالى وناديت ان يا ابراهيم ان نادينا بلفظ او شئ هو قولنا يا ابراهيم واعلم ان ما قال المصم محمول على لام الاغلب قد يفسر بها المفعول بالظاهر كما في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله

في التفسير



فقوله أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ تفسير للضمير في به وهو مفعول به لا مرتين اللَّهُ في معنى القول  
 وقوله تعالى إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى صَلاةٍ أَوْ إِلَى صَلاةٍ أَوْ إِلَى صَلاةٍ أي أَقْدِنِيهِ فقوله أَقْدِنِيهِ تفسير لما  
 روي الذي هو المفعول لظاهره وَحِينَئِذٍ في معنى القول حروف المصدر وما وأن  
 وَأَنْ فالاولان للفعلية أي تدخل على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المفرد  
 نحو قوله تعالى وَمَا تَنْتَ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ أي برجمها ونحو عَجِبْتُ أَنْتَ قَائِمٌ  
 أي قيامك حروف التحضيض هَلْ أَوَّلُ الْأَوَّلِ ولها صدد الكلام لتدل على  
 التحضيض من أول الأمر يلزمها الفعل وتقديره لَا التحضيض لا يتصور إلا في الأفعال  
 فإن قيل ان هذه الحروف تدخل على المضارع والماضي التحضيض إنما يستقيم  
 في المضارع لا في الماضي لأنه قد فات قلنا ان هذه الحروف في المضارع للتحضيض  
 وفي الماضي للوم المخاطب على ترك ما فات يمكن تداركه في المستقبل حرف التوقع  
 قد علم ان قد اذ دخل على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم يضم  
 الى التحقيق والتقرير والتوقع في الماضي فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت  
 الصلوة أي قد حصل عن قريباً توقعه وقد يضم الى التحقيق المقرب فقط من  
 غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الأمير قد ركب قد حصل عن قريب كقوله  
 الأمير قد يضم الى التحقيق التقليل في المضارع نحو ان الكذب قد يصدق وقد  
 يكون للتحقيق مجزئ اعني معنى التقليل نحو قوله تعالى قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ  
حرف الاستفهام هَلْ هل لها صدد الكلام للتنبيه على الشك من أول الأمر  
 تقول زيد قائم واقام زيد كذلك هل اعلم ان الهنزة تدخل على كل جملة اسمية  
 سواء كان خبرها فعلاً أو اسماً وهل تدخل على فعلية خبرها كان اسماً أو فعلاً  
 بمعنى قد كان قوله تعالى هل على الانسان آية أي قد أتت وهي من لوازم الأفعال  
 فلا تدخل على الاسم مع وجو الفعل فلذا قال الهنزة اعم تصرفاً تقول زيد اخبرني  
 بادخال الهنزة على الاسم مع وجو الفعل هل ليست كذلك انصرف زيد وهو  
 اخبرني بادخال الهنزة لا يثبت فادخلت عليه وجه الإنكار لان المستفهم عنه في مثل

حروف المصدر

حروف التحضيض

حرف التوقع

حرف الاستفهام



هذا التركيب محذوف في ارضى بضر بك زيد او هو اخو او فاللاتي به ما هو اقوى في  
 الاستفهام وهو الهمة دون هل ازيد عند او ام عمر يجعل الهمة معادلة لا في المتصلة  
 لان المستفهم عنه في هذا التركيب متعدد فاللاتي به ما هو اصل في باب الاستفهام  
 وهو الهمة دون هل وانما اذا ما وقع وافسن كان واو من كان بادخال الهمة على  
 الحروف العاطفة دون هل لانها فرع الهمة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمة حروف  
 الشرط ان ولو واقاما هذا الكلام لتدل على سببية الاول للثاني من اول  
 الامر فان الاستقبال ان دخلت على لماضي لو عكسه وقد تستعمل في المستقبل  
 على سبيل الشذوذ فلا يحرم نحو قوله تعالى **كَلِمَةً مُّؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مِّثْرِي كَيْفَ وَ لَوْ**  
**أَجَبْتَكُمْ** فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق ولا انتفاء الشيء الثاني لاجل  
 انتفاء الشيء الاول كما في قولك لو جئتني لا كرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام انتفاء  
 المجيء فكيف يصح عدّها من حروف الشرط **اجيب عنه** ان لو موضوعه لتعلق حصول  
 الامر في الماضي بمحصل ما خرف فيه واما انتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه  
 الحقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم فينتف  
 به على انتفاء اللازم كما في قوله تعالى **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** فانه يدل على لزوم  
 الفساد لقعد الالهة والفساد منتف قطعاً فدل على انتفاء التقدير فتوهم  
 المصنف ان لو لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني فكيف يصح عدّها من حروف الشرط  
 الموضوعه للتعلق **اجيب عنه** ان هذا المعنى معنى مجازي لما يقصد اليه في  
 مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزم المجهول  
 لان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شيء كقولك  
 لو اهانتي لا كرمته فكيف يصح عدّها من حروف الشرط **اجيب عنه** ان  
 لو ههنا ايضاً موضوعه لتعلق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم لانه لا استلزام  
 الاهانة الاكرام استلزام الاكرام الاكرام بالطريق الاولى وتلزمان الفعل لفظاً  
 كما هو الظاهر وتقديراً نحو قوله تعالى **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**

٤  
 في  
 ال  
 ال



وَلَوْ أَنَّكُمْ قُلُوبُكُمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ أَنْتُمْ تَأْكِيدُ الْفَاعِلِ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ  
 أَجِيبُ عَنْهُ لَا يَجِزُ ذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ ابْعَدَ مِنْ حَذْفِ الْفَعْلِ وَحْدَهُ  
 وَمِنْ ثَمَّةٍ قِيلَ لَوْ أَنَّكَ بِالْفَتْحِ لَأَنَّهُ فَاعِلٌ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ إِلَّا  
 اسْمًا مَفْرُوعًا وَالِدَالُ عَلَى الْمَفْرُوعِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ وَانْطَلَقَتْ بِالْفَعْلِ مَوْضِعَ مَنْطُوقٍ  
 لِيَكُونَ كَالْعَوَضِ عَنِ الْفَعْلِ لِهَذَا وَفَلَانُ إِنْ لَمْ يَلْتَمِمْ عَلَى مَعْنَى ثَبَتِ الْمَقْدَرِ عَوَضَ عَنْهُ  
 مِنْ جَيْثِ الْمَعْنَى وَالْفَعْلُ لَوَاقِعٌ فِي مَوَاضِعِ الْخَبَرِ عَوَضَ عَنْهُ مِنْ جَيْثِ اللَّفْظِ فَيَكُونُ  
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْعَوَضِ لَا عَيْنَهُ وَإِنْ كَانَ جَامِدًا جَازًا لَتَعَذَّرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَوْ  
 أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقِسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَ  
 الْمَاضِي لَفْظًا أَوْ مَعْنَى لَمْ يَلَا يَكُونُ مَعْمُولًا لِأَدَاةِ الشَّرْطِ فَيَطَابِقُ الْجَوَابُ فِي يَطَابِقُ  
 السُّؤَالِ الْجَوَابُ فِي بَطْلَانِ عَمَلِ دَاةِ الشَّرْطِ فِيهِ كَمَا فِي الشَّرْطِ وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقِسْمِ  
 لَفْظًا لَمْ يَلَزِمَ كَوْنُ الْفَعْلِ لَوَاحِدٍ مَحْزُومًا غَيْرَ مَحْزُومٍ مِثْلُ اللَّهِ إِنْ تَبَيَّنَ وَأَنْ لَمْ تَبَيَّنْ  
 لَا كَرَمَتِكَ الْأَوَّلُ مِثَالُ الْمَاضِي لَفْظًا وَالثَّانِي مِثَالُ الْمَاضِي مَعْنَى وَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ  
 الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِ جَازَانِ يُعْتَبَرُ وَإِنْ بُلِغَ مَعْنَاهُ أَنْ يُعْتَبَرَ الْقِسْمُ يُلْغَى الشَّرْطُ وَيَحْتَمِلُ الْعَكْسُ  
 أَيْضًا لِأَنَّ الْقِسْمَ أَجِبَ الرِّعَايَةَ فِي الصِّدْقِ فَإِذَا فَازَ الصِّدْقُ فَاسْتَوَى الْأَمْرَانِ أَيْ الْقِسْمُ  
 وَالشَّرْطُ كَقَوْلِكَ أَنَا وَاللَّهُ إِنْ تَأْتَى أَنَّكَ هَذَا مِثَالُ لَتَقْدِيمِ غَيْرِ الشَّرْطِ وَجَوَازُ الْفَعْلِ  
 الْقِسْمِ فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَانْشُرْ فِي الْأَمْرَيْنِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفْظِ وَإِنْ نَظَرْتَ  
 إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَانْشُرْ فِي التَّقْدِيمِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ وَفِي الْجَوَازِ عَلَى تَرْتِيبِهِ إِنْ تَبَيَّنَ يُلْغَى  
 وَاللَّهُ لَا يَتَبَنَّى هَذَا مِثَالُ لَتَقْدِيمِ الشَّرْطِ وَجَوَازُ اعْتِبَارِ الْقِسْمِ فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى  
 الْأَوَّلِ فَانْشُرْ فِيهِ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ فِي الْأَمْرَيْنِ وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَانْشُرْ فِي  
 التَّقْدِيمِ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ وَفِي الْجَوَازِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمِثَالَ الْأَوَّلَ  
 بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَيْنِ نَشْرُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفْظِ وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى  
 الْأَوَّلِ نَشْرُ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ فَعَلِمْنَا أَنَّ  
 لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ رَجْحًا نَاقِلًا عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَالْحَاصِلُ عَلَيْهِ أَوَّلِي وَعَلَى تَقْدِيرِ الْحَمْلِ عَلَيْهِ



فلا بد من تقديم المثال الثاني على الاول كما لا يخفى لكنه اخوة رعاية لاتصال المثال  
بالمثال له بقدر الامكان وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقد كالفووظ والقسم  
المفووظ في صدر الكلام واجبا لرعاية فكد المقد في صدر الكلام ايضا واجبا  
الرعاية نحو لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا لخر فالا اعتبار للقسم لا  
للشرط والا لكان الجزم في الجزاء واجبا بسبب ان الشرطية وان اطعموهم انكم  
لستركون اي والله ان اطعموهم اه فالا اعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الفاء  
في الجزاء واجبا لكون الجزاء جملة اسمية واما للتفصيل يرد عليه ان كلمة اما  
على قسمين تفصيلية واستثنائية فالاولى شرطية والثانية غير الشرطية فلا بد  
من العلامة على اما الشرطية اجيب عنه العلامة عليها لزوم الفاء في جوابها  
وسببية الاول للثاني والترمز حذف فعلها وعوض بينها وبين فاتها جزء مما  
في حيزها مطلقا لا يلزم التوالى بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل هو معمول  
المحذوف مطلقا مثل ما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير على المذهب الاول  
هما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثاني هما يكن من شئ  
يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني  
اي ان لا يكون ما سوا الفاء مانعا اخر فمن الاول كالمثال المذكور وان كان سوا  
الفاء مانعا فمن الثاني نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان كلمة ان تمنع  
تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزاء المتوسط منصوبا واما اذا كان مرفوعا  
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول هما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد  
مرفوع على انه مبتدأ وعلى المذهب الثاني هما يكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع  
على انه فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد هما يذكرك على صيغة المجهول  
الغائب على انه مفعول فالرئيس فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة هما تذكر  
على صيغة المعلوم المخاطب على انه مفعول به لفعل محذوف وفوجه غير ظاهر لانه  
يستلزم جواز اقا زيد هما يذكرك وجواز اما يوم الجمعة هما تذكر وهذا اللازم



في الحرف  
الساكنة الثانية

باطل تفاقم لوقيل به احد فالملزوم ايضا باطل فان قيل لم يرد امثلة الجز  
المنصوب لم يرد كرامثلة الجزاء المرفوع اجماعه ان لم يرد كرامثلة الجزاء  
المرفوع لكثرة ما ظهرها حرف الرفع كلا وقد جاء بمعنى حقاً نحو قوله تعالى  
كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ فان قيل لما كان كلا بمعنى حقاً ينبغي ان يكون اسماً  
فلم يعد من الحروف مطلقاً اجماعه بانه لما كان كلاً بمعنى حقاً فالمقصود منه  
تحقيق مضمون الجملة كان المكسوة فلا يخرجها عن الحرفية تاء التانيث  
الساكنة لان الساكنة خفيفة والفعل ثقیل فاعطى الخفيف للثقیل رعاية  
للتعادل والمتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى للثقیل للخفيف رعاية للتعادل  
الماضي لتانيث المسند اليه من اول الامر فان كان ظاهراً غير حقيقة فخير فان قيل  
ينبغي ان يكون الحاق علامة المثني والمجموع في الفعل ليدل على تثنية المسند اليه  
وجمعته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف لان  
علاقة المثني والمجموع ظاهرة في المسند اليه غاية الظهور فلا يحتاج الى الحاق العلامة  
في الفعل بخلاف علامة التانيث فانها قد تكون ملفوظة وقد تكون مقدرة فلا بد  
من الحاق العلامة في الفعل ليدل على تانيث المسند اليه من اول الامر التنوين  
في الاصل مصدر معناه ادخال لنون توكيدي نفس التنوين اشعاراً بحدوثه لما  
في المصدر من معنى الحدوث نون ساكنة في الاصل فلو حركت بالحركة العارضة  
فلا يخرج عن حد التنوين تتبع حركة الاخر فان قيل اخر الكلمة الحركة فلاخا  
الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الاخر الحرف الاخر واما لو قيل اخر الاسم  
ليشتمل تنوين الترنخلة لتأكيد الفعل حترز به عن النون الخفيفة فان  
قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه نون  
يا رجل انطلق لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الاخر قلنا المراد بتبعيتها  
حركة الاخر تطلقها لها في لوجود كطفل لعارض للمعرض وليس نون انطلق  
تابعاً لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو لا يمكن وهو كون الاسم غير مشابه

نقطة



للفعل مشابهة مؤثرة في منع الضم والتشديد وهو ما يدل على تنكير مدخولها نحو ضمه  
 أي اسكت سكوتاً ما في وقت ما وبدون التنوين اسكت سكوت الآن في وقتك لا في  
 والعوض وهو ما يلحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف إليه كحينئذ ويومئذ أي حين  
 إذا كان كذلك ويوم إذا كان كذلك والمقابلة وهو ما يلحق آخر الجمع المؤنث السالم في  
 مقابلة نون جمع المذكر السالم فإن قيل لم لا يجوز أن يكون هذا التنوين للتمكين  
 الجعينة أنه لو كان للتمكن لزال بالعلمية للعلتين التائيت والعلمية  
 فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للتنكير قلنا أنه ليس للتنكير لوجوه في العلم  
 كعرفات فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للعوض قلنا أنه ليس للعوض  
 لعدم مساعدة المعنى فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للترنم قلنا  
 أنه ليس للترنم لوجوده في غير الأبيات والمصادر فتعين أنه للمقابلة  
 لأنها مناسبت لحمل التنوين عليه والترنم وهذا ما يلحق آخر الأبيات  
 والمصادر لتحسين الانشاد ثم تنوين الترنم على قسمين أحدهما ما يلحق القافية  
 المطلقة وهي التي كان رؤيتها متحرراً متبعا بأشباع حركة حروف الإطلاق من الواو  
 والالف والياء وإنما سميت حروف الإطلاق لأن الصوت بامتدادها  
 وهذه الحروف في آخر الأبيات والمصادر يبدل بالتنوين كما في قول الشاعر  
 شعر ألقى اللوم عاذل والعتابين وقولي أن أصبت فقد أصابني والثاني  
 ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رؤيتها ساكناً وأما سميت مقيدة للتقييد  
 الصوت بها لأنه ليس هناك حركة يحصل بأشباع حروف الإطلاق كقول  
 الشاعر شعر وقاتم الأعماق خاوي مخترقن شبهة الأعلام  
 لماع الخفقن فإن قيل إن تنوين الترنم والمقابلة لم يوضع المعنى  
 بل لغرض من الأول لترنم ومن الثاني المقابلة فكيف يصح عددهما من  
 أقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع أجيب عنه أن عددهما  
 من أقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تغليباً باعتبار باقي الأقسام ونجده من



العلم موصوفاً بآب بن مضافاً إلى علم آخر لأن الابن كثير الاستعمال بين علمين والكثرة  
 تقتضي التخفيف فحققت بحذف التنوين من العلم بحذف الهمزة من الابن وحمل  
 على العلم لفظ فلان في مثل جاءني فلان بن فلان لأنه كناية عن العلم وكذا  
 حمل عليه ابنة في مثل هذه هند ابنت عاصم في حذف التنوين في حذف الهمزة  
 ثلاثاً لئلا يلتبس بينت نونا التأكيد خفيفة ساكنة لأنها مبينة والاصل في البناء  
 السكون ومشددة مفتوحة لثقل المشددة وخفة الفتحة مع غير الالف لأنها لو  
 كانت مع الالف لكانت مكسوة لما شابهتها بنون التثنية في وقوعها بعد الفزائدة  
 يختص بالفعل المستقبل في الأمر النهي والاستفهام والتمني العرض القسم  
 لأنها التأكيد للطلب والطلب إنما يتحقق في ضمن هذه الأشياء وقلت في المنع كحذف  
 عن معنى الطلب أقاؤه على قلة تشبيهها له بالنهي ولزمت في مثبت القسم لا فتشيتها  
 القسم محل التأكيد فلما أكد به بام منفصل عنه وهو القسم فيؤكد بام متصل  
 بالطريق الأولى وكثر في مثل قاتل فلان والمراد بها كل شرط أكد خبراً بالانهم  
 أكد والحرف وهو غير مقصود أكد الفعل وهو المقصود بالطريق الأولى لئلا يكون الحرف  
 المقصود انقص من غيره وما قبلها مع ضمير المذكر مضموم ليدل على الواو  
 المحذوفة لا لتقاء الساكنين على مذهب من شرط في التقاء الساكنين على حذف  
 ان يكون الساكنان في كلمة واحدة أو لثقل الواو بعد الضمة على مذهب من  
 لم يشترط في التقاء الساكنين على حذف ما ذكره مع ضمير المخاطبة مكسولة  
 على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين أو لثقل الياء بعد الكسرة وما عدا ذلك  
 مفتوح طلباً للخفة وتقول في التثنية وجمع المؤنث إضرِبَانِ في التثنية  
 بإثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد وإضرِبَانِ في الجمع بزيادة الالف لئلا  
 يجمع ثلاث نونات المتواليات ولا يدخلها التخفيف لئلا يلزم التقاء الساكنين  
 على غير حدة خلافاً لليونس فإنه يجوز عنده التقاء الساكنين على غير حدة كما  
 في الوقف وما في غيرها مع ضمير البارز كما المنفصل أن لو يكن فكما المتصل أي



يعامل معهما مع الضمير الباري مثل ما يعاملها مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو  
 والياء وتحريكهما ضمناً وكسراً ويعامل معهما مع غير الباري مثل ما يعاملها مع الكلمة  
 المنفصلة من ردة اللغات وفتحهما ومن ثمة قيل هل ترين بورد الامر وفتحها كما  
 ترد الامر وتفتح في هل ترين وهل ترين بضم الواو كما تضم في لم ترد والقوم  
 واغزوت بورد الواو المحذوفة وفتحها كما ترد وتفتح في اغزوا واغزوت بجذ الواو  
 كما تحذف في اغزوا والقوم واغزوت بجذ الياء كما تحذف في اغزى القوم والمخففة  
 تحذف للساكين اي لا لقاء الساكنين كما في قول الشاعر شعرا فمن الفقير  
 عليك ان تركع يوماً بالدهر قد رفعه فان قيل ان اللقاء الساكنين يدفع  
 بالتحريك ايضاً فلم لم يحركوها اجيب عنه انما لم يحركوها لفرق بينهما وبين التنوين  
 فان قيل الفرق يحصل بالعكس ايضاً اجيب عنه انما يعكس خطا مرتبة ما يدخل  
 على الفعل عن مرتبة ما يدخل على الاسم اصلاً بالنسبة الى الفعل في حال الوقف  
 فيرد ما حذف لاجل المخففة لزال علة الحذف وهو اللقاء الساكنين والمفتوح  
 ما قبلها تنقلب الفاتشيم بالتنوين لان التنوين اذا انفتح ما قبلها تنقلب الفاتشيم في  
 اضربن اضرباً كما تقول في ضربت باضرباً

بتصحيح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی



# فهرست مضامین تحریر سنبت

مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم
تعريف الكلمة	۲	ترخيم النادی	۱۲۶	المبنيات	۲۲۳
تعريف الكلام	۱۳	الثالثا اضمر عاملة الخ	۱۴۱	المضمرات	۲۲۶
تعريف الاسم	۱۴	الرابع التحذير	۱۳۹	اسماء الاشارة	۲۳۳
خواص الاسم	۲۱	المفعول فيه	۱۴۳	الموصولات	۲۳۵
تعريف الاسم المعبر	۲۵	المفعول له	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معه	۱۴۸	الاصوات	۲۴۰
غير المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	للكبيات	۲۴۱
المرفوعات	۶۳	التمييز	۱۶۲	الكنایات	۲۴۲
فاعل لفعل	۶۴	المستثنى	۱۷۰	الظروف المبينة	۲۴۷
مفعول مالم يسم فاعله	۷۹	خبر كان واخواتها	۱۸۲	المعرفة والنكرة	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسماء وان واخواتها	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبر ان واخواتها	۹۸	المنصوب بلا التي لتقف الخ	=	اسماء العدد	۲۵۲
خبر كان واخواتها	۹۹	خبر ما ولا المشبهين بليس	۱۰۸	المذكر والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا المشبهين بليس	۱۰۰	المجذورات	=	المتن	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۴	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعث	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول به	۱۱۱	العطف بالحرف	۲۱۰	جمع التكرير	=
الاول السامی	۱۱۳	التاكيد	۲۱۵	جمع القلة	۲۶۴
الثاني النادی	=	البدال	۲۱۷	المصدر	=
توابع النادی	۱۲۰	عطف البيان	۲۲۱	اسم الفاعل	۲۶۵



مضمون	نمبر	مضمون	نمبر	مضمون	نمبر
اسم المفعول	٢٦٠	افعال المقاربة	٣٠١	حروف المصدر	٣٢٢
الصفة المشبهة	٢٦١	فعل التعجب	٣٠٢	حروف التخصيص	٣٢٣
افعال التفضيل	٢٦٢	افعال المدح والذم	٣٠٣	حرف التوقع	٣٢٤
بحث الفعل	٢٦٣	بحث الحرف	٣٠٤	حرف الاستفهام	٣٢٥
الماضي	٢٦٤	حروف الجزاء	٣٠٥	حروف الشرط	٣٢٦
المضارع	٢٦٥	الحروف المشبهة بالفعل	٣٠٦	حرف الرفع	٣٢٧
الامر	٢٦٦	الحرف والعاطفة	٣٠٧	تاء التانيث	٣٢٨
فعل بالم يسم فاعله	٢٦٧	حروف التنبيه	٣٠٨	التنوين	٣٢٩
المتعدي وغير المتعدي	٢٦٨	حروف النداء	٣٠٩	نونا التأكيد	٣٣٠
افعال لعلوب	٢٦٩	حروف لا يجاب	٣١٠	تمت لفهرست	
الافعال الناقصة	٢٧٠	حرف التفسير	٣١١		

اَلْمَلِكُ تَبَرُّكُ الشَّيْخِ اِيَّاهُ  
سِرِّي رُوْدُ كَوْنُهُ ٥٠  
٨٢٢٢٦٢  
٨٢٨٣٩٨